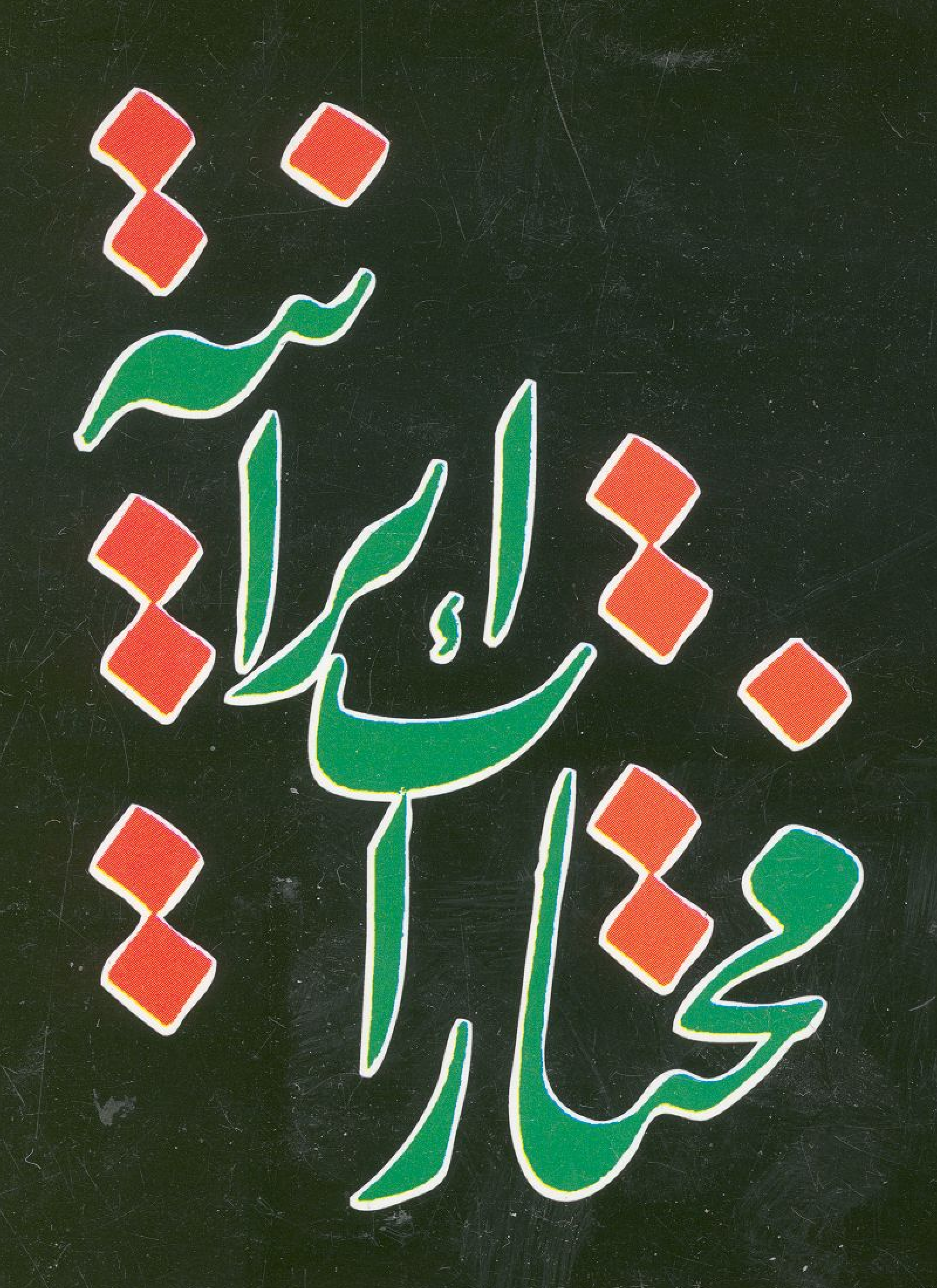
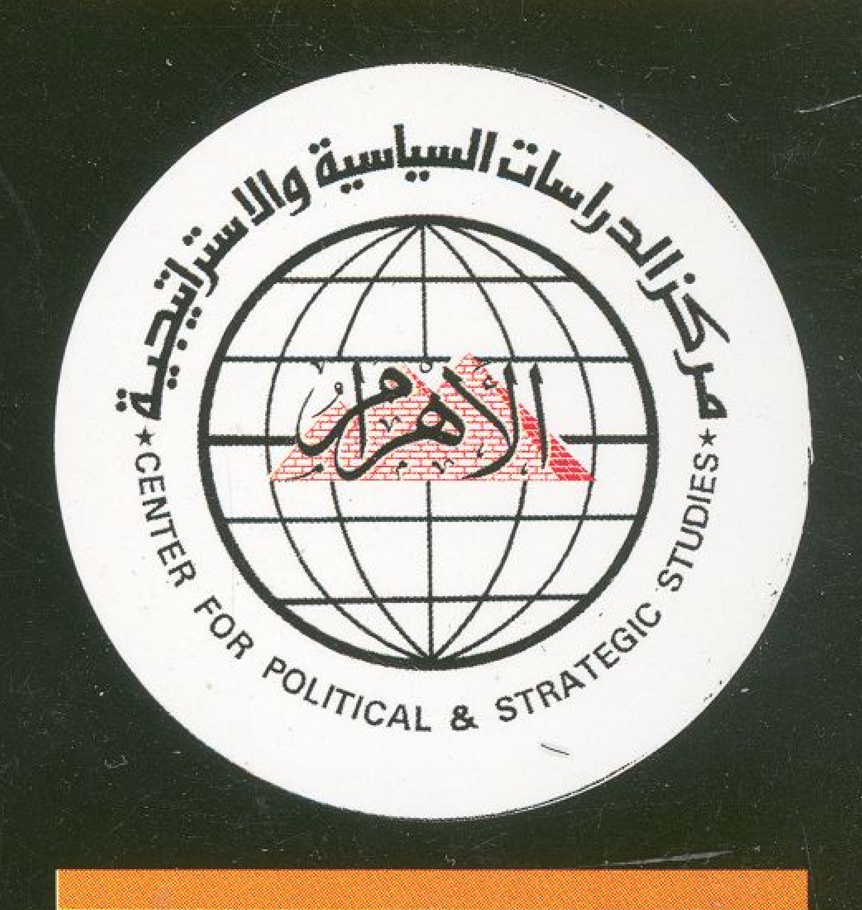




السنة السادسة
العدد ٦٨ ـ مارس ٢٠٠٦



٦٨



السنة السادسة - العدد ٦٨ - مارس ٢٠٠٦

صورة الغلاف
يقول الإيرانيون: (سنضع أمريكا تحت أقدامنا) ، هذا ماكتبوه على صواريخهم ، فهل يدرك الأمريكيون والإسرائيليون إلى أين ستقودهم سياسة « حافة الهاوية » ؟

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/ ٥٧٨٦٢٠٠/ ٥٧٨٦٣٠٠ فاكس ٥٧٨٦٠٢٣/ ٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

افتتاحية

إسرائيل تحسم الأزمة

كان فى مقدور كل الذين اهتموا بمتابعة تطورات الملف النووى الإيرانى من خلال مداولات ومناقشات مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى مدى ثلاثة أيام (٥-٨/٣/٢٠٠٦) ترك كل ذلك الغموض المفتعل الذى كان العامل المشترك الوحيد فى تلك المناقشات والمداولات وإعطاء الأولوية لمناقشات أخرى أكثر وضوحا وصراحة كانت تدور فى واشنطن فى الأيام ذاتها التى كانت تدور فيها مناقشات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث عقد المؤتمر السياسى السنوى للجنة العلاقات العامة الأمريكية - الإسرائيلية، المعروفة اختصارا باسم "ايباك" (AIPAC) باشتراك ما يزيد على ٥٠٠٠ شخص بينهم عدد غير قليل من الساسة الأمريكيين على رأسهم ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى، وجون بولتون المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة، وزعيم الأغلبية الجمهورية فى مجلس النواب الأمريكى جون بونر، إضافة إلى عدد كبير من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب، ودانيال ايالون السفير الإسرائيلى فى الولايات المتحدة، ومستشار الأمن القومى الإسرائيلى اللواء متقاعد جيورا إلاند، وأبرز المرشحين الإسرائيليين لرئاسة الحكومة الإسرائيلية القادمة: ايهود اولمرت رئيس الوزراء بالنيابة زعيم حزب كاديما، وبنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود، وعاميرى بيرى زعيم حزب العمل.

فى مؤتمر منظمة "ايباك"، التى تعتبر أهم جماعة ضغط إسرائيلية ويهودية (لوبى) فى الولايات المتحدة تعمل لتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية لمصلحة إسرائيل، كان الملف النووى الإيرانى على رأس قائمة جدول الأعمال، لكن، على عكس مناقشات اجتماعات مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت كل الأمور واضحة لدرجة صادمة دون أى لف أو دوران أو غموض متعمد لستر المواقف الحقيقية الأمريكية والأوروبية من الملف النووى الإيرانى.

ففى اجتماعات مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا وردا على سؤال عما إذا كان لدى واشنطن دليل قاطع على أن برنامج إيران عسكرى، قال السفير جريجورى شلط المندوب الأمريكى لدى الوكالة أن "مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية توصل إلى نتيجة وهى أن إيران لم تخرق فقط مواثيقها مع العالم ولكن هناك انعدام للثقة بين إيران والمجتمع الدولى (...) فيما يتعلق بطبيعة مشروعها النووى". وأضاف أن "هذا ينعكس فى الأسئلة التى طرحناها هنا فى فيينا، ومنها لماذا قامت إيران لثمانية عشر عاما بإخفاء نشاطاتها النووية؟، ولماذا ترفض إيران التعاون كليا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؟، ولماذا يرتبط برنامجهم النووى بالجيش".

وعندما سئل عن ازدواجية المعايير الأمريكية فى التعامل مع الدول التى تسمح واشنطن بدعم أنشطتها النووية وعلى أعلى المستويات التى وصلت إليها التكنولوجيا النووية الأمريكية وآخرها الهند ناهيك عن إسرائيل كانت إجابته: "إن الهند وإيران قضيتان مختلفتان وهناك فوارق بينهما، فالهند دولة ديمقراطية أدت التزاماتها الدولية فيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية، أما إيران فقد خرقت التزاماتها مع المجتمع الدولى ولهذا هناك شكوك حولها".

هذا المنطق الذى حاول أن يخفى به السفير الأمريكى حقيقة المواقف الأمريكية من البرنامج النووى الإيرانى لم يكن له وجود فى مؤتمر منظمة "ايباك" وبالذات ما جاء على لسان كبار المسئولين الأمريكيين. فقد تحدث ديك تشينى بصراحة موجها حديثه إلى المسئولين الإيرانيين: "لابد للنظام الإيرانى أن يعرف أنه إذا استمر على مساره الحالى فإن المجتمع الدولى يستعد لفرض عواقب مؤثرة"، وبوضوح أكثر أكد أن الولايات المتحدة "تبقى كل خياراتها - بما فى ذلك اللجوء للقوة العسكرية- متاحة فى إطار تصميمها على منع إيران من تطوير أسلحة نووية".

وكرر جون بولتون المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة هذا التهديد أمام مؤتمر منظمة "ايباك" قائلا أن واشنطن "ستستخدم كل الأدوات المتاحة لوقف البرنامج النووى الإيرانى"، وبرر ذلك بأن إيران "تشكل خطراً شاملاً كدولة راعية للإرهاب بالإضافة إلى طموحها النووى".

وإذا كان النائب جون بونر زعيم الأغلبية الجمهورية فى مجلس النواب الأمريكى قد تعهد أمام مؤتمر منظمة "ايباك" "بعدم السماح على الإطلاق بتمرير أى تشريع مناهض لإسرائيل"، فإنه اعتبر إصرار الإدارة الأمريكية على إجراء الانتخابات الفلسطينية خطأ فادحا لأن النتيجة كانت فوز حركة حماس. فى حين طالب هاورد كوهر المدير التنفيذى لمنظمة "ايباك" بضرورة التصدى للطموحات الإيرانية والحيلولة دون حصول إيران على مزيد من القدرات العسكرية وخاصة البرنامج النووى، وطالب بدعم تشريع أمريكى جديد ساعدت "ايباك" فى صياغته يدعو إلى فرض عقوبات موسعة على استثمار الشركات فى قطاع النفط الإيرانى. لكن أخطر ما جاء على لسانه هو تشبيه الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد بالزعيم النازى اودلف

حافة الهاوية هي الحل

هتلر بقوله: "تتشابه، بشكل مذهل، علامات المناخ الجغرافي السياسي ليوم ٥ مارس ١٩٣٣ مع يوم ٥ مارس ٢٠٠٦ وكلاهما مخيف في نتائجه (يذكر أنه في يوم ٥ مارس ١٩٣٣ أصبح هتلر مستشارا لألمانيا)". لم يكتف هاورد كوهر بذلك بل قال: "يجب أن نقنع قادتنا بأن يتخذوا كل الخطوات الضرورية لكي يتمكنوا من التأثير بصورة أساسية على مجرى التاريخ .. والوقت متاح ويمكنهم من ذلك".

وفي كل الأحوال وكما قال نيكولاس بيرنز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية فإن إيران أصبحت بالنسبة للأمريكيين تمثل تهديدا للمصالح الحيوية الأمريكية بشكل مباشر، وإذا عدنا إلى تعريف هذه المصالح فسوف نجد إسرائيل على رأسها وبالتالي تبدو القضية من أولها إلى آخرها أنها قضية صراع سياسي أمريكي مع إيران تلعب فيه إسرائيل دوراً مركزياً.

هذا الدور المركزي الإسرائيلي لم يعد خافيا بل إنه يقود الموقف الأمريكي نحو الصدام أو نحو الخيار العسكري لدرجة يستطيع فيها المرء الآن أن يتلمس مشاعر ندم أمريكية - إسرائيلية خافية من التورط في عملية الغزو الخطأ. فالغزو الأمريكي للعراق ينظر إليه الآن على أنه الغزو الخطأ في الوقت الخطأ، بينما يبدو غزو إيران هو الغزو الصحيح الذي يجب أن يحدث، ولكن تداعيات الغزو الخطأ تحولت إلى عقبة صعبة أمام أي فرصة لفرض الحل العسكري الأمريكي للأزمة المفتعلة مع إيران حول برنامجها النووي. فالوجود العسكري الأمريكي الراهن في العراق نقطة ضعف خطيرة أمام صانع القرار السياسي الأمريكي يصعب تجاوزها واتخاذ قرار استراتيجي بحل أزمة البرنامج النووي الإيراني عسكريا. ولذلك نجد أن إسرائيل تسعى باستمرار لدفع الولايات المتحدة قدما باتجاه الحل العسكري أو الحصول على ضوء أخضر أمريكي للقيام بالمهمة. لذلك لم يتردد شاؤول موفاز وزير الحرب الإسرائيلي في القول بأنه "لن يكون أمام إسرائيل من خيار سوى الدفاع عن نفسها إذا عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية". الأكثر من ذلك أنه يعتبر ذلك حقا إسرائيليا ضمن حقوق الدفاع عن النفس حسب قوله: "لدولة إسرائيل الحق في أن توفر لنفسها كل الأمن الذي يحتاجه الشعب الإسرائيلي، علينا أن ندافع عن أنفسنا".

أتصور أن هذه العبارة هي جوهر قضية الملف النووي الإيراني التي لا يريد مجلس الأمن أن يدركها وأن يضعها في حجمها الطبيعي. فالوكالة الدولية للطاقة الذرية حولت الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الذي يفكر في إعلان بيان رئاسي يحمل اسم رئيس المجلس في هذا الشهر يحدد خطوات تعامل المجلس مع إيران وبالذات مسألة العقوبات التي ما زالت مثار خلاف شديد بسبب تردد كل من روسيا والصين في الموافقة على تلك العقوبات رغم كل الضغوط الأمريكية والأوروبية. لم يشأ أحد أن يتحدث وبوضوح عن حقيقة الأزمة، حتى الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو الآخر تعمد استخدام لغة الغموض الذي يوحي بدفع الأزمة إلى الأمام، فبدلا من أن يقول أن الوكالة ليست متأكدة من وجود أنشطة نووية إيرانية تهدف إلى تطوير سلاح نووي، قال أن "الوكالة ليست متأكدة من عدم وجود أنشطة نووية إيرانية تهدف إلى تطوير سلاح نووي". الصياغة الأخيرة تحمل مؤشرات اتهامات لإيران أو ما يوحي بوجود تجاوزات. أما الصياغة الأولى فكانت ستضع العالم أمام مسئولياته بعدم الانسياق وراء الضغوط الأمريكية. البرادعي فعل ذلك وهو يدرك خطورة ما يفعل، لكنه لم يدرك أن ما أراده من غموض قد كشفته اجتماعات منظمة "ايباك" وفضحته تصريحات شاؤول موفاز التي أخذت تدفع الأزمة إلى حافة الهاوية خصوصا وأن الكل يدرك أن إيران لن تتردد في الدفاع عن نفسها إذا تعرضت للخطر وأنها تملك القدرة على ذلك.

رئيس الأركان الإسرائيلي السابق موشيه يعالون قال أن إسرائيل "أعدت العدة لمهاجمة إيران واتخذت كافة الاحتياطات لرد إيراني صارم"، أما ايهود اولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية بالإنابة فقال أن "على إسرائيل العمل كثيرا والتكلم قليلا"، وهذا معناه أن أوان الكلام قد انتهى وآن أوان الفعل.

لكن يبقى السؤال: هل يملك أحد من الأمريكيين والإسرائيليين إجابة واضحة لحال المنطقة مع حدوث هذه المواجهة التي باتت متوقعة؟، كيف ستكون الخريطة السياسية؟، وأين ستكون المصالح الحيوية التي يريدون الدفاع عنها في وجه قنبلة نووية إيرانية مزعومة متجاهلين وجود قنابل إسرائيلية مؤكدة؟

د. محمد السعيد إدريس



الاستراتيجية القومية للنصر فى العراق (١-٢)

■ المصدر: الولايات المتحدة الأمريكية- مجلس الأمن القومى - نوفمبر ٢٠٠٥

بنهاية شهر مارس الحالى يكون الاحتلال الأمريكى للعراق قد أكمل عامه الثالث، ومن ثم يجدر السؤال: هل حققت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها التى احتلت من أجلها العراق؟

الواقع يقول إن الصورة الوردية التى رسمها المحافظون الجدد المسيطرون على الإدارة الأمريكية لما سيكون عليه العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، أضحت مجرد سراب مازالت الولايات المتحدة تلهث من أجل اللحاق به دون جدوى.

فقد فشلت الولايات المتحدة فى العثور على أسلحة الدمار الشامل التى زعمت أن نظام صدام حسين يمتلكها واستخدمتها مبررا لشن الحرب على العراق، كما فشلت فى القضاء على المقاومة الوطنية العراقية، أو على الأقل تقليص حدة عملياتها التى كلفت الولايات المتحدة خسائر فادحة بشرية ومادية، وفرضت ضغوطا داخلية وخارجية مطالبة بالانسحاب الفورى من العراق. والأهم من ذلك أن العملية السياسية التى دشنتها الإدارة الأمريكية فى العراق لم تستطع تحقيق الاستقرار المزعوم، لأنها فى الأساس تعبر عن مشروع إمبريالى تقسيمى يعتمد على الطائفية والفيدرالية سبيلا للهيمنة على التفاعلات الجارية داخل العراق تمهيدا لنشر هذا النموذج على بقية الدول العربية.

فشل الولايات المتحدة فى تحقيق أهدافها فى العراق دفعها إلى إعادة النظر فى "الاستراتيجية القومية للنصر فى العراق" التى أصدرها مجلس الأمن القومى وقدمها إلى الرئيس جورج بوش فى العام ٢٠٠٣، من أجل تطويرها للتعاطى مع أحدث المستجدات المتعلقة بالتقدم الذى حققته الإدارة الأمريكية فى العراق، بالإضافة إلى التحديات الباقية. وقد صدرت الوثيقة الجديدة "المطورة" فى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥، ويحدد فيها مجلس الأمن القومى مستقبل العراق على ثلاث مراحل: على المدى القريب "يحرز العراق تقدما فى مكافحة الإرهابيين"، و"يبنى مؤسسات ديمقراطية"، و"قوات أمنية"، و على المدى المتوسط "يتولى العراق قيادة المعركة ضد الإرهابيين ويكون مسئولا عن أمنه"، وأخيرا على المدى البعيد "يعم السلام العراق ويكون موحدا ومستقرا وآمنا".

فيما يلى الجزء الأول من وثيقة "الاستراتيجية القومية للنصر فى العراق".

استراتيجيتنا القومية تجاه النصر فى العراق: مساعدة العراقيين على هزيمة الإرهاب وبناء دولة ديمقراطية

الجزء الأول: نظرة استراتيجية عامة

"إن مهمتنا فى العراق واضحة؛ نحن نتصيد الإرهابيين، ونساعد العراقيين على بناء دولة حرة تكون حليفة فى الحرب على الإرهاب، ونحن نعزز الحرية فى الشرق الأوسط الموسع، ونقضى على أحد مصادر العنف وعدم الاستقرار، ونرسخ أسس السلام لأبنائنا وأحفادنا".

(الرئيس جورج دبليو بوش، ٢٨يونيو ٢٠٠٣)

النصر فى العراق:

بوصفه الجبهة المركزية فى الحرب العالمية ضد الإرهاب، يعتبر النجاح فى العراق أساسًا ضروريا فى الحرب طويلة المدى ضد الأيديولوجية التى تغذى الإرهاب العالمي. وبخلاف الحروب السابقة، فإن النصر فى العراق لن يتخذ شكل استسلام العدو، ولن يتميز بحادثة معينة. بل سيتحقق النصر النهائى على مراحل ، ونحن نتوقع ما يلي:

– على المدى القصير :

عراق يحرز تقدما مطردا فى محاربة الإرهاب وتهدئة التمرد، ويخطو خطوات سياسية مهمة، ويبنى مؤسسات ديمقراطية، ويمتلك قوات أمن قوية قادرة على جمع المعلومات الاستخبارية، وتدمير شبكات الإرهاب والحفاظ على الأمن ، عراق يتخذ إصلاحات اقتصادية أساسية من شأنها التأسيس لاقتصاد قوى.

– على المدى المتوسط:

عراق يكون فى طليعة القاضين على الإرهاب والتمرد، ويستطيع حماية أمنه ذاتيا عبر حكومة دستورية منتخبة، عراق يقدم نموذجا للاقتداء للمصلحين فى المنطقة، وعلى طريقه لتحقيق آماله الاقتصادية.

–على المدى الطويل:

– عراق يهزم الإرهابيين والمتمردين.

– عراق يتمتع بالسلام والوحدة والاستقرار والديمقراطية والأمن، حيث توجد المؤسسات والمصادر التى تمكن العراقيين من حكم أنفسهم بالعدل وتوفير الأمن لدولتهم.

– عراق يكون شريكا فى الحرب العالمية ضد الإرهاب، ويحارب انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويندمج فى الجماعة الدولية، ويكون محركا للنمو الاقتصادى الإقليمي، ويقدم ثمار الحكم الديمقراطى للإقليم.

النصر فى العراق بوصفه مصلحة حيوية للولايات المتحدة:

إن الحرب ضد الإرهاب هى التحدى الأساسى لجيلنا، مثلما كانت مناهضة الشيوعية والفاشية هى التحديات التى واجهتها الأجيال السابقة. وكما حدث فى النضالات السابقة، فإن الولايات المتحدة ملتزمة تمام الالتزام بمواجهة التحدى، وسوف نفعل ما بوسعنا للفوز.

– النصر فى العراق سوف يساعدنا على الفوز فى الحرب ضد الإرهاب :

يعتبر الإرهابيون العراق الجبهة المركزية فى حربهم ضد الإنسانية؛ لذا، فمن جهتنا، يجب أن نعتبر العراق الجبهة المركزية فى حربنا ضد الإرهاب.

– أعلن (أسامة بن لادن) أن "الحرب العالمية الثالثة .تندلع" فى العراق، وسوف تنتهى هناك إما "بالنصر والمجد أو بالبؤس والذل".

– أعلن (أيمن الظواهري) نائب (بن لادن) أن العراق "ميدان المعركة الأكبر"، حيث نأمل أن "نطرد الأمريكيين" ثم ننشر "موجة الجهاد إلى الدول العلمانية المجاورة للعراق".

– أما القاعدة فى العراق بقيادة (أبى مصعب الزرقاوى)، فقد أعلنت بوضوح أنها "تحارب اليوم فى العراق، وغدا فى أرض الحرمين الشريفين، ثم فى الغرب".

فى ضوء هذا الإدراك لدى الإرهابيين أنفسهم، فإن المحصلة فى العراق – نجاح أو فشل- ذات أهمية كبيرة بالنسبة للحرب الأوسع ضد الإرهاب.

ما يحدث فى العراق سوف يؤثر على مصير الشرق الأوسط على مر أجيال تالية ، مما سيكون له بالتالى تأثير عميق على أمننا القومى.

– التراجع أمام الإرهاب فى أحد أهم الأماكن الاستراتيجية فى العالم من شأنه أن يهدد الاقتصاد العالمى وأمن ونمو ورخاء الولايات المتحدة، على مدار عقود تالية.

– بزوغ الديمقراطية فى العراق أمر من شأنه تغيير واقع الحال فى الإقليم الذى عايش الاغتراب لعقود وأفرز الإرهاب المتخطى للحدود الذى يستهدفنا اليوم.

– إن الأيديولوجية الفاسدة للإرهابيين سوف يواجهها تقدم الحرية، وإدراك أن من حق الجميع العيش فى ظل الديمقراطية وحكم القانون، بدون خوف أو قمع، وبأمل وتفاؤل فى المستقبل.

فوائد النصر فى العراق:

مساعدة العراقيين هو الأمر الأصح من منظور أخلاقي؛ فالولايات المتحدة لا تتخلى عن أصدقائها فى وقت المحن. ومع ذلك فمساعدة شعب العراق هى أيضا مصلحة قومية لنا.

لو تغلبنا نحن وشركاؤنا العراقيون فى العراق، سوف نجعل الولايات المتحدة:

أكثر أمنا:

– عبر الإطاحة بصدام حسين، بصفته قوة عدم استقرار فى الإقليم الحيوي، وديكتاتور قاس له تاريخ

فى حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن أنه أحد رعاة الإرهاب، الذى غزا جيرانه وعارض الولايات المتحدة بعنف.

– عبر حرمان الإرهابيين من ملاذ آمن يمكنهم من التخطيط وإطلاق الهجمات ضد الولايات المتحدة والمصالح الأمريكية.

– عبر إحداث عقبة استراتيجية فى وجه الإرهابيين.

– عبر توجيه ضربة حاسمة للأيديولوجية التى تغذى الإرهاب العالمي، وإثبات أن قوة الحرية أقوى من الرؤية الفاسدة للعنف والكراهية والقمع.

أكثر قوة :

– من خلال أن نثبت للأصدقاء والأعداء مدى فعالية الاعتماد على قوة الولايات المتحدة، ومدى قوة التزامنا تجاه أصدقائنا، وصمودنا فى وجه أعدائنا.

– عبر تأمين صديق جديد، وشريك فى الحرب ضد الإرهاب فى قلب الشرق الأوسط.

أكثر ثقة فى مستقبلها :

– سياسيا، عبر إطلاق إصلاحات ديمقراطية، وآفاق قيام حكومات ديمقراطية فى إقليم كان لعقود مصدرا لعدم الاستقرار والركود.

– اقتصاديا، عبر تيسير الإصلاح المطرد فى الإقليم وحرمان الإرهابيين من السيطرة على إحدى بؤر الاقتصاد العالمى.

تبعات الفشل:

إذا فشلنا نحن وشركاؤنا العراقيون فى العراق، فسوف تصبح العراق:

– مأوى للإرهابيين كما كانت أفغانستان، لكن هذا المأوى سيكون فى أحد أهم المناطق الاستراتيجية، منطقة تمتلك وفرة من المصادر الطبيعية التى قد تستغل لتمويل هجمات مستقبلية.

– دولة يسود فيها الإرهاب والفرض الإجبارى لممارسات غير إنسانية، مثلما فعلت طالبان فى أفغانستان.

– دولة فاشلة ومصدر لعدم الاستقرار لكامل إقليم الشرق الأوسط ، مع المخاطر المصاحبة والنفقات غير المحسوبة للأمن والرخاء الأمريكيين.

فوق هذا، إذا فشلنا نحن وشركاؤنا فى العراق، سيكون الإرهابيون قد :

– أحرزوا نصراً حاسماً على الولايات المتحدة، وأثبتوا صدقية تكتيكاتهم :ضرب الأعناق، التفجيرات الانتحارية، وإرهاب المدنيين، وشجعوا آخرين على القيام بهجمات أكثر حدة ضد الأمريكيين والشعوب الحرة الأخرى حول العالم.

– عرضوا الشعب الأمريكى لخطر عظيم عبر إشاعة عدم الاستقرار فى إقليم حيوي، وإضعاف أصدقائنا وتمهيد الطريق لهجمات إرهابية تنفذ هنا فى الوطن. سوف يتجرأ الإرهابيون عبر إيمانهم بأن الولايات المتحدة لا تستطيع الصمود والقتال، بل تهرب فى وجه الخطر.

– وضعوا الصدقية الأمريكية والتزامها فى الإقليم والعالم محل الشك، وسوف يرتاب الأعداء والأصدقاء فى قوتنا مما يؤثر سلبا على جهودنا لمواجهة تهديدات أمنية أخرى ولتعزيز مصالح سياسية واقتصادية أخرى فى العالم بأسره. منذ عام ١٩٩٨، ما فتئت القاعدة تشير إلى فيتنام وبيروت والصومال كأمثلة لتشجع المزيد من الهجمات ضد الولايات المتحدة ومصالحنا عبر البحار.

– أضعفوا النبض الديمقراطى المتنامى فى الإقليم. ولن يثق المصلحون فى الشرق الأوسط فى التأكيدات الأمريكية لدعم الديمقراطية والتعددية فى الإقليم، مما يعنى ضياع الفرصة التاريخية شديدة الصلة بأهداف الأمن الأمريكية على المدى الطويل.

لو انسحبنا من العراق سوف يلاحقنا وحلفاءنا الإرهابيون، ويوسعون مجال القتال إلى باقى الإقليم وحتى حدودنا ..

أعداؤنا وأهدافهم:

العدو فى العراق هو جملة من المعارضين، والصدّاميين، والإرهابيين المنتمين أو الموالين للقاعدة. هذه الجماعات الثلاث تشترك فى معارضتها للحكومة العراقية المنتخبة ووجود قوات التحالف، لكن لديها أيضا أهداف منفصلة وغير متوافقة.

المعارضون : هم الجماعة الأكبر وأغلبهم من العرب السنة الذين لم يقبلوا التحول من عراق صدام إلى دولة ذات حكم ديمقراطي. وليس كل العرب السنة ينتمون إلى هذه الفئة التى ترفض عراقا جديدا لا تتمتع فيه بمكانتها النخبوية المتميزة، ومعظم هؤلاء يرفضون الدستور الجديد، وإن كان كثيرون يدركون أن نبذ العملية الديمقراطية يضر بمصالحهم.

ونحن نرى إنه –بمرور الوقت– سيقوم كثيرون من هذه الفئة بدعم فكرة إيجاد عراق جديد، بشرط أن تحمى الحكومة الاتحادية حقوق الأقلية والمصالح المشروعة لكل الجماعات.

الصداميون والموالون للنظام السابق يحلمون بإعادة بناء دكتاتورية بعثية ويلعبون دورا رائدا فى بث مشاعر مناهضة للحكومة العراقية وقوات التحالف.

ونحن نرى أن قلة من هذه الفئة يمكن جذبها لدعم العراق الديمقراطي، لكن هذه الجماعة بشكل عام يمكن تهميشها إلى الدرجة التى تهزم فيها أمام القوى العراقية.

الإرهابيون المنتمون أو الموالون للقاعدة يشكلون الجماعة الأصغر والأخطر والأكثر تهديدًا لأنهم: (١) هم المسئولون عن أكثر الأعمال الإجرامية التى تقتل الأبرياء وتصبح أداة تجنيد لمزيد من الإرهاب (٢) يتبنون الأهداف المتطرفة لأسامة بن لادن، ويسمح لهم الوضع الضبابى فى العراق بأن يمتلكوا قاعدة ينطلقون منها لزعزعة استقرار الأنظمة المجاورة للعراق وشن هجمات خارج الإقليم وضد الولايات المتحدة.

يعتبر الإرهابيون أن العراق فى وضع مركزى بالنسبة لطموحاتهم العالمية، ولهذا السبب وجد الإرهابيون والمتطرفون من كل أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجهتهم للعراق، وتوحدت أهدافهم مع المتطرفين المحليين والأعضاء السابقين فى نظام صدام. وهذه المجموعة لا يمكن اجتذابها، بل يجب أن تُهزم- تقتل أو تؤسر- عبر عمليات مستمرة فى مناهضة الإرهاب.

هناك عناصر أخرى تهدد العملية الديمقراطية فى العراق تشمل مجرمين ومتطرفين شيعة، لكننا نرى أنه يمكن للقوات العراقية أن تتعامل مع هذه العناصر وحدها، أو يمكن دمجها فى العملية الديمقراطية على المدى القصير.

استراتيجية أعدائنا:

رغم اختلاف أهدافهم تشترك هذه العناصر المتباينة فى مفهوم عملياتى واحد: التهديد، الجبر، حمل العراقيين على عدم دعم التحول الديمقراطى عبر إقناعهم بأن الحكومة العراقية الوليدة ليست صالحة، وسوف يتخلى عنها التحالف الذى ليس لديه الجرأة على الاستمرار فى القتال.

باختصار، تتمثل استراتيجية العدو فى: التهديد، الإرهاب، التخويف. وهى استراتيجية لها فوائد على المدى القصير؛ لأن الهدم أسهل من البناء، لكن هذه الاستراتيجية ليست قادرة على الاستمرار لأنها مرفوضة من قبل الأغلبية الساحقة من الشعب العراقي.

يرغب العدو فى:

- إضعاف عزيمة التحالف وإضعاف عزيمتنا فى الخارج عبر هجمات (بربرية) فادحة الخسائر ، وقتل المدنيين العراقيين والرهائن، وتحميل قوات التحالف خسائر مضاعفة، واستخدام الإعلام لبث دعاية مضادة.
- تدمير الثقة فى الحكومة العراقية عبر الهجوم على المرافق الحكومية الأساسية (النفط والكهرباء) وتعطيل العملية السياسية.
- هدم الثقة فى قوات الأمن العراقية عبر الدعاية والهجمات (البربرية) على الضعفاء.
- التأثير على الوحدة العراقية عبر بث دعاية مضادة للأغلبية الشيعية مع هجمات يقصد بها بث الفرقة والحرب الأهلية.
- تأسيس ملاذ آمن للتخطيط للهجمات والحملات الدعائية المضادة.
- مد نطاق القتال إلى الدول المجاورة وما ورائها.

استراتيجيتنا للنصر واضحة:

- إن استراتيجيتنا واضحة: سوف نساعد الشعب العراقى على بناء عراق جديد، له حكومة دستورية منتخبة، تحترم الحقوق المدنية، ولها قوات أمن ذات كفاءة قادرة على حفظ النظام الداخلي، والحول دون تحول العراق إلى ملاذ آمن للإرهابيين.

لتحقيق هذا الهدف نتبع منهج شامل يتضمن جهود متكاملة تشترك فيها كل من الحكومة الأمريكية، والحكومة العراقية، وحكومات دول التحالف، مع تشجيع التدخل النشط للمنظمات الدولية والدول الإقليمية الداعمة الأخرى.

- تتضمن استراتيجيتنا ثلاثة مسارات متكاملة: سياسى وأمنى واقتصادي، لكل منها أهداف مختلفة، لكنها معًا تهدف إلى مساعدة العراقيين على هزيمة الإرهابيين والصدّاميين والمعارضين، وتأمين دولة ديمقراطية جديدة فى العراق.

المسار السياسى:

(العزل، الدمج، البناء):

- الهدف: مساعدة الشعب العراقى على إقامة تكتل وطنى داعم للحكومة الديمقراطية، وعزل العناصر العدائية.
- لتحقيق هذا الهدف، نساعد الحكومة العراقية على:

عزل العناصر المتشددة عن تلك التى يمكن اجتذابها

إلى العملية السلمية، عبر مواجهة الدعاية الزائفة، وكشف مصلحة الشعب العراقى فى إيجاد حكومة ديمقراطية.

دمج من هم خارج العملية السياسية فيها، ودعوة المستعدين لنبذ العنف عبر مسارات المشاركة السياسية المتمددة باستمرار.

بناء مؤسسات مستقرة وتعددية وفعالة يمكنها أن تحمى مصالح كل العراقيين، وتيسر الاندماج الكامل للعراق فى الجماعة الدولية.

المسار الامنى:

(التطهير، التحكم، البناء):

- الهدف: تطوير القدرة العراقية على ضمان أمن الدولة وتنفيذ حملة للقضاء على الإرهابيين وتهميش المتمردين.

- ولتحقيق هذا الهدف نساعد الحكومة العراقية على:

تمشيط وتطهير الأماكن التى يسيطر عليها العدو عبر استمرار المواجهات وحرمان العدو من الملاذ الآمن.

التحكم فى المناطق التى تم تطهيرها من سيطرة العدو من خلال ضمان بقائها تحت سيطرة الحكومة العراقية، وعبر وجود أمنى عراقى كاف.

بناء قوات أمن عراقية، وتطوير قدرات المؤسسات المحلية وتعزيز حكم القانون ودعم المجتمع المدني.

المسار الاقتصادى:

(الاستعادة، الإصلاح، البناء):

- الهدف: مساعدة الحكومة العراقية على بناء أسس اقتصاد سليم قادر على تقديم الخدمات الأساسية .

- ولتحقيق هذا الهدف، نساعد الحكومة العراقية على :

استعادة البنية التحتية المهملة حتى تتمكن من مواجهة الطلب المتزايد وحاجات الاقتصاد النامى.

إصلاح الاقتصاد العراقى الذى دمرته الحرب والديكتاتورية والعقوبات، ليصبح معتمدا على الذات فى المستقبل.

بناء قدرة المؤسسات العراقية على الحفاظ على البنية التحتية، وإعادة الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الدولية، وتحسين مستوى الرفاه العام لكل العراقيين.

هذه الاستراتيجية متكاملة وعناصرها تدعم بعضها البعض.

- إن التقدم فى أحد المسارات السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية يخدم التقدم فى المسارات الأخرى. على سبيل المثال:

- كلما تقدمت العملية السياسية، يصير الإرهابيون معزولين، بما يؤدى إلى الكشف عن قياداتهم وملاجئهم، بما يؤدى بدوره إلى تأمين المناطق التى شهدت عنفا فى السابق، وكذلك تأمين البنية التحتية وطرح أفق للتقدم الاقتصادى وتوسيع المشاركة السياسية.

- مع نجاح العمليات الأمنية فى الفلوجة والموصل وفى كل مكان فى قتل وإلقاء القبض على الإرهابيين والمتمردين، فإن المقيمين فى هذه المناطق بدأوا يشتركون فى العملية السياسية، ويسجلون أسماءهم فى الكشوف ويتوجهون للتصويت بأعداد كبيرة .

- مع تقدم الأنشطة الاقتصادية عاد المواطنون إلى ممارسة حياة عادية وبات لهم حضور فى العراق السلمي، وتشجعوا على دعم العملية السياسية والتعاون مع قوات الأمن.

وسوف يناقش الجزء الثانى من هذه الورقة المسارات الثلاثة بشكل أكثر تفصيلا، بحيث يتمكن الأمريكيون من فهم عناصر مهمتنا الحيوية وطبيعة استراتيجيتنا، ولماذا نرى أن هذه الاستراتيجية سوف تنجح فى التقدم الذى نحرزه، وكيف تتحرك حكوماتنا لمساعدة العراقيين على تأمين نصر دائم فى العراق.

النصر يحتاج وقتا :

استراتيجيتنا هى العمل : تم إنجاز الكثير فى العراق، بما يشمل القضاء على طغيان صدام حسين، والتفاوض حول دستور مؤقت، واستعادة السيادة الكاملة، وعقد انتخابات وطنية حرة، وتشكيل حكومة منتخبة، ووضع مسودة الدستور الدائم، وإقرار هذا الدستور، وطرح عملة قوية، واستعادة البنية التحتية المهملة، والتدريب والتجهيز المستمر لقوات الأمن العراقية.

وتظل هناك تحديات، تشمل :

- يتجاوز العراق الآن عقود من الاستبداد الشديد، تأسست السلطة الحكومية خلالها على الخوف والإرهاب والوحشية. لقد دمر صدام العراق، وحطم اقتصادها، وبنيتها التحتية، كما دمر رأسمالها البشرى؛ ومن ثمّ، فليس من الواقعى أن نتوقع أن تكون هناك ديمقراطية فاعلة بشكل كامل، وقادرة على هزيمة أعدائها ومعالجة مظالمها بسلام خلال أقل من ثلاث سنوات مرت على الإطاحة بصدام حسين.

- نحن والشعب العراقى نحارب عدوًا قاسيا برؤوس متعددة، بطموحات متنافسة وشبكات مختلفة.

والحصول على صورة دقيقة لهذا العدو، وفهم أشكاله ونقاط ضعفه، وهزيمته، أمر يحتاج صبرا ومثابرة وجهدًا حاسمًا فى المسارات الاستراتيجية الثلاثة.

- يحتاج القضاء على الإرهاب والتمرد لسنوات، مع استخدام مجموعة من الأدوات العسكرية والاقتصادية والسياسية معًا. ورغم أن العنف العراقى يختلف عن الصراعات الأخرى، التى يكون للمتمردين فيها قيادة موحدة ويقومون بحملة ناجحة لكسب العقول والقلوب، إلا أنه ينتظر الاستمرار فى واقع العنف فى العراق لعدة سنوات تالية.

- الجوار غير متعاون. لم تقم إيران وسوريا بتقديم الدعم للحكومة العراقية الجديدة ، بل تحاولان تقويضها بطرق عدة. ورغم أن الإقليم يضم بعض الفاعلين النشطين، لكنه تحرك جد متأخرا لدعم ظهور عراق مستقر وديمقراطى.

- مازالت الجماعة السنية تبحث عن قيادة قوية. رغم أن الكثير من السنة عانوا أيضا من حكم صدام، فإن قادتهم يرتبطون بوجه عام بحزب البعث. إضافة لذلك، فإن الجماعة الدينية السنية أقل هيراركية وأكثر توزعا، الأمر الذى ينعكس فى سياسات السنة. وكنتيجة لهذه الحقائق، قليل من القادة السنة هم من يتحدث باسم الجماعة السنية الأكبر فى العراق. وسوف تنتج الانتخابات فى ديسمبر قادة سنة منتخبين يمكنهم تمثيل جماعتهم بسلطة شرعية.

- كثير من السنة باتوا يتقبلون حقيقة أن جماعتهم لم تعد تحتكر القوة فى العراق ، وهم يتنازعون دورهم فى دولة ديمقراطية يشكلون فيها أقلية، رغم الحماية الدستورية لحقوق ومصالح الأقليات.

- كثير من الجماعات العراقية تظل متشككة فى الحكومة المركزية وقلقة بشأن خلق دولة عراقية تتركز السلطة فيها فى بغداد. وسوف يعتمد الولاء للحكومة العراقية على مدى إظهار الحكومة المركزية للإرادة والقدرة على الحكم - بكفاءة وبعدل - بالنيابة عن كل العراقيين.

- أدت الجهود المبكرة لتصحيح أخطاء الماضى أحيانا إلى إقصاء السنة الذين لم يكونوا متورطين فى جرائم صدام حسين. ويحتاج قادة العراق أن يوجدوا أرضية وسطاً بين انتهاج العدل فى محاكمة الأخطاء الماضية، وبين ترك الماضى دون نبش.

- مع مجيئ الديمقراطية ظهرت جماعات جديدة لا تشترك كلها فى هدف إيجاد عراق ديمقراطى وحر وتعددي. وبعض الجماعات مثل عناصر مليشيا المهدي، تسعى لتعظيم الغضب ضد وجود التحالف، وتصادمت بعنف فى بعض الأوقات مع أطراف أخرى.

- الوجود والتأثير المستمر للميلشيات والجماعات المسلحة، التى عادة ما تتبع أحزاب سياسية، يعوق سيادة حكم القانون فى بعض أجزاء العراق. وقد تخللت هذه الجماعات الشرطة أيضا وأثارت العنف فى مناطق كانت تتسم بالهدوء.

- لا يزال الاقتصاد العراقى متأثرا بتبعات المركزية الاقتصادية، والفساد المؤسسى والركود، وسوف يكون من الضرورى إنشاء مؤسسات جديدة وإصلاح القديمة وتطوير سياسات جديدة لتشجيع النمو الاقتصادي، ولن يتحسن مستوى معيشة المواطن العراقى العادى إلا فى حالة تخفيض برامج الدعم الموسعة التى تثقل كاهل الاقتصاد.

لماذا يجب أن تكون استراتيجيتنا مشروطة؟

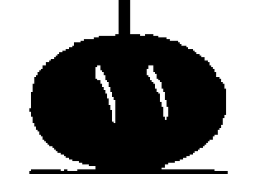
سوف يعتمد النجاح -على المدى القصير والمتوسط والطويل- على مدى التقدم فى مسار التغلب على التحديات، وعلى طبيعة الأوضاع على الأرض فى العراق. وتضع استراتيجيتنا فى المسار الأمنى والسياسى والاقتصادى شروطا للنصر؛ تتضمن هذه الشروط:

- التقدم فى العملية السياسية العراقية، واستعداد العراقيين لقبول حلول وسط سياسية.
- حصد المكاسب فى مجال تدريب قوات الأمن العراقية.
- الالتزام بالإصلاح الاقتصادى وتنفيذه من قبل القادة العراقيين.
- تعاون جيران العراق.
- الدعم الموسع من الجماعة الدولية.
- الدعم المتواصل من الشعب الأمريكي.

ورغم أننا واثقون من النصر فى العراق، فلن نحدد موعداً بعينه لإنجاز كل مرحلة من مراحل النجاح؛ لأن تحديد توقيت للنجاح يعتمد على الوفاء بشروط معينة، وليس على جداول زمنية تعسفية.

بل إن وضع جداول زمنية، أو تواريخ محددة لانسحاب قوات التحالف هو أمر غير مسئول وبالغ الخطر، لأنه سيوضح لكل من لإرهابيين والصدامين والمعارضين أن عليهم فقط الانتظار لتحقيق النصر.

وتاريخيا، لم يسبق أن تحقق نصر وفقا لجدول زمني، ولن يحدث هذا فى هذه الحرب.



إن عدم وجود جدول زمنى لا يعنى أن وضع التحالف (العسكرى والسياسي) فى العراق هو وضع ثابت، بل على العكس؛ فنحن نكيف وضعنا باستمرار بحسب تطور الظروف وحسب نمو القدرات العراقية.

وعلى سبيل المثال، سوف تزيد قوات التحالف عند الضرورة لهزيمة العدو، وتوفير أمن إضافى فى الأحداث المهمة، مثل الاستفتاء والانتخابات، لكن عدد القوات سوف يقل بمرور الوقت طالما استمر العراقيون فى تحمل المزيد من مسئولياتهم الأمنية والمدنية.

نحن نتوقع -ولكننا لا نضمن- أن يتغير وضع قواتنا خلال العام القادم، مع تماسك العملية السياسية ونمو قوات الأمن العراقية واكتسابها الخبرة.

سوف تخرج قواتنا من المدن وتقل عدد القواعد، وتنفذ عددا أقل من مهمات الاستكشاف والنقل.

وفى الوقت الذى سيكون فيه وجودنا العسكرى أقل وضوحا، فسوف يظل قويا وحاسما وقادرا على مواجهة العدو حيثما تجمع ونظم صفوفه.

– ومع تغير وضعنا بمرور الوقت، سوف يتغير أيضا وضع شركائنا فى التحالف، ويجب أن نعمل نحن والعراقيون معهم لتنسيق جهودنا، ومساعدة العراق على التماسك وتأمين مكاسبه على جبهات مختلفة.

المسارات الاستراتيجية ومقياس التقدم:

قمنا بوضع عدد كبير من المؤشرات لقياس التقدم فى استراتيجيتنا، وتغيير تكتيكاتنا عند الضرورة، وهناك تقارير تفصيلية تصدر أسبوعيًا وشهريًا وفصليًا عن الجهات المعنية والوحدات العسكرية، تبين حجم التقدم والتطور الجارى.

وتتاح كثير من هذه التقارير التفصيلية للجمهور ويمكن الوصول إليها بسهولة؛ فعلى سبيل المثال:

– المكاسب المتحققة فى تدريب قوات الأمن العراقية تنشر أسبوعيا فى موقع :
www.mnstci.iraq.centcom.mil

التحسن فى الاقتصاد والبنية التحتية تنشره وزارة الخارجية أسبوعيًا فى موقعها:
www.state.gov/p/nea/rls/rpt/iraqstaus/

وكذلك فى موقع USAIالذى ينشر باستمرار برامجه ومبادرته الكثيرة فى العراق:
www.usaid.gov.iraq

وتقدم تقارير مكثفة كل ثلاثة أشهر إلى الكونجرس وهى متاحة على موقع وزارة الخارجية :
www.state.gov/p/nea/rls/rpt/2007/

وكذلك على موقع وزارة الدفاع:
www.defenselink.mil/plubs/

ويستطيع الأمريكيون قراءة هذه التقارير لتكوين صورة أفضل عما يتم إنجازه فى العراق والتقدم الذى يتحقق هناك، وذلك بشكل يومى وأسبوعى وشهري.

أحد أهم المصفوفات التى نتبعها فى قياس التقدم هى:

سياسيا:

المؤشرات السياسية التى أقرها قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ ، وقانون الإدارة الانتقالية وعدد من العراقيين من جميع المناطق المستعدين للمشاركة فى العملية السياسية، الأمر الذى يوضحه السجل الانتخابى.

أمنيا:

الوحدات العراقية من حيث الحجم والكفاءة، وعدد المعلومات الاستخباراتية التى يتم تلقيها من العراقيين، ونسبة العمليات التى ينفذها العراقيون بمفردهم أو بمساعدة ثانوية من قوات التحالف، وعدد المرات التى تم فيها إجهاض محاولة لتفجير السيارات، والعمليات الهجومية التى نفذتها القوات العراقية وقوات التحالف.

اقتصاديا:

الناتج المحلى الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، والتضخم، والكهرباء المولدة والموزعة، وعدد براميل البترول المنتجة والمصدرة، وعدد المشروعات والأعمال الجديدة التى تم افتتاحها.

هناك مؤشرات أخرى مهمة للنجاح، لكنها ليست هدفا للقياس الدقيق مثل: مدى تبنى الشعب العراقى لمبادىء الشفافية، ومدى الثقة فى المؤسسات الحكومية وحكم القانون، وهى المبادىء التى لم يعرفها الشعب قط. وهذه المؤشرات لها طبيعة استراتيجية تختلف عن المقياس الذى يضعه الإرهابيون والمتمردون للتقدم والفشل ألا وهو: عدد التفجيرات.

(فى الجزء التالى نعرض تفصيلا للمسارات الثلاثة لاستراتيجيتنا: سياسيا واقتصاديا وأمنيا).

" سيستطيع أعداؤنا تحقيق النجاح ، فقط إذا ما تناسينا دروس ١١ سبتمبر، و إذا تخلينا عن الشعب العراقى لرجال مثل الزرقاوي، وإذا سلمنا مستقبل الشرق الأوسط لرجال مثل بن لادن، ومن ثمّ، فلأجل أمن الأمة ، لن أسمح بهذا أبدًا"

(الرئيس جورج دبليو بوش ٢٨ يونيو ٢٠٠٥)

دراسة

رأى الأمة والنظام الجمهورى: الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجاً

■ حميد أنصارى(×) ■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١/٣٠

شهدت الساحة الداخلية الإيرانية فى الفترة الماضية العديد من وجهات النظر حول انعدام وزن وقيمة دور رأى الشعب فى الجمهورية الإسلامية، وقد برزت وجهتا نظر أساسيتان بخصوص هذا الموضوع، والغريب أن وجهتى النظر قد نسبتا إلى الإمام الخمينى وهما يتضادان مع ثقافة وأدبيات الإمام وسيرته الجليلة.

منذ أيام طلع علينا السيد محسن غوريان أحد أساتذة الحوزة وتلميذ آية الله السيد مصباح يزدى فى حوار مفصل مع وكالة أنباء إيلنا بآراء غريبة حول أهم ركنين فى الفكر السياسى للإمام الخمينى أى "جمهورية" النظام الإسلامى. وقيمة رأى الشعب فى هذا النظام، وهى أن الإمام الخمينى من باب الاضطرار ومراعاة للظروف التى كانت قائمة فى بداية الثورة عام ١٩٧٩، قد تحدث عن الاعتماد على صوت الأمة وقيمة هذا الصوت واستخدم كلمة الجمهورية بسبب استخدام الصحفيين لها فى بداية الثورة.

وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع سوف نتناول دراسة ومقارنة وجهات نظر ومواقف الإمام الخمينى حول دور ومكانة صوت الشعب فى نظام الحكم الذى كان يريده ونظام الجمهورية الإسلامية وقواعده الأساسية، ومن بينها الاستفتاء أصل النظام والدستور وتعيين الزعامة وولاية الفقيه، والموضوعات التى نسبها آية الله مصباح يزدى غوريان فى هذا الصدد للإمام.

إن سبب الاعتراضات الواسعة على المواقف المعلنة من جانب المذكورين واعتراضات اتباع الإمام الخمينى أيضاً يرجع إلى تساؤل مهم وهو لماذا تنسبون آراءكم والموضوعات التى لم يتم عليها التأكيد فى فكر وثقافة الإمام فقط، بل إنها محل خلاف على مستوى أدبيات الإمام وسيرته ونص وصيته الخالدة لحضرة الإمام. وفى الرد على بعض مؤيديهم الذين استندوا فى دفاعهم إلى حرية التعبير وتحريم وجهة النظر الاجتهادية للأشخاص يجب القول إن الحق معكم فى هذا الموضوع تماماً. إن حرية التعبير هى أحد الإنجازات الهامة التى حققتها حركة الإمام، والنظام الذى قام بتضحية الشعب وبأصواته هو الذى تعرضونه الآن للخطر. إن أتباع الإمام الخمينى يؤكدون تأكيداً خاصاً على وصية الإمام القائمة على فتح باب الاجتهاد الحر فى مختلف المجالات والمراكز العلمية، هذا ولم يلتفت النقد مطلقاً إلى لماذا لم يطرح آية الله مصباح يزدى وتلميذه نظرية ولو معارضة لوجهة نظر الإمام فى دروسهم ومحاضراتهم. من المؤكد أنه فى مثل هذه الحالة يكون حق الرد مكفولاً للنقاد الذين يبنون الحد الفاصل بين مؤيدى ومعارضى فكر الإمام. وفى هذه الحالة لا يمكن أن يدعى معارضو موقف الإمام فى القضية الأهم المتعلقة بالحكومة والسياسة والمجتمع أتباع خط الإمام والدفاع عنه.

وليس الحديث هنا على حق تفسير وشرح رؤى الإمام، فهذا أيضاً هو حق طبيعى لكل أصحاب الرأى، بل إن الاعتراض على تأويل كلام الإمام ونسبة موضوعات ما إليه فى أخطر قضايا تتعلق بمجمل النظام والمجتمع.

إن التشكيك فى عدم أصالة جمهورية النظام وعدم أصالة قيمة رأى الأمة والمرحلية والاضطرار لطرح موضوع الجمهورية والاحتكام إلى رأى الشعب فى الأعوام الأولى للثورة، كل ذلك طرح فى الماضى لأول مرة من جانب السيد مصباح يزدى والآن يقوم السيد غوريان بإعادته وشرحه. وما جاء فى الصحيفة الأسبوعية "برتو" هو نتيجة لتصريحات السيد مصباح يزدى الأخيرة ولن تكون شيئاً سوى نفس ادعاءات السيد "غوريان" وفى الوقت نفسه وجهت الانتقادات للسيد غوريان وآية الله يزدى. وسننقل هنا ملخص لمضمون الكلام الأول والأخير للسيد مصباح يزدى:

فى الحكم الإسلامى لا توجد قيمة شرعية وقانونية لرأى الشعب، ولا فى مبدأ اختيار نوع النظام السياسى

(×) وكيل مؤسسة تنظيم ونشر أعمال الإمام الخمينى.

لبلاده، ولا فى قيمة الدستور، ولا فى اختيار رئيس الجمهورية واختيار خبراء الزعامة، لكن القيمة الشرعية والقانونية فى هذه الشئون وفى مبدأ الحكم تنحصر فى شئ واحد وهو "رضى الولى الفقيه". وإذا كان الكلام فى الجمهورية الإسلامية منذ عهد الإمام وحتى الآن يدور على الانتخابات وكان السبب الرئيسى فى قبول أن الولى الفقيه يرى المصلحة الحقيقية فى الانتخابات وأن يؤخذ برأى الشعب، فلماذا يتم الترويج بأن أخذ الرأى واستطلاع الشعب كان مرهوناً بضرورة ومصلحة مؤقتة، وأن الولى الفقيه له الحق ويستطيع متى أراد وأينما رأى المصلحة أن يختار نوعاً آخر من الحكم لا يرجع فيه من الأساس إلى رأى الشعب ولا تكون مشروعية الحكومة تابعة أو مرهونة برأى ورضى الأمة، بل إن رأى الأمة لن يكون له أى تأثير أو قيمة فيه. فتغير مبادئ الدستور وسائر القوانين وتغيير شروط ولائحة مجلس خبراء الزعامة وما إلى ذلك هو فى يد الولى الفقيه سواء قام الأمر على رأى الشعب أو لم يقم.

النقطة الأهم من وجهة نظرهم أنه حتى فى حالة أن الولى الفقيه قد حدد بالفعل أن يصوت الشعب على الدستور أو أن يشارك فى انتخاب رئيس جمهوريتهم، فهذا الأمر من وجهة نظرهم أن الولى الفقيه يأمر الشعب بأن يدلى بصوته وأن يصوت لشخص ما باعتباره رئيس الجمهورية، ويجب على الشعب أيضاً شرعاً وقانوناً أن يطيع أمره. ولو أن شخصاً آخر ليس موضع تأييده تم اختياره فى انتخابات رئاسة الجمهورية وسائر الانتخابات الأخرى فإنه يكون طاغوتاً وحكمه ليس مشروعاً. إن وجوب الطاعة العمياء من جانب الشعب فى وجود أو عدم وجود الانتخابات لا تنحصر فى الدستور ورئاسة الجمهورية، بل تتخطاهم إلى نوعية ونموذج الحكم سواء جمهورى أو غير جمهورى، بل وانتخاب الحاكم والولى الفقيه فليس للشعب وصوته أى أثر أو قيمة شرعية أو قانونية. وبتصريحهم هذا يفقد رأى الأمة أى قيمة أو اعتبار وكشفه هذا أهم حتى لو عارضت أغلبية الأمة فهو الحاكم، والحكم له، وحكمه نافذ.

المهم أن السيد مصباح يزدى قد نسب هذا التصور لولاية الفقيه وعدم قيمة رأى الأمة للخمينى.

النقطة الأهم التى تطالعنا فى آخر كلام السيد مصباح رأيه بكفر وشرك الأشخاص الذين قالوا بأصالة "الجمهورية" إلى جانب "إسلامية" النظام.

أما بخصوص تصريحات السيد غوريان هناك توضيح ضرورى حول المسلك الذى أدى إلى تصريحاته الأخيرة. ففى المرة الأولى التى تحدث فيها السيد مصباح يزدى فى صلاة الجمعة بطهران وأدلى برأيه بخصوص الحكومة الإسلامية وعدم قيمة رأى الشعب ورأى الأغلبية فى مشروعية الحكم وضرورة تغيير المبدأ المتعلق بولاية الفقيه وزيادة صلاحية ولاية الفقيه فى الدستور كل ذلك قد واجه اعتراضاً واسع النطاق.

والسؤال الذى نوجهه للذين ينسبون مثل هذه الأفكار للإمام الخمينى هو: لو أن الأمر بالفعل كما تقولون أن الحكم الإسلامى لا يمت بصلة للنظام الجمهورى ولا تأثير لرأى الشعب فيه ومشروعيته منذ بدايته وحتى الآن مرهونة بيد شخص واحد، إذاً فلماذا كل وصايا الإمام الكثيرة والصريحة فى موضوع قيمة رأى الأمة، وأن أساس الجمهورية الإسلامية يرتكز على رأى الشعب، وأن نوعية الحكم أيضاً هى الجمهورية الإسلامية وليس أى نموذج آخر، الأهم من كل هذا خطوة الإمام العملية التى ساندتها الأغلبية الساحقة للأمة الإيرانية بالقلب والروح، ليس فقط على مستوى التنظير والتوجيه، بل وعلى المستوى العملى أيضاً. وكان يحظى بشعبية لا نظير لها وكل نموذج كان يقترحه كان الشعب يتبناه، كما أكد على الجمهورية الإسلامية وأقرها بتصويت شعبى عن طريق الاستفتاء، وتم التصديق على الدستور أيضاً فى حضور نواب الشعب وبالاستفتاء الشعبى. ومن الناحية العملية أيضاً كان الإمام يرجع فى كل أركان النظام إلى رأى الشعب. كل هذا يؤكد التزام الإمام الراحل برأى الشعب وقيمته، وبالتالى فإن ما يدعيه البعض على الإمام وينسبوه له محض افتراء. فقد جاءت تصريحات غوريان فى حواره مع وكالة أنباء ايلنا تقول بأن "الجمهورية مقولة غربية مستوردة، وأن النظام الذى أراده الإمام الخمينى لم يكن جمهورياً، وأنه نظراً لظروف الأعوام الأولى من الثورة وأمام أسئلة الصحفيين والمراسلين اضطر لاستخدام لفظ الجمهورية، وأن قيمة رأى الأمة أيضاً كقيمة حقيقية لم تكن موضع التأييد من جانب الإمام وأنه لإسكات المعارضين فى ذلك الوقت قال هذه الجملة ولم تكن تعبر عن الرؤية الواقعية للإمام لأنه كان يرى أن مناط الأمر فى كافة الشئون، بل وفى مبدأ الحكم هو وجهة نظر ورأى الولى الفقيه وكان نموذج الحكم الذى يريده هو الحكم الإسلامى وليس الجمهورية الإسلامية.

ويقول السيد غوريان "لو أن الإمام بالفعل كان يحتكم إلى رأى الشعب ويستمد الشرعية منه، كان يجب أن يقول أنه سيقبل ويرضى بكل ما يريده الشعب" إن حديثه هو بصراحة محاولة لنسج الفلسفة التى يبرر من خلالها قول وفعل الإمام وأن تأكيده على الجمهورية ودور رأى الشعب ينحصر فى فترة خاصة فى بداية الثورة بسبب الظروف الاضطرارية التى وجدت فى ذلك الوقت، وأن رأى الإمام ووجهة نظره كانت شيئاً آخر. وفى هذه

الدراسة سنعالج الأسئلة والمحاور التالية.

- هل كان تأكيد الإمام على الجمهورية الإسلامية وقيمة رأى الأمة ناشئاً عن ظروف اضطرارية فى بداية الثورة أم إنها تنبع من عمق اعتقاداته الدينية؟

- ما هى العلاقة بين مسمى "الحكومة الإسلامية" و"الجمهورية الإسلامية" وهل كان النموذج الذى كان يتمناه الإمام الخمينى هو نموذج الحكم الإسلامى فى مقابل نموذج اضطرارى وهو الجمهورية الإسلامية، وهل كانت جمهورية النظام الإسلامى نموذجاً مؤقتاً أم كان نموذجاً مرغوباً فيه وأبدياً؟

- ما هو أساس مشروعية الحكم الإسلامى وولاية الفقيه فى وجهة نظر الإمام، وهل لرؤى وبيعة ورضى الشعب دور وتأثير فيها أم لا؟

- ما هى وجهة نظر زعيم الثورة وخليفته فى هذا الصدد؟

إن الموضوع الأساسى هو رؤية الإمام الخمينى، وبناءً على هذا سيتم إيراد نماذج من نص كلام الإمام كما هو فى كل موضوع من الموضوعات التى طرحناها، مع التأكيد على أن كل ما نقل هو فقط مجرد نماذج من عشرات النماذج، ويستطيع كل شخص أن يرجع إلى مؤلفات الإمام ومجموعاته التى تبلغ اثنين وعشرين مجلداً أو الأعمال المجملة، خاصة كتب الإسلام الخالص ودستور الثورة الإسلامية والانتخابات والمجلس ومكانة ودور الشعب فى الحكم من وجهة نظر الإمام الخمينى.

إن التدقيق فى كلام الإمام الخمينى الذى ينقل عنه يثبت أن كلامه بخصوص دور رأى الشعب فى الحكم الإسلامى وتأكيده على جمهورية النظام الإسلامى يحمل نفس المعانى، بل يذهب لأبعد من ذلك، ويتمتع بالصراحة التى تجعل النص عين المعنى، أى أنه لا يحتمل معان أخرى، وبناءً على هذا، فإن من ينسبون معانى وموضوعات للإمام فى هذا الصدد هى على النقيض تماماً من أقواله يجب عليهم أن يقدموا القرائن والأدلة والأسانيد، وما قالوه حتى الآن ليس إلا ادعاءات غير مقبولة تماماً من جانب مواقف الإمام الخمينى. وفى موضوع تشكيل نظام الجمهورية الإسلامية منذ البداية وحتى نهاية حياته هو الذى كان يقوم على الأحكام الإلهية وسيرة النبى والأئمة الأطهار من المؤكد أنه يجب الرد على الأسئلة والإشكاليات التى طرحها هؤلاء السادة.

- آراء الإمام الخمينى فى موضوع قيمة رأى الأمة والحق الإلهى والوطنى للشعب فى تحديد مصيره واختيار الحكام.

بعد عقد استفتاء ١٢ فروردين كان رأى الإمام أن الشعب سيختار نوابه أو ممثليه لتنظيم المبادئ المقترحة للدستور بشكل مباشر، وأن النص المقترح سيطرح ثانية وفى استفتاء مباشر على الرأى العام. وقد تم إعمال نفس المبدأ بحق الدستور، ولكن فى ذلك الوقت عارض البعض اقتراح الإمام وكانوا يحتجون بأن الدستور موضوع حقوقى وتخصصى، والأمة لا تملك صلاحية التدخل فيه، وكانوا يرون أن نفس المسودة - التى أعدها عدد محدود - يتم التصديق عليها بحضور جماعة من رجالات القانون باعتبارهم مجلس المؤسسين، وبهذا يكون دستور النظام بدون رأى الشعب. وكان الإمام الخمينى يقول فى مواجهتهم، وكذلك أيضاً فى مواجهة عدد من معارضى الإسلام ومعارضى نظام الجمهورية الإسلامية والذين أصبحوا بعد الاستفتاء مجرد أقلية وكانوا يعملون بمختلف الذرائع على تأخير تشكيل المؤسسات القانونية للنظام: "الأمة نفسها هى المعيار. ولو أن مجلس المؤسسين له قيمة فهذا لأن المجلس ممثل الأمة، وبالتالى فإن الأمة نفسها ليس لها الحق أن تصوت، ولكن وكيل الأمة هو الذى له الحق فأى خطأ هذا، ألا يكون لى الحق أن أتصرف فى مالى فى حين يثبت هذا الحق لوكيلى؟!. أنتم نفس الأمة ونفس الشعب المحروم يجب أن ينحو بصوته نحو الأعذار جانباً خافوا الله ولا تسخروا بالأمة ولا تقيدوا رأى الشعب مطلقاً".

(صحيفة الإمام، ج، ٨ ص١٧٣)

يقول السيد غوريان فى حديثه حول جملة الإمام الشهيرة "معيار رأى الأمة" : "بفهم هذا الجانب من كلام مؤسس الثورة الإسلامية يجب القول أن معيار رأى الأمة فى أى جو ولأى أشخاص.

ولكن عند الدراسة المتأنية لمقولة الإمام الخمينى الأخيرة ندرك

أولاً: أنه قد استخدمها عندما بلغت الدعايا والحرب النفسية من جانب الغرب ضد الثورة الإسلامية قمتها. وهكذا كان يروج أن الإمام الخمينى قد جاء ويريد أن يسوق الشعب بالقوة نحو ولاية الفقيه، فى حين أن الشعب لا يريد هذا الحكم فقال الإمام من باب تفهم ظروف العصر سترون يوم ١٢ فروردين أن المعيار هو رأى الأمة، أى أن معيار رأى الأمة جعل الإمام الخمينى فى مواجهة المعارضين الغربيين للثورة الإسلامية وليس أن المعيار فى مشروعية النظام هو رأى الأمة. للأسف أن السيد غوريان يبرر مبدأه: أن المعيار ليس هو رأى الأمة، فيقول إن الإمام قال هذه الجملة من باب مقتضيات ذلك الوقت "سترون أن المعيار هو رأى الأمة" ولم تستخدم الدقة المطلوبة التى تتوقع من أمثاله فى مسألة بهذه الأهمية، أولاً أن الإمام الخمينى لم يقل أصلاً "سترون أن المعيار هو رأى الأمة" ولو أنه كان قد قال مثل هذه الجملة فهذا فقط له جانب إخبارى عن المستقبل

واحتجاج على المعارضين وليس له معنى آخر، ذلك المعنى الذى يريدون أن يقولوه للمسئولين والقادمين باعتباره مبدأ فى نظام الجمهورية الإسلامية، هذا فى حين أن جمل الإمام التى نقلت ترد تماماً على التبرير المصحوب بتدخل وتصرف من جانب السيد غوريان. وقد قال الإمام صراحة الأمة نفسها هى المعيار ولو أن لمجلس المؤسسين قيمة فإن مجلس المؤسسين ممثل الأمة .. المعيار هو رأى الأمة.

ثانياً: على عكس تبرير غوريان فكلام الإمام بالأساس ليس له علاقة بيوم ١٢ فروردين، وهو يرجع إلى موقف حدث بعد عدة شهور "٢٥ خرداد ١٣٥٨" فهو يتعلق بالدستور.

ثالثاً: على عكس تبريره فى عبارة الإمام ومجمل هذه الخطبة، فلم يكن الحديث عن ولاية الفقيه، بل كان "فى مواجهة المعارضين الذين يقولون أنه يريد أن يقود الناس بالقوة نحو ولاية الفقيه، فى حين أن الشعب لا يريد هذا الحكم "وربما من باب الاضطرار قال "سترون المعيار هو رأى الأمة"!! فعلى العكس كان موقف الإمام فى هذه الخطبة موجهاً للأشخاص الذين كانوا يعارضون تصويت الشعب المباشر وتشكيل مجلس لإعداد الدستور والاستفتاء عليه. وألقى عبارة "معيار رأى الأمة" فى شكل قضية حقيقية وفى معرض بيان مبدأ مهم فى مسألة الاستفتاء على الدستور، وقبل وبعد هذه الجملة أيضاً قام الإمام بتوضيح أحقية هذا المبدأ، وما أجمل الكلمات الأخيرة التى أنهى بها الإمام عبارته إذ يقول: "خافوا الله، ولا تستخفوا بالأمة ولا تقيدوا رأى الشعب مطلقاً بل اجعلوه مراقباً.

رابعاً: وعلى العكس من تصور السيد غوريان الذى ظن أن الاحتكام إلى رأى الشعب ومعيارية رأيه كانت فى فكر الإمام الخمينى مقتصرة فقط على نفس هذه الكلمات وهذه الجملة ومحصورة فى الأيام الأولى للثورة، فقد أكد الإمام الخمينى مئات المرات فى مواضع عدة منذ سنوات ما قبل انتصار الثورة وحتى وفاته على هذا الأمر بمختلف العبارات والألفاظ، أكد على حق الأمة البديهى فى تحديد مصيرها والاحتكام إلى رأى الشعب واعتباره المعيار فى كل الشئون المتعلقة بالحكم والانتخابات، حيث يقول الإمام "بحمد الله حتى الآن تحققت على أكمل وجه هذه المطالب الإسلامية، أى أساس الحكم الإسلامى بأفضل صوره وأصبحت الأمة نفسها تملك زمام نفسها ولم تعد أمتنا جاهلة بما يدور حولها ويحدد مصيرها فى البيت الأبيض أو فى الكرملين، فالأمة نفسها التى تختار رئيسها تصوت لصالح الجمهورية الإسلامية وبصوتها القوى ستختار الحكومة فى المجلس وستكون كل الأمور فى يد الأمة.

إننا اليوم لسنا مثل عهد الطاغوت، حيث لم يكن للأمة أية قيمة وكان زمام الأمر فى يد شخص أو عدد من الأشخاص. لقد أصبحت الأمة هى الفاعل الحقيقى." (صحيفة الإمام، ج، ١٣، ص ١٢٥) إن بداية الفقرة السابقة التى نقلناها تحظى بالاهتمام من جانب الأشخاص الذين يعتقدون أن نموذج "الجمهورية الإسلامية" قد طرح فى الأيام الأولى للثورة نظراً لوجود ظروف اضطرارية وإنها لم تكن النموذج الذى يريده الإمام ويعتقدون أن مسمى الجمهورية الإسلامية يأتى فى مقابل مسمى الحكم الإسلامى! فقد ألقى الإمام هذه العبارات فى مرداد ١٣٥٩ هـ. ش، أى بعد أن استقر نظام الجمهورية الإسلامية واعتبره الإمام الشكل الأفضل لإقامة الحكم الإسلامى، وأن سر أفضليته أن الشعب يقرر مصيره بنفسه، والأكثر أهمية فى هذه الجمل أن الإمام الخمينى عرَّف لتعطيل الأمة عن ممارسة حقوقها وهيمنة شخص أو عدة أشخاص على مجريات الأمر بأنه من سمات النظام الطاغوتى. وللتأكيد على توجهات الإمام الخمينى المنحازة لرأى الشعب يمكن تقديم العبارة التالية التى أعلنها الإمام الراحل فى معرض الحديث عن ثلاثة مبادئ إسلامية مهمة انتهكت تماماً فى النظام البهلوى "الأب والإبن" ومع تولى رضا خان زمام الأمر انمحت ثلاثة مبادئ إسلامية مهمة فى مسألة الحكم، الأول: مبدأ ضرورة العدالة فى الحاكم الإسلامى، والثانى: حرية المسلمين فى اختيار الحاكم وتحديد مصيرهم، والثالث: استقرار الدول الإسلامية وصيانتها من التدخل الأجنبى وهيمنته على مقدرات المسلمين. ولو أنه تم الإقدام فى تلك الأيام على إحياء هذه المبادئ الإسلامية الثلاثة لما آل الأمر لما عليه الآن." (صحيفة الإمام، ج،٥، ص ٢٣٦)

والسؤال هنا هل هناك حديث أكثر صراحة من هذا يمكن أن يتحدث عن أصالة حرية رأى المسلمين فى الحاكم وتحديد مصيرهم باعتباره حقاً ومبدأ إسلامياً بديهياً وليس مبدأ اضطرارياً ومؤقتاً أو مستورداً وغربياً؟

وفى العبارة التالية اعتبر الإمام الخمينى أن قيام الحكم الشعبى وسيادة الشعب على مصيره من ضروريات الجمهورية الإسلامية إذ يكتب موجهاً الخطاب إلى مجلس الثورة "مجلس الثورة الإسلامية من أجل استقرار حكم الشعب فى إيران وسيادة الشعب على مصيره والتى هى من ضروريات الجمهورية الإسلامية أرى أنه من الضرورى القيام مباشرة بإعداد اللائحة التنفيذية للمحليات لإدارة شئون القرى والمدن فى أنحاء إيران وبعد التصديق عليها يتم إطلاع الحكومة عليها حتى تقوم الحكومة بتنفيذها مباشرة". (صحيفة الإمام، ج،٧، ص١٦٧). وللأسف أدى عدم اهتمام بعض أعداء

مجلس الثورة والحكومة المؤقتة من جانب مؤامرات الجماعات غير الشعبية فى ذلك الوقت إلى تأخير تكوين مجالس المحليات، تلك المجالس التى اعتبر الإمام تكوينها خطوة على صعيد حق الشعب فى تقرير مصيره.

فرض الرأى يعنى الديكتاتورية:

يقول السيد مصباح يزدى أن رأى الشعب ليس له أى أثر تشريعى أو قانونى، وأن الرأى هو حق لشخص واحد هو الذى يأمر بأن صوتوا لصالح فلان باعتباره رئيس الجمهورية، وهو الذى يأمر بالأساس أن صوتوا أو لا تصوتوا، نقدم للإمام الخمينى هذه الجمل الصريحة "إننا لم نضع البناء على أن نفرض شيئاً على أمتنا ولم يسمح لنا الإسلام بأن نصنع ديكتاتورية إننا متبعون لرأى الأمة بتبع كل ما تصوت له وليس لنا الحق ولم يخول لنا الله تبارك وتعالى ولا نبى الإسلام أن نفرض شيئاً على أمتنا، بل إنه من الممكن عندما نطلب منه طلباً .. بطلبه بتواضع طلب الخادم للأمة."

(صحيفة الإمام،ج،١١، ص٢٤). نلاحظ على العبارات السابق أنها على نقيض مع نظرية السيد مصباح وغوريان التى ترى أن رجوع الإمام إلى صوت الشعب كان أمراً اضطرارياً غير أصيل، حيث يرى الإمام أن حرفة فرض الرأى على الشعب ووجوب إتباع رأى الأمة الإسلامية فى شئون الحكم المهمة هو أمر إلهى ونبوى، ويقول الإمام "إن الشعب فى أنحاء البلاد له الحرية الكاملة فى اختيار من يمثله وليس لأحد حق فرض نفسه أو مرشحى جماعة أو جماعات وليس من حق أى مسئول أو حزب أو جماعة أو شخص أن يسيئ لما يعارضون وجهة نظره... ولا يستطيع أحد شرعاً أن يصوت لصالح أحد بشكل أعمى ومن دون تبصر ولو وافق كل الأشخاص والجماعات المعنية وافقت على صلاحية شخص أو أشخاص ولكن المصوتين كانوا على العكس من رأيهم فإن اتباعهم لن يكون صحيحاً وعليهم مسئوليات أمام الله. ولو حددوا صلاحية شخص أو أشخاص وتأكدت الصلاحية لدى المصوت فمن الممكن إتباع رأيهم. وعموماً الحكم حكم الإسلام والشعب والمجلس المفوض من الشعب والرأى أيضاً للشعب ولا يقع أحد تحت أمر مسئول أو مسئولين." (صحيفة الإمام، ج، ١٨ ص ٣٣٧) "نعم إن السادة فى مجلس الخبراء الموجود الآن ليسوا هم السادة الذين يعزلون الآخرين ويضعفونهم و... يدعون الأمة للتصويت. وفى النهاية الأمة وأنتم وكل شخص حر تماماً أن يصوت لصالح الشخص الذى يريده، ولو أن السادة - افترضوا أن- علماء الحوزة العلمية بطهران أو قم لم يقدموهم فأنتم لستم ملزمين بأن تقدموا نفس ما يقدمونه، من المؤكد أنهم درسوا، ولهم تخصص فى هذا الأمر وعن طريق الدراسة أقدموا على هذا العمل، ولكن هذه الأسباب لا يمكن أن تلزم أحداً بأنه يجب عليه أن يصوت لصالح فلان، أنتم أحرار." (صحيفة الإمام، ج، ١٧ ص١٢٠) "إن الإسلام العظيم أدان كل مظاهر التفرقة ولم يجعل لأى فئة ميزة خاصة والتقوى والإسلام هما أساس كرامة الإنسان. وفى حصن الإسلام والجمهورية الإسلامية فإن حق إدارة الشئون الداخلية والمحلية والقضاء على كافة أشكال التفرقة الثقافية والاقتصادية والسياسية مكفول لكل طبقات الأمة." (صحيفة الإمام، ج، ١١، ص ٥٦) "إننا قلنا تكراراً ومراراً إن الإسلام يحترم الأقليات الدينية وهم أحرار فى بلادهم، بل ولهم حق التصويت ولهم حق اختيار ممثليهم" (صحيفة الإمام، ج،٥ ص٤٣٢) "من وجهة نظر حقوق الإنسان لا فرق بين رجل وامرأة لأن كلاهما إنسان وللمرأة حق تحديد مصيرها مثلما هذا الحق مكفول للرجل." (صحيفة الإمام، ج، ٤، ص٣٦٤) "يجب على المرأة أن تتدخل فى تقرير مصيرها ويجب على نساء الجمهورية الإسلامية أن يدلوا بأصواتهم وكما أن للرجل حق التصويت للمرأة حق التصويت." (صحيفة الإمام، ج٦، ص٣٠٠).

وعلى العكس مما قاله السيد غوريان فى حديثه وتحدث مثل أستاذه عن مشروعية أمر "وجوب الزعامة على الشعب فى الانتخابات فلو دقق فى كلمات الإمام سيجد أن الإمام يقول أن الديكتاتورية تعنى فرض الرأى على الشعب وهو يرى أن انتخابات بهذه الكيفية مشوهة وبها إشكالية أساسية. إن أدبيات الأمام هى على عكس نظرية السادة سواء فى الانتخابات أو فى كافة الأمور التى تطلب من الأمة وسأنقل هنا عدة نماذج فقط "إن نبى الإسلام لم يعطنا الحق فى أن نفرض شيئاً على أمتنا، بل إنه من الممكن أحياناً عندما نطلب منهم طلباً يكون طلباً متواضعاً وطلب الخادم للأمة" (صحيفة الإمام، ج١١، ص ٣٤) إننى فى آخر عمرى أمد بتواضع يدى لكل الجماعات التى تعمل وتضحى من أجل إقامة الإسلام وأحكامه التى هى السبيل الوحيد للسعادة والضمان الوحيد لاستقلال وحرية إيران من الاستعمار الحديث والقديم وأطلب العون من الجميع" (صحيفة الإمام، ج، ٣ ص٤٤٢).

آمل أن تتقبلوا طلبى المتواضع ودعواتى الخيرية أن تقطعوا بمشاركتكم العامة فى الانتخابات أمل أعداء الجمهورية الإسلامية وأعقاب النظام البائد وأنصاره خصوصاً الحكومة الأمريكية الظالمة". (صحيفة الإمام، ج١٢، ص ١٧٧).

كل ما سبق يؤكد أن الإمام الخمينى كان يتحدث بهذه اللهجة مع الشعب، أى أصحاب الثورة والدولة وكذلك

أيضاً كان مؤمناً بحقهم الإلهى فى تحديد مصيرهم. فما هى العلاقة بين أدبياتكم وآرائكم فى موضوع حقوق ورأى الشعب من ناحية، وأدبيات الإمام ووجهات نظره من ناحية أخرى؟!

ونحن هنا نطلب من كل المتشككين فى آراء الإمام حول دور الشعب أن يدققوا فى العبارة التالية له. وكأنه كان يتوقع مثل هذه الأيام إذ قال، موجهاً الخطاب للعلماء ورجال الدين: ومجلس صيانة الدستور: "قدموا رضا الحق على رضا أنفسكم. أننى أطلب إليكم متواضعاً أن تتفقوا معاً بقدر الإمكان على اختيار الأشخاص المسلمين الملتزمين غير الضالين عن الصراط المستقيم الإلهى وضعُوا مصير الإسلام وبلادكم فى يد الأشخاص الذين يؤمنون بالإسلام والجمهورية الإسلامية والدستور ويلتزمون بالأحكام الإلهية النورانية ولا يقدموا مصلحتهم على مصلحة البلاد". (صحيفة الإمام، ج١٢، ص١٤٩).

"الحكم العسكرى هو الحكم الشيطانى إن أى حكم مخالف لرضا الله ورضا الأمة هو عين الحكم الشيطانى، إننا نريد حكماً يكون إلهياً ويكون موافقاً لرغبة الشعب ورأيه موافقاً لحكم الله وما يكون موافقاً لإرادة الله يكون أيضاً موافقاً لرغبة الشعب، الشعب المسلم الشعب الإلهى". (صحيفة الإمام، ج٤، ص ٤٦١).

"إيران، تريد الأمة الإيرانية أن تكون مستقلة وأن تكون حرة. يجب أن يقدموا الحرية للأمة، أى يخلصوا الأمة من أغلالها وقيودها ويتركونها لحال سبيلها ولا يضغطوا عليها حتى يرضى الشعب... إننا نقول حكماً إسلامياً ونريد حكماً يتفق ورغبة الأمة، حكماً يقول فيه المولى تبارك وتعالى "أولئك الذين يبايعونك ويبايعون الله". (صحيفة الإمام، ج٤، ص ٤٦٠).

عزل الأمة لصالح من؟

إن أى تصور لصوت الشعب وإخراجه من ساحة تقرير مصيره هو ذنب لا يغتفر. يقول الإمام: "اجعلوا المجلس فى نظر رجال الدين والمتدينين بالشكل الذى يجعل أى تدخل فى الانتخابات من الكبائر وإعانة على الظلم والكفر! فقد أخرجت المؤسسة الدينية تماماً من الساحة وعزلت وأطلقت يد الديكتاتوريين المستشرقين والمتغربين حتى وصلت البلاد إلى ما ترون ونرى، وللأسف تشاهد اليوم نفس الأفكار البالية فى عدد قليل من المعممين الذين لا يعلمون عن الدنيا شيئاً، هذا فى حين لو كان يوجد فى كل مدينة ومحافظة عدد من الأشخاص المؤثرين فكرياً لتقدمت الحياة النيابية بشكل مشروع وصحيح. إننا اليوم يجب أن نأخذ العبرة من تلك المؤامرات التى تحاك لعزل المتدينين والسيل الذى يجرف الإسلام والمسلمين ونعلم ونفهم أن النظام الإسلامى وتطبيق الأحكام السماوية ومصالح الأمة والدولة الإسلامية والحفاظ عليها من نهب الأجانب مرهون بتدخل كافة طبقات الأمة، خاصة رجال الدين المحترمين والمراجع العظام ولو لا قدر الله ألمت مصيبة بالإسلام أو دولة الإسلام من جانب عدم تدخل فى مصير المجتمع فإن آحاد الأمة سيكونون مسئولون أمام الله القادر ومن الممكن أن تتحمل الأجيال القادمة بسبب أعمال الاستبعاد الحالية آلاف الألوان من الاعتداء ولن يسامحونا إذاً فأحد واجباتنا الشرعية والعقلية من أجل الحفاظ على الإسلام ومصالح البلاد الوجود فى الدوائر الانتخابية والتصويت للمرشحين الأكفاء الأخيار المطلعين على الأوضاع السياسية للعالم وسائر الأشياء التى تحتاجها البلاد سواء كانوا من رجال الدين أو لم يكونوا" (صحيفة الإمام، ج١٨، ص ٣٢٥ - ٣٢٦).

الجمهورية الإسلامية أم الحكم الإسلامى؟

إن السيد مصباح يزدى وتلميذه فى مغالطة واضحة يضعان مسمى "الجمهورية الإسلامية" فى تضاد ومواجهة مع "الحكم الإسلامى" وهنا واستناداً إلى ما قاله الإمام الخمينى كثيراً عن إقامة حكم إسلامى وأيضاً كتابه المنشور بنفس الإسم قبل انتصار الثورة ولم يتحدث فيه عن الجمهورية الإسلامية استنتجا أن الجمهورية الإسلامية كانت إطاراً مستورداً واضطرارياً.

كان الحديث الأخير للسيد مصباح يزدى فى "بصحيفة شرق" يدور تماماً فى هذا الصدد فهو ليس فقط منكراً "أصالة الجمهورية" بل إنه يعتبر أن الإيمان بأصالة الجمهورية إلى جانب الإسلامية شرك، وغفل السادة أو تغافلوا عن أمر بديهى وهو أن كلمة جمهورية فى العلوم السياسية والأدبيات الرائجة تستخدم بمعنى عام وهى تعادل النظام السياسى. وعند تقسيم أنواع النظم السياسية المتفق مع توجهات المحتوى ونوع الرؤى التى ارتبطت بها هذه النظم يأتى الحديث عن الحكم ولاحقته، على سبيل المثال، الحكم الاشتراكى والشيوعى والليبرالى والدينى والإسلامى. وبناءً على هذا، فإنهم لم يستخدموا مطلقاً كلمة "الحكم الشيوعى" فى مواجهة "الجمهورية الشيوعية" أو "الحكم الاستبدادى والملكى" فى مواجهة "النظام الملكى" أو "الحكم الإسلامى" فى مواجهة "الجمهورية الإسلامية". إنهم تصوروا أن علاقة "الحكم" بـ "الجمهورية" تشبه علاقة "الملكية" بـ "الجمهورية" وهو أمر لا يمكن جمعه. إن الجمهورية الإسلامية هى نموذج من أنواع الحكم وعند مقارنتها بأنواع الحكم الأخرى يقال الحكم الإسلامى. بعبارة أخرى إن الجمهورية بمعناها الشائع هى أخص من المعنى العام للحكم وكلمة الحكم تقابل فقط السيادة وليس نوعها كما يقال أحياناً الحكم الصفوى وحكم

البرامكه والعلويين لكن هذه الكلمة لن تصل إلى أنواع الحكم من حيث نوع النظام السياسى، أى من أنواع النظام السياسى مثل القبلى والملكى والجمهورى والقائم على الخلافة والحكم النيابى له أنواع: ملكى وراثى وغير وراثى وغير ملكى، والحكم الإسلامى أيضاً عندما يستخدم يكون غرضه الحكم الإسلامى وليس سائر أنواع الحكم غير الدينى، لكن هذه الكلمة بمفردها لا توضح نموذج ونوع النظام السياسى الذى يؤمن به مكونوه ولذا، فإن أنصار نظام الخلافة والإمامة والولاية، بل والنظم الملكية والجمهورية المتشكلة فى الدول الإسلامية يسمون نظامهم الحكم الإسلامى، وفى أدبيات الإمام الخمينى أيضاً تستخدم كلمة "الحكم" بمعناها الشائع، اى النظام السياسى والسيادة ولا يستخدمها فى مقام الحديث عن نوعه ونموذجه، بل إنه عند استخدام "الحكم الإسلامى" كان تأكيده على قيد الإسلام الذى يختلف مع الحكومات غير الإسلامية، لكنه حينما يستخدم الجمهورية الإسلامية فإن هدفه بيان الإسم الكامل للنظام السياسى الذى يريده مع مراعاة نوعه وشكله، وعلى عكس تصور غوريان الذى يعتقد أن الإمام كان يستخدم فيما سبق مسمى الحكم الإسلامى ثم اضطر فيما بعد إلى استخدام وصف الجمهورية الإسلامية!! فقد ظل الإمام الخمينى حتى نهاية حياته يستخدم كلمة الحكم الإسلامى فى نفس المعنى الذى قيل باعتبارها الوجه العام لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ويكفى أن يرجع إلى وصيته، وبعبارة أكثر وضوحاً، فمن المؤكد وبدون أدنى تردد أنه كلما كان الإمام يتحدث عن الحكم الإسلامى فى إيران بعد تشكيل نظام الحكم الذى يريده كان قصده نفس الجمهورية الإسلامية.

ومن الواضح أن الخلاف ليس على حروف "ج. م. هـ. و. ر. ى"، بل إنه على معنى هذه الكلمة ومدى الالتزام بها. وبصفة عامة إن ما يميز النظم الجمهورية مع تعددها عن باقى النظم الأخرى هو استناد المؤسسات الأساسية للسلطة على رأى الشعب من خلال عقد انتخابات. ولو كان الإمام قد سأل ليس فقط أثناء إلقاء دروس ولاية الفقيه فى عام ١٣٤٨ وعام ١٣٤٠ أيضاً، هل فى الحكم الإسلامى الذى تريدونه تكون رؤية وموافقة وبيعة الشعب شرطاً أم أن حكماً مغايراً لرغبة ورضا كل أو أغلبية الشعب ممن الممكن أن يكون مشروعاً وإسلامياً؟ من المؤكد أن جوابه كان وجوب موافقة الشعب. إن عدم المشروعية والقضاء على النظم الاستبدادية كانت تمثل ألف باء الفكر السياسى للإمام الخمينى.

إن حجة السيد غوريان هى مادام لم يتحدث الإمام فى كتاب ولاية الفقيه عن الجمهورية الإسلامية إذاً فنظام الحكم الذى يريده الإمام ليس نظام الجمهورية الإسلامية!!

إذن من الممكن لأى شخص أن يقول لماذا لم يرد فى أقوال النبى الأكرم "ص" قبل الهجرة وفى الآيات المكية ذكر نظم وقوانين حكومة النبى الإسلامية فى المدينة ولماذا لم يذكر فى أقوال الإمام على فى عهد النبى الموضوعات التى وجه الخطاب فيها لمالك بن الأشهر أثناء خلافته كلائحة للحكام الإسلاميين، إن الإمام الخمينى كان يرى أن مراعاة عنصرى الزمان والمكان شرط حقيقى فى عملية الاجتهاد، وكان يرى أن الاهتمام بتطور وفاعلية المجتمع الإنسانى وظهور مقتضيات جديدة وقضايا مستحدثة هى من لوازم الاجتهاد الحقيقى لاستنباط الأحكام التى تتوافق مع احتياجات العصر على أساس المتون الثابتة والمصادر القوية فى الشريعة وهى من جملة الواجبات الأساسية للفقهاء، ولهذا لا يعتبر الإطلاع على الفقه الرائج فى الحوزات كافياً فى ظروف الزعامة إنه فكر السلفية والظاهرية ونقلة الأخيار وسائر النحل المتعصبة الذين يعتقدون أن ما كتب من قبل مع ذكر كل التفاصيل والأشكال والأساليب فى كل المجالات ومن بينها نظام الحكم فى أعمال السابقين والعصور الماضية يوجد فيه الحال، وإنه يجب على الفقهاء وولاة الأمر أن ينفذوه بشكل حرفى. إن تشكيل الحكم وتطبيق الأحكام الإسلامية يحتاج – كما يقول الإمام الخمينى – إلى اجتهاد مستمر وإمامة مستمرة ووجود الأمة والملة فى ساحات استقرار وترسيخ النظام وعملها بالمقاييس العقلية والشرعية، وبالأساس فإن الدليل العقلى الأهم بالنسبة لمبدأ ولاية الفقيه هو نفس الحاجة الدائمة للإمامة وفاعلية الاجتهاد المتطابق مع الأحكام الإلهية والمناسب لتطورات واحتياجات المجتمع.

وعلاوة على ما قيل، فإن المؤكد أن السيد غوريان يدرك أنه فى حالة ثبوت اختلاف أو تعارض فى وثيقتين فى المواضع التى يكون الزمان فيها جزءاً من الموضوع أو داخلاً فى ماهية الموضوع فإن الحجية تكون للوثيقة المتأخرة وليست للوثيقة المتقدمة. ولو كانت وجهة نظر الإمام هى حجة بالنسبة لكم فلماذا صرح مئات المرات وألقى الخطب الصريحة التى عرّفت بشكل واضح نظام الجمهورية الإسلامية بأنه نموذج النظام الإلهى والشرعى الذى يريده والذى تريده الأمة الإيرانية.

افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية فى شهر بهمن ١٣٨٤هـ.ش. يناير/فبراير٢٠٠٦م

تجاوبت افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية فى شهر بهمن ١٣٨٤هـ.ش. الموافق يناير/ فبراير ٢٠٠٦م، مع أحداث هذا الشهر سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو العالمى، وقد تركز اهتمامها على المستوى المحلى فى نقد أداء الحكومة وأسلوب عملها، بين مؤيد ومعارض، حيث وقفت الصحف المؤيدة للإصلاحيين بالمرصاد للحكومة، فى حين قامت الصحف المؤيدة للأصوليين بالرد عليها والدفاع عن الحكومة، وقد تناول الحوار بين هذه الصحف موضوعين أساسيين: الأول تعلق بالحكومة الإسلامية معناها ومبناها وحدود اختصاصاتها وعلاقتها بالجماهير، حيث أكدت صحيفة آفتاب الإصلاحية فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢١و٢٢و٢٣/١و١٥/٢/٢٠٠٦م وكذلك صحيفة التضامن (همبستكي) الإصلاحية فى افتتاحيتى عدديها فى ١٥و١٧/٢ أنه منذ أن تولى الدكتور محمود أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية الإسلامية فى إيران، لم تقدم حكومته خلال الأشهر الستة الماضية إنجازات واضحة فى مقابل الوعود التى قطعها الرئيس خلال حملته الانتخابية، كما أنه لا ينبغى أن تكون حكومة الاصوليين الجدد فوق المساءلة. أما صحيفة شرق الإصلاحية فى افتتاحيات أعداد ٢٢و٢٣/١و٦/٢ فقد تابعت الأقاويل حول التغيير فى شكل وتوجه النظام، باعتبار أن الرئيس أحمدى نجاد الذى هو أحد صقور المحافظين الجدد، تلميذ نجيب لآية الله مصباح يزدى، الذى يقول بالحكومة الإسلامية الخاتمة التى تبشر بظهور المهدى، ومن ثم فلا معنى للجمهورية فى هذه الحكومة. وقد ردت صحيفة كيهان الأصولية فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٦و٣١/١و١٢و١٣/٢ على هجوم الإصلاحيين، مؤكدة أن الرسالة الأساسية للأصوليين هى العودة لقواعد الثورة الإسلامية فى مواجهة التسلط أو التسييس أو البراجماتية العملية والمدرنيزم، وأن الأصوليين قد بدأوا مرحلة جديدة، وليست كما يرى الإصلاحيون مرحلة بداية النهاية للأصولية، كما يعلو الحديث حول مشروعية النظام ومقبوليته، ومدى العلاقة بين الجمهورية والإسلامية، أو الالتزام بأى منهما أكثر من الثانى، ويحتدم الجدل فيصل إلى الاستشهاد بأقوال وأعمال زعيم الثورة الراحل آية الله الخمينى، وعرض تحليلات وتفسيرات لها، مما أدى بالزعيم خامنئى إلى أن حدد خمسة محاور للحوار حول الحكومة الإسلامية هى: ماهية الحكومة الإسلامية وضرورتها ليس باعتبارها اعتراضا على الحكومات السابقة، بل باعتبارها مقولة متطورة للحكم، ورأى منتقدى الحكومة الإسلامية وأسبابه، وأسس طرح الحكومة الإسلامية، والأصوليون واحتمالاتهم، وقانون الحكومة الإسلامية.

وتطرق هذا الحوار الساخن أيضا إلى مشروع الميزانية العامة للدولة عن العام المقبل الذى قدمته الحكومة إلى مجلس الشورى الإسلامى، حيث أكدت الصحف الإصلاحية مثل آفتاب فى افتتاحية عدد ٢١/١ والتضامن فى افتتاحيتى ٢١و٢٣/١و١٤/٢ وشرق فى افتتاحيتى ٢٥و٢٦/١ و٢/٢ أن هذه الميزانية سوف تزيد من حدة التضخم، وأنها ليست متفقة مع الخطة الخمسية الرابعة، كما أنها لا تحقق طموحات الجماهير، فى حين انبرت الصحف الأصولية مثل رسالت فى افتتاحية عدد ٢٦/١ وكيهان فى افتتاحية

٣و٩و١٠و٢/١١ للدفاع عن الميزانية ووصفتها بالشفافية، وبالتجاوب مع احتياجات ومتطلبات الجماهير، وتؤكد حرص الحكومة على دعم المحرومين والطبقات الفقيرة.

لم تنس افتتاحيات الصحف سواء كانت أصولية أو إصلاحية، أن تحتفل بذكرى انتصار الثورة الإسلامية فى إيران، وأن تشيد بمسيرة ٢٢ بهمن فى جميع أنحاء البلاد، وتأكيد معناها بدعم الجماهير لمواقف النظام الحاكم، خاصة فيما يتعلق بحركته للمضى قدما فى إنجاز المشروع النووى الإيراني.

وفى إطار اهتمام الصحف بمسيرة المشروع النووى الإيرانى، أكدت صحيفة آفتاب فى افتتاحية عدد ٢/٥ على ضرورة الاستفادة من كل الطاقات فى معالجة الملف النووى، فى حين انتقدت صحيفة اطلاعات فى افتتاحيتها بتاريخ ٢٣و١/٢٥ أسلوب البلطجة والتهديد الذى يمارسه الغرب ضد إيران لتتراجع عن مشروعها النووى، أما صحيفة رسالت فقد أكدت فى افتتاحيتى عدديها بتاريخ ٢١و١/٢٥ على قدرة إيران على استكمال مشروعها، وأن شك الغرب فى قدراتها يفسر لصالحها، فى حين استهجنت صحيفة كيهان فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ١/٢٥و١و٢و٥ و١٤و١٦و١٨و٢/١٩ دبلوماسية التخويف التى يمارسها الغرب ضد إيران لأنها قد تدفع إيران إلى وقف التعاون، وأكدت صحيفة إيران فى افتتاحية عددها بتاريخ ٢/٥ أن المبادرة قد عادت لإيران مع قرار لجنة الحكام بالوكالة الدولية إطلاع مجلس الأمن على نشاط إيران النووى، أما صحيفة جمهورى اسلامى فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٣و٢٤/١و٤و٢/١٤ فقد تناولت تخبط الغرب إزاء الملف النووى الإيرانى وانتقدته بشدة، مؤكدة أن هذا الموقف يدل على الموت التدريجى للغرب، وطالبت صحيفة شرق فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٤و٥و١٨و٢/١٩ أوروبا بالاستقلال فى قرارها عن الولايات المتحدة والانضمام فى مواقفها مع روسيا والصين، وهما تعملان من أجل مصالحهما الخاصة، وقد أصبحتا شريكتين تجاريتين لإيران، وأن تتجنب الخطأ الذى تقع فيه الولايات المتحدة بالوقوف ضد الحقوق المشروعة للشعوب. أما صحيفة التضامن فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢و٤و٢/١٨ فقد رفضت منطق العصا فى لندن والجزرة فى موسكو، ودعت إلى العودة لاستكمال المشروع النووى، وأن حل الأزمة يتمثل فى الصمود أمام التهديدات الغربية.

شغل نجاح منظمة حماس وحصولها على الأغلبية فى انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى وتشكيلها الحكومة اهتماما خاصا فى افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية، وقد رحبت كافة الصحف الأصولية مثل: إيران فى افتتاحية عدد ١/٢٩، وجمهورى اسلامى فى افتتاحية عدد ١/٢٨، وكيهان فى افتتاحية عدد٢٤و١/٢٨، وهمشهرى فى افتتاحية عدد ١/٢٨، وكذلك الصحف الإصلاحية مثل: اطلاعات فى افتتاحية عدد٢٨و١/٢٩ و٢/٢، والتضامن فى افتتاحية عدد ٢٦و٢٨/و٢/٧، وشرق فى افتتاحية عدد ٢٨و١/٣١و٢/١ بهذا الفوز، واعتبرته تحولا جديا على الساحة الفلسطينية، مؤكدة أن الشعب الفلسطينى قد اختار طريق المقاومة لأن نجاح حماس معناه نجاح المقاومة، كما عرضت هذه الصحف لتداعيات هذا الفوز على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطينى ومنطقة الشرق الأوسط، مشيرة إلى الصعوبات التى تكتنف طريق منظمة حماس فى تشكيلها للحكومة الجديدة، داعية الجميع للوقوف خلفها ومساندتها فى تحمل المسئولية التى ألقيت على عاتقها.

كما تابعت افتتاحيات الصحف الأحداث فى العراق وتشكيل الحكومة الجديدة فى ظل وجود المحتل الذى يريد أن يمنع القوى الوطنية من تحقيق الاستقرار، حتى يضمن بقاءه فى هذه الأرض.

كما تابعت افتتاحيات الصحف تحولات الأوضاع فى لبنان، وزيارة الرئيس الإيرانى لسوريا مبينة أهمية هذه الزيارة فى دعم العلاقات بين إيران وكل من سوريا ولبنان، وحل المشاكل المعلقة بينهما.

وقد بدت افتتاحيات الصحف هذا الشهر ثائرة على محاولة الإساءة للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، فهاجمت الصحف التى نشرت رسوما ساخرة له، كما هاجمت الدول الغربية التى سمحت بهذا، ولم تعتذر عن هذا الأمر، كما طالبت جميع المسلمين باتخاذ كافة التدابير للرد على الغرب، وعدم السماح لأحد أن يسيئ إلى الإسلام ورسوله الكريم، كما أشادت الصحف بمبادرة صحيفة همشهرى التى أعلنت عن مسابقة للصور الساخرة حول محرقة اليهود أيام النازى كرد على الإساءة لرسول الإسلام صلى الله عليه وسلم.

قضية العدد

من يدفع عنا وله الجنة؟!

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

فى ذكرى انتصار الثورة الإسلامية فى إيران، التى احتفل الإيرانيون فى الشهر الماضى بعيدها السابع والعشرين، يبرز الحديث مرة أخرى عن مسألة تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية، حيث إن الإيرانيين جادون فى السير قدما فى هذا العمل، مما يستوجب فى مثل هذه الظروف وقفة متأنية، حيث يعتقد الإيرانيون أن ثورتهم تتميز بأمرين أساسيين: أولهما أنها ذات تأثير على الساحتين الإقليمية والدولية، وثانيهما أن لها رسالة عالمية تنطلق من الدعوة الإسلامية، وبناء على ذلك، يمكن النظر إلى قضية تصدير الثورة الإسلامية وتأثيره من خلال بعدين: الأول، أن تصدير الثورة الإسلامية أحد التوابع الطبيعية لانتصار هذه الثورة باعتبار ماهيتها الفوارة والتقدمية والعامة، والثانى، أن تصديا حدث لهذه الثورة من مخالفيها منعا من تأثيرها الإقليمى والدولى باعتبار أن شعار تصدير الثورة كان بمثابة تهديد للأنظمة المخالفة.

فإذا كان من الطبيعى أن تجتذب هذه الثورة اهتمام بعض الجماعات على المستوى الإقليمى والدولى باتجاه خصوصياتها الفريدة، مثل طابعها الشعبى العام، وأطروحاتها المذهبية والثقافية، أو النظام الذى أفرزته، فضلا عن طبيعة الحركة الثورية التى كانت إطارا جذابا لهذه الثورة، فإن حدة الشعارات وارتفاع صوت الحماسة، وبعض الأحداث المقصودة والعشوائية من جانب بعض تيارات هذه الثورة، قد أوحى بأن تصدير هذه الثورة معناه تصدير العنف إلى المنطقة والعالم فى ظروف يتطلع فيها الجميع إلى التمية والاستقرار. لقد كان المعنى الثقافى لتصدير الثورة متواريا خلف المعنى الثورى، وهو ما انعكس على الصورة المتلقاة عن شخصية قادة هذه الثورة وطابعها العنيف وجريها وراء الإثارة، فإذا أضيف إلى ذلك تصريحاتهم التى تعبر عن فخرهم بالقيام بهذا الدور، ثم نسبته إلى الإسلام، والتأكيد على أنه الإسلام الصحيح، فإن ذلك يعزز من فكرة ضرورة مواجهة هذا التصدير، ورفضه من جانب الطوائف الأخرى، كمعبر عن الخطاب السياسى الدينى للإسلام، بل إن دعوة الثورة الإيرانية لوحدة المسلمين بالتفافهم حول آل البيت كانت تبدو فى نظر هذه الطوائف دعوة لتغليب الفكر الشيعى على الخطاب الدينى الإسلامى، فى حين أنه لم تحل تلك الخلافات القائمة بين أتباع المذهبين وأنصارهما، سواء على المستوى العقائدى أو على المستوى الفكرى أو حتى على المستوى الاجتماعى والثقافى.

يؤكد الإيرانيون أن الرسالة التى تحملها ثورتهم الإسلامية تتضمن احتياجا أساسيا لعالم اليوم، مما يجعل من الواجب الاستمرار فى تصديرها، رغم مرور أكثر من ربع قرن على انتصار الثورة الإسلامية، باعتبار أن الثورة حدث له مراحل تكامل، هى عبارة عن: مرحلة

اليقظة الإسلامية، ثم مرحلة انتصار الثورة الإسلامية، ثم مرحلة استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية، ثم مرحلة تنظيم البلاد والمجتمع الإسلامي، ثم إنشاء الحضارة الإسلامية الحديثة، والثورة الآن تمر بمرحلتها الثالثة، أي استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية، فإذا كان بناء الحضارة الإسلامية الهدف الغائي للثورة فكيف يمكن المرور ببساطة على تصدير الثورة من حيث المعنى والمفهوم وأساليب التنفيذ؟ وإذا كانت قيادة الثورة قد أصبحت أكثر واقعية إلا أنها تسعى لإحياء محور العدالة في العلاقات الدولية مع زيادة فاعلية النظام، كإحدى الوسائل الفعالة لتصدير الثورة الإسلامية، وهي بهذا تواجه المفاهيم الجديدة التي ظهرت في العالم، ولم تكن في حسبان الثورة، وأهمها مفهوم العولمة كنموذج وحيد لقيادة ليبرالية رأسمالية، وهو ما يتطلب تغييرا في خطاب الثورة يتسم أسلوبه بالصراحة والعلمية، لأن خيارات الثورة أمام العولمة باتت محدودة في ثلاثة خيارات: إما التسليم للنظام الجديد، أو الصراع معه، أو التعامل المرن مع جوانبه وتداعياته.

مع العلم أن قدرة الثورة الإيرانية على تفعيل شعاراتها في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والتأمين المحسوس للأمن والعدالة والرخاء للشعب الإيراني، يجب أن يكون أهم مستند تعتمد عليه الثورة في تصدير معانيها الإسلامية.

إذا أثارت الثورة قضايا فرعية لتخفيف الضغوط التي تمارس عليها، فينبغي أن تدرس هذه القضايا دراسة متأنية، مثل قضية إنكار حدوث واقعة المحرقة النازية ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، كإحدى قضايا الدفاع عن العدالة في العلاقات الدولية، باعتبار أن الغرب قد أعطى لإسرائيل مالا يملك تكفيرا عن ذنب ارتكبه ضدها لا تستحق إزاءه مكافأة من شعب ليس له دخل في المسألة كلها، إن إثارة هذه القضية في هذا التوقيت بالذات ينعكس سلبا على عملية تصدير الثورة الإسلامية، وعلى الخطاب الديني الإسلامي عامة، لأن الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وتحقيق العدالة في المعاملات الدولية توارى خلف باب الجدل حول حقيقة حدوث واقعة المحرقة، وإذا كان اليهود على باطل وهتلر أيضا على باطل فما الذي يدعونا للتدخل بين باطلين؟ وربما يظن أننا ننتصر باطلا على باطل، أو نتشفى بباطل أمام باطل، مما يفتح ملفات لا يريد لها الغرب أن تفتح، ومما يثير حنقه على المسلمين وخطابهم الديني، ويجعله يفتح أبوابا أخرى لإغاظة المسلمين وإرباكهم وزيادة اختلافهم وتشتتهم، وإبراز سوء تصرفهم، هو نشر صور تسيئ إلى رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم.

لا شك أنه ما من مسلم إلا وتألم من محاولة الإساءة إلى رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم، كما اختلفت ردود أفعال المسلمين تجاه هذا العمل الهمجي، لأن الإساءة إلى رسل الله ليست من التحضر في شيء، ولا تعبر عن حرية الرأي، بل عن الهمجية التي لا تقر عرفا ولا قيما ولا أخلاقا، حتى أولئك الذين اتخذوا من الانفلات شعارا لهم، يحترمون أعرافهم.

لكن ما لا يختلف فيه اثنان أن ما رسم من صور الكاريكاتير لا يمثل شخص الرسول الكريم، ولكنه يمثل صورة المسلم المعاصر التي يتلقاها الغرب عن المسلمين، لا عن الإسلام. نحن من يسيء إلى الإسلام وإلى الرسول الكريم، لأننا لم نكن على الصورة التي أرادها لنا الرسول صلى الله عليه وسلم، هذه الصورة التي روجها المسلمون الأوائل في العالم كله، ولم تكن هناك وسائل إعلام بهذا الحجم أو هذه الإمكانات، كانت صورة المسلم الحقيقي هي ما جعل الناس في مختلف أنحاء الأرض يدخلون في دين الله أفواجا، دون ما إعلام أو دعاية، كان التبليغ بالقدوة، مع وجود أعداء للإسلام في كل زمان ومكان.

ولاشك أن محاولات بعض المسلمين للدفاع عن الإسلام، أو توجيه خطاب ديني إلى الغرب، تمثل نوعا من فرض الفكر الفردي على الفكر الجماعي، بل نوعا من تغليب العقل الفردي على العقل الجماعي، فلاشك أن الغرب يضع المسلمين في سلة واحدة، سواء كانوا شيعة أو من أهل السنة، فإذا تلقى خطابا لجماعة إسلامية اعتبره خطابا إسلاميا يحاسب عليه كافة المسلمين في الشرق والغرب، ورغم أن هذا يمثل ظلما كبيرا، وعدم عدالة في الفكر والفعل، إلا أن الأمة الإسلامية بتفرقها الفكري وتحزبها العملي هي التي أعطت الفرصة للغرب كي يقف منها هذا الموقف، لأن المسلمين لم يدركوا بعد أن الغرب والصهاينة يستغلون أخطاءهم وينمونها ويضغطون بها عليهم، وقد وقع كثير من المسلمين، ومنهم الإيرانيون في هذا الفخ عندما قاموا بالرد على حملة الإساءة بأشكال انفعالية غير مدروسة مثل إحراق السفارات وأعمال الشغب

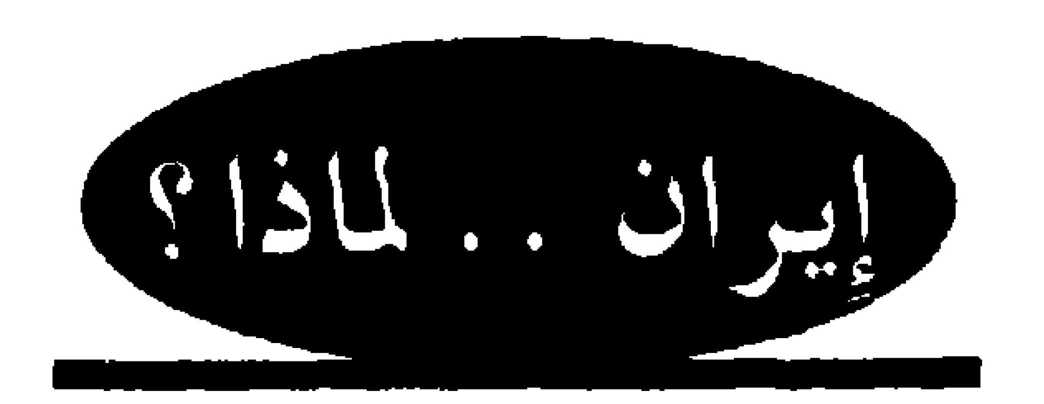
والتخريب، وقامت إحدى الصحف الرسمية الإيرانية وهى صحيفة همشهرى بفتح باب المسابقة لرسم كاريكاتور عن المحرقة اليهودية، إمعانا فى الطريق الذى سلكه قادة الثورة الإسلامية فى استمرار الحوار مع الغرب والصهيونية بنفس الأسلوب الذى أدى إلى تداعيات كثيرة.

إذا كانت الرسالة الأساسية للأصوليين الإيرانيين الذين يقودون الثورة الإسلامية الآن، هى العودة لقواعد الثورة الإسلامية فى مواجهة التسلط أو التسييس أو البرجماتية العملية والمدرنيزم، فلماذا يتكبون فى ذلك طريقا يمثل _كما يرى الإصلاحيون _مرحلة بداية النهاية للأصولية؟ ومن الواضح أنه مع الاحتفال بذكرى انتصار الثورة الإسلامية تطرح القضايا الأصولية المتعلقة بنظام الجمهورية الإسلامية ذاته، والذى أفرزته الثورة الإسلامية، بل يعلو الحديث حول مشروعية النظام ومقبوليته، ومدى العلاقة بين الجمهورية والإسلامية، أو الالتزام بأى منهما أكثر من الثانى، ويحتدم الجدل فيصل إلى الاستشهاد بأقوال وأعمال زعيم الثورة الراحل آية الله الخمينى، وعرض تحليلات وتفسيرات لها، وفى هذا الإطار يرفض الأصوليون صراحة استخدام مصطلح الديمقراطية والقيادة الشعبية، ويؤكدون على مصطلح القيادة الإلهية، فى حين أن الأساس الذى وضعه مؤسس الجمهورية الإسلامية، هو: أن كل حكومة تحتاج إلى مقبولية من رأى الجماهير، وهو عكس ما يتفق عليه الأصوليون الجدد من أن كل حكومة لا تستمد مشروعيتها من الله ليس لها الحق فى الحكم، ولو كانت تحظى بمقبولية الجماهير، ومن ثم فإن الولى الفقيه بمثابة نائب للإمام فى الحكومة الإسلامية، وأن اختياره من جهة مجلس الخبراء هو نوع من اكتشاف شخص الزعيم، وليس تعيينه، وأن الحكومة عليها أن تتوافق مع الشعب، فى حين أن غالبية المسلمين لا يقبلون بفكرة أن يكون الزعيم أو الحاكم معينا من قبل الله تبعا للمعنى المأخوذ من واقعة غدير خم، وإنما يختاره الناس وفق معايير المجتمع الإسلامى، معتمدين على فكرة محورية الجماهير فى الخطاب الديمقراطى الإسلامي.

وإذا كان الزعيم الحالى آية الله خامنئى قد حدد خمسة محاور للحوار حول الحكومة الإسلامية، هي: ماهية الحكومة الإسلامية وضرورتها ليس باعتبارها اعتراضا على الحكومات السابقة، بل باعتبارها مقولة متطورة للحكم، ورأى منتقدى الحكومة الإسلامية وأسبابه، وأسس طرح الحكومة الإسلامية، والأصوليون واحتمالاتهم، وقانون الحكومة الإسلامية، فإن الجدل فى إيران قد تجاوز هذه المحاور بما يهدد الإجماع الفكرى والثقافى على النظرية التى يقوم عليها نظام الجمهورية الإسلامية، ويهدد سلامة ووضوح الخطاب الدينى، ومشروع تصدير الثورة الإسلامية.

إن نظرية المؤامرة التى تحاول الثورة الإسلامية أن تستند إليها فى الدفاع عن الإسلام والمسلمين، تعبر الآن عن واقع الفكر الإسلامى المعاصر الذى فقد المبادرة وأصبح يقتات على فخاخ الفكر الغربي.

إن تعديل الخطاب الدينى أو توحيد الخطاب الدينى أو الخلط بدون وعى بين الدين والسياسة أو الفصل بين الدين والسياسة دليل على الإفلاس الثقافى المعاصر، وعدم وجود فكر إسلامى معاصر.



الخـــيـــار الإيـرانـى الـصــــعـب

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

يبدو أن إيران بإصرارها على المضى قدما فى مشروعها النووى قد اختارت الطريق الصعب، فبغض النظر عن حقها المشروع فى الحصول على التقنية النووية للأغراض السلمية، فإنها تواجه معارضة شديدة من أقطاب النظام العالمى الجديد، وهنا لا تستطيع الاعتماد على المبادئ الإنسانية والقوانين الدولية، لأنها تصطدم مع عدم الثقة وسوء ظن الغرب، الذى يعتبر هذا الحق خطرا ووبالا على المجتمع الدولي، ينبغى الوقوف ضده، وجر المجتمع الدولى وآلياته، وعلى رأسها مجلس الأمن للتصدى له.

لقد بدأ البرنامج النووى الإيرانى فى عهد الشاه محمد رضا بهلوى فى أوائل السبعينيات بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية التى تركت مجال العمل لألمانيا الغربية، ويبدو أن الشاه قد استطاع أن يعزف على أوتار عقائدية وقومية عند الإيرانيين، فالطاقة النووية تمثل فى الوجدان الإيرانى قمة الوصول بالنار ذات القيمة الخاصة التى تصل إلى درجة التقديس لغايتها، فلم ينظر الإيرانيون إلى ما سوف ينفقه الشاه على هذا المشروع نفس نظرتهم لما أنفقه على احتفال مرور ألفين وخمسمائة عام على تأسيس الإمبراطورية الفارسية، فرغم أن كليهما يمجدان الشخصية الإيرانية إلا أن الأول أدخل إلى الوجدان والعقائد من الثاني، وعندما نجحت الثورة الإسلامية فى إسقاط الشاه ونظامه قضت على كل آثار الملكية، وأوقفت مشروعاتها إلا ما ارتبط منها بالجانب الوجدانى العقائدى للإيرانيين ومنها المشروع النووى الذى أصبح إرثا قوميا، على نظام الجمهورية الإسلامية أن يتحمل تبعاته، وإلا فقد أهليته فى نظر الشعب.

لقد قررت حكومة الثورة الإسلامية استمرار العمل فى مفاعل بوشهر لاستخدامه فى الأغراض السلمية، خاصة توليد الكهرباء، مع الاستفادة من التقنية الروسية بدلا من التقنية الألمانية، لكن هذا المفاعل لم يكن يرضى الطموحات الإيرانية سواء بالنسبة لحجمه أو موقعه أو مجالات الاستفادة منه، فحجمه لا يفى باحتياجات إيران من الطاقة، وموقعه يجعل ضرب الولايات المتحدة أو إسرائيل له سهلا، لذلك فكر الإيرانيون فى بناء مفاعلات جديدة متعددة الأغراض ترضى الطموحات السياسية والعقائدية والقومية والعسكرية فى آن واحد، وقد حرصت القيادة الإيرانية فى فترة الحصار الاقتصادى على تكتم أخبار نشاطها النووى الجديد، ليس خوفا من اعتراض داخلى لأن الإيرانيين لا يختلفون حول أهميته، بل خوفا من تزايد الضغوط الغربية على إيران، وإيجاد مبرر جديد للولايات المتحدة فى مواجهتها، خاصة مع اكتشاف وجود اليورانيوم فى إيران بكميات مطمئنة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت الحظر على تصدير أى نوع من التقنية النووية إليها، ودعت كل من روسيا وألمانيا وفرنسا إلى عدم التعاون مع إيران، إلا أن إيران عملت على تنويع مصادر الحصول على هذه التقنية، فضلا عن روسيا مدت علاقاتها إلى الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند، وتكتمت تزويد الصين لها بأجهزة الفصل

الكهرومغناطيسى الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، وكمية من الغاز الذى يساعد على إثراء اليورانيوم، وكانت إحدى الشركات الأمريكية التى تعمل فى مجال التجسس قد التقطت صورا جوية لبعض النشاطات النووية غير المعلنة من قبل إيران، وهو معمل فى مدينة ناتنز لإنتاج اليورانيوم المخصب، وآخر فى مدينة آراك لإنتاج الماء الثقيل، وهو ما يشى بخطة إيرانية لإنتاج مفاعلات نووية لأغراض متعددة.

وتؤكد القيادة الإيرانية على عدد من الشروط للتجاوب مع المنظمة الدولية والموقف الغربي، منها أن من حق إيران الحصول على تقنية نووية متطورة لاستخدامها فى الأغراض السلمية، وأن إيران مستعدة لاتخاذ بعض الإجراءات المعقولة مع الحفاظ على قيمها ومصالحها الوطنية إذا أعطاها الغرب هذا الحق، وأن من الضرورى رفع المقاطعة وإلغاء الحصار، لأن الشفافية ينبغى أن تكون من الطرفين، وأن استمرار الحوار دون شروط مسبقة أو تهديد سوف يكون مفيدا، لكن المفاوضين الأوربيين أعلنوا أن اتجاه إيران لإجراء أبحاث وفض الأختام عن معمل ناتنز وأصفهان، يؤدى بالمفاوضات إلى طريق مسدود، ورغم أن إيران تؤكد أنها لا تنتهك أى قرار للوكالة الدولية، وليس هناك أى سند قانونى لإحالة ملفها إلى مجلس الأمن، إلا أنها مع إحالة الملف لمجلس الأمن لا تخشى أى قرار من المجلس بعقوبات اقتصادية، فقد جربت الحصار الاقتصادى طوال ثمانى سنوات من الحرب مع العراق وخلال فترة الاحتواء المزدوج، وما زالت تواجه آثاره حتى أصبح لها خبرة فى هذا المجال، خاصة وأنها تستفيد بوجود عرقيات وأقليات إيرانية يمكنها التعامل مع السوق الدولي، كما استفادت من يهود إيران خلال الحرب مع العراق. كما دعمت جبهتها الداخلية، ووحدت جهة صدور القرار، وحصلت على التأييد الشعبي، وأحكمت علاقاتها بدول الجوار، وقدمت إغراءات اقتصادية لدول كبرى يمكنها الاستفادة بإمكاناتها مثل الصين وروسيا، ودول أقل مثل كوريا الشمالية وجنوب أفريقيا.

إذا كان المشروع النووى الإيرانى يتداخل مع ثوابت عقائدية واستراتيجية وثورية للنظام، فضلاً عن تداخله مع مشروعات أخرى سياسية واقتصادية وعسكرية، فقد حدد أحمدى نجاد قواعد أساسية لا تنازل عنها، مثل: ضرورة استمرار البرنامج النووي، وضرورة السعى للحصول على تقنية نووية متقدمة بأى وسيلة ممكنة، وضرورة الاستمرار فى تخصيب اليورانيوم. والرئيس الإيرانى يدرك أن التحديات مع العالم الغربى تاريخية وليست مقطعية، وقد تعود على خوض المناطق الممنوعة دون خوف، وهو يؤمن أن مبدأ العزة والحكمة والمصلحة ينبغى أن يكون أساس السياسة الخارجية للبلاد، ومن ثم فمن الضرورى دعم العلاقات مع كل الدول التى تعترف بالحقوق الطبيعية والقانونية لإيران، ولا تتبع سياسة العدوان والتسلط عليها، وإقامة علاقات عادلة خاصة مع دول الجوار، وأن حوار إيران مع العالم ينبغى أن يكون على أساس قواعد منطقية وأصولية، ومعايير مقبولة للشعب، وأن العالم ليس الدول الغربية وحدها.

أعلنت إيران بشكل واضح أنها لن تتراجع عن المضى فى المشروع النووى ووصلت لخطوة التخصيب مما يعنى أنها لن تبدى أية مرونة فى هذا الاتجاه، لذلك فإن قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإطلاع مجلس الأمن على تطورات الملف النووى الإيرانى يمثل نوعا من الضغط الذى تمارسه الدول الغربية على إيران لكى تتجاوب مع الوكالة الدولية للطاقة، وحتى يمكن من خلال ذلك الكشف عما لدى إيران من الأوراق والتوجهات فى المرحلة القادمة، لأن الرد الانفعالى على هذه الخطوة من جانب إيران سوف يكشف نقاط الضعف الموجودة لدى النظام الحاكم فى إيران، أو سيكشف عن المخطط التى تدفع إيران من خلاله الملف النووى فى المرحلة القادمة، بدليل أن الملف النووى مازال لدى الوكالة الدولية، ولن يخرج التقرير الذى سوف ترفعه الوكالة الدولية إلى مجلس الأمن عن النقاط التى وردت فى التقارير السابقة، فضلا عن أنه لن يرفع قبل شهر، مما يتيح الفرصة لاتخاذ خطوات جديدة من جانب إيران، ربما ليس مطلوبا من مجلس الأمن أن يتخذ قرارا بشأن الملف النووى الإيراني، لأن التقرير الذى سيرفع هو بغرض إطلاع المجلس على تطور الملف الإيراني، لكن من المتوقع أن تدفع الولايات المتحدة الأعضاء إلى مناقشة التقرير، وتحثهم على إصدار بيان سياسى أو قرار فيه نوع من التعنيف أو التهديد بفرض عقوبات على إيران، أما الوصول إلى اتفاق حول خطوة معينة تجاه إيران سوف يستغرق وقتا ليس بالقصير، وستحاول كل دولة من دول المجلس أن تزن الأمور وفقا لميثاق الأمم المتحدة من ناحية، ولمصالحها الخاصة وحسب الموقف الدولى والإقليمى من ناحية أخرى، فبعض أعضاء مجلس الأمن تربطهم بإيران علاقات معقدة اقتصادية وسياسية واستراتيجية خاصة روسيا والصين.

هناك فرق بين السياسة التى كان يتبعها الرئيس العراقى السابق صدام حسين، وبين السياسة التى تسير عليها إيران، فالإيرانيون يخططون بشكل واع وجيد فيما يتعلق بعملية الحصول على تقنية نووية، وهم يريدون أن يبنوا المشروع النووى بأنفسهم، لا أن يستوردوا سلاحا نوويا، أو تقنية جاهزة للاستخدام، وهذه مسألة فيها كثير من الحكمة، لأنهم يريدون ألا تؤدى المقاطعة ضدهم إلى إفشال هذا البرنامج، ولا يصبحون تحت هذا الضغط فى محاولتهم الاستفادة من التقنية النووية، وهم يسيرون بخطوات مدروسة، ويبنون المشروع النووى على مراحل،

وهم صادقون فى أن هذه المرحلة هى مرحلة الحصول على تقنية نووية للأغراض السلمية، وليس فى مشروعاتهم الحالية ما يشير إلى إمكانية استخدام التقنية النووية فى الأغراض العسكرية، فهم ليسوا جاهزين لهذه المرحلة ماديا أو بشريا أو تقنيا، كما أن وجود يورانيوم فى إيران بكميات تجارية يجعلهم غير قلقين من استمرار وتطوير البرنامج النووي، لكن لا شك أن تطور الأبحاث وعمليات التخصيب والطرد المركزى والماء الثقيل سوف يعطى إمكانية إنتاج السلاح النووي، لكن إيران لا تريده فى هذه المرحلة أمام الضغوط المتزايدة عليها، كما أنها لا تستطيع تحمل نفقاته أو تبعاته فى هذه المرحلة، ومن ثم فهى تؤكد على أنه ليس فى نيتها فى هذه المرحلة إنتاج أسلحة نووية، وتحاول أن تبرهن على ذلك بأن الشريعة الإسلامية لا تجيز استخدام الأسلحة النووية.

لا شك أن الدول الغربية قلقة من إمكانية حصول إيران على السلاح النووي، لكنها ليست لديها معلومات أكيدة حول المدى الذى وصلت إليه إيران فى تجاربها فى هذا الميدان، وهى أيضا تدرك أن إيران تخفى جانبا من هذا المشروع، ولا تريد أن تفاجأ بوصول إيران إلى مرحلة صناعة السلاح النووي، لأنها تدرك أن عمليات التخصيب لليورانيوم سوف تقودها أيضا من خلال تصنيع الماء الثقيل إلى الاستفادة من هذه التقنية فى المجال العسكري، على هذا الأساس فهى تتحسس طريقها فى التعامل مع إيران، فهى لا تريد أن تتخذ إجراءً عنيفا ضد إيران حتى لا يتكرر سيناريو العراق، كما أنها حريصة على الحفاظ على مصالحها فى إيران وفى المنطقة، لأن اتخاذ إجراء عنيف ربما يجعل إيران تقوم بضرب المصالح الغربية فى المنطقة، أو تستخدم سلاح النفط فى هذا الاتجاه، فتصبح التكاليف بالنسبة للغرب باهظة فى هذا الإطار، فضلا عند ذلك فالغرب حريص على سلامة إسرائيل، ومحتمل أن تكون إسرائيل مستهدفة من إيران عن الرد على أى عمل عنيف ضدها.

أما عن موقف العالم الإسلامى فهو فى الواقع منقسم على نفسه بين تيارين متعارضين، تيار يخشى من تطور البرنامج النووى الإيرانى وتداعياته، مما يدخل المنطقة الإسلامية كلها فى نفق مظلم وغير محسوب وعواقبه وخيمة، وهناك تيار آخر متضامن مع إيران ويرى أنها صاحبة حق فيما تطالب به، ولكنه قلق من أن يكون هناك آثار سلبية للمشروع النووى الإيرانى على المنطقة، مثل حدوث تسرب إشعاعى أو مشكلة كالتى حدثت للمفاعل تشرنوبل، أو أن يدفع امتلاك إيران للتقنية النووية إلى الهيمنة على العالم الإسلامى وتوجيهه من خلال قيادة شيعية، رغم أن الأغلبية الإسلامية من أهل السنة وليسوا من الشيعة، وهذا قد يثير الفتنة بين العالم الإسلامى الواحد، هناك أيضا ضغوط تمارس على الدول الإسلامية، خاصة على الحكومات الإسلامية بعدم تأييد إيران فى مطالبها فى هذا الخصوص، وإن كانت بعض هذه الحكومات لم تستسلم لهذه الضغوط، وترفع شعار العدالة فى العلاقات الدولية وإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، لأنه إذا كان هناك ما يمنع من حصول إيران على التقنية النووية، فلابد أيضا أن تقوم إسرائيل بالتخلص من الأسلحة النووية، وتقود مصر هذا الاتجاه، وهو ما جعل الولايات المتحدة تذعن بإضافة فقرة إلى المشروع المقدم للوكالة الدولية بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يشير إلى إسرائيل، وهى خطوة إيجابية للعالم الإسلامي، ويعطى خيارا جديدا لحل المشكلة النووية الإيرانية.

وتسعى إيران فى مواجهة الضغوط المفروضة عليها إلى نوع جديد من الدبلوماسية، يسمى دبلوماسية الصدمة، فهى تقدم حلولا بديلة للمواجهة فى هذا الإطار، منها أن تعرض المشاركة فى عملية تخصيب اليورانيوم، مما يجعل هذه العملية شفافة وتحت إشراف الدول الكبرى، فالروس يشاركون بالفعل فى المشروع النووى الإيرانى من أجل تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية، فكان الاتحاد السوفيتى يقوم بعملية إنشاء مفاعل بوشهر، ومع انهيار الاتحاد السوفيتى أصبحت روسيا فى وضع اقتصادى سيئ، وهو ما دفعها للتصرف فيما استعادته من دول الكومنولث من مواد نووية وأجهزة تتعلق بالتقنية النووية، ووجدت إيران الفرصة سانحة من الاستفادة من هذا الموقف، وبدأت فى دعم مشروعها النووى وبناء مفاعلات فى الداخل فى أصفهان وأراك وناتنز، وقد أسال هذا لعاب الروس من أجل الحصول على مكاسب مادية واقتصادية كبيرة، ولذلك عندما تطور المشروع النووى الإيرانى أصبح الروس فى موقف المراجعة خوفا من أن يفلت الزمام من أيديهم، ولذلك استغلوا فرصة الضغط الغربى على إيران وعرضوا مشروع تخصيب اليورانيوم الإيرانى من خلال شركة مشتركة إيرانية - روسية فى الأراضى الروسية، وهم يضغطون على إيران لتقبل هذا المشروع لإعادة التوازن للعلاقات النووية بين روسيا وإيران من ناحية، والحصول على مكاسب مادية واقتصادية من ناحية أخرى، والحصول على موقف عالمى قوى أمام الغرب من ناحية ثالثة، من خلال كونها المتحكمة فى المشروع النووى الإيرانى لصالح الغرب، وتقف على تطورات هذا البرنامج، وتستطيع أن تكشف لمجلس الأمن خلال المناقشات مدى خطورة هذا البرنامج، أو مدى مواكبته للاستخدام السلمى، وإيران لم ترفض حتى اليوم هذا الاقتراح وطلبت بعض الإيضاحات، وتسعى لإشراك طرف ثالث مثل الصين فى هذا المشروع، وفيما يتعلق بالصين

فإنها فى حاجة إلى النفط والغاز الإيرانى، كما أنه معروض عليها المشاركة فى مشروعات تعميرية ضخمة وإعمارية فى إطار الخطة الخمسية الرابعة فى إيران، وهذا يثبت أقدام الصين فى المنطقة ويؤمن حصولها على الطاقة النفطية التى تحتاج إليها، كما أنها لا ترحب بالاندفاع وراء الولايات المتحدة فى اتخاذ قرارات عنيفة ضد الدول التى تسعى للحصول على التقنية النووية من ناحية، وأن تقيم تحالفاً إقليمياً فى آسيا يمكن أن يقف فى مواجهة الطموحات الأمريكية فى هذه المنطقة من ناحية أخرى، فإذا وافقت خلال هذه الفترة على هذا المشروع سوف يكون عاملا مؤثرا على الموقف الذى يتخذه مجلس الأمن تجاه إيران، مما لا يدع فرصة فى الوقت الحاضر لفرض عقوبات على إيران، كما أنه يبدو مستبعدا طرح اتخاذ إجراءات حادة ضد إيران كما حدث للعراق، فالولايات المتحدة ليست لديها أسانيد قانونية تدفع بها مجلس الأمن لاتخاذ هذه الخطوة، وعليها قبل ذلك أن تجمع الأدلة والوثائق التى تتيح لها تقديم هذا الاقتراح، أيضا لا تبدو كلا من بريطانيا وفرنسا وألمانيا مستعدة لطرح الخيار العسكرى لحل المشكلة الإيرانية، ومازالت تأمل فى أن تسير المشكلة فى اتجاه الحل الدبلوماسى.

بذلك فإن إيران أصبحت صاحبة المبادرة، وهى التى تطلق بالونات اختبار بين وقت وآخر من أجل دفع المشروع النووى والمضى فى خطوات تنفيذه، مستغلة الظروف الراهنة على الساحة الدولية، وقد أصدر الرئيس الإيرانى قرارا بإعادة النظر فى الاتفاقيات التجارية مع الدول التى تسيئ إلى الرسول (ص)، كرسالة موجهة إلى الغرب وهى تبحث المشروع النووى الخاص بإيران، كما أن إيران مع مضيها قدماً فى مشروعها النووى توسع خياراتها، حيث يتأرجح المشروع بين الأسلمة مع مخاطر المواجهة، وبين الأمركة بشروط معقولة إلى أن تحسم الولايات المتحدة الموقف بترجيحها، إما التعاون مع إيران أو المواجهة، ويبدو أن إيران جادة فى عرضها التعاون مع الولايات المتحدة وجديتها فى الاستمرار فى المشروع، وهناك تجربة التعاون فى أفغانستان والعراق، أولاً، لأن الأمور المهمة تطرح فى إيران بعد الاتفاق بين القيادات على مختلف توجهاتها فى إطار المصلحة العامة، وثانياً، لأن هذا العرض يمثل بادرة حسن نية تفسد المخططات الدعائية المضادة لإيران، وثالثاً، لأنها بمثابة رشوة للولايات المتحدة من أجل وقف الحصار والضغوط عليها، فضلا عن ثقة إيران فى ارتفاع مستوى التقنية النووية الأمريكية، وكان المتحدث الرسمى باسم الخارجية الإيرانية قد دعا الولايات المتحدة للمشاركة فى المشروع النووى بقوله: لو أن أمريكا قلقة من البرنامج النووى الإيرانى فلتشارك فى استكمال المفاعلات. وقد رفض الأمريكيون هذا العرض سابقا، إما لأنهم يشكون فى حقيقة هذا التوجه الإيرانى وأهدافه، أو لأنهم يعرفون مما يجرى على الساحة السياسية فى إيران ما يناقض هذا التوجه، خاصة وأن الجبهة الداخلية فى إيران كانت منقسمة على نفسها تجاه العلاقات مع الولايات المتحدة، مع رفض شعبى للوجود الأمريكى فى إيران وما له من تداعيات، وإما لترفع حجم المساومة، أو نتيجة ضغوط اللوبى الصهيونى على القيادة الأمريكية، وربما لضعف الجدوى الاقتصادية للمساهمة الأمريكية فى مواجهة المكاسب الإيرانية التقنية والسياسية، أو عدم إمكانية التحكم فى تطور المشروع فى اتجاه التسليح، إضافة إلى تعارض المشاركة مع سياسة الولايات المتحدة تجاه امتلاك بعض الأنظمة لأسلحة الدمار الشامل. لذلك تعيد إيران العرض على الولايات المتحدة الأمريكية بأن تشاركها فى عملية تخصيب اليورانيوم، وبذلك تصبح الكرة فى ملعب الولايات المتحدة الأمريكية التى من الواضح أنها نزلت الساحة، وتنوى الاشتراك المباشر فى معالجة الملف النووى الإيراني، وتقوم بإعادة تقييم الموقف، فإذا رأت أن المصلحة أن تشرف بنفسها وتشارك فى النشاط النووى الإيرانى فسوف يتحول الموقف برمته فى هذا الموضوع.

لكن يبقى السؤال: لماذا تطور إيران الصواريخ الباليستية التى تستطيع حمل رؤوس نووية؟، ولماذا تنفق هذه المبالغ الباهظة فى صناعة وتطوير هذه الأسلحة التى يمكن الاستغناء عنها بأسلحة أقل تكلفة إذا كانت لا تفكر فى مرحلة قادمة بأن يكون لديها رؤوس نووية يمكن أن تحملها هذه الأسلحة؟، ومن الواضح أن عمليات إنتاج صاروخ شهاب ٣ والبدء فى تطوير صاروخ شهاب ٤ يعنى أنه لم تضع هذه النوعية من الأسلحة فى المخازن وإنما يمكن استخدامها فى مرحلة لاحقة، ولا شك أن إيران قد طورت أسلحة الدفاع الجوى وشبكات الرادار لديها إلى حد كبير، لكن لا نستطيع الجزم أنها تستطيع أن تصد هجوما جويا واسعا عليها، لكن يمكن القول إنها وضعت فى حسبانها هذه المسألة، بأنها جعلت لديها نقاط تستطيع من خلالها الرد على من قام بهذا الهجوم، حتى وإن فشلت فى رده، والمسألة ليست فى منع ضربة موجهة إليها بقدر أن تكون قادرة على معاقبة من قام بهذه الضربة، كما أن إيران قد بعثرت مفاعلاتها النووية فى مناطق جبلية وعرة، يتطلب ضربها إمكانات عالية ونفقات باهظة وتكلفة تعتبر خسارة بالنسبة لمن يقوم بها، وهذا نوع من الصد الوقائى عند إيران، ألا تكون لديها أهداف سهلة على من يقوم بضربها، ولكن أن تكون لها أهداف صعبة، فيعيد النظر مرات قبل عملية الضرب، فضلا عن وجود إمكانية لرد لهذه الضربة لزيادة الخسائر لمن يقوم بها، وقد قال وزير الدفاع الإيراني: إن مجال العمليات الإيرانية يشمل من المحيط الهندى إلى البحر المتوسط، بما يعنى أن لديه إمكانية توسيع العمليات

لماذا فشلت الإصلاحات؟

■ د. كاظم علمداری ■ إيران أمروز(×) (إيران اليوم) ٢٠٠٦/١/١٤

يمثل فشل مشروع إصلاح الحكم الدينى فى إيران نهاية الطريق الذى كان قد بدأ منذ الثانى من خرداد (٢٢ مايو) عام ١٩٩٧، وقد كشفت هذه التجربة صعوبة إقامة ديمقراطية عن طريق إصلاح الحكم الدينى، وإنه لا جدوى من الاستمرار فى هذا الطريق، ومن ثم يجب أن يتبلور مشروع الديمقراطية خارج النظام الدينى. فالمؤسسة الدينية نفسها ليست صانعة للديمقراطية فى أى مجتمع، لأن الفقه الذى هو أساس البنية القانونية للحكومة الدينية لا توجد به إمكانية تقبل الاحتياجات الهائلة للعالم الحديث، ومن بينها الديمقراطية وحقوق المواطنة والقوانين المتغيرة والنسبية. وعلى العكس وكما أثبتت تجارب المجتمعات الأخرى فإن ازدهار ديمقراطية في بنية وثقافة المجتمع ينتقل إلى مؤسسة الدين أيضاً، ولم تنجح محاولة الرئيس السابق محمد خاتمى لتوفير هذه الإمكانات.

لم يرد خاتمى أن تتحقق رغبة الشعب بغير رضا الفقهاء وبدون القضاء على المعوقات الفقهية، وللأسف لم يظهر مصلح آخر جاد من داخل النظام يريد الانفصال عن الحكم الفقهى. وبناءً على هذا، وصل مشروع إصلاح الحكم الدينى إلى نهايته.

ثمة شواهد عدة تؤكد أن الرئيس أحمد نجاد يسعى لتحدى العالم الغربى "العالم المسيحى - اليهودى" وتشكيل حكومة إسلامية عالمية، ومن أهم هذه الشواهد حديثه فى مدينة قم عن الطموحات التى كانت تسعى الجمهورية الإسلامية إلى تحقيقها فى عهد الخمينى، أى فى بداية الثورة، حيث قال: "إذا أردنا أن ندير العالم وأن نقوم بهذا الواجب فيجب أن تكون قم هى المنطلق، فهذا هو التصور الذى قدمه آية الله الخمينى للعالم فى بداية الثورة، إلا أن الحقائق المادية جعلته يكتفى بالحكم داخل حدود إيران، والآن لماذا تحاول الحكومة الجديدة إحياء فكرة الحكم العلمى من دون الاستفادة من الماضى؟".

إن شعارات أحمدى نجاد المغامرة ترتبط بعوامل فشل ومخاوف الجمهورية الإسلامية فى الداخل والخارج، فهو يعمل على أن يخلص النظام من خطر الداخل والخارج، فكما أنه قد سعى على الصعيد الداخلى إلى رفع شعارات مواجهة الفقر والفساد والتفرقة وتقليص الفجوة بين الشعب والحكومة وتطهير النظام من القادة ذوى السمعة السيئة وتطهير مجالات الإصلاحات الحكومية، عمل أيضاً على الصعيد الخارجى على إجبار الولايات المتحدة على التخلى عن مشروع النظم المارقة التى تشمل إيران أيضاً. وبالنظر إلى فشل الولايات المتحدة النسبى فى العراق والدور الأساسى للجمهورية الإسلامية فى هذا البلد تبنى أحمدى نجاد سياسة هجومية بدلاً من السياسة الدفاعية.ولهذا الغرض جعل سياسته وشعاراته الداخلية قائمة على مواجهة الأرستقراطية الدينية وتوزيع أموال النفط.

كما وضع سياسته الخارجية أيضاً على ثلاثة أبعاد، وهى الوقوف بقوة ضد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين إيران والدول الأوروبية الثلاث، وتهديد إسرائيل الحليف الاستراتيجى للولايات المتحدة فى المنطقة، كما قدم خطاباً مثيراً حول إدارة العالم من قم باعتبار أن هذا هو واجب الجمهورية الإسلامية، وسياسته الخارجية والداخلية لا يجب أن تفصله عن الأيديولوجية والشخصية المثالية وأحلامه وخصوصيات تيار "حكومة الظل" التى هيمنت على أركان السلطة فى الجمهورية الإسلامية اليوم.

وقد استغل أحمدى نجاد بعض السمات والصفات الشخصية لديه فى التقرب من المواطن العادى، حيث يبدو أمام الشعب متواضعاً ويملك سيارة قديمة وبيتاً متواضعاً، كل هذا من أجل أن يثبت أنه يعيش مع مثالياته، وهو بهذا الأسلوب يتناغم ويتوافق مع القطاع الفقير من المجتمع حتى يعتبرونه رئيس الجمهورية الشعبى الذى هيمن اليوم على أركان السلطة. وقد

أعلن أحمدى نجاد اليوم الحرب على ثلاثة تيارات هى اليمين التقليدى، واليمين المحافظ، والإصلاحيون الذين يعتبرهم السبب فيما آل إليه وضع الحكم والمجتمع الآن.

إن إصلاح مؤسسة السلطة فى إيران، هو ضرورة لمجتمع منتقل من خطاب الثورة وهارب من العنف والحرب، وهو أيضاً ثمرة حكم منفصل عن الشعب، وقد مثلت ظاهرة الثانى من خرداد تلبية لهذا المطلب، لكنها لم تتمكن من رأب الصدع بين نظام الحكم والشعب، ومع فشل الإصلاحات أصبح هذا الصدع أكثر عمقاً. لكن المفارقة السياسية التى قلما يلتفت إليها أحد هى أن الأحزاب الإصلاحية الأساسية هى التى شكلت الحكومة الجديدة، وتكونت بعد انتصار الثانى من خرداد، المفارقة الأخرى هى أن هذه التيارات الإصلاحية على الرغم من سيطرتها على سلطتين من سلطات الحكم الثلاث والآلاف من المجالس المحلية، والحصول على ٧٨٪ من أصوات الشعب الإيرانى فى انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى ٢٢ مايو ١٩٩٧، إلا أنها لم تستطع الاحتفاظ بالسلطة، لماذا؟

كانت هناك معوقات بنيوية، من بينها النظام القانونى، والقيود الباهظة الثمن بالنسبة لمشروع الإصلاحات، إلا أن العامل الأساسى فى فشل الإصلاحيين هو عدم وجود استراتيجية، هذه الإشكالية لم تسمح لهم أن يتقبلوا المعوقات القانونية ويعملوا على التغلب على المعوقات البنيوية أو تبنى سياسات صحيحة مطلوبة.

إن عدم وجود استراتيجية وبرنامج مخطط واضح، طويل المدى ومرحلى أدى إلى أن يستمر الإصلاحيون فى الانزلاق فى أخطائهم المتتالية حتى النهاية، وعلاوة على هذا، أدى خطأ حسابات الإصلاحيين القائمة على استمرارية تصور أن السياسة هى "اختيار السئ بدلاً من الأسوأ" إلى عدم توافق سلطتهم مع توقعات الشعب، بل على العكس كان نهجهم الأساسى مع المحافظين هو المداراة والحفاظ على النظام، مما جعل الشعب ينصرف عنهم، ولم يدرك الإصلاحيون أسباب تصويت الشعب الكبير لهم، فقد ظل الإصلاحيون يعيشون فى وهم الشعبية الأمر الذى أبعدهم عن الأسس السياسية والقانونية الأكثر أهمية لقاعدتهم الاجتماعية أى الطبقات الوسطى والمثقفة فى المجتمع والشباب والمرأة. ولم يعملوا على تلبية المطالب الأساسية لهذه الجماعات وتنظيم هياكلهم. إن كسب ثقة هذه الجماعات وتكوين مثل هذه الهياكل أمر حيوى لا يمكن اجتنابه بالنسبة لاستمرار الإصلاحات وتعبئة الطبقات والشرائح الاجتماعية الأخرى، كما غفل الإصلاحيون أيضاً عن إمكانية استثمار الإيرانيين المقيمين فى الخارج.

نقطة التضاد

إن تنفيذ مشروع الإصلاحات، ومن ضمنه الديمقراطية وشعار "إيران للإيرانيين" والتجاوب مع العقلية البراجماتية وغير الأيديولوجية للمجتمع، يقع فى تضاد مع البنية الحقوقية لنظام الجمهورية الإسلامية. لكن الإصلاحيين عملوا على إيجاد حل وسط مثل "الديمقراطية الإسلامية" أو "كلمة المصلحة والحل الآنى" و"مجتمع النبى"، تلك الحلول التى سرعان ما طواها النسيان. وقد أدى عجز الإصلاحيين إلى انفضاض الشعب من حولهم، لكن الإصلاحيين لم يهتموا بهذا الانصراف والتحول، فى مثل هذه الظروف تبنت أكثر الجماعات المحافظة تطرفاً "حكومة الظل"، التى كانت تحظى بالدعم الكامل من جانب الزعامة والمؤسسة الدينية التقليدية، برامج خاصة بها وكانت تعمل على تطويرها، وقد تمكنوا من تعجيز الإصلاحيين وإفشال حركة الإصلاحات بالإمكانات المالية والعسكرية - الأمنية والقضائية والمؤسسات الدينية ودعم الزعامة المعلن وغير المعلن إلى جانب استخدام العنف. وبالمقابل لم يغفل الإصلاحيون فقط عن تعبئة وتنظيم قواتهم، بل كانوا قلقين من وجودهم فى ساحة السياسة والسلطة. وقد أدت هذه الازدواجية، أى إظهار قوة الجماعة السرية، وعدم التخطيط والتزلزل فى سلطتين منتخبتين إلى يأس الشعب الذى كان قد عقد الأمل على الإصلاحيين، وعن طريق هذا اليأس الذى اجتاح الشعب بل وتجاوز المحافظين التقليديين واليمين انتزعت حكومة الظل تدريجياً كل آليات السلطة والمجالس المحلية والبرلمان والحكومة من أيدى الإصلاحيين، ولتوضيح هذا الخطأ الكبير يمكن القول: صحيح أن تنفيذ الإصلاحات والحفاظ على السلطة كانا مهمين بالنسبة للإصلاحيين إلا أنه لحفظ النظام كان هناك مطلبان أكثر أهمية هما المصالح القومية ومستقبل إيران، ويعتبر السبب الأساسى لفشل الإصلاحات محصوراً فى هذا الأمر.

الشعب والإصلاحيون وأحمدى نجاد:

إن الشئ الوحيد الذى أوصل الإصلاحيين إلى السلطة هو إعادة مطالب المجتمع القديمة والوعد بتنفيذها، وإنهاء النظام الذى كان قد سلب الحياة العادية من الشعب، وما أدى إلى تخلى الشعب عنهم هو عجزهم عن تنفيذ هذه المطالب الشعبية، أيضاً كان الشئ الذى ساعد أحمدى نجاد فى التغلب على

هاشمى رفسنجانى فى الانتخابات الأخيرة هو تصور الشعب أنه ستكون هناك سياسة مخالفة لما كان على مدى الستة عشر عاماً الماضية، فقطاع عريض من المصوتين لأحمدى نجاد تصوروا أن ما وعد به خاتمى ولم ينفذه سيفعله أحمدى نجاد، خاصة أن أحمدى نجاد خلال الأيام السابقة على الانتخابات وبين المرحلتين الأولى والثانية من عملية التصويت وبعد عدد من الحوارات التليفزيونية وتبنى موقف مضاد لسياسات ستة عشر عاماً ماضية من عمر الجمهورية الإسلامية كان الشعب يرى أنه ضد خامنئى ورفسنجانى وخاتمى وأصبح موضع إشادة الشعب.

يقول محمد رضا خاتمى فى تحليله لكيفية تصويت ١٧ مليوناً لأحمدى نجاد: "يقولون إن السيد أحمدى نجاد شكك فى الستة عشر عاماً الماضية. ومن باب المصادفة أن أساس التحليل فى الانتخابات هو أن أحمدى نجاد عندما يرفض ستة عشر عاماً يكون لدى الشعب إحساس آخر، ويعتقد أن أحمدى نجاد يريد أن يطيح ببنية النظام. هذا هو التصور، إنهم صوتوا لأنهم غير راضين عن النظام التى تدار به البلاد". وقد أوضح السيد عباس عبدى نفس المفهوم أيضاً، إذ يقول: "لقد فهم عامة الشعب نظام رفسنجانى، أما نظام أحمدى نجاد فهو ليس معروف، ولو كانت عامة الشعب تريد أن تصوت للنظام لصوتت لهاشمى وليس مهماً أن عامة الشعب قد فهمت هذا الأمر جيداً أم أخطأت إلا أنها بهذا الاستنباط جعلت صوتها لأحمدى نجاد". لكن الإصلاحيين لم يستوعبوا هذه الرسالة، وعلى العكس مما فعله أحمدى نجاد الذى انتقد حكم الستة عشر عاماً، قدم الإصلاحيون مصطفى معين الذى أراد أن يواصل مسيرة إصلاحات على نفس المنوال السابق، وفى إطار البنية الدستورية الحالية وفى إطار الحفاظ على النظام.

(×) موقع إلكترونى يتبع المعارضة الإيرانية فى الخارج وهو: www.iranemrooz.net

مواطن الخلاف فى حكومة البناء والحكومات السابقة

حوار مع د. محمد صفارى - خبير فى الشئون السياسية ■ يالثارات (❖) ٢٠٠٦/١/٢٥

عقب فوزه بالانتخابات قام الدكتور محمود أحمدى نجاد بتشكيل حكومته الجديدة، فى ظل ظروف شهدت تراجع السياسة الخارجية الإيرانية عن مواقفها الثورية بسبب عدم كفاءة الحكومات السابقة وضغوط حكومات أوروبا والولايات المتحدة، الأمر الذى حولها إلى موقف المتلقى. وقد أدى تولى الدكتور أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية وتأكيده على مطالب وإنجازات النظام الإسلامى إلى حدوث تطورات ملحوظة فى مجال السياسة الخارجية والداخلية.

وفى هذا السياق أجرينا الحوار التالى مع الدكتور محمد صفايى الخبير بالشئون السياسية.

- الدكتور محمد صفايى، فى البداية نرجو أن توضح ما هى نقاط الاختلاف بين خطاب حكومة العدالة وخطاب الحكومات السابقة سواء حكومة الإصلاح أو حكومة البناء فى مجال السياسة الخارجية؟

= فى مجال السياسة الخارجية تتعلق القضايا المطروحة بالاستراتيجية التى بدأت منذ المرحلة الثانية للثورة التى وافقت حكومة البناء واستمرت فى مرحلة الإصلاح. وكانت هذه الاستراتيجية تحيد عن مبادئ وأسس الثورة، فأسس الثورة - التى جاءت فى الدستور - تقضى برفض التسلط والرضوخ للتسلط. وعندما يهمش هذا التوجه بدرجة ما فمن الطبيعى أن تلحق بنا الأضرار. وعلى سبيل المثال، شهدنا مرحلتين كان الأوروبيون يبحثون معنا قضية بعنوان الحوار الانتقادى وكنا نقبل أن يوجهوا إلينا حوارهم الانتقادى، أى أنهم كانوا فى موقف المنتقد لنا وكنا نحن فى موقف الدفاع عن الاتهامات التى كانوا يوجهونها إلينا. وبعبارة أخرى، قبلنا صراحة تفوق الأوروبيين فى مباحثاتنا ودبلوماسيتنا.

- شهدت مرحلة الإصلاح وسيادة الليبرالية تهميشاً تاماً لأسسنا ومبادئنا فى السياسة الخارجية، والمثال الواضح على ذلك يتمثل فى الملف النووى الذى كنا نتراجع فيه خطوة خطوة ونقدم تنازلات. وفى مرحلة البناء قمنا بتمديد عضويتنا فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وفى مرحة الإصلاح قمنا بتنفيذ

❖ ثارات جمع ثار، وهى نداء خاص بآل البيت

البروتوكول الإضافى للمعاهدة دون الحصول على موافقة البرلمان بحيث صارت كل من أوروبا والوكالة الدولية للطاقة النووية تسلم بأن أكثر عمليات التفتيش تميزا يقوم بها مفتشو الوكالة فى إيران، ما هو الأساس الفكرى لهذا الأمر؟

= يدل هذا الأمر على رؤية مفادها القبول بتفوق الغرب فيما يخص الدبلوماسية، وإذا استمرت هذه المسيرة لا قدر الله فإننا سنمضى إلى قبول سيطرة الغرب على كافة مصالحنا؛ لأن رؤيتهم كانت تقبل بمركزية الغرب وتنظر إلينا بوصفنا دولة على الهامش - وفقا للنظريات التى يؤمن بها النظام الإمبريالى - وهم يقولون وفقا لهذه الرؤية إن هؤلاء فى النهاية هم القوة العليا ونحن كدولة أضعف يجب أن نعترف بمكانتنا فى سلسلة التدرج ونمارس دبلوماسيتنا من هذا المنطلق، أى "القبول بحكم السلطة"، ولكننا بحمد الله خرجنا من هذا المضيق وبلغنا مرحلة عدم الرضوخ للسلطة. وفى هذه الاستراتيجية يظهر التمسك بالمبادئ وبالاستقلال. فى الاستراتيجية السابقة كان الاستقلال مشوها، ولهذا كان المنظرون يقولون إن الحديث عن الاستقلال فى هذه الأيام غير ذى موضوع. ولم يكن الاستقلال فى ذاته غير ذى موضوع فى رأيهم وإنما كانوا يقصدون أنه مادمنا نقبل بسلطة خارجية فإن الاستقلال ليس له معنى. ويجب أن يقبل المجتمع أن الاستقلال لا معنى له ولكن عندما نتمسك بالقضية المبدئية وهى الدفاع عن المصالح الوطنية فعندئذ لن يكون الاستقلال ذا معنى فقط، وإنما سيكون الدفاع عنه أحد الأولويات الأساسية والحيوية للنظام السياسى. ولذلك فإن الحكومة الحالية تقف موقفا نابعا من الأسس والمبادئ والأطر التى ركز عليها الدستور صراحة، وليس أمامنا طريق غير ذلك.

ولقد شهدنا أن هذه الاستراتيجية قد أثمرت فى فترة وجيزة. وأولئك الذين جعلوا من إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن بمثابة المقصلة على رأسنا قد تراجعوا عن موقفهم تقريبا وقد اتضح أن هذا مجرد تهديد أجوف.

- ما هو التأثير المتوقع لاستخدام هذا الخطاب على انتشار خطاب الثورة الإسلامية فى العالم؟

= من المؤكد أن ثورتنا قد صدرت، فقد وصلت رسالة الثورة الإسلامية إلى آذان الناس فى العديد من البلاد الإسلامية. وسوف يؤدى التمسك بهذا الخطاب إلى تعميق هذه الرسالة فى العالم الإسلامى ورفع مكانة الجمهورية الإسلامية كدولة رائدة. ولنفوذ الثورة الإسلامية فى العالم الإسلامى عمق استراتيجى، حيث يقدم دعماً قوياً لتحقيق المصالح الوطنية للنظام.

- فى السياسة الداخلية أيضا هناك اختلاف بين خطاب الحكومات السابقة وخطاب الحكومة الجديدة. فالحكومات السابقة رغم أنها كانت ترفع شعارات الشفافية مع الشعب لم تكن مستعدة لمواجهته ومحاورته. ولكننا نرى أن الحكومة الجديدة تعمل على خلق ثقافة خدمة المواطنين والشفافية عن طريق العديد من البرامج والزيارات للأقاليم. هل توافق على هذا الاختلاف فى مجال السياسة الداخلية؟

= أثبتت التجربة التاريخية للعلمانية فى إيران أن العلمانية خدعة كبرى ومزاعم باطلة. فكرامة الإنسان وحقوق المواطنة والحرية وغيرها هى مجرد شعارات طنانة طرحها التيار العلمانى فى إيران فى مراحل تاريخية مختلفة، ولكنه عندما كان يصل إلى السلطة كان يعمل ضد هذه الشعارات. وترون أنه بعد الثورة النيابية والمواجهة بين التيار الدينى والعلمانية، عندما وصلت العلمانية إلى السلطة كانت تعمل على النقيض من هذه الشعارات، وكان رضا خان نتاجا للتيار العلمانى، وهذا التيار هو الذى أوصله إلى الحكم. وبمجرد أن وصل إلى السلطة لم يعد أحد يسمع عن هذه الشعارات، وإن كان التعدى على المواطنين قد قل فى السنوات الأخيرة بسبب الرفض الشعبى، إلا أننا نرى أن العلمانية تخفى وجوها نفعية تربحية معادية للشعب. وبدلا من استغلال السلطة لتشكيل المنظمات المدنية إذا بهم يستغلونها فى تأسيس الأحزاب وحماية مصالحهم، وهم يستمتعون بالثروة التى يحصلون عليها من السلطة. وعلى سبيل المثال، نحن لسنا فى حاجة إلى وجود طائرات خاصة للمسئولين الكبار فى الدولة نظراً لإمكاناتنا، ومع ذلك تم إنفاق ٥١ مليار تومان للطائرة الخاصة المجهزة بحمام وغرفة نوم لينعم السادة بكل إمكاناتها فى رحلة طيران تستغرق ساعة. ومن المعروف أن هذه التصرفات هى تصرفات معادية للشعب فى هذا البلد الذى لا يجد فيه المواطنون الريفيون ماء للاستحمام ولا يحصلون على مقومات الحياة الأساسية. فكيف يمكن لهم أن يتصرفوا بهذه الطريقة ومع ذلك يرفعون شعارات الشعب وحماية حقوق الشعب؟

إنهم كذبة كبرى، ويمكن أن نسوق عشرات ومئات الأدلة على أنهم كذبة. ولهذا شهدنا فى مرحلة البناء والإصلاح فجوة عميقة بين الحكومة والشعب، وشهدنا أزمة الثقة لدى الشعب. وفى المرحلة الجديدة شهدنا نجاح الحكومة فى سد هذه الفجوة وخلق الثقة لدى الشعب، ويمكن مشاهدة ذلك فى الخطوات الناجحة التى اتخذت فى هذا المجال وشعر بها المجتمع.

- الحكومة الجديدة مثلها مثل أى حكومة ليست منزهة عن الخطأ والسهو. والانتقادات البناءة يمكن أن

تساعد الحكومة على الاستمرار فى مسيرتها الصاعدة. فما هى الانتقادات التى يمكن أن توجه إلى الحكومة الجديدة فى الفترة القصيرة التى مرت من عمرها دون أن تكون هذه الانتقادات نابعة من التحزب؟

= لا يجب أن تدافع القوى الأصولية عن مسلك الحكومة على طول الخط. فنحن نرى أن الحكومة يجب أن توجد مناخا نقديا حتى يتسنى لها إصلاح عيوبها. وكل تصرف غير نابع من مبادئ وأسس الثورة هو تصرف سيئ، والحكومة المنتسبة إلى التيار الأصولى لا يجب أن تقع فى مثل هذه التصرفات السيئة. وعلى سبيل المثال، إذا كنا ننتقد الحكومات السابقة على أحد التصرفات فإن الانتقاد ينطبق أيضاً على الحكومة الحالية فما كان سيئا من رفسنجانى وخاتمى هو سيئ أيضا إذا جاء من أحمدى نجاد. وإذا كنا نؤكد على الجدارة بوصفها من المعايير الإسلامية فإننا إذا عدلنا عن هذا المبدأ نكون قد حدنا عن الأصولية. فعدم مراعاة الحدود القانونية هو أمر سيئ للغاية بالنسبة للحكومة الأصولية. وعلى سبيل المثال، يجب بحث قضية تولى الأفراد أكثر من منصب من هذا الأساس، فإذا كان هناك قانون وكنا فى الماضى ننتقد تولى بعض العناصر أكثر من منصب، فإن هذا يعد أسوأ إذا حدث فى ظل حكومة أصولية، فبلدنا ليست عقيمة ولا تخلو من الرجال حتى يتم توليته فرد واحد أكثر من منصب بناء على تبريرات مختلفة، كما أن عدم الاهتمام بالنخبة يمكن أن يؤدى إلى نتائج سيئة ونتمنى

صناعة الدولة لدى الإمام الخمينى وتحريف المتحجرين

■ محمد رضا توسلى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/١٠

منذ وفاة الإمام الخمينى وحتى اليوم لم نكن نسمع عن شخص يتجرأ على ميراث الإمام الذى كان واضحًا للجميع وهو نظام الجمهورية الإسلامية، لكنه قد حدث اليوم، وإنى لأتذكر أحداث١٩٥٢ ، السنة التى بدأ فيها الإمام الخمينى ثورته، وكنا جميعًا آنذاك فى خندق واحد، لقد بدأ تحركنا بعد حادثة الجمعية الأهلية، وكنا نحمل الأنباء إلى الإمام الخمينى ويصدر القرارات وننفذها. وعندما نفى الإمام إلى النجف الأشرف وألف كتابه ولاية الفقيه والحكومة الإسلامية، هناك وضع هذه النظرية للمستقبل، لكنه وضع إطارها العام فيما بعد.

لقد بدأ التحدث عن ولاية الفقيه والحكومة الإسلامية فى الحوزة العلمية بالنجف الأشرف التى لم يكن أحد فيها يجرؤ على القول بأن السياسة مرتبطة بالدين، إن تلك الحركة التنويرية من قبل الإمام بدأت من هناك، لكن بعد أن نفى إلى باريس أراد أن ينظر للحكومة الإسلامية فى إطار الجمهورية الإسلامية، حينئذ اتخذ البعض موقفا معاديًا للإمام، والأشخاص الذين لم يدركوا مقصده من الحكومة الإسلامية هم اليوم يحرفون رؤيته ونظريته عنها، إنهم لا يفهمون مدى الضرر الذى يلحقونه بفكر الإمام، وبالقطع إذا قال أحد أن لديه رأياً خاصاً فى معنى الجمهورية فهو حر، لكنه ليس كذلك فيما يتعلق بتفسير آراء الإمام.

إن ما ينسبونه للإمام من آراء حول الجمهورية الإسلامية ليس بصحيح، وقولهم إنه لم يكن يؤمن برأى الشعب فى تعيين الحاكم هو محض افتراء واتهام للإمام، ويجب الوقوف أمامهم، إنهم يروجون مثل هذه الكلمات بين مجموعات من الشباب الساذج وصبية الجيل الثانى من الثورة الذين لم يدركوا عهد الإمام، إنهم الآن يعتبرون الجمهورية الإسلامية شركا، وإذا قال أحد الجمهورية الإسلامية فهو مشرك، كذلك كان الخوارج فى عهد أمير المؤمنين علىّ كرّم الله وجهه، يقولون هؤلاء مشركين، لقد وصل الأمر بهم إلى حد أنهم يقولون للناس أن الجمهورية الإسلامية لم تكن واردة فى فكر الإمام، لكن الإمام الخمينى استخدم عبارة الجمهورية الإسلامية فى خطابه مائتين وخمس وسبعين مرة، وعلى الرغم من هذا نجد بعض المسئولين لا يقولون فى خطبهم الآن الجمهورية الإسلامية وإنما يقولون الحكومة الإسلامية. يقولون الثورة لكنهم لا يذكرون اسم الجمهورية الإسلامية وهذا مدعاة لأسفنا.

اليوم نجد بعض المسئولين يحذفون كلمة الجمهورية الإسلامية ويتساءل البعض: ماذا يعنى رأى الشعب، إنها خطة مدبرة لكى يفهموا الناس أن رأيهم بلا أثر وبلا قيمة، وأنهم إذا قاموا بالتزوير فى قيمة الشعب فإنهم لا يفعلون شيئًا خلاف الشرع لأن رأى الشعب فى

الأساس بلا مضمون ولا معنى، هكذا يقولون.

إننى أطلب من مراجع التقليد الذين تتلمذوا على يد الإمام ألا يسكتوا، كما إننى أعتبر أن لدى مهَمَّة إلهية وهى الرد على هذه الافتراءات. فعندما نرى أن أفكار الإمام الراحل يتم تحريفها وتبيَّن لشباب اليوم على نحو مغاير لما كانت عليه فإن مهمتنا هى عرض الحقيقة.

وتبدو الحاجة ماسة الآن إلى ذكر الكلمات التى قالها الإمام فى المنشور الثالث للثورة فيما يتعلق بخدمات العلماء ورجال الدين، فبعد أن مدح الإمام العلماء وذكر خدماتهم الجليلة قال: "هذا ليس معناه أننى أدافع عن جميع رجال الدين لأن منهم التابعين والخاضعين والمتحجرين والمتظاهرين. وهناك فى الحوزات العلمية أفراد نشطوا ضد الثورة والإسلام المحمدى الخالص".

اليوم هناك مجموعة تطعن الدين وتضر بالثورة والنظام لدرجة أنه يُظن أن لا وظيفة لها غير هذا، إن خطر المتحجرين والمتظاهرين الحمقى داخل الحوزة العلمية ليس بضئيل وأول ما يفعلوه هو ترويج شعار فصل الدين عن السياسة والذى هو مع الأسف بمثابة حربة موجهة فى صدر الحوزة ورجال الدين. لقد كانت ضربات رجال الدين المغيبين منهم والواعين الخاضعين للسلطة أشد وطأة من ضربات غيرهم ولازالت. إن النكبات التى ألمت بالإمام من هذه الطائفة المتحجرة كانت أشد وطأة من تلك التى لحقت به من الآخرين. فقد كانت بداية فكرة الشاه ظل الله على الأرض، ومقولة إننا لا نستطيع أن نقف أمام المدافع والدبابات بلحومنا وجلودنا، ومقولة إننا لسنا مكلفين بالجهاد والنضال، ومقولة من هو الذى له حق المطالبة بدماء المقتولين، وأشد المقولات وطأة وطعناً فى الجهاد الثورى هو ذلك الشعار المضلل بأن كل حكومة قبل ظهور إمام الزمان حكومة باطلة، إن مثل هذه الكلمات صدرت عن أمثال هؤلاء الأفراد الذين يقولون هذا الكلام الآن. إلى هذا الحد تلقى الإسلام ضربات وطعنات من الأدعياء من رجال الدين، تلقى منهم ما لم يتلقاه من طائفة أخرى حتى وجدنا أدعياء رجال الدين يقولون بالأمس إن الدين منفصل عن السياسة أو النضال ضد الشاه حرام. رأينا بالأمس الحجتيين يقولون بحرمة النضال ضد الظلم. رأيناهم فى الماضى يفضون اعتصام نصف شعبان لمصلحة الشاه واليوم يثورون أكثر ثورية من الثوريين أو هكذا يدعون. إن هذه الجماعة كانت من أهم الجماعات التى عارضت الإمام، فعندما حرم الإمام احتفال الشعبانية عارضوا الإمام واحتفلوا هم، إنهم الذين كانوا يخالفونه ويسعون إلى إحباط نجاحاته، ومثلما تم تحريف كلام الرسول(ص) بعد فترة وجيزة من وفاته هم الآن يحرفون كلام الإمام.

جولة فى فكر الدولة الشيعية: الشعب ومشروعية الدولة

■ **صابر أداك** ■ شرق (الشرق)١٩/٢/٢٠٠٦

أحدثت المناقشات الأخيرة التى طُرحت فيما يتعلق بدور وتأثير رأى الشعب فى مشروعية النظام السياسى انقساما داخل المجتمع الإيرانى، حيث قام أصحاب الرأى والمنظرون -كلٌ وفق نهجه الفكرى- بعرض رأيه.

وكانت آراء المرجع الدينى فى الحوزة العلمية بمدينة قم مصباح يزدى وتصريحات بعض تلامذته وأتباعه والتى مثلت بداية هذه المرحلة الجديدة من المناظرات، تقول بعدم تأثير رأى الشعب فى مشروعية الحاكم والحكومة، وتعتبر أن منشأ المشروعية لا ينبع من رأى الشعب وإنما من المتون والنصوص الدينية والإلهية التى تقضى بأن ولاية الفقيه هى منشأ المشروعية والركن الذى تقوم عليه الدولة فى الوقت الحالى، وهم يعتقدون أن الإمام الخمينى قد قبل بالجمهورية ليس من قبيل الاعتقاد والإيمان بها ولكن تبعًا لاضطرار ناجم عن ظروف المرحلة، وأنه قد وضع أساس الجمهورية الإسلامية تحت وطأة هذا الاضطرار. وفى هذا الصدد نشرت ردود شافية وموثقة من قبل تلامذة ورفاق الإمام الخمينى، وبالأخص من قبل مكتب تدوين ونشر آثار الإمام، رفضت الآراء سابقة الذكر الصادرة عن مصباح يزدى وتلامذته وذلك من خلال عرض أدلة وبراهين أجمعت على أن الإمام الخمينى قد أقام الجمهورية الإسلامية من خلال اعتقاد عميق وراسخ بمبادئ الجمهورية ومشروعية رأى الشعب.

ومن الأجدر فى هذا السياق أن يتم تناول هذا الموضوع على مستوى أكثر شمولا وعمقا مما هو عليه اليوم، وذلك من خلال عرضه وفق رؤية النبى (ص) والأئمة المعصومين، ومن خلال نظرة تاريخية وإيراد شواهد دامغة وذلك لأن طرفى القضية يعتقدان فى

سنة وسيرة النبى (ص) والأئمة.

والمقصود بالطرفين همـا الطرف المؤيد لفكرة أن ولاية الفقيه هي أساس المشروعية، والطرف الآخر الذى يرى أن كلا من مبادئ الجمهورية والإسلامية صنوان لا ينفصلان فى فكر الإمام الخمينى المؤسس للجمهورية الإسلامية.

إن أقوال وأفعال النبى (ص) والأئمة تُعد بمثابة أحكام فاصلة فيما يتعلق بهذه القضية، ويمكن الوقوف على مواقف النبى (ص) فى مجال إقامته للدولة وتوضيح أن العامل الأساسى فى تكوين الدولة فى الإسلام والنقطة الفاصلة فيها هى إسلام أهل يثرب ودعوتهم للنبى (ص) للهجرة إلى مدينتهم وقبول زعامته، ومن ثم قرر النبى (ص) الهجرة إلى المدينة ومواصلة دعوته فى مكان آخر غير مكة بعد أن أدرك حقيقة أوضاعها ورفض المشركين لدعوة الإسلام. وقد كانت يثرب مدينة مهمة فى الجزيرة العربية يسكنها قبيلتان رئيسيتان هما الأوس والخزرج عُرفا بالتنازع والتحارب فيما بينهما، ولذلك كان وُجهاء القبيلتين يبحثون عن فرد محايد جدير بزعامة المدينة يُوحِّدها تحت رئاسته فى مواجهة بقية القبائل العربية، وكذلك اليهود الساكنين فيها. وكان الحوار الذى جرى بين بعض زعماء يثرب مع النبى (ص) فى سنة الحج الحادية عشرة من البعثة النبوية والذى تم بمحض صدفة كاملة هو بداية وصولهم إلى مبتغاهم بأنهم وجدوا فى النبى (ص) الشخص الذى يبغونه فاعتنقوا الإسلام وأثناء اللقاءات التالية مع النبى (ص) فى موسمى الحج الثانى عشر والثالث عشر للبعثة النبوية حدثت بيعة العقبة الأولى وبيعة العقبة الثانية ودعا النبى (ص) المسلمين الأوائل من أهل مكة إلى الهجرة إلى المدينة. وبعد أن اطمئن الرسول (ص) إلى إسلام معظم أهل يثرب ورغبتهم فى هجرة الرسول إليهم أقدم الرسول (ص) على الهجرة وقَبِلَ رئاستهم برضا وطلب منهم -على هذا النحو- وضع َأسس إقامة أول حكومة فى تاريخ الإسلام، وهنا نلاحظ أن إرادة ورغبة أهل المدينة هى وحدها التى دفعت النبى (ص) إلى إقامة الحكومة وتأسيس الدولة، كما أن نهج حكومة النبى (ص) يؤكد بوضوح على أن الأمور الحياتية والشئون العقلانية كانت موضع تشاور بين مسلمى صدر الإسلام مثلما كان المسلمون متبعين لكل ما هو وحى منزل. أما فى الموضوعات أو المواقف التى كان يتخذها النبى (ص)، من خلال رأى خاص شخصى بدون الاعتماد على وحى منزل، فكان المسلمون الأوائل يعتبرون أن لهم الحق فى مناقشتها وإبداء الرأى فيها، بل ومعارضتها وكانوا يبدون معارضتهم للنبى (ص)، وكان النبى الأكرم ينزل على رأى الأغلبية ما لم يكن هناك وحى منزل. وهناك نماذج عديد فى مصادر التاريخ الإسلامى تبين هذا الأمر، ونشير إلى بعضها مثل ما حدث فى عزوة أحد ونزول الرسول (ص) على رغبة الأغلبية التى أرادت الحرب خارج المدينة بعد أن كان الرسول (ص) يريد الحرب وهو فى داخلها، وكذلك موافقته على رأى الأغلبية فى غزوة الأحزاب، حيث اقترح الرسول مصالحة قبيلة غطفان ليفصلها عن مجموع الأحزاب المهاجمة بأن يعطيها ثلث محصول حدائق المدينة، لكن زعماء الأنصار عارضوا رأيه وقبل النبى (ص) معارضتهم ونزل على رأيهم. هذا فيما يتعلق بمواقف النبى (ص)، وأما فيما يتعلق بفترة الحكم القصيرة التى كانت للإمام على رضى الله عنه وتفحص أقواله وسلوكه فى باب الجمهورية وقيمة رأى الشعب فإننا سنحصل على نتائج واضحة ونماذج بارزة لهذا الأمر، لأنه إذا كان القائلون بعدم أهمية رأى الشعب فى مرحلة النبى (ص) الممثلة لمرحلة تأسيس الدين نظرًا لظروف البعثة وإقامة الدولة وإحاطة المشركين بالدولة الإسلامية فى أول عهدها -مثلما أطلق عليها الإمام الخمينى ظروف الاضطرار- فإنه بالتأكيد لا يمكن أن نطلق نفس الأحكام على فترة حكم الإمام على، وهى مرحلة التثبيت وتزايد النفوذ الإسلامى.

إن سيرة على رضى الله عنه دليل دامغ على أنه لم يفضل فى أى موقف قط مصلحته على الحق وإنما كان دائمًا يُعلى قيمة الحق على الفكر المصلحى. وبالإضافة إلى هذا، فإن على رضى الله عنه بكل ما له من مواقف جليلة فى معارك وغزوات النبى (ص) واشتهاره بالشجاعة والإقدام فإنه لا يمكن لأحد أن يُجْبِرَه على فعل شيء رغمًا عنه.

إن التاريخ يُبيِّن أنه لم يتبع أيًا من هذه الأساليب، ولكنه مع عدم رضاءه عن الأوضاع كان دائمًا مستشارًا للخلفاء المنتخبين وذلك فى إطار حق الشعب لاختيار حكامه، كما أنه لم يمنع آراءه الحكيمة عنهم فى أى موقف قط، كما اشترك فى الأمور المهمة من خلال التشاور مع صحابة الرسول (ص)، وذلك مثل أمور الفتوحات، وقدم آراءً حلت كثيرًا من المشاكل والمعضلات آنذاك.

وتأتى فترة حكم الإمام على لتُمثِّل مرآة ساطعة لمبادئ الجمهورية ومشروعية رأى الشعب، ونحن نعلم أن أساس خلافته ناشئ عن طلب عام لأهل المدينة وممثلى المدن المهمة الأخرى مثل الكوفة والبصرة ومصر، كما أن أغلبية المهاجرين والأنصار ومن بينهم الذين اشتركوا فى غزوة بدر كانوا حاضرين فى هذا الجمع الذى اختار الإمام على خليفة للمسلمين، وكانت

هذه المجموعة تحظى باحترام وتقدير بالغ بين جموع المسلمين عامة، وكان بمثابة العرف المقبول فى ذلك العصر، أن أى شخص من هذه المجموعة يتم اختياره للخلافة وعقد البيعة له، يحظى بالقبول والرضا من الجميع مثلما حدث مع الخلفاء السابقين على الإمام علىّ، كما أن الإمام على قد استند فى بيان وتوضيح مشروعية خلافته على رأى هذه المجموعة حتى إنه اعتبر رأيها من رضاء الله سبحانه وتعالى.

إن أمير المؤمنين علىّ طبقًا لقوله لم يكن لديه ميل أو رغبة فى الخلافة حتى إنه عرضها على أفراد آخرين مثل طلحة والزبير. والمثير فى الأمر أن الناس نتيجة لعدم قبول هذين الإثنين للخلافة قد هبوا وتجمعوا وذهبوا إلى منزل طلحة ثم إلى منزل الزبير وعرضوا الخلافة عليهما لكنهما قدما الإمام علىّ على نفسيهما وأبديا استعدادهما لمبايعته. وبعد التأكد من رضى عامة الناس وتمسكهم بخلافة الإمام علىّ قبل الإمام مطلبهم، وأجل البيعة لليوم التالى حتى تتم فى المسجد وعلى الملء العام، ومما يقتبس من الأقوال الشهيرة للإمام علىّ فيما يتعلق بقيمة رأى الناس قوله: "أيها الناس لو أنكم تركتمونى واخترتم غيرى فإننى واحد منكم وسأتبع من تختارون أنتم وسأكون أكثر طاعة له".

بهذه الكلمات التى قالها الإمام على فى المسجد قبل بيعة الناس له، وكذلك قوله: "أيها الناس إن الحكم منكم ولا حق لأحد فى هذا الأمر سوى لمن ترضونه"، وقوله: "اعلموا أننى لو صرت خليفة لكم فإنني لن أقوم بأمر إلا بعد تشاور معكم". لقد تمت بيعة الإمام على بعد الإعلان مجددًا عن رضاء الناس ببيعته. ولقد كان الإمام يعتبر أن بيعة الناس هى أساس مشروعية خلافته مثلما ذكر هذا فى الرسالة التى أرسلها إلى معاوية وأهل الشام يدعوهم فيها إلى بيعته، حيث كتب يقول: "إن الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان قد بايعونى كذلك، ومن ثم على الحاضر والغائب أن يقبل هذه البيعة لأنها حق للمهاجرين والأنصار، وأن كل من يختاره المهاجرون والأنصار من المسلمين ويجعلونه إماماً فإن الله تعالى يرضى بهذا الأمر".

إننا نرى أن الإمام كان يعتبر أن بيعة الناس هى مصدر مشروعية حكمه، وفى غير هذه الحالة لم يكن من الجائز الحصول على الحق الإلهى المفوض فى الخلافة ولا أن يعبر عن ميله ورغبته فيها، بل إنه قد أحال الأمر إلى آخرين مثل طلحة والزبير، كما أنه استند فى بيان مشروعية خلافته إلى بيعة الناس للخلفاء السابقين عليه. إن على رضى الله عنه بعد توليه خلافة المسلمين وأثناء الحوادث الجسام التى مر بها أثناء خلافته لم يقدم على أمر يخالف رأى جمهور المسلمين أبدًا، وهناك شواهد كثيرة على ذلك أشهرها ما تم فى حادثة التحكيم، حيث كان الإمام راغبًا فى مواصلة الحرب ضد جيش الشام، ولكنه رضى بالتحكيم نزولاً على رأى أغلبية جيشه، وحتى فى عملية اختيار الحَكم الموفد من قبله رضى بمن اختارته الأغلبية وهو أبو موسى الأشعرى على الرغم من ميله لإيفاد ابن عباس أو مالك الأشتر، ويؤكد ذلك ما قاله الإمام على بعد العودة من معركة صفين وظهور الفرقة المعروفة بالخوارج والتى أرادت فسخ التحكيم ومواصلة الحرب ضد جيش معاوية، حيث قال لهم: "أقسم بالله أننى لم أكن راضياً بما حدث ولكنى ملتُ بالجمهور منكم أى أننى وافقت على ما وافقت عليه الأغلبية". لقد ظل الإمام على حتى نهاية حياته ملتزمًا بهذه القواعد حتى إنه لم يوص الناس باختيار أحد لخلافته. ومن الواضح الجلى أن رأى الناس فيما يتعلق بالحكم والخلافة هو منشأ المشروعية لدى هؤلاء العظماء، وهو ليس كذلك فى الإمامة والولاية. وطبقًا لاعتقادنا فإن النبى (ص) والأئمة سواء من وصل للحكم منهم ومن لم يصل كانوا أولياء لله وهم واجبو الإطاعة فى الأمور الدينية. ومن خلال الكثير من الشواهد يتضح أن رأى الشعب يحظى بأهمية كبيرة لدى أئمة الدين، بل إنهم يعتبرون أن رأى الناس هو منشأ مشروعية أى حكم وأى حاكم، ولا نلحظ على مدار التاريخ أى شاهد يقول بأن أئمة الدين قد لجأوا إلى القوة والتغلب أو التزوير للحصول على حكم وإنما كانوا يقبلون فى بعض الأحيان هذه المناصب الدنيوية بناءً على رغبة الناس ومطالبتهم لهم بالرئاسة والحكم فقدموا أثناء تلك الفترة القصيرة أعظم النماذج للدولة الأخلاقية المستندة إلى آراء الناس.

هل أحمدى نجاد الدرع الواقى لخامنئى؟

د. سيد كمال الدين نبوى ■ ايران امروز (إيران اليوم) ٢٠٠٦/١/٧

عقب انتهاء انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى يونيو الماضى، ونجاح جهود الزعيم التى تهدف إلى السيطرة التامة على الجهاز التنفيذي، اتضح أن القرارات التى اتخذتها الحكومة هى قرارات السيد أحمدى نجاد ومستشاريه. لكننا نرى أن صاحب القرار الأساسى فى نظام الولاية الحاكم فى إيران هو الزعيم، وأن المسئول الحقيقى عن الأوضاع المضطربة فى إيران هو الولى الفقيه وليس غيره.

إن رئيس الجمهورية الإسلامية إما أن يكون متفقا تماما مع الزعيم أو لا. وإذا كان متفقا مع الزعيم (مثل هاشمى رفسنجانى) فإنه يطلق يده تماما فى تنفيذ ما يريد من سياسات(التى تلقى تأييد الزعيم أيضاً)، وفى هذه الحالة عندما يحصل على تأييد الزعيم فإن مسئولية السياسات المتبعة تقع على عاتقه هو والزعيم، ولأن الزعيم هو المسئول الأعلى منه فإن مسئوليته بالطبع تكون أكثر.

وإذا لم يكن رئيس الجمهورية على اتفاق كامل مع الزعيم (مثل محمد خاتمى) فإنه يحصل على الحد الأدنى من الإمكانات والأدوات الحكومية لتنفيذ سياساته ويضطر إلى العمل فى إطار السياسات العامة للنظام (التى يحددها الزعيم والمجمع الذى يعينه والذى يمثل نوعا من أنواع مجلس الأعيان). ونظرا للقيود غير العادية التى يتعرض لها رئيس الجمهورية فإن المسئولية الأولى عن المصائب تقع على عاتق الزعيم وليس على رئيس الجمهورية فى هذه الحالة. والخلاصة أنه فى كلتا الحالتين تقع المسئولية الأولى عن الأوضاع المؤسفة التى تمر بها البلاد على عاتق الولى الفقيه.

وبالنسبة للسيد أحمدى نجاد فإن العلاقة بين الزعيم ورئيس الجمهورية تختلف عما كانت عليه فى الدورات الرئاسية الأربع السابقة. وفى البداية، يجب أن نتذكر أن تولى السيد أحمدى نجاد الرئاسة كان وفقا لحسابات السيد خامنئى، وكانت هذه الحسابات تفترض أن السيد أحمدى نجاد يفتقر إلى الإرادة والاستقلال الفكرى اللازمين لإدارة البلاد. ولهذا فإن توليه الرئاسة يعنى أن يضع الزعيم على مقعد الرئاسة شخصاً ينفذ أوامره ورغباته دون نقاش وتكون السلطة التنفيذية أيضا ضمن صلاحياته.

كان تصور الزعيم يقوم على أن السيد أحمدى نجاد سوف يكون دمية فى يده. ويرى صانعو القرار الحقيقيون أن دور السيد أحمدى نجاد لا يجب أن يكون أكثر من دور المنفذ الساذج. والآن سواء كان هذا المنفذ يوافق على سياسات الزعيم أو لا يوافق، يجب عليه أن يؤدى دور الدرع الواقية لسيد خامنئى، وهذا هو الأمر الذى جعل الانتقادات تتوجه إلى السيد أحمدى نجاد منذ نجاحه فى الانتخابات حتى اليوم. وقد نجح السيد خامنئى فى تأمين لنفسه، فالزعيم ومستشاروه ورجاله يتخذون القرارات الكبرى ويرسمون سياسات الدولة بينما تقع مسئوليتها على عاتق المنفذ. ولأن رئس الجمهورية الإسلامية هو المنفذ الأساسى لرغبات الزعيم فإنه يجب أن يتولى مسئولية الدفاع عن هذه الرغبات حتى يمكن للولى الفقيه أن يظل متحررا من المسئوليات والانتقادات. ونحن نرى أن الدفاع يجب أن يطلب من صاحب القرار الأصلى وليس من المنفذ عديم الإرادة، خاصة أن جميع الشواهد فى الوقت الحالى تدل على أن صاحب القرار الأصلى والمحرك من خلف الستار هو الزعيم ورجاله. والنتيجة أنه فى أى حالة ومع أى افتراض فإن العامل المحدد فى النظام السياسى الحاكم فى إيران ليس هو رئيس الجمهورية وإنما هو الزعيم الولى الفقيه.



وما يجب التأكيد عليه هو أن نفس الأشخاص الذين كانوا يضعون العراقيل من خلف الستار فى عهد حكومة السيد خاتمى هم الذين يتولون المناصب الحيوية فى حكومة أحمدى نجاد، أى أن السيد أحمدى نجاد ليس له نصيب من الحل والعقد. فيجب على أى شخص سواء كان معترضا أو مؤيدا أن يوجه "تكفيره" أو "تكبيره" إلى المسئول الأصلى أى الزعيم. وعلى هذا، فإن الواقعية والإنصاف تحتم علينا ألا نعترض على رئيس الجمهورية أكثر من مستوى إمكاناته وصلاحياته.

إذا كان السيد أحمدى نجاد بعد مرور سبعة شهور على الانتخابات مازال يطلق الشعارات ويعقد اللقاءات، فربما يكون من أسباب ذلك أنه لا يملك أدوات العمل (أو لا يريد أن يملكها) وإلا فعل مثلما يفعل رؤساء الجمهوريات بعد نجاحهم فى الانتخابات وشغل نفسه

بتنفيذ برنامجه الانتخابى، لا بالاستمرار فى إطلاق الشعارات. وهو يقضى معظم وقته فى السفر هنا وهناك مما يطرح تساؤلا حول مدى توافر الوقت له لإدارة الشئون اليومية للبلاد. وإذا كان السيد أحمدى نجاد يهتم بالأمور عديمة الأهمية أو قليلة الأهمية ويشغل نفسه بالقضايا الدعائية الديماجوجية وإغواء العوام ويرضى نفسه بإطلاق الشعارات الطنانة غير العملية، فإن كل ذلك لا يرجع فقط إلى إمكاناته المحدودة للغاية وإنما يدل أيضا على أن الحكومة سواء كانت سيئة أو جيدة يديرها أشخاص آخرون وهؤلاء المديرون هم الزعيم ورجاله الذين يقومون بواجبهم فى المناصب الحساسة والحيوية. والسيد خامنئى هو المسئول عن التدهور الذى يعانى منه الشعب الإيرانى أكثر من أى مسئول آخر.

كما يجب أن نذكر أنه بعد وفاة السيد الخمينى وحتى اليوم (أى ما يقرب من ١٨ عاما) كان العنصر الثابت الوحيد فى نظام الجمهورية الإسلامية هو زعيم النظام، أى السيد خامنئى ولهذا فإنه تقع مسئولية الأوضاع المؤسفة فى إيران على عاتق المسئول الأول الذى يتولى تحديد السياسات العامة للنظام. وإذا كان الفساد ممتزجا مع نظام ولاية الفقيه، وإذا كان الإدمان يصرخ فى النظام الإسلامى، وإذا كانت البطالة تمسك بتلابيب العديد من المواطنين فى نظام الولاية، وإذا كان الشباب يرون المستقبل مظلما محبطا، وإذا كانت المناطق المحرومة قد صارت أكثر حرمانا فى ظل نظام ولاية الفقيه، وإذا كان بيع النفس قد صار وسيلة لكسب لقمة العيش فى النظام الإسلامي، وإذا كانت الامتيازات الاستثنائية تمنح لرجال الحكومة وأقاربهم فى النظام الإسلامى بينما تعيش الغالبية العظمى من الشعب فى أوضاع سيئة، وإذا كانت مافيا النفط فى النظام الإسلامى الحاكم فى إيران تسرق المصادر الطبيعية بكل تبجح وتقدمها للأجانب، وإذا كانت المرأة فى الحكومة الإسلامية محرومة من أقل حقوقها، وإذا كانت الأقليات العرقية الإيرانية تعيش فى ظلم وحرمان لا يمكن تصوره فى ظل نظام ولاية الفقيه، وإذا كان رجال الحكومة ومنظرو ولاية الفقيه لا يبدون أى اهتمام بكرامة الإنسان، وإذا كان النظام الإسلامى يرتكب المذابح ضد معارضيه السياسيين أو يزج بهم فى السجون المؤبدة أو يحكم عليهم بملازمة بيوتهم، وإذا كان العمال فى نظام ولاية الفقيه لا يمكنهم تكوين نقابات أو عرض مطالبهم، وإذا كانت إيران ليست للإيرانيين وليس للشعب دور فى إدارتها، وإذا وإذا ......!، فعلى من تقع المسئولية؟

إذا لم تكن مسئولية كل هذا تقع على عاتق ولى الأمر زعيم النظام، فعلى من تقع؟، وإذا لم يكن الولى الفقيه وأعوانه والمؤسسات التابعة له وهى مجلس الصيانة ومجمع تشخيص المصلحة ونواب الولى الفقيه فى الأجهزة الحكومية وعناصر القمع التابعة له، أو التى يعينها والسلطة القضائية والإذاعة والتليفزيون وكافة المؤسسات التابعة للولى الفقيه هم المسئولون عن الكوارث والتخلف الذى تعانى منه إيران والإيرانيون، فمن المسئول؟

نظام بدون رأى الشعب

■ **مصطفى يزدى** ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/١٠

فى ظل الظروف الحالية التى تمر بها إيران، طرح محسن غرويان أحد تلاميذ السيد مصباح يزدى المشهورين أمام الرأى العام آراءه وآراء أستاذه، وقد طرح عدة أسئلة كان من شأنها قيام تلاميذ الإمام الخمينى ومحبيه بالمشاركة فى الجدال. ففى عهد مؤسس الجمهورية الإسلامية كان هناك أفراد يفسرون آراء الإمام تفسيرات غير صحيحة، ولكن كان هناك البعض ممن تولوا توضيح هذه الآراء والأفكار. ولذلك فإن السؤال الموجه للسيد يزدى هو: لماذا لم تطرح هذه الأفكار والتفسيرات فى حياة الإمام؟

الواقع إنه منذ عصر ما قبل انتصار الثورة، وخاصة عندما كان مصباح يزدى يعمل مع زملائه فى مؤسسة "فى سبيل الحق" على الحيلولة دون انتشار الدين المسيحى بين المسلمين عن طريق نشر الكتب والكتيبات، وكان أعوان وأصدقاء الخمينى فى السجون أو فى المنفى، منذ ذلك الوقت وحتى الآن نشبت صراعات بالكلمات والأقلام بين أصدقاء وأتباع الخمينى وبين أفراد مثله حول الأفكار وأسلوب النضال، ولكنه ظل لسنوات عده فى غياب الإمام الخمينى ينسب إليه أفكاره لتحقيق الشعبية وجذب المؤيدين والأتباع.

ولحسن الحظ هناك الكثيرون من علماء الدين وغيرهم ممن تولوا عرض الآراء الحقيقية للإمام الخمينى، خاصة آراؤه التى دفعت الشعب الإيرانى إلى القيام بالقضاء على نظام الشاه الذى كان زعماؤه يعتبرون أنفسهم ظل الله. وقد قدم هؤلاء الإجابة الشافية ولم يسمحوا للأفكار التى تسلب الشعب دوره الأساسى تحل محل القيادة الشعبية الدينية.

منذ عدة أيام حاول محسن غرويان فى حديث له وبعد أن طرح عشرة أسئلة أن يطرح ما لم يكن مقبولا فى عهد الإمام.

وكان السؤال الأول هو: هل كان الإمام فى النجف يقوم بتدريس "الحكم الإسلامي" أم "الجمهورية الإسلامية"؟

ويا ليت المدرسة التى درس فيها السيد غرويان كانت تدرس كتاب "ولاية الفقيه" للإمام الخمينى حتى يتضح له أن الحكم الإسلامى الذى كان يطرحه الخمينى ويدرسه لا يتعارض مع الجمهورية الإسلامية وإنما المبدأ هو رأى الشعب فى تشكيل الحكومة. وكل من قرأ موضوع الحكم الإسلامى فى كتاب ولاية الفقيه يعرفون أن الكتاب يركز على عدة قضايا لا علاقة لها بما طرحه السيد غرويان والسيد مصباح يزدى. فموضوعات الكتاب هي:رفض حكم الظالمين - انتقاد العلماء الذين يفضلون الصمت على الانتفاض - توضيح عدم انفصال الدين عن السياسة - ضرورة إقامة حكومة يكون رئيسها "العالم العادل" - توضيح أن الدين الإسلامى يحتوى على قانون لإدارة المجتمع - الكشف عن بعض القضايا الداخلية والخارجية فى عهد البهلويين ولامبالاة بعض علماء الحوزات العلمية بها.

واللافت للنظر أن الإمام الخمينى فى تناوله كل هذه الموضوعات يولى اهتماما كبيرا لدور الشعب فى إقامة الحكم الإسلامى، وهو ما تكشف عنه المقتطفات التالية من كتاب ولاية الفقيه:

١- إننا نطرح أصل القضية ومن الضرورى أن يفكر فيها الجيل الحالى والجيل القادم ويتوصلوا إلى طريقة تطبيقها، وسوف يتمكنوا إن شاء الله تعالى من التوصل إلى كيفية التشكيل وكافة التفاصيل عن طريق التشاور وتبادل الآراء.

٢- ضعوا الإسلام مدرسة الجهاد ودين النضال تحت تصرف الشعب حتى يصحح عقيدته وأخلاقه من خلاله ويقضى على النظام الجائر الاستعمارى ويقيم حكما إسلاميا.

٣- إن واجبنا أن نعمل على تأسيس حكومة إسلامية حقيقية وندعو إليها ونصدر التعليمات ونتفق فى الفكر ونوجد موجة إعلامية وفكرية حتى يظهر تيار اجتماعى فتنتفض الجموع الواعية العارفة بواجبها المتدينة التى توحدت فى الحركة الإسلامية وتقيم الحكم الإسلامى.

هذه المقتطفات المأخوذة من دروس ولاية الفقيه التى كان يلقيها الإمام الخمينى فى النجف الأشرف، تؤكد أن الشعب هو الذى يشكل الحكومة الإسلامية، والحكومة الإسلامية التى يشكلها الشعب هى الجمهورية الإسلامية التى تكونت بأغلبية تقترب من الإجماع. وبالطبع إذا حدث فى ذلك اليوم أن رفضت غالبية الشعب الإيرانى نظام الجمهورية الإسلامية (وهو مضمون سؤال السيد غرويان) فإن الإمام الخمينى لم يكن مصدر السلطة ليقول إن هذا الرأى شرعى أو غير شرعى. فالغالبية العظمى من الشعب هى التى وضعت الإمام على السلطة لكى يقيم الحكومة التى يريدها وكذلك إذا تكونت حكومة تهمل دور الشعب فإنها تكون هى نفسها الحكومة الملكية الشاهنشاهية التى كانت تحكم فى إيران لمدة ٢٥٠٠ عام. وقد عرض الإمام الخمينى آراءه وأفكاره على مدى سنوات عدة وقد أعجب بها الشعب ووافق عليها واختار الإمام الخمينى لتطبيقها. وإذا لم يكن الشعب قد وافق عليها لظل الإمام الخمينى حتى آخر عمره فى النجف الأشرف يقوم بتدريس ولاية الفقيه ولم تكن لتتشكل الحكومة التى نبحث الآن حول مدى شرعيتها.

وفى الختام نقول إن الرؤية والأدبيات السياسية الدينية التى كانت فى الحوزات العلمية قبل أربعين عاماً (وقت قيام الخمينى بتدريس ولاية الفقيه فى النجف) تختلف مع الظروف الحالية اختلافاً كبيراً، وكذلك نذكر أن النظام الحاكم فى إيران كان وقتها نظاماً ملكياً وليس جمهورياً إسلامياً، وليت الإمام طرح فكرة الحكومة الإسلامية فى مقابل الملكية والجمهورية حتى يعرف السادة أن الجمهورية الإسلامية هى المقابل للحكم الإسلامى.

يجب أن نأخذ تحذير خاتمي بجدية

■ محسن بهشتي سرشت ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/١٠

فى أعقاب نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ ظهر فى إيران ثلاثة تيارات رئيسية معارضة للثورة والفكر الموجه لها. **التيار الأول** تمثل فى عدد من علماء الدين التقليديين الذين عارضوا فكر الخمينى ومنهجه، ورأوا أن توجهه السياسى يفتقد الشرعية الدينية. وقد بنى هؤلاء توجههم هذا على سيرة مؤسس الحوزة العلمية الشيخ عبد الكريم الحائرى الذى كان أستاذ الخميني. وكان الخمينى فى هذا الوقت يقول موجها كلامه لهؤلاء العلماء: "لو كان المرحوم الشيخ الحائرى موجودا اليوم لفعل مثلما نفعل". وكان هؤلاء العلماء قبل نجاح الحركة يدعون الخمينى إلى الامتناع عن تدريس العلوم الفلسفية والصوفية، وظلوا حتى نجاح الحركة يمارسون المعارضة العلنية أحيانا والضمنية أحيانا أخرى بهدف إضعاف الحركة وإثناء المواطنين عن الانضمام إليها. ولا أنسى أننى بعد خروجى من سجن السافاك فى عهد الشاه الظالم جاء أحد الأشخاص لمقابلتى ونصحنى بألا أشارك فى هذه الممارسات لأن البريطانيين هم الذين يقفون وراءها!. وقد كانت هذه المجموعة التى شكلت طيفا بعد نجاح الثورة تضع ضمن أولوياتها الدينية والثقافية النضال ضد الدكتور شريعتى وأفكاره رغم دعوة الخمينى الجميع إلى الاتحاد، خاصة المثقفين والمفكرين وعلماء الحوزة وكانوا ينشرون سلاسل من الأبحاث والمقالات المعارضة للدكتور شريعتى (الذى كان فى تلك الأثناء يتمتع بإقبال كبير من جانب طبقة علماء الدين والشباب وأساتذة الجامعات). وأعلن الخمينى أن وحدة الحوزة والجامعات من أهم المبادئ التى لا يجوز المساس بها، وكان هذا الإعلان مثار غضب وأحيانا عداء هذه المجموعة من علماء الدين. وكانت المجموعة الأخرى المنتمية لهذا الطيف تقف فى مواجهة نداء الخمينى برفض الحكم الملكى الشاهنشاهى وتدعو إلى دستور الثورة النيابية. وفى المرحلة التى أوشكت فيها الثورة على الانتصار إذا بهم فجأة يطرحون فكرة تمكين الشاه من السيطرة على الدستور رغم شعار الإمام وإرادة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب، ويدعون كما كانوا يزعمون أنهم يريدون حقن المزيد من الدماء! وبعد انتصار الثورة لم تهدأ هذه المجموعة وإنما ظلوا على ثباتهم ومعارضتهم للجهود التى لا تكل التى كان يبذلها الإمام وأعوانه لتثبيت دعائم النظام الجديد لتقديم تجربة جديدة للإسلام السياسى إلى العالم بعد قرون من الانزواء والإهمال. فكانوا يعترضون أحيانا على قرارات مجلس الثورة وأحيانا على أحكام محاكم الثورة فى حق مجرمى النظام البهلوى ومصادرة الأموال التى سرقوها من الشعب. وبعد ذلك اتجهوا إلى تأسيس أحزاب معارضة وحركات للمعارضة المسلحة ضد النظام الجديد. حتى إنهم رداً على الرسالة التى أرسلها الخمينى إلى جورباتشوف يدعوه فيها إلى قراءة الإسلاميات والتعرف على أفكار الحكماء المسلمين مثل ملا صدرا قد أرسلوا إلى الخمينى رسالة يهاجمونه فيها على ذلك ويقولون له لماذا تدعوه إلى قراءة أفكار ملا صدرا الإلحادية ولماذا لم توجهه بأقوال أئمة الشيعة.

التيار الثانى الذى ظهر بعد الثورة تمثل فى جمعية الحجتية. وقد كان أعضاؤها قبل الثورة يعتبرون أن العدو الأساسى للإسلام هم البهائيون ويرون أن الإسلام السياسى ليس له أى مبرر أو أساس سليم. وهم فى الغالب يستندون إلى الحديث المرسل الذى يقول "كل راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت". ولهذا فهم لا يجيزون أى خروج على النظام. ولأن هذا التيار كان يعمل تحت الغطاء الأمنى لنظام الشاه ولأن أفكاره وتعاليمه كانت موضع قبول النظام، فإن بعض المعارضين للنظام كانوا يحصلون على بطاقات عضوية هذا التيار حتى يتم تصنيفهم لدى السافاك على أنهم حجتية. وكان لهم قبل الثورة تشكيلات منسجمة وتمارس نشاطها بكل حرية وكانوا يرحبون بفساد النظام علنا فى فصول الدراسة وقاعات الجامعات ويعتبرونه مقدمة لظهور إمام الزمان.

وبعد انتصار الثورة نجح البعض اعتمادا على التشكيلات المنظمة التى كانت تعمل بحرية فى أيام الشاه فى التسرب إلى المؤسسات الثورية الجديدة. وفى هذه الفترة لم تكن لديهم الجرأة على العمل تحت اسم الحجتية ورغم ذلك كانوا يسربون أفكارا معارضة لفكر الثورة ويعملون على إضعاف الأسس الفكرية للثورة. وقد توقف هذا التيار بعد الخطاب الحاسم للخمينى الذى أعلن فيه رفض فكر جمعية الحجتية وتاريخهم المنحرف. ولكن أفراده استمروا

فى ممارسة نشاطهم اعتمادا على رواسبهم الفكرية ونظرتهم إلى الدين والإيمان بالمهدى والإسلام، ولكن فى قوالب أخرى، بل وفى قالب ترسيخ الولاية والجمهورية الإسلامية والانخراط فى بعض الأجهزة الحكومية.

أما التيار الثالث فيتمثل فى جماعة مجاهدى خلق، وهو مثل السابقين، حيث كان يعمل على معارضة الخمينى وتراثه فى قالب الدين. وقد كان هذا التيار يقدم نفسه كمدرسة معارضة للإمبريالية والرجعية ومؤيدة للطبقات المحرومة المظلومة، ولأنه لم يتمكن من الحصول على السلطة بعد الثورة عن طريق الآليات الشرعية، فقد عمد إلى توسيع نطاق تشكيلاته استغلالا لرأفة مسئولى الثورة وسعة صدرهم، وما لبث أن تحول إلى منظمة سياسية عسكرية مسلحة مناوئة للثورة والنظام. وقد كانوا يقولون وينشرون كل ما يريدون فى ظل تأكيد الخمينى على عدم منعهم من ممارسة نشاطهم وذلك حتى أظهروا أسلحتهم الخفية. وكانت محصلة نشاطهم حتى بداية حربهم المسلحة ضد النظام آلاف المنشورات والكتيبات. وقد عمدت هذه الجماعة التى تسمى نفسها بالإسلامية فى منشوراتها إلى إضعاف الثورة والقضاء عليها منذ اليوم الأول لنجاح الثورة بدلا من مساعدة الحكومة الجديدة ودعمها. وعندما أدركوا أن النظام قد وطد دعائمه فى المؤسسات الجديدة وأن الدعاية المتظاهرة بالثورية لم تعد تجدى نفعا اتجهوا إلى السلاح وشرعوا فى مهاجمة القوى الثورية ليفرغوا البلاد من العناصر القيادية المؤثرة. وفى سبيل هذه الغاية قاموا باغتيال الشهيد بهشتى و٧٢ من خيرة أبناء الشعب الذين كانوا عموما من أكبر القيادات ونواب البرلمان واغتيال رئيس الجمهورية "رجائي" ورئيس الوزراء "باهنر" وعدد من أعضاء الوزارة. وكانوا يعمدون إلى تصفية الشخصيات التى تتخذ مواقف معادية للولايات المتحدة وللإمبريالية وتتبنى الدفاع عن الطبقات الفقيرة والمحرومة وكان من بينهم من يعارض الجمود والطبقية بشدة مثل بهشتى وباهنر ورجائى وقدوسى حتى إنهم كانوا يثيرون غضب التيار التقليدي. ولهذا كشفت هذه المنظمة عن مكنوناتها فى تناقض نظرى وعملى واضح. وقد زعم رجوى أنه طالما يتمتع النظام بشخصيات ذات كفاءة وخبرة فإن المنظمة لن تتمكن من السيطرة على السلطة. ومع ذلك لم يسلم من نيرانهم البسطاء من العمال والبائعين وأصحاب المحلات والمشاة فى الشوارع. وبعد سنوات ثار رجوى وأعوانه مرة أخرى، ففى الثانى من خرداد عندما كان ثلاثون مليون ناخب إيرانى يدلون بأصواتهم فى انتخابات الرئاسة وصوت منهم أكثر من عشرين مليونا لصالح السيد محمد خاتمى مما اعتبر حدثا كبيرا فى تاريخ إيران إذا برجوى يصف هذا الحدث بأنه "فتنة خاتمي". فقد كان يعد اللحظات انتظارا لإصابة الشعب باليأس والامتناع عن المشاركة فى الانتخابات حتى يتمكن من انتهاز فرصة غياب الجماهير للانقضاض على السلطة. ولكنه أصيب بصدمة وظل فترة فى غيبوبة بعد الانتخابات. وكان يعتقد أن خاتمى يتمتع بالإمكانات والقدرات التى تمكنه من القضاء على أمل هذه المنظمة المسلحة فى الوصول إلى السلطة اعتمادا على الثقافة والخطاب الجديد القائم على مبادئ الخمينى وتعاليمه وانتقاء القيادات ذات الكفاءة والخبرة، ولهذا فهو كان يرى أن مجيئ خاتمى قد أجل ثورتهم المنتظرة لعشرين عاما! وها هو خاتمى يحذر بوصفه أحد أكبر الاستثمارات القومية والإسلامية ويعرب عن تخوفه من أن التيارات التى لا تلتقى فكريا مع الثورة والخمينى تتحين الفرص للنزول إلى ساحة السلطة وتغيير النظام والظروف الحالية الحساسة تتطلب الوعى ووحدة الرأى من جانب كافة القوى والطبقات المخلصة لمنظومة الخمينى الفكرية، خاصة المفكرين والعلماء والنخبة.

الخمينى عارض مشاركة الحجتيين فى الحكومة الإسلامية

■ موسوى بجنوردى ■ شرق (الشرق) ٢٦/١/ ٢٠٠٦

صرح آية الله سيد محمد موسوى بجنوردى رئيس مركز دراسات الإمام الخمينى وعضو مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين) قائلا: "كان الإمام الخمينى يؤكد على ضرورة عدم مشاركة الأفراد المنتمين لجمعية الحجتية فى مؤسسات الحكومة الإسلامية، حيث كان الإمام قلقاً من خطر جمعية الحجتية، ولم يكن مستعدا حتى لمجرد اللقاء مع قادتها، بل إنه رفض أخذ الأموال المستحقة من سهم الإمام منهم". ورداً على سؤال مفاده هل الأشخاص الذين يطرحون قضايا حول مشروعية نظام الجمهورية الإسلامية يعتبرون تياراً قائماً بذاته، ويناقشون هذه القضايا من خلال أهداف خاصة بهم، أم أن هذه القضايا تواردت الحوارات حولها من خلال دراسات علمية محايدة لا تنتمى لتيار سياسى بعينه، قال موسوى بجنوردى: "إن الأفراد الذين يقولون هذه الكلمات يهدفون إلى الحصول على قدر أكبر من الاهتمام والشهرة لأن قضية نظام الحكم فى إيران واضحة تماماً، فعندما ورد لفظ الجمهورية الإيرانية فى الدستور الإيرانى وأكد الإمام الخمينى مرات عديدة على هذه التسمية، لم يعد هناك حاجة لتوضح هذه القضية مرة أخرى لأن الجمهورية الإسلامية تعادل رأى الشعب. وإذا أردنا استخراج مجموع المحاضرات والحوارات وبيانات الإمام الخمينى الراحل حول هذه القضية فإننا سنحصل على مجموعة كبيرة لا حد لها تؤكد رأيا واحدا هو التمسك بمعنى الجمهورية الإسلامية"، وحول عدم ثقة الإمام بتيار الحجتية صرح موسوى بجنوردى قائلاً: "كان الإمام الخمينى لا يثق بالحجتيين وتساوره المخاوف من أخطارهم، وكان يصفهم بالدخلاء، كما أكد على ضرورة عدم دخول هؤلاء الأشخاص إلى مؤسسة الحكم فى الجمهورية الإسلامية، نحن لا نعادى الجمعية الحجتية وليس لدينا كراهية تجاهها، لكن الأمر يقف عند حدود أن أفكارهم تناقض فكر الإمام الخمينى وتختلف معه، كما أن قادة الجمعية الحجتية لم يكن لديهم علاقة حسنة بالإمام لدرجة أن أحد رؤساء هذه الجمعية، وهو الآن ليس على قيد الحياة، كان قد جاء إلى النجف أثناء فترة نفى الإمام فيها، وكان يطلب لقاءه، لكن الإمام لم يسمح له باللقاء. إن الإمام الخمينى لم يكن من أهل العداوة والتخاصم فى يوم من الأيام من منطلق حب أو كراهية شخصية، لكن الشىء المهم والمحورى لديه هو الإسلام والثورة، وكل شىء كان يشعر أنه سيضر بالثورة أو ينحرف بمسارها كان يأخذ تجاهه موقفاً قوياً، وكان موقف الإمام حيال الحجتية نابعاً من رؤيته الخاصة بأن هذا التيار مضر بالثورة، ويقف حائلاً أمام الحماس الثورى لدى الشباب، ويُحدث حالة تخدير لهم، ويثبط عزائمهم، فلدى الحجتيين وجهة نظر تقول بضرورة المكوث والانتظار حتى يظهر إمام الزمان وهى رؤية تختلف مع وجهة نظر الإمام فيما يتعلق بالانتظار حتى ظهور إمام الزمان، فهم يعتقدون بالانتظار وعدم أداء أى عمل حتى يأتى إمام الزمان، لكن وجهة نظر الإمام التى نتبعها هى أن انتظارنا لظهور المهدى لإقامة حكومة العدل واقتلاع الظلم من المجتمع تفرض تهيئة المناخ لعودة إمام الزمان، وعلينا أن نبدأ بالعمل حتى يظهر إمام الزمان. وإذا كان علينا أن نقبع فى بيوتنا حتى يظهر إمام الزمان ثم نجتهد بعد ظهوره فى إصلاح المجتمع أو إعداده، علينا أن نقبل حقيقة أن فكر الإمام الخمينى قد أحدث تحولاً كبيراً فى المجتمع الإسلامى، وهذا الفكر لا يستطيع أى فكر أن يقضى عليه، فقد رسخت هذه الأفكار فى أعماق أفكار جميع المسلمين، ولو أن لدى أى شخص أقل قدر من الغيرة الدينية لما استطاع أن ينسى أثر هذه الأفكار على المجتمع الإسلامى".

السيد مصباح يزدى المرشد القادم

■ كمال الدين نبوى ■ ايران امروز (إيران اليوم) ٢٠٠٦/١/٢

فى خضم حالة الاستعداد التى تبدو عليها القوى السياسية الإيرانية مع اقتراب موعد إجراء انتخابات مجلس الخبراء فى دورته الرابعة، يستعد المرجع الدينى فى الحوزة العلمية بمدينة قم مصباح يزدى هو ورفاقه، وبدعم من جميع القوى والسلطات فى النظام الإيرانى الحاكم، إلى الحصول على أغلبية مقاعد هذا المجلس، وهو يهدف بحجة ضخ الدماء الجديدة فى مجلس الخبراء إلى إخراج معظم الأعضاء الحاليين فى المجلس الذين لا يتفقون مع أفكاره واستبدالهم بأعضاء على نفس نهجه الفكرى. إن الأعضاء الذين ينوى السيد مصباح يزدى مهاجمتهم هم فى الأساس من الداعمين التقليديين لسياسات وأفكار رئيس الجمهورية الأسبق رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى، والذين كان لهم دور بارز فى تثبيت أركان الجمهورية الإسلامية منذ بدء تأسيسها وحتى الآن.

على العكس من معظم التوقعات فإن أهمية مجلس الخبراء القادم لا ترجع إلى تحجيم دور المرشد أو تدعيمه لأن المجلس يقبل بالفعل زعامة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئي.

إن مجلس الخبراء القادم فى حالة دخول السيد مصباح لن يشهد تغييرا ملحوظا. فهؤلاء لا يعارضون زعامة خامنئى. بعبارة أخرى، هم لن يديروا نقاشًا حول تحجيم دور الزعيم أو يحاولون عزله، ولكن تكمن أهمية مجلس الخبراء القادم فى أنه هو الذى سوف يحدد المرشد القادم لإيران.

ونظراً للدور المحورى الذى يلعبه المرشد فى بنية نظام الجمهورية الإسلامية، فإن انتخابات مجلس الخبراء القادمة سوف تحظى بأهمية بالغة لدى جميع التيارات السياسية.

وبحكم تزايد المخاوف حول الحالة الصحية للسيد خامنئى، فإن مصباح يزدى يتيح لرفاقه الذين سيدخلون مجلس الخبراء تحديد المرشد القادم لإيران، وعلى هذا النحو فإن مصباح يزدى سيتريص بالحصول على منصب مرشد الجمهورية الإسلامية، ومن خلال حواراته الخاصة وأقواله حول خصائص ولاية الفقيه يجذب المستمعين إلى تقبله، وبعبارة أخرى، يجعل من نفسه أنسب الأشخاص لتولى هذا المنصب، كما أنه يتمتع بدعم بعض الأوساط أيضا.

إن السيد مصباح فى حالة دخول مؤيديه إلى مجلس الخبراء، فضلاً عن تمتعه بدعم السيد محمد يزدى، يسعى إلى تقديم قائمة موحدة للدخول فى انتخابات مجلس الخبراء وذلك بالتوافق مع السيد حسن الإبراهيمى الصديق الحميم للسيد أحمد جنتى رئيس مجلس صيانة الدستور، والمؤيد فكريا للسيد مصباح، خاصة وأن السيد جنتى قد تحولت منافسته السابقة للسيد مصباح إلى صداقة حميمة فى الوقت الحالى.

إن استراتيجية السيد مصباح تشبه إلى حد كبير استراتيجية التعميريين، بمعنى أنه يتبع نفس الأسلوب الذى اتبعه التعميريون فى استبعاد زعماء حركة المؤتلفة الإسلامية من انتخابات الدورة السابعة للمجلس، حيث استبعد مصباح زعماء مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين)، وقادة تجمع مدرسى الحوزة أيضا حتى يستطيع عدد من الأعضاء الشباب فى جمعية روحانيت مبارز (جمعية علماء الدين المناضلين) ومدرسى الحوزة الدخول إلى مجلس الخبراء. وإذا لم يكن هؤلاء الأعضاء من المؤيدين للسيد مصباح والسيد جنتى فمن المستحيل أن يدخلوا إلى مجلس الخبراء، وفى النهاية نرى أن السيد مصباح يزدى خلاف بعض التوقعات سوف يدخل انتخابات مجلس الخبراء تحت راية جناح اليمين التقليدى وسيدخل الأفراد المؤيدون من قبله من خلال نفس الطريقة إلى المجلس، إلا أن رجال الدين المناضلين وأعضاء تجمع مدرسى الحوزة بقم لن يسيروا فى مسار السيد مصباح يزدى. وبناءً على تقييم السيد مصباح نفسه فإن الحرب القادمة على مقعد الزعامة والإرشاد سوف تكون بين جيشه وجيش السيد رفسنجاني، والمرشد القادم سوف يتحدد بتحديد المنتصر فى هذه الحرب. فإذا انتصر جيش السيد مصباح على جيش رفسنجانى فما من شك فى أن مصباح يزدى سوف يكون المرشد القادم للجمهورية الإسلامية. وفى حالة هزيمة جيش مصباح فإن مجلس الخبراء القادم سوف يختار أحد أعضائه الكبار كمرشد للجمهورية الإسلامية. وفى هذه الحالة نرى أن السيد جنتى لديه حساسية بالغة من تولى السيد شهرودى منصب الزعامة والإرشاد، كما أنه لدى مصباح يزدى حساسية بالغة أيضًا من تولى رفسنجانى منصب

الإرشاد.

فيما يتعلق بتيار اليسار، يجب القول بأنه فى حالة ما إن دخلت شخصياته البارزة مثل السيد محمد خاتمى، ومهدى كروبى، وموسوى تبريزى، وموسوى خوئينها ساحة انتخابات مجلس الخبراء، وبفرض إفلاتهم من مقصلة مجلس صيانة الدستور، فمن المحتمل إحرازهم لنجاح بارز فى الانتخابات شريطة نزاهتها. وبناءً عليه، يبدو أنه ما من شك فى المشاركة الفعالة من قِبَل تيار اليسار فى انتخابات مجلس الخبراء القادمة، لكن نجاحهم بحكم احتمالية تحققه سوف يكون مستهدفًا إحباطه من الأعداء أيضًا، وسوف يتولى مجلس صيانة الدستور مسئولية استبعاد الشخصيات البارزة من تيار اليسار حتى يقلل دور هذا *التيار فى عملية تحديد مصير نظام الجمهورية* الإسلامية عبر اختيار المرشد القادم، وسوف يتولى مسئولية هذا الأمر السيد أحمد جنتى بمساعدات قيمة من كل من السادة محمد يزدى وصادق لاريجانى وحسين كعبى وعباسعلى كدخدائي.

بناءً على هذا، سيرفض مجلس صيانة الدستور ترشيحات كثير من شخصيات تيار اليسار البارزة.

فى هذه الأثناء، نرى أنه جدير بالتأمل والملاحظة عدم تحرك مجلس الخبراء نحو التخلص من سطوة مجلس الصيانة للدستور الذى يعتبر مثابة الحليف للسيد مصباح يزدى. فمجلس الخبراء يستطيع أن يتولى بنفسه فحص صلاحية المرشحين لعضويته، وفى هذه الحالة فإن مخطط السيد مصباح الذى يرمى إلى ترقب وفاة خامنئي، سوف يكون مخططه مجرد كتابة على صفحة الماء لا أثر له إذا ما تولى مجلس الخبراء مسئولية فحص صلاحية المرشحين لعضويته بدلاً من مجلس صيانة الدستور. والحقيقة أن استراتيجية السيد مصباح تقوم على ثلاث دعائم هى تقليل دور تيار اليسار فى تعيين المرشد القادم عن طريق مجلس صيانة الدستور، وتطهير تيار اليمين عن طريق الاستبعاد *الانتخابى، وترويج فكرة ضمان حيادية المرشد القادم.*

إن بقاء تيار اليمين واستمراريته يتم من خلال منع تحقيق وضع يصب فى صالح منافسيهم، ويسعى تيار اليمين إلى السيطرة على الأوضاع من خلال آليتين إحداهما الاستفادة من رجال الدين اليمينيين، وثانيهما رد صلاحية المقدَّمين للترَشُّح لمجلس الخبراء من تيار اليسار.

تأييد وزارة الداخلية الإيرانية لمشروع تجميع الانتخابات

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/٢٥

صرح وزير الداخلية مصطفى بور محمدى قائلا: "إن وزارة الداخلية تؤيد مشروع تجميع إجراء الانتخابات. ووفقًا لهذا المشروع ستجرى الانتخابات فى كل عامين مرة واحدة على أن تجرى انتخابات مجلس الخبراء مع انتخابات مجلس الشورى الإسلامى، وانتخابات رئاسة الجمهورية مع انتخابات المجالس المحلية". وأكد بور محمدى على أن رئاسة الجمهورية فى دورتها التاسعة، ومجلس الشورى الإسلامى فى دورته السابعة، ومجالس الشورى المحلية فى دورتها الثانية، ومجلس الخبراء فى دورته الثالثة، ستستمر فى عملها حتى نهاية دورتها، وأن اقتراح وزارة الداخلية بتجميع إجراء الانتخابات والتغييرات التى ستجرى عليها سيحدث فى الدورات التالية.

كما أنه لن يحدث تغيير فى موعد إجراء انتخابات مجلس الخبراء القادم، وصرح بور محمدى قائلاً: "إن انتخابات مجلس الخبراء فى دورته الرابعة وانتخابات المحليات من المقترح أن تجرى فى شتاء العام القادم، وإن هناك تغييرات جزئية يجب أن تتم فى وقت إجراء انتخابات مجلس الخبراء على أن يجرى التجميع الكامل فى الانتخابات فى الدورات الجارية. ويتم حاليا إعداد جداول زمنية لإجراء الانتخابات، كما أن وزارة الداخلية تقوم حاليًا بمشاورات لوضع بنود مكملة لمشروع تجميع إجراء الانتخابات العامة، وسيعرض هذا المشروع على الرأى العام الإيرانى".

وردًا على سؤال حول موافقة مجلس صيانة الدستور على مشروع تجميع الانتخابات، قال بور محمدى أن مجلس صيانة الدستور قد أعلن أن نتيجة التشاور حول هذا المشروع لم تتحدد بعد، وأن وزارة الداخلية قد أجرت مباحثات مع مجلس صيانة الدستور من خلال سكرتيره العام والمتحدث الرسمى باسمه وأعضائه حول المشروع المقدم منها.

وأضاف بور محمدى: "إن البعض يعتقد أن وزارة الداخلية قد أوكلت مسئولية مشروع تجميع الانتخابات لمجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس شورى الإسلامى، والبعض قلق من حذف مبادئ الجمهورية من نظام الحكم فى إيران، لكن لا

ينبغى أن يقلق أحد لهذا الشأن، وعلى الشعب الإيرانى أن يطمئن تماماً على مبادئ جمهورية النظام". وتابع بور محمدى قائلاً: "إن الشعب الإيرانى غير قلق على التغيير فى مبدأى جمهورية وإسلامية النظام فالنظام الحاكم فى إيران يستند إلى رأى الشعب، والشعب يؤمن بالإسلام، ووزارة الداخلية ملتزمة بالدفاع عن مكانة الشعب والجمهورية الإسلامية".

أما ما يُقال عن مشروع وزارة الداخلية بجعل المشاركة فى الانتخابات العامة إلزامية، فإن الوزارة لم تقدم مثل هذا الاقتراح، كما لم يقدم أى شخص هذا الاقتراح بشكل رسمى مع أن مثل هذا الإجراء له نماذج مطبقة على مستوى العالم. فالمشاركة الإلزامية فى الانتخابات نظام معمول به فى دولة مثل سويسرا، على سبيل المثال.

معوقات شغل المرأة منصب القضاء فى إيران

■ د. جميلة كديور ■ اطلاعات سياسى اقتصادى (الأخبار السياسة الاقتصادية)، العدد ٢١٧ - ٢١٨، يناير - فبراير ٢٠٠٦

عقب فوز مرشح الجناح الأصولى من التيار المحافظ الدكتور محمود أحمدى نجاد بانتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية تصاعدت المخاوف داخل الأوساط النسائية حول وضع المرأة فى ظل حكومته، خصوصا بعد التصريحات التى أطلقها أحمدى نجاد ومفادها أن العمل الطبيعى للمرأة هو البيت وتربية الأولاد.

ومن أهم القضايا التى تثار فى الوقت الراهن قضية شغل المرأة لمناصب القضاء فى إيران، ومكانة المرأة فى ساحة القضاء.

عند وضع قوانين التوظيف القضائى التى تمت الموافقة عليها عام ١٩٢٣، لم يتم اشتراط "ذكورة" من يتولون منصب القضاء. وبالرغم من عدم دخول المرأة إلى هذا المجال حتى عام ١٩٦٩، إلا أن خمس نساء حصلن على مناصب قضائية للمرة الأولى عام ١٩٦٩ واستمرت هذه المسيرة فى التزايد حتى بداية الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ .

وبنجاح الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩، تغيرت ساحة القضايا المتعلقة بالمرأة من حيث أبعادها الظاهرية والواقعية، رأسا على عقب، فكان ضمن التحولات التى شهدتها الساحة الإيرانية فى هذا المجال، تغير الوضع القانونى للمرأة العاملة بسلك القضاء، وتغير نوعية النظرة إلى شروط القضاء، حيث تم وقف النساء عن ممارسة مهنة القضاء.

جدير بالذكر أن المادة (١٦٣) من الدستور حددت شروط وصفات القاضى، طبقاً للمعايير الفقهية، وبناءً عليه، حول الدستور شروط تولى القضاء إلى قوانين عادية، والدستور بوصفه القانون الأعلى، لم يشر إلى ذكورة من يتولون المناصب القضائية العليا فى الدولة، كشرط من شروط تنصيب القضاة.

هذا فى حين أن المادة (١١٥) أشارت إلى كلمة رجال عندما تعلق الأمر بمنصب رئيس الجمهورية، وقد تناولت العديد من الأبحاث هذه القضية، من حيث مشروعية تولى المرأة رئاسة الجمهورية من عدمه.

وقد وافقت الحكومة المؤقتة فى ٤ أكتوبر ١٩٧٩ على تحويل منصب النساء القضائى إلى منصب إدارى. وبعد الموافقة على قانون الشروط اللازمة لاختيار القضاة عام ١٩٨٢، اعتبرت الذكورة ضمن الشروط المحددة لتعيين القضاة عملياً، وطبقاً لهذا القانون، أخرجت النساء العاملات بسلك القضاء من أعمالهن حيث ألحقن بأعمال أخرى غير قضائية.

وفى عام ١٩٨٤، حيث أضيفت فقرة إلى البند واحد من شروط القضاء، ورد أن النساء اللائى كان لديهن منصب قضائى، ومتوافر لديهن الشروط المنصوص عليها فى البند واحد يستطعن العمل فى المحاكم المدنية الخاصة كمستشارات خدمة مع الاحتفاظ بمنصبهن القضائى.

وإن كانت هذه الفقرة بمثابة حفاظ على منصب المرأة القضائى، إلا أنها تأكيد للمرة الثانية على أن المرأة تستطيع فقط القيام بمهام استشارية وليس لديها القدرة على تولى شئون القضاء.

لكن بالتدريج، تم إصلاح الفقرة المضافة إلى قانون شروط القضاء عام ١٩٨٤، وذلك عام ١٩٩٥، وتنص الفقرة على أن رئيس السلطة القضائية لديه صلاحية تعيين النساء المتوافر لديهن شروط اختيار قاضى المحكمة فى منصب مستشار المجلس الأعلى الإدارى ومستشار المحاكم المدنية الخاصة ومستشار مكاتب البحث القانونى وجميع الإدارات التى بها وظائف قضائية، بالإضافة إلى منصب مستشار فى قضايا الأحوال المدنية.

أنشطة حزبية

١ - منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية: المؤتمر القادم فى أبريل

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/٢٩

خلال الاجتماع الذى عقده أعضاء منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية فى ٢٢ يناير الفائت تحدث بهزار نبوى عضو المنظمة عن القضايا التنظيمية للمنظمة وشرح أهداف التغييرات التى تجريها تحت عنوان "البنية الجديدة"، حيث قال: "يعتبر البعض المنظمة شبه سرية وغير معلنة، وهذه الفكرة ترجع إلى المرحلة الأولى من نشاط المنظمة حيث كانت شبهة السرية بالفعل فقد كنا نشعر بأن ثمة خطراً من جانب معارضى الثورة ولكن فى المرحلة التالية أى منذ عام ١٩٩١ وما تليه أعلنا أنها منظمة عالمية سياسية محضة"، وأضاف : "بناءً على تجاربنا وتجارب الجماعات السياسية التى لها تاريخ توصلنا إلى هذه النتيجة وهى أن الامتداد والتوسع فى المنظمة لم يوضع فى أولوياتنا ونهتم أكثر بالانسجام الفكرى السياسى وعلى هذا الأساس فمنذ عام ١٩٩١ وحتى ١٩٩٩ لم يدخل أعضاء جدد فى المنظمة". واعتبر كبير أعضاء منظمة مجاهدى الثورة أن اسم فولكس فاجن والذى كان قد أطلق على هذه المنظمة من قبل سعيد حجاريان المنظر الإصلاحى البارز يرتبط بتلك المرحلة التى مضت. وأضاف: "بعد عام ١٩٩٩ مرت البلاد بظروف سياسية خاصة حيث أمسكت حكومة الإصلاحات بزمام السلطة التنفيذية، ومن ناحية أخرى أصر الأعضاء القدامى فى المنظمة على قصر العضوية ومراعاة أولوية الانسجام الفكرى والأشخاص الذين قبلناهم كانوا فى البداية يمتلكون على الأقل قدرة فكرية وليسوا فى حاجة لإعداد، كما أنهم قبلوا مواقفنا. وبناءً على هذا عقدنا مؤتمرين بشكل علنى وسنعقد مؤتمرنا التالى فى أبريل القادم".

واعتبر بهزار نبوى أن عضوية الأشخاص الذين لهم عضوية أخرى فى أحزاب مشابهة أمر خاطئ وأضاف: "لو تقرر أن يكون هناك تعاون بين التنظيمات المتوافقة فكرياً فهذا التعامل يجب أن يتم على مستوى قمة الهرم وليس قاعدته".

وفيما يتعلق بطريقة التعاطى مع حكومة أحمدى نجاد قال نبوى: "ليس لنا أي تعاون مع الحكام الحاليين وعلى الرغم من أنهم أيضاً لم يوجهوا لنا أى دعوى فمن المؤكد أن بعض الأعضاء من الممكن أن يعمل فى مختلف المؤسسات الحكومية بغرض تلبية احتياجاته". وتابع بهزار نبوى: "ومن المؤكد أن أعضاء المنظمة فى عهد خاتمى لم يكن لهم دور فى البنية الإدارية للبلاد، وفقط كان هناك ثلاثة أشخاص من أعضائها هم مصطفى تاج زاده وفيض الله عرب سرخى ومحمد سلامتى يتعاونون على مستوى نائب وزير، وبهذا الشكل يلاحظ أن المنظمة فى عهد الإصلاحات لم تشغل أى منصب حكومى".

٢ - جبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية: التقنية النووية والمصالح القومية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/٢٩

صرح سعيد شريفى رئيس لجنة الإعلام بجبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية قائلاً: "على الرغم من عقد ثلاث جلسات لهيئة الرقابة على الصحف بعد آخر مكاتبة من جانب الحزب للنائب الصحفى، وعلى الرغم من وعده بإصدار قرار نشر لصحيفة إيرانيان التى سوف تصدرها جبهة المشاركة، إلا أن مصير الصحيفة مازال مجهولاً"، وأضاف: "إننا لازلنا ننتظر لنرى مدى التزام وزارة الإرشاد والحكومة بوعودها بعد الاتصال الذى تم بين إدارة الصحافة ورئيس الهيئة التنفيذية للحزب لاستكمال أوراق ملف إيرانيان

والمكاتب الذى تمت فى هذا الصدد ووعدوا أنه فى أول جلسة لهيئة الرقابة سيتم بحث ملف جريدة إيرانيان، وسيتم الإيفاء بوعد وزير الإرشاد وبمنح تأشيرة للناطقين بأسماء الأحزاب، إلا أن هذا الأمر لم يحدث مع الأسف. وبالمتابعة مع سكرتير هيئة الرقابة تبين أن الملف قد طرح فى هيئة الرقابة ولكن نظراً لأنه لم يحدث إجماع تم تجميد الملف"، وأضاف شريعتى: "نأمل أن يبذل السيد مختار بور وذلك بالنظر إلى حسن النية الذى أبداه جهداً أكبر لضمان حق جبهة المشاركة".

وقال هادى حيدرى سكرتير اللجنة المركزية لجبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية أن دراسة موضوع حصول إيران على التقنية النووية السلمية قد تم وضعه على جدول أعمال المجلس المركزى ولجانه المعنية.

وأضاف حيدرى: "فى الجلسة الأخيرة للمجلس المركزى لجبهة المشاركة وبعد تبادل الآراء تباحث الأعضاء بخصوص الملف النووى وتمت دراسة قرار المكتب السياسى فى هذا الصدد". وتابع: "إن أعضاء المجلس المركزى يؤكدون على سياسة خلق الثقة ويرون أنها تحول دون الدعاية الدولية الهائلة ضد إيران وقالوا من دون هذا سوف تتعرض مصالحنا القومية للخطر وفى النهاية سوف تحرم إيران من حقها فى الحصول على الطاقة النووية السلمية، أيضاً قرر الأعضاء أن يتم وضع الموضوع على جدول أعمال الحزب حتى انتهاء الأزمة ولن يتورعوا عن أى إجراء وإصدار البيانات وتقديم المقالات الإيضاحية".

٢ - جمعية أوفياء الثورة: عزل حكومة الثانى من خرداد

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١١

صدر البيان الختامى للجلسة الفصلية الرابعة من عام ٢٠٠٥ لأمناء المحافظات والمجلس المركزى ومسئولى مكاتب جمعية أوفياء الثورة، وجاء فى هذا البيان: " إن الأحزاب والتنظيمات السياسية التى تندرج فى جبهة الأصوليين بعيداً عن النقد الذى يوجه الآن إلى سلوك بعض الساسة، وبناءً على الخطة التى اختاروها، يجب عليها أن تساعد رئيس الجمهورية فى أداة مهامه، وما أكثر أن يلقى جزء من تجاوب الحكومة التاسعة على عاتقها ولو رأت أن هناك نقاط ضعف أو نقص فى الحكومة فعليها نقلها عن طريق القنوات المحددة والمعروفة إلى الحكومة، وكذلك معاونة رجال الحكم فى القضاء عليها، وهذا على وجه الدقة هو العمل الخاص المنوط بأحزاب الأصوليين والمؤسسات المدنية فى المجتمع، بعبارة أخرى إن الأحزاب مع زيادة تعاطيها مع الحكومة تقيم جسر اتصال بين رجال الحكم والشعب وتقدم نفسها للرأى العام، ومن المؤكد أن القيام بهذه المهمة سيكون له أثره فى زيادة إقبال وثقة الشعب بالتيار الأصولى". وجاء فى موضع آخر من هذا البيان: "إن جبهة الثانى من خرداد مع كل ما كان لها من قوة فى أكثر الانتخابات تنافسية قد واجهت "لا" الكبرى من جانب الشعب ولم تفلح فى الفوز، ولم يكن الفوز النهائى إلا للأصوليين. وهذه الهزيمة الساحقة بدلاً من أن تكون موضع اعتبار وتجعل جبهة الثانى من خرداد تعيد النظر فى استراتيجياتها وتكتيكاتها أدت إلى أن يتبنى هذا التيار المذكور أساليب على الساحة السياسية قلما يستشعر فيها جانب الأخلاق، واتجه نحو تحركات من قبيل الحرب النفسية وتشويه صورة الحكومة ورئيسها لدى الرأى العام". كذلك جاء فى هذا البيان: "إن جبهة الثانى من خرداد على مدى ثمانى سنوات من الانفراد بالسيادة والسيطرة على الحكومة والمجلس والبلديات نظراً لرؤيتها الاحتكارية والانفراد والتفكيك وعدم الاهتمام بمطالب الشعب والعمل على سيادة العلمانية بدلاً من الحكومة الدينية قد فقدت حصونها الواحد تلو الآخر بسبب الإهمال فى المطلب الشعبى"، وجاء فى موضع آخر من هذا البيان: "الآن تسعى جبهة الثانى من خرداد من ناحية لبث الفرقة بين الأصوليين وإحداث مواجهة بين المجلس والحكومة واختراق الحكومة وتشويهها وإضعافها والعمل على تغيير العدالة بحجة كونها شعاراً. ومن ناحية أخرى، أوضح تشكيل حكومة الظل وتنظيم الأنشطة الدعائية وإعادة ترتيب الأحزاب والتنظيمات السياسية وخلق الشعبية لبعض الوجوه الخاصة فى الثانى من خرداد و...... خطتها للعودة إلى السلطة".

وفى موضع آخر من هذا البيان وردت إشارة إلى التحرك الجاد والعزيمة القوية التى تبدو عليها الحكومة التاسعة لمكافحة الفساد الاقتصادى، ولهذا يسود بين رجال الحكم أن القيام بأعمال سليمة

ومبتكرة يحتاج إلى بيئة نقية وهادئة، وتعتبر مكافحة الفساد الاقتصادى من الضروريات اللازمة لتصحيح الحياة الاقتصادية. وطبقاً لاعتقاد كثير من الخبراء فإنه طالما أن أكثر من ٨٠٪ من اقتصاد الدولة حكومى أو تحت تصرف مؤسسات عامة، فإن مافيا الفساد تلعب دوراً خاصاً فى تعاملات هذا القطاع، ولهذا وللوهلة الأولى بدلاً من التعاطى مع عدد من المخلفات الاقتصادية للقطاع الخاص يجب التحقيق فى فساد بعض رجال الحكم. ونظراً لوجود اقتصاد حكومى ولمنع الفساد الاقتصادى وضعت الحكومة على جدول أعمالها دعم المشاركة الشعبية فى الاقتصاد، وإلغاء الاحتكار الحكومى، وشفافية القوانين، وكسر احتكار المعلومات، وإلغاء الامتيازات الخاصة. ويضيف هذا البيان: "إن الدبلوماسية الفاعلة على ساحة السياسة الخارجية التى تبنتها الحكومة الجديدة قد استطاعت تحقيق إنجازات عدة وتبوأت إيران إلى حد ما مكانتها الأساسية فى زعامة الأمم الحرة، وقد كشفت المواقف المنطقية والمبدئية للدكتور أحمدى نجاد بخصوص عدم مشروعية النظام الصهيونى وتكذيب المحارق النازية ودراسة حالة حقوق الإنسان فى أوروبا وأمريكا وكسر بعض خطوط الغرب الحمراء فى مجال الأنشطة النووية السلمية، أن إيران خطت خطوات واسعة وهذا يعد دليلاً على فاعلية السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وعلى الرغم من أن الغرب ووسائل إعلامه افتعل ضجة تجاه مواقف رئيس الجمهورية وكذلك بعض الأفراد فى الداخل والذين ركبوا الموجة، إلا أننا عند بحث مواقف المفكرين فى الدول الإسلامية وكذلك بعض العلماء من الدول الغربية نراهم أدركوا سلامة منطق ووضوح رؤية رئيس الجمهورية قبالة هذه المواقف التى كان لها صدى كبير. وقطعاً سيكون ذلك بمثابة دور جديد للدبلوماسية الخارجية الإيرانية، ويجب على سفارات إيران فى الخارج أن تتبنى المواقف الإيجابية باعتبارها الخطوط الأمامية فى مواجهة الدعاية الغربية، وذلك بغرض توضيح المواقف الثابتة للرأى العام والتأكيد على حقوق إيران".

٤ - جمعية أوفياء الثورة: نظام الهيمنة بصدد إلغاء خطاب الثورة الإسلامية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١١

صرح مسعود سلطان بور عضو اللجنة المركزية بجمعية أوفياء الثورة الإسلامية فى الجلسة الشهرية قائلاً: "إن حقوق الإنسان والملف النووى الإيرانى ليس أكثر من ذريعة لفرض ضغوط على إيران، ولا زال نظام الهيمنة يضع على أجندته إلغاء أو تغيير خطاب الثورة الإسلامية". وأضاف عضو اللجنة المركزية: "إن الانسجام والاتحاد والسلطة من أجل تقديم مزيد من الخدمات وتطور إيران الإسلامية وسيادة الخطاب الأصيل للثورة الإسلامية يقلق نظام الهيمنة، وقد أدى هذا القلق إلى زيادة بعض الضغوط". وواصل حديثه: "من المؤكد أنه يبين إلى حد كبير مدى تهاوى نظام الاستكبار لدرجة أنه يواجه تحديات كبيرة"، وأضاف: "إن الأمريكيين والأوروبيين يعانون ارتفاع أسعار النفط والركود الماثل فى اقتصادياتهم، ذلك الركود الذى سيؤدى إلى تحديات أكبر على المستوى الداخلى بالنسبة لهم". وواصل سلطان بور حديثه قائلاً: "من ناحية أخرى فإن مصير سائر دول المنطقة يرتبط بمصير إيران ولذا، فإن وقوع أى حدث سيكون له آثاره على مجمل المنطقة". وقال مشيراً إلى الاجتماع الأخير لمجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ٤ فبراير الفائت: "إن الدول الغربية لن تستفيد من إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن لأن أزمة النفط الجارية ستهدد وبقوة كل الدول المستهلكة، خاصة الغربية، وقطع إمداد النفط كلية أو جزئياً معناه انهيار جزء كبير من صناعات الدول الغربية، والغرب يعلم هذا جيداً ولذا، فليس هناك قلق كبير من هذه الزاوية. وتتضح ضرورة التوافق الداخلى بين كل التيارات الداخلية فى النظام والدفاع الشامل عن حق إيران النووى وتنوير المجتمع للحصول على تضامن ومساندة الشعب، ويترتب على هذا شفافية ووضوح مواقف النظام والطلبات والضغوط من قبل الدول الأوروبية الثلاث".

٥- أنصار حزب الله: التفاف العالم حول محور الجمهورية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١١

عقب تصاعد حدة أزمة الملف النووى الإيرانى وتزايد فرص إحالته إلى مجلس الأمن أصدرت جماعة حزب الله بيانا جاء فيه: "منذ نجاح الثورة الإسلامية فى إيران بات شعار الجمهورية الإسلامية "الموت لأمريكا" استراتيجية حكومة أكثر منها كلمات يطلقها شعب، وعلى الرغم من أنه فى تلك الأيام لم يكن أدنى شخص يفكر فى عولمة هذا الشعار، إلا أنه فيما بعد وفى تلك الأيام التى انخرط فيها بعض الناس فى الداخل فى تفنيد هذا الشعار، ذاع وانتشر وأصبح الصرخة التى تخرج من فم أى مظلوم أينما كان، ومن العجيب أنه أصبح شعار الدول الغربية أيضاً بداية من لندن وباريس وانتهاءً ببرلين وفينسيا. وكان الغرب قد عزم على تقديم نموذج مزيف للثورة الإسلامية حتى يشوه صورة الحركات الكبرى ولا تفكر الأمم ثانية فى الثورة، ولكن هذه الثورة حققت الكثير للمظلومين وكانت خطراً كبيراً على الظالمين ودار حولها الكثير من الأحاديث، ولكن لماذا تخاف الولايات المتحدة الأمريكية ثورتنا، ولماذا يكرهوننا ديكتاتوريو العالم، ولماذا تعشق حماس وحزب الله اللبنانى ومسلم العراق وأفغانستان و...... الإمام الخمينى وثورته الإسلامية، ورداً على هذا السؤال فليس هناك شخص أكثر جدارة من الإمام الخمينى الذى قلما جاد الزمان بمثله، والذى قام بثورته العظيمة والتى كانت بارقة الأمل التى أضاءت قلوب اليائسين والقانطين، وكلما مر عليها الزمان كلما كانت نتائجها أكثر وضوحاً، يوماً فى لبنان ويوماً فى غزة ويوماً فى القدس بملحمة حماسية. إن المحافظين الجدد الذين يهيمنون على البيت الأبيض مضطرون للتنازل عن سياسة من النيل إلى الفرات لأنهم يرون أن الحركات الإسلامية تحاصرهم من النيل إلى الفرات، نعم إن شعارات الثورة تم تطبيقها فى الشرق الأوسط، بل وفى العالم غير الإسلامى، وهذه الأيام وعلى الرغم من أن الدول الغربية قد تحالفت ضد الجمهورية الإسلامية، إلا أن إجماع أمم العالم قد التقى حول محور الجمهورية الإسلامية وهذا شئ لا يمكن المرور عليه دون دراسة".

٦- حركة الحرية والقوميون الدينيون: التأكيد على الجمهورية والإسلامية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/٢٩

قال محمد بسته نكار أحد الناشطين القوميين الدينيين فى مراسم تكريم المهندس مهدى بازركان فى قزوين:

"آمن بازركان بالديمقراطية وكانت له توجهاته الفكرية التى كان جوهرها الارتباط بالعلم فى العالم الغربى ولم ير أى تضاد بين الإسلام والحرية". وأضاف بسته نكار: "فى عام ١٩٥٧ طرح بازركان بلغة بسيطة فكرة المجتمع المدنى، تلك الفكرة التى يناقشها المثقفون فى إيران بعد أربعين سنة من طرحها، لقد كان بازركان يسعى للمشاركة والعمل الجماعى ويحاول إيجاد حلول عملية لتطبيق الديمقراطية وقد ظهرت فكرة المجتمع المدنى والعمل الاجتماعى فى حياة بازرجان عندما كان فى السجن".

وأشار إلى نظرة بازركان للمؤسسة الدينية قائلاً: "فى عام ١٩٦٠ تساءل بازركان فى كلمة له عن أسباب عزوف المؤسسة الدينية عن التحرك داخل المجتمع وانتقد بشدة عدم تدخل المؤسسة الدينية فى القضايا الاجتماعية لدرجة أنه واجه ردود فعل بعض رجال الدين"، وأضاف بستة نكار: "جدير بنا أن نذكر سعى بازركان لقيام جمهورية ديمقراطية وكان يقول: كثير من دول جمهورية لكنها ليست ديمقراطية وسعى كثيراً لأن يكون المسمى الجمهورية الديمقراطية الإسلامية حتى تكون الجمهورية الإسلامية الإيرانية قراءة ديمقراطية".

وفى رد لهذا الناشط القومى الدينى على سؤال هل كان الشهيد بهشتى موافقاً على الجمهورية الديمقراطية الإسلامية قال: "فى مجلس الثورة تم التصديق على الجمهورية الديمقراطية الإسلامية ولكنها تغيرت فيما بعد إلى الجمهورية الإسلامية وفقاً لرأى الإمام الخمينى".

٧- الجمعية الإسلامية لنساء الثورة الإسلامية: نشعر بالخطر

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/٢٩

قال أعظم طالقين الأمين العام للجمعية الإسلامية لنساء الثورة الإسلامية، مؤكداً على أن شعارات الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية تشبه حلقات سلسلة متواصلة: "إن المبادئ الثلاثة: الاستقلال، والحرية، والجمهورية الإسلامية باعتبارها أهم المبادئ التى قامت عليها الثورة الإسلامية تمثل أساس وقاعدة الحركة الشعبية التى كانت قد بدأت فى ذلك الوقت، وعرف الاستقلال بأنه التخلص والتحرر من كافة القيود التى كانت تربطنا بالأجانب". وتابع: "من المؤكد أن التبعية تختلف عن الاتصال، فالاتصالات السياسية والثقافية والاقتصادية لا تعنى التبعية بل إن التبعية هى أننا لا نتخذ أمراً فى الداخل دون أن نكون مضطرين للرجوع إلى الأجانب". وأكد طالقين أن الجمهورية تعنى مشاركة كل الشعب بمختلف أطيافه الاجتماعية والاعتراف رسمياً بحق رقابتهم ومشاركتهم وأضاف: "إذا لم تتحقق الجمهورية وحريات الشعب بشكل أعم من الحريات السياسية والمدنية وإذا لم تراع حقوق المواطن فسوف يتعرض الاستقلال أيضاً للخطر". وقال الأمين العام للجمعية الإسلامية مؤكداً على ضرورة تجنب الخوض فى موضوع الذاتية واللا ذاتية: "يجب أن يعترف رسمياً بحق النقد وحرية التعبير للجميع". وطبقاً لقوله فإن المجتمع الذى لا توجد فيه مساحة للنقد لن يكون فيه تقدم ولا رقى ولا شفافية ولا تطلع للمستقبل. وأكد طالقانى قائلاً: "إن عدم تقبل النقد يوجد فى كثير من الجماعات السياسية وبعض الذين لا يحتملون النقد من أجل تجنبه يسعون لبث الفرقة وإلقاء الكرة فى ملعب الآخر ويرون أن أى شكل من أشكال النقد سيحول دون تحقيق شعاراتهم"، ويرى هذا الناشط السياسى أن تحقق الجمهورية الإسلامية هو الضمان للحرية والاستقلال، وأضاف: " لا يمكن أن يتحقق أى من هذه المبادئ بشكل منفرد فلا حرية بدون استقلال ولا استقلال بدون حرية ولا جمهورية بدونهما معاً لكن من الممكن أن تصبح الجمهورية أساساً لهذين المبدأين. ولو تم الاعتراف رسمياً بمشاركة ووجود الشعب فى كل الأمور ووجد فى المجتمع أيضاً حق الرقابة سوف تتحقق الحرية والاستقلال". وقال مشيراً إلى وجهة النظر التى تلغى الجمهورية صراحة: "إننا اليوم نستشعر خطر كثير من أصحاب الرأى والناشطين السياسيين بالنسبة للجمهورية، ومن المؤكد أن هذه الحساسية والإعراب عن القلق هى فى حد ذاتها باعثة على الأمل لأنها تبين عمق الاهتمام بدور الشعب وكذلك أيضاً أن التيار الذى يلغى الجمهورية لن يتمكن من تحقيق مآربه لأن الشعب سوف ينتفض ضد إلغاء الجمهورية وسوف يطالب بشفافية السيادة وإعمال مشاركته ورقابته فى كافة الأمور ولن يقبل بشئ غير هذا".

٨- حزب التضامن الإيرانى الإسلامى يرفض المساعدة الحكومية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/٢٩

أخيراً خرج إبراهيم أصغر زاده الأمين العام لحزب التضامن عن صمته، وهو الذى رفضت أهلية ترشيحه لانتخابات رئاسة الجمهورية مرتين فى الدورة الثامنة والتاسعة رغم وقوف بعض القوى التقليدية إلى جانبه. ومع أنه كان يعمل مع التقليديين لكنه لم ينس نقدهم وهو طالب خط الإمام الذى كان له دور فعال فى احتلال السفارة الأمريكية. إنه اليوم الأمين العام لحزب التضامن لكنه تقليدى ينظر إلى السياسة نظرة حداثية.

يتحدث أصغر زاده عن القضايا الداخلية فى هذا الحزب قائلاً: "الآن أصبحت قضايا الحزب الداخلية موضوعات غير ذات أهمية بالنسبة للرأى العام وليس بالضرورة نشرها على الملأ، ولكن فيما يتعلق بمشاكل عدم الانضباط المالى لحزب التضامن يجب التأكيد على أنه فى العام الماضى لم يستخدم الحزب ريالاً واحداً من المساعدة الحكومية فى النشاطات السياسية

وأنا بالأساس أعارض الحصول على أى مساعدة حكومية للعمل الحزبى بل واعتبرها أمراً مغايراً لاستقلال الأحزاب". ثم سرد إبراهيم أصغر زاده بعض المخالفات المالية فى حزب التضامن حيث قال: "على مدى الأشهر الماضية استقبلنا عن طريق أعضاء الحزب والتحقيق الخاص التقارير التى أفادت حدوث تغيير فى رقم حسابات البنكية للصحيفة وكأنها مبالغ حكومية تم الحصول عليها قد بيعت فى السوق السوداء، وقد أدت المخاوف الحاصلة إلى أن يقوم المجلس الأعلى للحزب بإصلاح طريقة إدارة الصحيفة."

وأضاف الأمين العام لحزب التضامن: "إننى باعتبارى أميناً عاماً لحزب التضامن أرسلت نص القرار الخاص بالمجلس الأعلى للحزب لهيئة الرقابة على الصحافة فى وزارة الإرشاد، ومن المثير للعجب أن مسئولى وزارة الإرشاد قد طلبوا الموافقة من وزارة الداخلية قبل طرح المجلس الأعلى للحزب". وقد ألقى أصغر زاده الضوء على أداء وزارة الخارجية منتقداً هذا الأداء حيث قال: "للأسف إن مسئولى وزارة الداخلية من دون طرح الموضوع فى لجنة المادة (١٠) الخاصة بالأحزاب تجاهلوه فى إجراء غير متعارف عليه بحجة عدم وجود وثائق حزبية أو اختفاء جزء من ملف الحزب وتحدثوا عن باقى مؤسسى حزب التضامن الذين أغلبهم إما ليسوا على قيد الحياة وإما انضموا إلى أحزاب أخرى رسمية، ويفتقدون الصلاحية الحزبية باعتبارهم المرجع الوحيد لاتخاذ القرار فى الحزب".

وأضاف موضحاً أنه إذا لم تستجب وزارتا الإرشاد والداخلية لطرح طلبه فى اللجان المعنية فإنه سيقوم بإصدار صحفية حزبية بإدارة وهيئة تحرير جديدة حتى لو اضطر فى النهاية لتأسيس حزب جديد وأن يقيم تعاوناً جديداً بين المثقفين والطلبة والناشطين السياسيين.

٩- جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم: نهاية الملف النووى ستؤدى إلى ظهور ولى العصر

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١١

وصف آية الله عبد النبى نماذى عضو جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم تقرير مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى رفعه إلى مجلس الأمن عن الاختراقات النووية الإيرانية، والذى يمهد لإحالة الملف النووى إلى مجلس الأمن، بأنه المشروع الذى ستؤدى نهايته إلى ظهور حركة "ولى العصر".

وقال آية الله عبد النبى نماذى عن الملف النووى الإيرانى: "إن طبيعة الاستكبار على مدى التاريخ تتنافى مع العدل والعدالة والإنسانية والكرامة والشرف وحقوق الإنسان التى يتحدثون عنها لأن طريقهم طريق الهيمنة ونهب الأموال والأرواح". وأضاف: "إننا من منطلق واجبنا سوف نثبت للرأى العام العالمى أنهم لا يطيقون مطلقاً تحمل الحق والعدل"، وقال: "هناك ٢٧ صوتاً صوّت بالسلب ضد حقوق مسلم بها لأمة من الأمم فى عصر يطلقون عليه عصر التنوير والحضارة ويدعون التجديد والحضارة، إننا يجب أن نعزى المجتمع الإنسانى ونقول له إن الطريق الوحيد للانتصار هو الثواب والمقاومة، إن هذا الفكر يوجد فى أمتنا وسوف ينتشر فى العالم أيضاً، وسوف تكتمل حلقات تيار المطالبة بالحق ليس فقط فى العالم الإسلامى، بل فى سائر الأمم، وسيصدر صوت الحق من أنحاء العالم وسيصير أساس أملنا، والتهديد لقوى الاستكبار".

وأضاف: "إن حنكة زعمائنا السياسيين والثقافيين والفكريين تكمن فى وصل الحركات المنفصلة بأى شكل وبأى طريقة، ويدعمون ذلك الاتحاد الذى يواجه أنصار الهيمنة الصهيونية فى البيت الأبيض الأمريكى وسائر الدول الغربية حتى تتمكن الأمم من محاصرتهم ونيل مطالبها وحقوقها المشروعة".

وأضاف نماذى: "هذه القضايا التى نشاهدها فى العالم اليوم هى مؤشر على حدوث صراع ومواجهة بين الحق والباطل والذى بدأ منذ تاريخ نبوة الأنبياء وسوف ينتهى عند ظهور المهدى وتشكيل الحكومة العلوية وتحليق راية الإسلام".

١٠ - حزب المؤتلفة الإسلامى: بحث انفصال الجمهورية والإسلامية "لعبة سياسية"

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١١

صرح أسد الله بادامجيان نائب الأمين العام لحزب المؤتلفة قائلا: "إن الأفراد الذين يرغبون فى فصل الجمهورية الإسلامية يمارسون لعبة سياسية، فنظام الجمهورية الإسلامية هو النظام الرسمى والدستورى والذى جرى الاستفتاء عليه من جانب الشعب فى عام ١٩٧٩دون كلمة زائدة ولا ناقصة".

وأضاف أسد الله بادمجيان: "إن الاستقلال أساس إسلامى"، وقال: "فى الإسلام قبول الدين يجب أن يكون مبنيا على اختيار الفرد ورغبته. والفرد يجب أن يكون فكره وعقيدته مبنية على الاستقلال التام. والإسلام يحث شعوب الإسلام على الحرية والاختيار"، وأضاف بادامجيان قائلا: "إن شعار الاستقلال فى الثورة الإسلامية قد خرج من عباءة الثقافة الإسلامية، وإن شعب إيران قد مارس العمل السياسى فى عصر ما قبل الثورة الإسلامية إبان الاستعمار البريطانى والروسى........ وإن شباب اليوم لم يشعروا بهذا المناخ إذ كان الشاه متعلقاً بالدول الأخرى وقيام حكومته بأداء حق الطاعة والولاء لهم بشكل جيد، وعلى هذا الأساس فإن الاستقلال فى السياسة والثقافة والاقتصاد والأمور الاجتماعية بات مطلباً لشعب إيران، وإن هذا الاستقلال قد اكتسبناه باعتباره تحرراً وصدى واسعاً للثورة الإسلامية".

وأضاف بادمجيان بخصوص رأى الإمام الخمينى حول مصطلح "الحرية": "إن الإمام كان يأخذ جميع الأمور من الإسلام ومن الفقه الإسلامى أيضاً، ووفقاً لقوله فى فقه صاحب الجواهر فإن الحرية مستمدة من الثقافة الإسلامية، تلك الحرية التى يتفاوت مفهومها عن الديمقراطية كلية، إذ أن الحرية إسلامية لكن الديمقراطية غربية، والإنسان حر بفطرته وأول دروس الحرية فى الإسلام هو حرية الفكر وثانيها الحرية عن موهومات الدنيا، أى أن المقصود الحرية التى تحول دون الخوف والقلق، فملة الإسلام لا ترزح تحت سلطة أحد، فعندما قمنا باحتلال السفارة الأمريكية فى طهران ذهب لفيف من السادة إلى الإمام الخمينى وقالوا له ماذا سيحدث لو أن الولايات المتحدة هاجمت إيران لدرجة أن بعضاً منهم أجهش بالبكاء، لأن كارتر كان قد هدد بالهجوم على إيران، ولكن الإمام طمأنهم بأن الولايات المتحدة ليس بمقدورها الهجوم على إيران، هذه الحرية نشاهدها فى الشعب الآن، الحرية التى أكسبتهم إياها الثورة الإسلامية". وأشار نائب الأمين العام لحزب المؤتلفة إلى إجراء الانتخابات الحرة فى إيران واحترام رأى الشعب فقال: "حينما كان السيد بشارتى وزيراً للداخلية صوت الشعب لخاتمى وللإصلاحيين، وحينما كان السيد موسوى لارى وزيراً للداخلية صوت الشعب لأحمدى نجاد وأصبح رئيساً للجمهورية. ويشير هذا إلى أنه لا يمكن لإنسان ما أن يحول دون إرادة الشعب، والانتخابات كانت وستكون دوماً لرأى الشعب، وفى الوقت الراهن تبدو هذه الحرية فى أداء وسائل الإعلام، فالأحاديث تبث فى وسائل الإعلام بأنماطها الفكرية المختلفة حتى المعارض منها، ولا يحول أحد دون هذا الأداء، كما أن الجرائد أيضاً تنشر آراء كل الأطياف، وعليه، فإن مفهوم الحرية فى الثورة أوسع وأشمل من مفهوم الديمقراطية الغربية".

١١ - حزب الاعتدال والتنمية: إعادة تعريف التضامن الوطنى

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/٢٩

على جدول أعمال اللجنة الاجتماعية لحزب الاعتدال تم بحث ودراسة توضيح الأسس الجديدة للانسجام والوحدة الوطنية، وكيفية الاستفادة من ذلك فى الحفاظ على حق إيران فى الاستفادة من عوائد الطاقة النووية السلمية.

وقد صرح حميد رضايى عضو اللجنة المركزية وأمين اللجنة الاجتماعية لحزب الاعتدال والتنمية قائلا: "إن بناء التضامن الوطنى فى كل مجتمع يحتاج لاستثمار نهوضه والاستفادة من ديناميكيته وحركته. والنخبة والزعامة فى كل مجتمع منوط بها إدارة

المجتمعات والعبور بها من الأزمات بعزة ورفعة بأفضل وضع ممكن. والتضامن الوطنى يؤدى دورا فعالا فى حراسة المصالح الوطنية وصيانتها والحفاظ عليها، ولذا يجب معرفة أسباب الضرر والتهديد وكذلك معرفة العناصر المؤدية إلى الانسجام الوطنى".

وأضاف أمين اللجنة الاجتماعية لحزب الاعتدال قائلاً: "الآن يطوى المجتمع الإيرانى صفحة من تاريخه ويعبر من التقليد إلى الحداثة، ويجب أن يتناسب مفهوم التضامن الوطنى مع محددات الفترة الانتقالية، ويجب فى الوقت الراهن تبنى نموذج جديد لبناء التضامن فى المجتمع الإيرانى".

وشرح هذا النموذج المقترح من حزبه فقال: "خلافاً للمجتمعات التقليدية المحضة يجب أن يعرف التضامن على أساس التشابه فى عناصر مثل الأصل، والقبيلة، واللغة، وسائر العناصر الوطنية الأخرى، وعلى النقيض من المجتمعات الحديثة والتى تعنى بتجديد المفاهيم فى الأدبيات السياسية والاجتماعية نراها تتفاوت فى أسس التضامن. وبناء الانسجام والوحدة فى المجتمع الإيرانى لابد وأن يقوم على عاملين هما: المشابهة والاختلاف.

وأكد أمين اللجنة الاجتماعية لحزب الاعتدال والتنمية على ضرورة اتخاذ رئيس الجمهورية والقائمين على النظام نموذجاً للتضامن يقوم على المشابهة والاختلاف فى وضع السياسات والبرامج التخطيطية لمواجهة المعضلات الوطنية مثل الملف النووى الإيرانى. ولتقوية وتثبيت التضامن الوطنى يجب الاستفادة من سائر الأوضاع التقليدية وكذا الحديثة وتكوين كوادر لتمثيل وتفعيل هذه الأفكار. ولخلق الوحدة يجب أن يكون جميع أفراد المجتمع داخل البوتقة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإيرانى، ويجب أن تعطى الأهمية للقرارات المتنوعة حول الدولة فى الشعب والنخبة، ويجب الاستفادة من الآليات المؤثرة فى خفض النفقات، ولتقليص الفجوات الاجتماعية والسياسية، وخلق قيم أصلية لإيجاد التفاهم. وفى النهاية أكد على دور النخبة المرجعية فى تنامى الدور الإيجابى الذى سيقوى الانسجام والتآلف داخل أروقة المجتمع الإيرانى. وعلى الأحزاب والتيارات السياسية داخل النظام أن تكون على مستوى النقد وسيكون هذا حائلا دون بروز الفجوات.

١٢- حركة الحرية: لا تجعلوا الجمهورية شاحبة

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/٢٩

أكد غلام عباس توسلى عضو المجلس المركزى لحركة الحرية على أن الجمهورية الإسلامية تشتمل على مبدأين: الحرية والاستقلال، وتتوافر صفة الإسلامية حين تتوافر صفة الجمهورية ولا يمكن التغاضى عن أحدهما لحساب الآخر أو التقليل من شأنه. وأضاف غلام عباس توسلى: " إن الشعارات الأصيلة للثورة هى الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية. بخصوص مبدأ الاستقلال يمكن القول أن مجتمعنا مجتمع يعتمد على نفسه تعرض للغزو والاستعمار كثيراً فى المراحل التاريخية المختلفة ولكن دوماً كان عازماً على الحفاظ على استقلاله"، وأكد توسلى أن الذين لا يؤمنون بداية بالجمهورية لا يعبأون بحرية الشعب ولكن أمام الثورة الشعبية العظيمة وشخص الإمام الذى كان يؤكد منذ ذلك الوقت على قيمة رأى الأمة، فإن هذه الفئة لن تستطيع أن تفعل شيئاً فجمهورية النظام تحققت وأصبحت مبدأ.

١٣- حزب الاعتماد الوطني: رسالة إحسان عراقي إلى مهدي كروبي

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/١/٢٩

قام إحسان عراقى بطرح وجهات نظره بخصوص الظروف الجديدة التى تواجهها إيران فى رسالة تحت عنوان "العقلانية والحوار حاجة اليوم" وجهها إلى مهدى كروبى الأمين العام لحزب الاعتماد الوطنى. وقد جاء فى هذه الرسالة: "أود أن أعرب عن بالغ سعادتى بكم، فمع المشاق والمتاعب الكثيرة التى كنتم ولازلتم تتحملونها منذ السنوات الأولى للثورة وحتى الآن إلى جوار الإمام وفى خطه المبين، لازلتم تشمرون عن ساعد الجد وبهمة عالية ولن تخشون قبول مسئولية صحيفة الاعتماد الوطنى، وسر سعادتى هو أننى قد ولدت قبل ثمانين عاماً فى أسرة متدينة ومن أنصار السيد جمال الدين أسد آبادى ومتشربة روح الحياة النيابية، وقد تعلمت منذ الطفولة أنه فى الحكومة الشعبية يكون أصحاب الصحف من أكثر الناس احتراماً وأكثر عزة، ولهذا السبب كانوا فى ذلك الوقت يطلقون على الصحافة الركن الرابع من الحياة النيابية. وقد أثبتت لى سنوات طويلة من الحياة فى فرنسا والاحتكاك بالمثقفين والمودة مع الصحفيين الأحرار أنه فى زماننا أيضاً يكون الصحفى بمثابة روح حرية واستقلال البلاد لأن الصحفيين هم الوحيدون الذين يرتقون مدارج الرقى ويعتلون أعلى المناصب، أى الوزارة والتمثيل النيابى والسفارة من دون أن يقطعوا الطريق المعتاد للوصول إلى هذه المناصب، والنتيجة هى أن الصحافة قد أصبحت اليوم أكثر من أى وقف مضى على مستوى العالم باستثناء الدول العسكرية والاستبدادية، اللسان الفصيح والمرآة الساطعة للديمقراطية لأنهم طبقاً لزعم كل الصحف الحرة والمستقلة يستطيعون بالقوة والعقلانية أن يكونوا هداة الحكومات وفى المواقف الحساسة والوخيمة وما أكثرها يكونون لسان الأمم الناطق فى الساحة الدولية بشكل أكبر من الحكومات. إننى بوقوفى فى الأعوام الأخيرة على مواقفكم ووجهات نظر معاليكم فى العلاقات الداخلية والخارجية رأيت أنكم رجلاً سياسياً محنكاً وصاحب فطنة تتعاملون فى ظل الظروف الحالية التى تمر بها البلاد مع المواطنين وكذلك أيضاً مع الأجانب كرجل ميدان بكل ما تعنيه الكلمة.

اليوم الجميع سواءً فى الحياة السياسية الداخلية وسواءً فى المواجهة مع الشخصيات أو القضايا العالمية يتسمتون بخاصيتين الأولى العقلانية والقوة فى الفهم والتصور السياسى والثانية إمكانية الحوار بغرض التقريب بين وجهات النظر المتعارضة فى الظاهر بقليل من التدبر القابل للتوفيق والتعاطى. هاتان السمتان متوفرتان فى سيادتكم بشكل واضح، ولهذا فإننى على ثقة من أنه بإمكانكم لعب دور أساسى فى الارتقاء بمستوى العلم والأدبيات السياسية فى البلاد، وفى هذه اللحظة الخطيرة من الضرورى أن تتمكن الصحافة من التغلب على تيار اللامبالاة الذى يجتاح الجميع شيوخاً وشباباً وكأنه مرض معد، خاصة أننا فى الظروف الحالية بخصوص الملف النووى قد أصبحنا فى موقعة عالمية وما أطولها".

١٤- حزب العمل الإسلامي: نحن نخبويون وشعبويون

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١١

صرح حسنين كمالى الأمين العام لحزب العمل الإسلامى قائلاً: "إن أى مجال يكون العمل فيه مفيداً للشعب والنظام والدولة فإنه يكون مجالاً لعمل حزب العمل الإسلامى".

وأضاف حسين كمالى: "على مدى الأعوام الماضية عمل أعضاء حزب العمل الإسلامى على تقديم الخدمات والتقدم للأمام على صعيد زيادة التضامن الوطنى وتغليب المصالح القومية على مصالحهم الفردية والفئوية وجعل الفكر الإسلامى أساساً لمحادثاتهم. وحزب العمل الإسلامى كما يتضح من اسمه قد جعل هدفه تنمية العمل والسعى فى المجتمع والنشاط الاجتماعى الناجم عن العمل

والبناء فى ظل التحرك العام". وواصل كمالى قائلاً: "حزب العمل الإسلامى هو كسائر الأحزاب يشارك فى الانتخابات والنشاطات السياسية ولكن ليس هدفه الوصول إلى السلطة أو بعبارة أكثر بساطة هدف الحزب ليس الوصول إلى السلطة، فهو يبحث عنها لتقديم الخدمة"، وأضاف: "إنهم يجعلون تعاليم الإسلام والثقافة الإيرانية حجر أساس أفكار حزب العمل الإسلامى، وإننا إلى جانب ما وصلنا إليه من ثقافتنا وعقائدنا نؤمن بالتعاطى العالمى والتعاون مع سائر الأحزاب والجماعات على المستوى الدولى". وقال: "إننا ندعم العمل والإنتاج وخلق فرص العمل وبالتالى جمع المال والاستثمار، كما نسعى لرفاهية عامة من أجل المجتمع ونريد أن يتمتع كل الشعب بالتأمين الاجتماعى، ونعتقد أنه لا يجب حرمان أى إنسان من الحد الأدنى للحياة، لأن الوقوع تحت خط الفقر والمخاوف الحياتية يسلب من البشر فرصة صنع أنفسهم". وقال كمالى موضحاً أن الجائعين سوف يستطيعون تحصيل العلم بصعوبة: "إن فقر الحياة سيؤدى إلى انضمامهم إلى قائمة الباحثين عن لقمة العيش". وأضاف: "إن حزب العمل علاوة على اجتذابه للأعضاء العاديين ركز اهتمامه على اجتذاب النخبة، والحزب فى الحقيقة يتحرك من الناحية التنظيمية ما بين الأحزاب النخبوية والشعبوية، ويواصل الأمين العام حديثه موضحاً أن هناك منظمات عدة تلعب دور تقوية الحزب فى المجالات التخصصية"، وأشار إلى منظمة الإمداد والأطباء ومنظمة الطلبة ومنظمة الشباب ومنظمة المهندسين والمدراء ومنظمة المرأة.

١٥ - حزب المؤتلفة الإسلامى: تيار الأصوليين

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١١

صرح حميد رضا ترقى قائلاً: "إن مبادئ وشعارات الثورة الإسلامية تتجلى فى طاعة واتباع ولاية الفقيه المطلقة والديمقراطية الشعبية الدينية "العدالة والتقدم"، والاهتمام بمطالب الشعب الاقتصادية، وحماية الحريات المشروعة، وتعميق المعتقدات الدينية فى المجتمع، ومكافحة الفقر والفساد، ومراعاة الجدارة، ومقاومة الاستكبار، وحماية المستضعفين فى العالم، إن الطريق الخالد والدائم هو الذى تجتازه الجمهورية الإسلامية حتى يتم تمكين الدين الإسلامى فى المجتمع بكافة أركانه وأبعاده من الانتشار. ولذا، فإن الأصولية التى تسعى لتحقيق تلك المبادئ والشعارات ليست مقصورة على جماعة خاصة، بل هى تيار عظيم يزداد حجماً وقوة يوماً بعد الآخر وكأنه موجة تسير باتجاه تحقق الكمال. وإذا كانت الحكومات السابقة قلما اهتمت بهذه المهمة وقلما أعارتها اهتماماً، فإن الحكومة الجديدة عازمة على تنفيذ مبادئ وشعارات الثورة الإسلامية بأى ثمن". وقد نشرت جريدة شرق فى مقالتها الافتتاحية تحت عنوان "نهاية الأصولية" تحليلاً سياسياً ضعيفاً وسطحياً عن تكوين جمعية أنصار التعمير للشباب واعتبرت أنها التيار الأصولى الوحيد الذى رفع اليد عن الأصولية بتحويله إلى حزب سياسى وقبوله بالقواعد الحزبية الحديثة. وبناءً على هذا، يجب اعتبار خطوة أنصار التعمير الشباب نهاية الأصولية!. إن كاتب هذه المقالة لم يفهم حتى الآن مكانة الأحزاب فى النظام السياسى القائم على ولاية الفقيه، وتصور الجذور الأيديولوجية والتنظيرية الأصولية فى مضمون الثورة ذات التاريخ الاستهلاكى. فالتيار الأصولى بطاقة كل قوى الثورة وعمق الإسلام المحمدى الصافى وسيرة الحكومة العلوية وزعامة ولاية الفقيه له امتداده السياسى والاجتماعى والدينى ولا يمكن اختصاره فى ظرف هو الأصغر. وبينما يقوى حزب أنصار التعمير الجديد للشباب معسكر الأصوليين فإن هناك عدداً كبيراً من محبى الأصوليين الذين لم يتم احتواؤهم حتى الآن عن طريق أى حزب. وبناءً على هذا، فإن خط الأصولية يعنى التمكين التام للإسلام فى كافة أركان البلاد وهو الخط الخالد الذى لا يمكن اجتنابه وستكون نهايته الاتصال بالحكومة العالمية للإسلام. وفى ذلك الوقت ستحقق الأصولية الغاية المنشودة. أن كاتب مقالة نهاية الأصولية يعتقد أن العودة إلى شعارات الثورة عن طريق حكومة أحمدى نجاد لا يتواكب مع مقتضيات العصر الحديث وكأننا قد سمعنا هذه الأصوات والنداءات مرة أخرى فى نفس تلك الأيام التى ترك فيها الحسين بن على مكة قاصداً كربلاء لإصلاح المجتمع الإسلامى فى عصره وإعادته إلى سيرة نبيه وجده.

إيران وسوريا .. علاقات استراتيجية

■ حميد إسماعيلى ■ إيرنا ٣٠/١/٢٠٠٦

يسعى كل طرف من أطراف المواجهة الخاصة بالملف النووى الإيرانى للاستفادة التامة من الأدوات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية وحتى الإقليمية، وذلك لإثبات وترسيخ صحة وجهة نظره على الصعيدين الدولى والإقليمى.

وكما هو معلوم فإن الغرب يجتهد دوماً - فى إطار الإبقاء على تهديداته - فى التشاور مع حلفائه الإقليميين والدوليين بهدف تضييق حدة الخناق المفروضة على إيران، ومن ثم تتزلزل إرادة الإيرانيين فى الدفاع عن حقوقهم النووية الخاصة، مع انتقال وسيطرة مشاعر القلق بين دول الشرق الأوسط، خاصة دول منطقة الخليج، إلا أن طهران فى ردود فعلها على سلوك وممارسات الغرب تعمد إلى الاستفادة التامة من جميع الأدوات والوسائل الدبلوماسية المتاحة لها، هادفة من ذلك إلى الدفاع عن حقوقها النووية على الصعيدين الدولى والإقليمى.

المستوى الأول من السلوك الخاص بطهران يشمل المواضع القانونية المترتبة على سلوك إيران الذى - وفقاً لشهادة جميع المراجع الدولية - لم يتجاوز قط الحدود والقواعد القانونية ذات الصلة والتى تعمد دوماً إلى الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية الرامية إلى مساعدتها فى تحقيق التنمية المنشودة.

أما المستوى الثانى فى التعامل مع هذا الملف، فيرتبط بتحركها الدبلوماسى من أجل الاستفادة التامة من الوسائل الإعلامية والدعائية، وكذلك الاستفادة الصحيحة من حلفائها الإقليميين والدوليين. فى هذا الصدد تعمل الجمهورية الإسلامية - فضلا عن التشاور المطلوب على المستوى الدولى - من أجل إيضاح رؤيتها الخاصة لحلفائها الإقليميين سواء على مستوى الحكومات أو على الجماعات المؤثرة غير الحكومية.

هذا الأمر يبدو لنا بوضوح تام إذا ما قمنا بمتابعة ورصد السلوك الإيرانى على مدار الأسابيع الأخيرة، حيث كشفت لنا تلك الأسابيع عن قدرات إيرانية متعددة متاحة لها فى عملية الرد على التهديدات التى يوجهها لها الغرب. فى هذا الصدد تحظى العلاقات بين طهران ودمشق بوضعية خاصة.

مرجع ذلك أن الحكومتين الإيرانية والسورية قد صارتا بالفعل - منذ فترة ليست قليلة - موضعاً لحملات فجة لا تهدف إلا للتسليم التام من جانب الدولتين أمام انتشار وامتداد المصالح الإمبريالية وفرص الهيمنة والرؤية غير المشروعة لإسرائيل فى المنطقة، بعبارة أخرى، نقول إنه لم يعد يوجد اليوم إلا دولتين تقفان أمام زيادة وتصاعد المطالب المتسلطة للغرب والتى تهدف إلى ترسيخ سيطرته واستكباره فى داخل المنطقة.

إن توافق طهران - دمشق يعد أمراً طبيعياً فى وقت باتت تخضع فيه كل من الدولتين لهجوم مشترك. فى هذا الإطار جاءت زيارة رئيس الجمهورية أحمدى نجاد إلى دمشق، وإعلان تأييد إيران القاطع للحكومة السورية عامة وللرئيس بشار الأسد خاصة، باعتبار ذلك مبادرة دبلوماسية من جانب طهران، وهو ما أدى إلى وجود رد فعل مماثل من جانب سوريا. فعلى هذا الأساس، أعلنت سوريا دعمها حكومة وشعباً وكذلك تأييدها القاطع لحقوق إيران المشروعة فى امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية.

لكن ليس هذا فقط هو الإدراك المشترك الذى يحكم العلاقات بين الدولتين، بمعنى أن تأييد إيران لحكومة وشخص بشار الأسد، وكذلك تأييد سوريا امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية، لا يشكل فقط إطار التعاون والتنسيق بين الدولتين، وأبداً لا تنحصر العلاقات فى هذين الملفين، الواقع إن الدافع الأساسى المشجع لقيام الوحدة بين الدولتين يتمثل فى وجود قناعة أساسية مفادها أن استقواء هاتين القوتين لن يكون فى صالح قوة النظام الصهيونى، وهذا ما تدركه الدولتان، وكذلك القوى المناصرة لهذا النظام. ففى عقيدة الدولتين أنه لا

يمكن على الإطلاق الفصل بين معاداة الغرب لهما عن مصالح الصهاينة، بل إن معاداة الغرب للدولتين تعد عملية استباقية دائمة الحدوث بطرق وأساليب مختلفة بهدف إضعاف قدرة هاتين الدولتين لصالح النظام الصهيوني الذى يهدد - إلى جانب احتلاله للأراضى العربية - المصالح الخاصة بكل دولة وبكل شعب من شعوب ودول المنطقة.

ثمة نقطة أخرى تشترك فيها طهران ودمشق بوصفها سبباً للهجوم المشترك الذى يمارسه الغرب ضدهما دائماً. هذه النقطة التى يمكن وصفها بالذريعة هى "الإرهاب". فبحجة الإرهاب أو دعم الإرهاب يتم وضع "السيف" على الدول المعارضة للنظريات والتوجهات الأمريكية. واستناداً لهذه الحجة تواجه كل مقاومة صادقة ومخلصة لهذه النظرية بعداوة عاتية.

لقد اتخذت إيران وسوريا - انطلاقاً من فهمهما المشترك لطبيعة وماهية العداوات القائمة الآن - عدداً من التدابير المشتركة لمواجهة هذه العداوات والتهديدات. فى هذا الإطار تعد زيارة رئيس الجمهورية أحمدى نجاد دليلاً بارزاً على استعداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أجل الدفاع عن حليف استراتيجى إقليمى، وكذلك تعد دليلاً على حماية سورية مماثلة لحليفتها الإقليمية.

طهــــران علـى مــــفـــــتـــــرق طـريـقـين

■ نادر كريمى جونى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١٩

بقدر ما كان فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية التى أجريت فى ٢٥ يناير الماضى، مدعاة للترحيب من جانب مناصرى جماعات المقاومة الفلسطينية، بقدر ما كان ذلك أمراً مقلقاً وغير متوقع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، والدول الأوروبية. وفى إطار عملية مواجهة هذا التطور النوعى لم يشاهد أو يلاحظ أى تحركات أو خطوات فعلية سوى تصريحات لفظية وكلامية صدرت عن بعض المسئولين الأمريكيين والإسرائيليين، ومن هنا كان "الانتظار والترقب" هو الخيار الأساسى خاصة من جانب المعارضين للجماعات الجهادية، وذلك بحجة معرفة ومراقبة سلوك حماس عندما تتولى السلطة، فضلاً عن إقرار التحرك الجاد نحو التصدى لزيادة السلطة السياسية لهذه الجماعة الجهادية المهمة فى الأراضى المحتلة.

المؤكد أنه لا يتساوى ولا يستوى أصدقاء "حماس" الإقليميين، والذين هم خارج المنطقة فيما يخص ترحيبهم وسعادتهم بالانتصار البرلمانى الذى حققته حماس، لكن وجه الاشتراك بينهم جميعاً يتمحور فى أنهم جميعاً أعلنوا ترحيبهم بانتصار حماس من جهة، وإدراك الجماعات الجهادية الفلسطينية للطريق المؤدى للمناصب الخاصة بالسلطة السياسية من جهة أخرى.

لو أننا وضعنا فى اعتبارنا أن خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحركة حماس أعلن تقديره لأطراف ثلاثة، هى: إيران، وسوريا، وحزب الله اللبنانى، يمكننا القول بأن ذلك كان تقديراً لعمليات الدعم المعنوى والسياسى من جانب المسئولين الإيرانيين للانتفاضة، وكذلك للجماعات الجهادية الفلسطينية، وهو ما كان له دور ملموس فى انتصار حماس لدرجة أننا وجدنا رئيس المكتب السياسى يتحدث فى أول حديث له بعد انتصار حماس، عن التزامه بضرورة تقديم الشكر إلى حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتعهد بالوقوف إلى جانبها فى حالة تعرضها لأى هجوم.

لكن أمام هذا كله يتبقى أمامنا السؤال التالى:

إلى أى مدى أو إلى أى حد يمكن أن يستمر أصدقاء حماس فى تأييدها؟، وإلى متى سيستمر هذا التأييد؟، خاصة إيران التى لا ترتبط حتى الآن على أى مستوى بأى قدر من الاتصالات مع المسئولين الإسرائيليين من جهة، واستمرارها فى الامتناع عن إقامة علاقات مباشرة مع مسئولى السلطة الفلسطينية من جانب آخر؟

السؤال الآخر والمهم جداً هو كالتالى: ماذا بعد انتصار حماس وتشكيلها الحكومة الجديدة، هل سينتهى الأمر بإيران للاعتراف رسمياً بحكومة السلطة الفلسطينية أم لا؟

من جهة أخرى، أصبحت جماعة جهادية فلسطينية، كثيراً ما كانت تحظى بدفاع من إيران بشأن حقها فى تولى السلطة فى الأراضى المحتلة، أصبحت بالفعل قابضة على السلطة السياسية - العسكرية فى الأراضى المحتلة. . فهل يمكن أن يصبح هذا التحول - الذى يلقى ترحيباً من إيران - سبباً لإقامة علاقات رسمية بين

حكومة حماس والجمهورية الإسلامية الإيرانية؟

فى الأيام التى تلت انتصار حماس فى الانتخابات البرلمانية تبذل جهود واسعة من جانب زعماء حماس من أجل تشكيل ائتلاف وطنى بمشاركة سائر الجماعات الجهادية - السياسية الفلسطينية الأخرى، وهو الأمر الذى أكد عليه المسئولون والزعماء السياسيون الإيرانيون، خاصة الذين يرون أن انتصار حماس يصب فى صالح استمرار انتصار الرؤى والأفكار التى تطرحها الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن المنطقة، والتى ساهمت فى تشكيل محور استراتيجى حليف للمفكرين الإيرانيين سواء فى أفغانستان أو فى العراق والآن فى فلسطين المحتلة.

فى جميع المباحثات وأحياناً كثيرة فى معظم الخطب السياسية، يوصى الإيرانيون بضرورة تعميق العلاقات وكل أوجه التعاون بين طهران والحكومة الفلسطينية الجديدة، كذلك لابد للجمهورية الإسلامية من تقييم مثل هذه النتائج بشكل شامل وصحيح.

لكن المؤكد هنا أن عملية الاعتراف الرسمى بالحكومة الفلسطينية - بغض النظر عن الجماعة الحاكمة أو الرؤى التى تحكم الجماعة الحاكمة- لا يعد أمراً يسيراً أو سهلاً، مرجع ذلك أن إيران لم تعترف رسمياً بالهيكل أو البناء، أى النظام السياسى القائم حالياً فى الأراضى المحتلة والذى تأسس وفقاً لاتفاق أوسلو، وواى ريفير، بل إنها تعتبر أن تلك الاتفاقيات ظالمة.

السؤال الأجدر هنا مفاده: فى إطار مثل هذه الظروف، كيف يمكن أن نتوقع أن يتم تأييد الحكومة التى تكون قد تأسست فى ظل هذا المناخ؟ وكيف يمكن أن يتم تأييد جناح ما يصل إلى السلطة وفقاً لنفس هذا الأساس أيضاً؟

المؤكد أن الجماعة التى تبدو ظاهرياً قريبة من إيران أكثر من غيرها من الجماعات الأخرى هى جماعة الجهاد الإسلامى، وهى ترفض، بل رفضت مثل هذه الانتخابات التشريعية التى جرت انطلاقاً من كونها قائمة استناداً إلى اتفاقيات ظالمة ومجحفة.

وعلى الرغم من أن جماعة الجهاد الإسلامى لم تصدر أى توصية لأتباعها لمقاطعة التصويت من عدمه إلا أنها - أى الجهاد الإسلامى- قد أعلنت مراراً وتكراراً أنها لن تعترف رسمياً بالانتخابات البرلمانية التى ستقام فى الأراضى المحتلة، وأنها لن تقدم أى مرشح، وبالإضافة إلى هذا، فهى كانت توصى زعماء حماس بأن تصرف النظر عن تقديم أى مرشح يحرِّم تعاون الجهاد الإسلامى مع حكومة الحكم الذاتى. مع هذا كله فإن الشئ الذى يسعد الإيرانيين الآن هو أن حماس قد أعلنت مباشرة بعد حصولها على السلطة أنها لن تعترف رسمياً باتفاق أوسلو وأنها لا تعتبر نفسها ملتزمة به أو ملتزمة بالتمسك به.

إدارة الفرص فى العراق الجديد

■ نبى الله إبراهيمى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١٩

بعد أن حصلت قائمة الائتلاف العراقى الموحد على ١٢٨ مقعداً فى الجمعية الوطنية العراقية خلال الانتخابات التشريعية التى أجريت فى ١٥ ديسمبر عام ٢٠٠٥، سعى قادة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة حقيقة المجتمع السياسى العراقى ومدى نفوذ مراجع الشيعة وكذلك السلطة الحقيقية للشيعة المعتدلين فى العراق.

وبعد جدل ومداولات كثيرة صاحبت عملية اختيار رئيس الوزراء الذى يعد، طبقاً للدستور العراقى الجديد، السياسى الأول وأعلى منصب تنفيذى فى السلطة السياسية فى العراق، انحصرت التخمينات بين شخصين اثنين هما مرشح المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ورئيس حزب الدعوة، أى عادل عبد المهدى وإبراهيم الجعفرى، وفى النهاية أخفق عادل عبد المهدى فى تولى رئاسة وزراء العراق وذلك بفارق صوت واحد فقط عن إبراهيم الجعفرى، إذ حصل على ٦٣ صوتاً مقابل ٦٤ صوتاً حصل عليها إبراهيم الجعفرى الذى استطاع، من خلال تأييد قائمة الائتلاف العراقى الموحد، أن يرأس الحكومة مرة أخرى، وذلك بعد أن كان رئيساً للوزراء فى أول دورة برلمانية بالعراق، وهو الأمر الذى انعكس مباشرة على حزب الدعوة، حيث بات يُعرف بوصفه التيار الأساسى والمؤثر الرئيسى فى الساحة السياسية العراقية، وذلك فى الوقت الذى احتفظ فيه المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بمكانته كمنافس فعلى وحقيقى - فى المستقبل- لحزب الدعوة. والحقيقة أن الشئ الذى يحظى بأهمية خاصة يتمثل فى الانسجام والتوافق

ووجود لغة مشتركة بين الحزبين الكبيرين.

العراق فى الرؤية الإيرانية

بعد أن أصبح إبراهيم الجعفرى زعيم حزب الدعوة الإسلامى العراقى رئيسا للوزراء، تكون "الدبلوماسية" على عتبة تقدم ومرحلة جديدة فى العلاقات ما بين طهران وبغداد. ذلك أن السياسة الخارجية الإيرانية تقترب نحو شاطئ الأمان أو الاستقرار تجاه العراق بعد التحول الذى حدث فى العراق الجديد، حيث الصعود المتدرج للشيعة المعتدلين.

ويمكن القول أن الشيعة العراقيين يمهدون المناخ والسبيل اللازم الآن لتحقيق الاستقرار والأمن فى العراق، وهو الأمر الذى يهيئ فرصا مختلفة لتهدئة وإعادة بناء العلاقات مع الجار الشرقى للعراق، أى إيران بما يحقق للطرفين مصالحهما المختلفة، خاصة إيران، مرجع ذلك أن إيران طوال القرون الثلاثة أو الأربع الأخيرة كانت دائماً تعانى من مصادر التهديد وعدم الاستقرار القادمة لها من ناحية الغرب، أى العراق، فضلاً عن تباين التوجهات بين الدولتين.

ومع مرور ثلاث سنوات بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، حيث وضع دستور عراقى جديد، وتمت إعادة هيكلة التنظيم السياسى للشيعة فى العراق، كل ذلك من شأنه فرز ضغوط كبيرة من أجل إخراج القوات الأمريكية من العراق.

ومع الوضع فى الاعتبار انخفاض التكلفة الأمنية للحدود الإيرانية مع العراق بسبب وجود هذه القوات، فإن إيران سوف تتمكن من وضع نظام أمنى جديد فى تلك الحدود من خلال التوجه نحو الاهتمام بالقضاء على التهديدات التى من شأنها إعاقة تنمية العلاقات الثنائية بينها وبين العراق وتدشين حوار اقتصادى هادئ بين طهران وبغداد.

إيران ومستقبل الأكراد

فى أعقاب التقارب الذى حدث بين التكتلين الشيعى والكردى فى العراق الجديد والزيارة الأخيرة التى قام بها جلال طالبانى رئيس الجمهورية العراقية إلى طهران، تدعمت الرؤية القائلة بأن الأكراد وإيران بصدد تحرك استراتيجى موحد فى العراق، حيث تستطيع إيران من خلال وجود أصدقائها الأكراد، إزالة أى تناقض فى سلوك أى دولة مجاورة للعراق تجاه إيران.

وسوف يستفيد الأكراد أيضاً من النفوذ الإيرانى طويل الأمد فى العراق والذى سيصبح فاعلاً فى المستقبل السياسى العراقى، وذلك من أجل الحفاظ على التوازن فى القوى بينهم وبين الأقلية السنية.

كذلك سوف تساعد علاقات طهران مع أكراد العراق فى تكوين رؤية واقعية بشأن مستقبل الأكراد فى منطقة الشرق الأوسط.

العراق واللعبة الإقليمية الإيرانية

على الصعيد الإقليمى، فإنه مع تدعيم قوة الشيعة العراقيين المؤيدين لإيران فى العراق، فإن إيران سوف تتمكن من أن توفر لنفسها اختياراً جديداً بشأن الوضع الجيوبوليتيكى الإقليمى الخاص بها. وبعبارة أخرى سيصبح بإمكان إيران أن تختار لنفسها مكانة جيوبوليتيكية حديثة من شأنها إزالة نقاط الضعف والتوتر الذى يسود فى وضعها الجيوبوليتيكى من الناحية الشمالية والشرقية معا، وسوف يصبح العراق عنصراً ورقماً مهماً فيما يخص القضاء على التقلبات الجيواستراتيجية والجيواكونوميكية فى منطقة خوزستان الإيرانية، وهو ما سيخلق بدوره نوعاً وقدراً من التفاهم والتنسيق بين الطرفين مما سيكون له نتائجه وتداعياته المستقبلية على الصعيد الإقليمى وذلك كما يلى:

١- تقارب الكويت، والسعودية وعمان إلى هذين المحورين الجديدين (إيران والعراق).

٢- تقلص مستوى وحدة وقدرة "اللعبة المزدوجة" التى يمارسها مجلس التعاون الخليجى.

٣- زيادة فى توازن القوى الإيرانية تجاه كل من مصر وتركيا.

٤- استئصال كل أنواع التهديدات الإسرائيلية ضد إيران.

٥- تحقيق الربط الاستراتيجى - من جديد- بين سوريا، وإيران، والعراق، وربما لبنان أيضاً.

فى النهاية، إذا كان العراق قد طرح بوصفه نموذجاً للمشروع الأمريكى الخاص بالشرق الأوسط الكبير والرامى لتحقيق الديمقراطية الغربية فى الشرق الأوسط، إذا كان الأمر كذلك إلا أننا أصبحنا - وعلى العكس من ذلك تماماً- أمام مشروع أو نموذج "الشرق الأوسط الإسلامى الكبير" وذلك بعد تدعيم شأن الشيعة فى العراق، وبعد فوز حماس فى فلسطين، وهو الأمر الذى من شأنه أن يزلزل المكانة السياسية والمواقع المتميزة للولايات المتحدة فى كل منطقة الشرق الأوسط.

إن إيران يمكنها أن تحقق أكبر استفادة من هذا الوضع الاستراتيجى الجديد من خلال إدراك الفرص، والبعد عن التهديدات، وأن تبنى وتؤسس حوارها -فى حده الأكثر- على نمط من الدبلوماسية القافزة، أى القائمة على القفز والوثوب من جهة، وتعمل على خلق المناخ المناسب لحفظ مصالحها القومية من جهة أخرى.

الجوانب الخفية لزيارة مقتدى الصدر

■ كريم ارغنده بور ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١

حظيت الزيارة الأخيرة التى قام بها الزعيم الشيعى الشاب مقتدى الصدر إلى إيران باهتمام إيرانى متباين، ففى حين أبدت الصحف المحسوبة على التيار الإصلاحى اهتماما ملحوظا للزيارة، فضلت وسائل الإعلام التابعة لتيار اليمين ونواب المجلس الصمت حيال هذه الزيارة، ويرى المراقبون للشأن العراقى فى مقتدى الصدر شاب راديكالى يمثل أحد أكبر التحديات التى يواجهها المحتلون للعراق. ومع الأخذ فى الاعتبار قاعدته العريضة فى منطقة النجف، وكذلك العقبات القائمة أمام استقرار النظام وتأسيس حكومة وطنية فى العراق، فإن أى نوع من الدعم لمقتدى الصدر يمثل فى الواقع نوعا من التأييد للراديكالية التى ستؤدى إلى نتائج ستؤثر على مستقبل العراق.

المنتقدون لدعم مقتدى الصدر يشيرون إلى أزمة الملف النووى الإيرانى من طرف خفى. ومن ناحية أخرى، يرون أن هذا الدعم إذا كان يعنى الابتعاد عن الجماعات التى تمثل الأغلبية الحالية فى البرلمان العراقى والحكومة العراقية القادمة مثل حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وجماعات الأكراد، فإن هذا التوجه يُعد إجراءً غير مبرر. ومن ناحية أخرى، فإن مقتدى الصدر الذى كانت مواقفه فى السنوات التالية لاحتلال العراق يعتريها الكثير من التباين بين التشدد والتهاون، ومعظم مواقفه لم تكن نابعة من عقيدة راسخة، وخاصة فيما يتعلق بموقفه من المرجعية ومن بقية الجماعات الأخرى وعلى رأسها الطوائف الشيعية، وموقفه من النزاعات الإقليمية، وطريقة الخروج منها، وصولاً إلى موقفه من إيران، لم يكن لديه موقف ثابت من شيء سوى مناهضة الاحتلال. لقد كان يتصور فى البداية أن وجوده كقوة مسلحة يمكن أن يكون ذا أثر على ميادين القتال فى العراق، لكنه أدرك فيما بعد أنه سيقاتل بمفرده، وأنه لن يحصل على أى مساعدة من بقية الجماعات، بل إن تعداد معارضيه صار فى تزايد مستمر، فأعلن أن رأى المرجعية أعلى من القانون والاتفاقات السياسية، ولكنه وقبل غيره فعل أشياء تخالف أوامر المرجعية.

إن الأوضاع فى العراق تؤكد صحة المقولة القائلة بأن الوجود فى بيئة سياسية مغلقة تحكمها قواعد صارمة يجعل القوى الأحادية التى لا تحظى بقدر كبير من التحالفات مع غيرها من القوى الأخرى، أكثر عزلة وغير قادرة على لعب الدور المناسب فى هذه الساحة، فى الوقت نفسه، يجب القول بأن مجريات الأمور فى السنة الأخيرة فى العراق تشير إلى أن مواقف مقتدى الصدر صارت أكثر مرونة مما كانت عليه فى الماضى، وصار هو نفسه أكثر توافقاً مع الواقع فى العراق. لقد انتهج مقتدى الصدر فى الانتخابات العراقية الأخيرة نهجا أكثر اعتدالاً مما كان فى السابق، وهو يسعى حاليا إلى أن يحصل على نصيبه فى توازنات الحكومة القادمة.

ثمة دلائل عدة تشير إلى أن مقتدى الصدر قد أدرك أن دوره المؤثر فى مستقبل العراق يجب أن يكون من خلال الطرق السياسية وليس من خلال المعارك المسلحة، وهو الأمر الذى يجب أن ترحب به إيران. وكاتب هذه السطور لا يسعى إلى نفى مخاوف المنتقدين لزيارة مقتدى الصدر إلى إيران وإنما يطرح بعض النقاط التى تم إغفالها تحت وطأة النقد الذى أعتيد توجيهه لمواقف الحكومة الإيرانية الحالية، ولعل تلك النقاط تساعد على تحليل أكثر عمقاً للتطورات الجارية:

١- إن زيارة مقتدى الصدر لم تكن للجمهورية الإسلامية الإيرانية وحدها، فهو قبل مقدمه إلى إيران شارك فى مراسم تأبين أمير الكويت، وأجرى مباحثات مع كبار المسئولين الكويتيين على هامش زيارته. والتصريح الذى أدلى به مقتدى الصدر فى طهران بأنه فى حالة الهجوم الأجنبى على إيران فسوف يدافع عنها، هو التصريح نفسه الذى أدلى به فى الكويت، حيث ذكر أنه سيدافع عن أى جار له فى حالة تعرضه لهجوم.

وبعد زيارته لإيران التقى بكبار المسئولين السعوديين، كما وردت أخبار أن لديه برامجاً أخرى لزيارة عدد من الدول الإسلامية بالمنطقة. ولو أن زيارة مقتدى الصدر وجولاته كانت لإيران فقط فى هذه المرحلة لكانت المخاوف المطروحة حاليًا على قدر كبير من الصحة، ولكن طالما أن هذه الزيارات قد امتدت إلى عدد آخر من الدول، ومن بينها دول حليفة للولايات المتحدة وغير شيعية، فإن الأمر يجب أن يفسر على نحو آخر، حيث يُعبر عن قرار مُتخذ على نطاق أوسع من حدود الدولة الواحدة.

٢- على عكس الادعاءات التى راجت فى الفترة الأخيرة والقائلة بأن زيارة مقتدى الصدر لإيران قد أحدثت ردود فعل دولية متشددة ضد إيران، يجب القول إن الواقع لا يؤيد مثل هذه الادعاءات. وما من شك فى أن أخبار هذه الزيارة قد تم تتبعها على نحو موسع بسبب الحساسية العالمية تجاه قضية العراق، ولكن الأمر يختلف عن معنى رد الفعل السلبى

الدولى. ولعل هذه النقطة يمكن أن تشير إلى تساؤلات أكثر قيمة، وهى هل كانت زيارة مقتدى الصدر والمباحثات التى عقدها مع كبار مسئولى الجمهورية الإسلامية فى إيران محاولة لتهدئة الأوضاع المتوترة فى العراق وكبح جماح النزاع فيه، وخطوة نحو خلق الاستقرار وتمكين حكومة عراقية قوية فى المستقبل، ما من شك فى أنه إذا حدث اتفاق حول هذه الأمور فسوف يكون فى صالح الجميع.

٣- إن المصالح القومية مبدأ أساسى فى وضع السياسات الخارجية لجميع الدول، ولا توجد أساليب محددة للحفاظ على هذه المصالح، خاصة فى العصر الحالى، حيث تستباح جميع الأساليب والوسائل التى كانت غير معروفة فى الماضى شريطة الحفاظ على المصالح القومية. وإذا كان التباحث مع الأعداء من أجل الوصول إلى حل لإنهاء النزاع أمر مقبول فى السياسات الدولية فإن التباحث مع أى فرد أو جماعة تستطيع خلق ثبات فى مستقبل العراق لا يُعد أمراً غير منطقى فحسب، وإنما يصب كذلك فى صلب المصالح القومية لجميع جيران العراق، وإذا كانت زيارة مقتدى الصدر تمثل خطوة فى هذا الإطار فإنها تستحق الدفاع عنها وليس معارضتها.

نار برسم الخـــــدمـــــة..!

مصيب نعيمى ■ الوفاق ٢٠٠٦/٢/٢٢

من مفارقات سياسات الدول الغربية أنها تحرِّم على الآخرين ما تحلله لنفسها، وهى فى سياساتها هذه لا تعير الاهتمام لأى من المبادئ والمعايير التى تتحكم فى العلاقات الدولية. فالغرب بدوله يحاول بشتى السبل وضع المعوقات أمام الدول الأخرى، خاصة التى تنتهج سياسات لا يرتاح إليها وذلك لبقائها تراوح فى مكانها، لأن تقدم هذه الدول يعنى أنها ستكون ندا للدول الغربية، وحينها سيخسر الغرب آلية يستخدمها منذ أمد طويل، وهى سياسة الإملاءات والتدخل فى شئون الآخرين، والتى تقوم على الكيل بمكيالين فى التعاطى مع الكثير من القضايا الدولية.

وتبرز مفارقة سياسات الدول الغربية، بجلاء فيما أعلنته الخارجية الفرنسية قبل يومين من أن فرنسا لا تتدخل فى الشئون الداخلية اللبنانية، بل إن تحركها يهدف إلى وقف التدخلات الأجنبية فى هذا البلد!، دون أن توضح هذه الوزارة كيف ستعمل على وقف التدخلات الأجنبية وبأى آلية. وهى تتجاهل أن جميع الدلالات تشير إلى وقوف فرنسا وراء ما تشهده الساحة اللبنانية اليوم من مشاحنات كلامية يخرج فيها البعض على وحدة الصف المطلوبة حالياً ليتحدث بما يشتهيه الغرب.

هذا من ناحية فرنسا، أما ما نشاهده من جانب الاحتلال الأمريكى فى العراق، الذى يتدخل فى كل شاردة وواردة، فهو أكثر من تدخل، وعلى الرغم من أن قوات الاحتلال أطلق عليها دولياً قوات متعددة الجنسيات، مما يتعين عليها الابتعاد - وإلى حد كبير - عن التدخل فى شئون العراق الداخلية، ولكن الولايات المتحدة التى دأبت على هذا الإجراء لا تتصاع لصوت العقل، إذ نرى مسئولى الإدارة الأمريكية يطلقون بين الحين والآخر تصريحات لا يمكن وصفها إلا تدخلا فى شئون شعب تخلص من استبداد أعتى دكتاتورية شهدتها المنطقة ويسعى لحثّ الخطى إلى بناء ذاته وبلاده.

فما صرح به السفير الأمريكى فى بغداد قبل يومين، من أن المشكلة الأساسية فى العراق هى الصراع الطائفى والعرقى، إنما هو كلام مسيئ يراد استغلاله لعرقلة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، لأن الانتخابات فى هذا البلد كما هى فى فلسطين لم تأت بما تشتهيه الإدارة الأمريكية.

ثم ألا يعنى قوله: "ولن نستخدم أموال الشعب الأمريكى لبناء قوات يديرها أناس طائفيون"، تدخلا سافرا فى شأن العراقيون هم أدرى به وقادرون بأطيافهم أن يتوصلوا إلى الوفاق حوله دون تدخل الأمريكيين. ويبدو أن السفير الأمريكى تناسى الأموال الضخمة التى نهبتها واشنطن - ومن نصبتهم - من العراق بحجة الإعمار وإرساء الديمقراطية!

هذه هى المفارقات التى يعانى منها الغرب بمجمله، حيث يتصرف بما يتهم به الآخرين زورا، ويسعى إلى إبقاء النار تحت الرماد، وإبقاء المنطقة على نار هادئة، ينفخ فيها متى ما اقتضت مصالحه القصيرة والبعيدة المدى.

التحديات التى تواجه حماس فى السلطة

■ همبستكى (التضامن) ٢٠٠٦/١/٣١

فى إحدى أكثر الانتخابات ديمقراطية فى العالم، صوَّت الشعب الفلسطينى لحركة المقاومة الفلسطينية (حماس) فى الانتخابات التشريعية التى أجريت فى ٢٥ يناير الماضى.

وعلى الرغم من الضغوط الأوروبية والأمريكية والإسرائيلية المفروضة على حماس، إلا أن ذلك لم يمنع الحركة من التحرك فى الداخل والخارج من أجل تحمل مسئولياتها الجديدة.

هذه الحركة التى تشكلت على أيدى شخصيات لا تنسى مثل الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسى وفتحى الشقاقى اللذين اغتالتهم أيادى الإرهاب الصهيونية، يقودها اليوم محمود الزهار وإسماعيل هنية وخالد مشعل، ولا شك أنهم سيواجهون تحديات صعبة ومسئوليات أصعب.

وتمتلك حماس مميزات كثيرة أبرزها ثقة الشعب الفلسطينى، وقيادة المقاومة ضد إسرائيل، بجانب الأنشطة الاجتماعية والثقافية، وهى كلها عوامل جعلت الحركة تحظى بثقة الشعب الفلسطينى.

والواقع إن فوز حماس بمقاعد ومؤسسات السلطة لا يعنى إمكانية الاستفادة من هذه السلطة لتحقيق أهداف الحركة، بل إن هذه الحركة ستواجه تحديات كثيرة على الصعيدين الداخلى و الخارجى.

وتتمثل أولى التحديات التى تواجه حماس فى اختلاف الرؤى بين حماس وفتح فى أسلوب التعامل مع إسرائيل، لأن حماس لا تعترف بإسرائيل، وتدعو إلى الخروج غير المشروط لإسرائيل من الأراضى المحتلة، ودائماً تسعى لتحقيق أهدافها من خلال المقاومة المسلحة، فى حين أن الرئيس الفلسطينى محمود عباس (أبو مازن) وجميع مسئولى حركة فتح يسعون دائماً للسلام مع إسرائيل من خلال المفاوضات.

ومع فوز حماس فى الانتخابات التشريعية، خرج ما يقرب من عشرين ألفاً من مؤيدى فتح فى مظاهرة يقودها محمد دحلان. أما كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكرى لحركة فتح، فقد هددت فى بيان لها أنه إذا لم تغير فتح من فكرها وتوجهها فإنها سوف تنضم إلى الحكومة التى سوف تشكلها حماس.

وقد أكد خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحركة حماس على توجه الحركة نحو إحداث تغيير وإصلاح، وعلى أن هناك دعماً من عدة جهات للحركة التى سوف تشكل حكومة وتقدم برامج بناءة جداً، خاصة أن حماس اليوم تتمتع بقاعدة شعبية كبيرة فى فلسطين وحصلت على أغلبية الأصوات فى الانتخابات البرلمانية، ويجب أن تشكل الحكومة.

ولكن الولايات المتحدة وإسرائيل ومن ورائهما الاتحاد الأوروبى أعلنوا صراحة أنهم لن يتفاوضوا مع حكومة فلسطينية تشكلها حماس، إلا إذا تخلت عن السلاح واعترفت بإسرائيل.

فى الوقت ذاته أكد محمد نزال عضو المكتب السياسى لحماس أن التوجه الأمريكى لإيقاف المساعدات المالية للسلطة لن يغير شيئاً فى سياسات حماس، وإذا كان الفلسطينيون يحتاجون لهذه المساعدات، فإن ذلك لن يكون على حساب حقوقهم

حماس دخلت التاريخ منتصرة فهل ستخرج مهزومة؟

■ حسن هانى زاده ■ وكالة مهر للأنباء ٢٠٠٦/٢/٢١

قد يكون الاستفسار عن أسباب ولوج حماس اللعبة الديمقراطية من السابق لأوانه، ومن هذا المنطلق فإن الحكم على برامجها ومشروعها السياسى سلفاً قد يكون مجحفاً بحقها.

لكن السؤال الذى يطرح نفسه خاصة فى الوقت الذى أصبح فيه العالم يترنح تحت الضربة السياسية القاضية التى وجهتها حماس من خلال فوزها الكاسح فى الانتخابات التشريعية مفاده: ما هو الدافع الحقيقى

الذى جعل حماس تتبنى العمل السياسى بدلا من العمل النضالى؟، فهل غيبوبة الديناصور آرييل شارون وصراعه مع الموت أعطيا الأمل لحماس بأن هناك انفراجا سيحدث على الساحة الفلسطينية والدولية، وعلى حماس عدم تفويت هذه الفرصة؟

بالتأكيد إن الأمر لا يتعلق بحياة أو موت الجزار شارون، بل هناك من أمثال شارون على الساحة الإسرائيلية من هم أكثر قسوة وبطشا منه، مثل بنيامين نتانياهو وإيهود أولمرت وغيرهما.

وعلى الساحة الدولية فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى مازالا يتمسكان بمواقفهما فى دعم إسرائيل وتسوية القضية الفلسطينية على طريقتهما الخاصة دون إعطاء أى حق للفلسطينيين.

إذن ما هو التغيير الذى حدث إقليمياً ودولياً وداخلياً، الأمر الذى أدى إلى تغيير استراتيجية حماس من الواقع النضالى الى العمل السياسى ودخول معمعة الحكم؟

من المؤكد أن حماس ارتكبت نفس الخطأ الذى ارتكبته فتح قبل أكثر من عقد من الزمان عندما وقعت على اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ على أساس وعود معسولة زائفة، حيث كانت نهايتها موت رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات بشكل غامض قبل أن يرى تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة التى كان قد ناضل من أجلها طيلة خمسة عقود.

والحق إن أعضاء حماس ليسوا أكثر تجربة وممارسة سياسية من أعضاء حركة فتح فى تكتيك الحوار الدولى رغم أن رجال حماس هم من خيرة أبناء الشعب الفلسطينى وهم اكثر إخلاصاً وإيماناً بقضيتهم العادلة.

صحيح أن فوز حماس كان متوقعاً بسبب شعبيتها الهائلة فى الأراضى المحتلة، لكن كيف ستتعامل هذه الحركة مع إسرائيل والعالم بعد تشكيلها الحكومة؟، هل ستتنازل عن حق العودة وتحرير القدس وترك المقاومة ونزع الأسلحة والاعتراف بإسرائيل؟، فإذا كان ذلك صحيحاً، إذن ما الفرق بين حماس وحركة فتح؟، من المسئول عن الدماء الطاهرة التى سالت على أرض فلسطين؟

من المسئول عن استشهاد العشرات من أبطال وقادة الانتفاضة الباسلة أمثال الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسى وإسماعيل أبو شنب ويحيى عياش وآخرين؟

كيف تستطيع حماس أن تقضى على الفساد المتفشى فى هيكلية السلطة الفلسطينية، وما هى الآليات التى ستستخدمها لمواجهة تمرد حركة فتح المتذمرة من فوز منافستها فى الانتخابات التشريعية؟

وإذا كانت الحركة ستبقى متمسكة بمبادئها ونضالها وستحتفظ بسلاح المقاومة، فكيف ستتعامل فى هذه الحالة مع المجتمع الدولى الخاضع للهيمنة الصهيونية والأمريكية؟

ألا يكون هناك فخ قد وقعت فيه حركة حماس لجعلها حصان طروادة للقضاء على الانتفاضة وعلى باقى الحركات الجهادية، ومن ثم طردها من الحكم والقضاء عليها كليا؟

فأى مشروع ستقدمه الحركة فى المستقبل يجب أن يمر عبر القنوات الإسرائيلية والأوروبية والأمريكية للمصادقة عليه إذ لا يمكن تنفيذه إلا بمباركة الكيان الصهيونى.

فهامش المناورة والتكتيك السياسى والتعامل الدولى ومجال الحوار يبقى بالنسبة للحركة ضيقا لا يمكنها أن تنتزع شيئا من الغرب دون التخلى عن كل القيم التى ناضلت حماس من أجلها.

فى الحقيقة إن حركة حماس دخلت التاريخ من أوسع أبوابه منتصرة، حيث بقت صامدة فى وجه كل التحديات ولم تستسلم للعواصف السياسية ولم ترضخ إلى الضغوطات الداخلية والخارجية، والخوف كل الخوف من أن تخرج هذه الحركة الأصيلة النبيلة من نوافذ التاريخ مهزومة.

مرحلة ما بعد شارون

■ سعيد محيى الدين ساجدى ■ همشهرى ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسى)، العدد ٨٣، يناير ٢٠٠٦

بدأت مرحلة غياب شارون عن الحياة السياسية الإسرائيلية. وسواء فى الداخل أو فى الخارج تقبل الجميع انتهاء مرحلة شارون، ولكن ثمة تشكك بخصوص بقاء الشارونية.

ولا شك أن هناك تساؤلات كثيرة تتبادر للذهن الآن أهمها:

ما هى خصائص مرحلة ما بعد شارون؟، ومن هو خليفته فى الحكومة أو الحزب؟، ومن المستفيد من

غياب شارون ومن المتضرر؟، وغيرها من التساؤلات المطروحة على الساحة السياسية الإسرائيلية وخارجها.
ولكن الآن الجميع يريد أن يعرف ماذا بعد شارون؟
هل الحزب الجديد الذى أسسه شارون (كاديما) سيبقى على الساحة السياسية الإسرائيلية؟، فكل حزب يحتاج من أجل بقائه إلى مقومات تاريخية، وتشكيل خاص به، وشخصيات كاريزمية.
إن حزب كاديما لا يمتلك قاعدة حزبية بعد، وليست له لائحة أو استراتيجية، ولكن ظهر على أساس شخصية شارون وفكره.
فى إسرائيل يعتبر الكثير منهم أن الحزب أحياناً يساوى رجل واحد، وأن الحزب يعنى الزعيم، ومن ثم يعتقدون أنه بذهاب شارون لن يحظى أى حزب بشعبيته وزعامته، وأن هذا الحزب سينتهى بنهاية زعيمه.
وطبقاً للإحصاءات فإن الانتخابات لو أجريت اليوم فإن حزب شارون سيحصل على بضع وأربعين مقعداً.
إن غياب شارون سيدعم من مكانة نتنياهو والذى انتخب مؤخراً زعيماً لحزب الليكود بعد أن اجتاز منافسين أكثر تشدداً منه، آملا أن يبقى الليكود فى وضع اليمين المتشدد وأن يمنعه من الانزلاق إلى اليمين الأكثر تشدداً، ووقتها تستطيع شخصيات، مثل جون موفاز وأوفى ديختر رئيس الشاباك السابق، أن تنضم إليه.
كما أن ثمة حزباً آخر غير دينى يسمى شينوى، من المحتمل أن يحصل هذا الحزب على بعض أصوات حزب شارون لصالحه.
لن يستفيد حزب العمل من غياب شارون عن الساحة السياسية، فلا يزال زعيمه الجديد ميرعام بيرتس يواجه معارضة شديدة من الزعماء القدامى للحزب مثل باراك واليعازر. ويأمل بيرتس أن تنتهى المشاورات بعودة شيمون بيريز مرة أخرى والزعماء الآخرين إلى الحزب.
الانتخابات البرلمانية سوف تجرى فى موعدها المقرر فى مارس الحالى، ولا توجد نية لتأجيلها. ويعتقد الكثيرون داخل إسرائيل أن المنافسة الانتخابية ستجرى مثل الماضى بين حزب الليكود وحزب العمل، وأن أصوات شينوى وشاس ستحدث تغييرات طفيفة.
وهذه الانتخابات لا شك ستكون بين زعماء الجيل الثالث الإسرائيلى. وبالنظر إلى ميول الشعب الإسرائيلى فى السنوات الأخيرة إلى أحزاب اليمين والأولوية للأمن على السياسة وأحياناً الاقتصاد، فإن نتنياهو ينتظر أكثر من الآخرين سقوط حزب (كاديما).
إن البعض يعتقد أنه لن يظهر شخص آخر مثل شارون الذى قام فى إجراء أحادى الجانب بالانسحاب من مساحة كبيرة من مناطق مهمة فى الضفة الغربية. والواقع إن شارون عندما أقدم على الانسحاب من غزة فإن حزبه القديم (الليكود) واجه خطر طرح الثقة فى حكومته، ولكن التوازنات الداخلية وإسهام بعض الساسة فى السلطة، بالإضافة إلى قدرة شارون فى اتخاذ القرار كانت سبباً فى أن يبقى رئيساً للوزراء حتى مرضه وأن ينفذ قراره.
ولكن ما يجب قوله أن جرأة اتخاذ إجراء أحادى الجانب لن تجدها فى أى شخص إسرائيلى آخر، ويعتقد الخبراء أنه عقب الانتخابات البرلمانية الفلسطينية وما صحبها من استقرار للأوضاع الأمنية فإن هذا سوف يساعد إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلى بالإنابة على وضع نفسه زعيماً لحزب شارون (كاديما) وبعدها يستطيع بمساعدة الولايات المتحدة وبعض الزعماء العرب فى المنطقة أن يهيئ المجال للفوز فى الانتخابات.
وفى خضم هذا كله مازال القلق يسيطر على الفلسطينيين حتى ليلة الانتخابات وما بعدها من الزعماء الجدد وأفكارهم وسط الرأى العام الداخلى والعودة مجدداً لقمع الفلسطينيين وإراقة الدماء، بل إن خبرات الفلسطينيين لا تستبعد العودة مجدداً لاحتلال غزة. وهو الأمر الذى جعل المسئولين فى فلسطين يحذرون من أن تغيير الزعامة فى إسرائيل لا يعنى تغيير التعامل مع الفلسطينيين وتغيير ما تم الاتفاق عليه، لأنه لو حدث ذلك فإن العواقب ستكون وخيمة.

التحالف الجديد في المنطقة

د. محمد حسن خاني ■ همشهري ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسي)، العدد ٨٣، يناير ٢٠٠٦

تعتبر التكتلات الإقليمية من أهم الظواهر التى شهدها النصف الثانى من القرن العشرين وتعد بمثابة فاعل جديد على الساحة الدولية.

وقد اتسعت هذه التكتلات فى الفترة ما بين عقد الخمسينيات وعقد التسعينيات باعتبارها إحدى أهم الآليات اللازمة لتحقيق التعاون الإقليمى فى المناطق المختلفة، ويبدو الاتحاد الأوروبى خير مثال على أهمية التكتلات الإقليمية التى شهدت تطويرا تدريجيا، فقد سبقه تشكيل أكثر من منظمة إقليمية أوروبية، وانتهى السعى الأوروبى بتأسيس الاتحاد الأوروبى.

وتزامن مع السعى الأوروبى لتأسيس الاتحاد سعى الدول الأخرى فى كثير من مناطق العالم تجاه التعاون وتكوين تكتلات إقليمية ذات توجهات سياسية واقتصادية وعسكرية.

وقد واجهت بعض المحاولات لتكوين تكتل إقليمى الفشل، إلا بعض التكتلات من بينها مجموعة الآسيان (جنوب شرق آسيا)، وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى بذلت جهود حثيثة لتدعيم التعاون الإقليمى، وأبرز مثل على هذا التوجه تكوين منظمة التعاون الاقتصادى (الإيكو).

وقد قدمت منظمة الأمن والتعاون الأوروبى مساعدات كبيرة لدول أوروبا فى إطار دعمها لجميع الأعضاء المهمين والمؤثرين، واستطاعت فى عقد التسعينيات أن تخطو خطوات هامة فى اتجاه توسيع مجالات التعاون بين الدول فى المنطقة. ولكن بسبب سوء ظن بعض الحكومات لم تستطع المنظمة أن توفر آلية شاملة للتعاون فى المنطقة.

أما منظمة التعاون الاقتصادى (الإيكو) فهى منظمة مثيرة للجدل. ورغم أنها من الناحية الجيوبوليتيكية يمكن أن تصبح منظمة قوية من إسلام أباد حتى أنقرة، ومن طهران حتى دوشنبه، إلا أن الواقع يوحى بأن الخلافات عميقة وواضحة بين أعضاء هذه المنظمة مما جعلها عاجزة عن القيام بدورها المأمول، ولم تستطع تفعيل أنشطتها، بل اقتصرت هذه الأنشطة على عقد اجتماعات روتينية لوزراء الخارجية والقادة وتشكيل الأمانة العامة.

وبالنظر لما سبق، فإن دول المنطقة تأمل فى تكوين منظمة بديلة فى المنطقة على غرار الاتحاد الأوروبى. وبالفعل ومن خلال التوجه الإقليمى الجديد للصين والرؤية المساعدة من الروس تم وضع اللبنة الأولى لهذا التحالف الجديد فى شنغهاى عام ١٩٩٦. وقد لعب الصينيون دوراً بارزاً فى تكوين وتنمية هذه المنظمة، وبعد خمس سنوات، وفى يناير عام ٢٠٠١، تكونت منظمة تعاون شنغهاى بعضوية ست دول هى: الصين، وروسيا، وقزاقستان، وطاجيكستان، وقرغيزستان، وأوزبكستان.

مما سبق يتضح أن منظمة تعاون شنغهاى تمثل واقعاً جديداً للدول المؤسسة لها، فهى تمثل الجديد لهم، وهذا الجديد لم يكن موجوداً فى كل المنظمات السابقة وهو القول والفعل معاً.

هذه المنظمة بجانب الاقتصاد الصينى المفتوح تستطيع أن تكون بمثابة الموتور المحرك لتنمية اقتصاد الدول الأعضاء فى المنظمة، كما أنها ستتيح للصين فرصة هى الأخرى من أجل السيطرة على مصادر الطاقة فى المنطقة.

وعلى الصعيد الأمنى فإن هذه المنظمة أيضاً تستطيع أن تشكل حائلاً أمام تصاعد الأمن فى المنطقة. ولاشك أنه مع انضمام دول أخرى مثل إيران والهند لهذه المنظمة سوف تشكل جبهة جديدة سياسية أمنية فى المنطقة فى مواجهة الجبهة المشتركة لأوروبا الغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنظر إلى المواقف التى اتخذتها منظمة تعاون شنغهاى أمام الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة، فإن مطالبتها الصريحة لواشنطن بترك المنطقة هى دليل واضح على الدور المهم والمؤثر لها.

وعلى الرغم من المجالات الإيجابية السابقة والدور الفعال والمؤثر الذى يمكن أن تلعبه المنظمة، إلا أنها تواجه تحديات مختلفة من الممكن أن تؤدى إلى انقسام المنظمة إلى قسمين: قسم إقليمى وقسم دولى.

إن أهم تحدى يواجه المنظمة على الصعيد الدولى هو الماهية السياسية والأمنية موضع اهتمام اللاعبين الرئيسيين فى النظام الدولى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وحلفاءهم الذين يريدون طمس دور هذه المنظمة لأسباب عدة تتعلق بنفوذهم ومصالحهم فى المنطقة ولأنهم يعتبرون أن هذه المنظمة الوليدة تعد منافسا قويا لابد من مواجهته.

وأخيراً وفيما يتعلق بالتحديات الإقليمية والداخلية والتى يمكن أن تؤدى إلى إفشال جهود منظمة تعاون شنغهاى، فإن هذه التحديات هى نفسها التى أدت إلى انهيار التجارب السابقة فى المنطقة، مثل المنافسة بين موسكو وبكين لممارسة دور الزعيم فى المنطقة، وتفاوت الأولويات والأهداف وتعارضها بين الأعضاء، وانهيار الأنظمة والبنية التحتية اللازمة لتشكيل وقيام مثل هذه المنظمات.

والتغلب على هذه المشكلات فقط هو الطريق لنجاح أى تحالف أو منظمة فى المنطقة وبعدها يمكننا أن نتحدث عن الأهداف التى يمكن أن تحققها منظمة تعاون شنغهاى (التحالف الجديد فى المنطقة) فى السنوات القادمة.

الوجـــود العـــسكرى الأمـــريكى الروسى فى آســـيـــا الوسطى

عنايت الله يزدانى، اطلاعات سياسى - اقتصادى (الأخبار السياسية الاقتصادية) العدد ٢١٧-٢١٨، يناير - فبراير ٢٠٠٦

بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتمكن الولايات المتحدة من احتلال أفغانستان وإسقاط نظام حكم طالبان، أصبح للولايات المتحدة وجود عسكرى فعلى فى جمهوريات آسيا الوسطى، خاصة فى أوزبكستان وقيرغيزيا وطاجيكستان، وهى المنطقة التى ظلت لأكثر من قرنين تحت هيمنة الروس.

وفى إطار الإعداد للحرب ومهاجمة أفغانستان، اضطرت الولايات المتحدة لإقامة قواعد عسكرية فى بعض تلك الجمهوريات، وفى تلك الأثناء، شيد الأمريكيون قاعدتين عسكريتين، الأولى فى "خان آباد" بالقرب من العاصمة الأوزبكية "طشقند" والأخرى فى مناس بالقرب من العاصمة القرغيزية "بيشك".

يعتبر الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة بمثابة تهديد حقيقى للروس، وفى إطار تصدى موسكو لهذا التهديد، أقدمت هى الأخرى على إنشاء قواعد عسكرية فى آسيا الوسطى، حيث كانت الخطوة الأولى، قاعدة كانت العسكرية فى قرغيزيا، ومن ثم استضافت قرغيزيا الصغيرة قاعدتين عسكريتين تابعتين لأكبر قوتين فى العالم، أى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

الوجود العسكرى الأمريكى فى قرغيزيا - قاعدة مناس العسكرية:

بعد اندلاع أحداث سبتمبر، طلبت الولايات المتحدة من دول منطقة آسيا الوسطى، المشاركة فى الحرب على الإرهاب، وقد رحب قادة هذه الجمهوريات بهذا الطلب سريعاً، فهم لم يعلنوا فقط تعاونهم مع جورج بوش أو تقديم الدعم لواشنطن، بل سارعوا فى الانضمام إلى الحرب فى أفغانستان.

فى تلك الأثناء شعرت قرغيزيا أنها بحاجة إلى دعم الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالتصدى للجماعات الإسلامية المتشددة، ومن ثم كانت مستعدة لمنح الولايات المتحدة، الحق فى تشييد قاعدة عسكرية. وفى ديسمبر ٢٠٠١، أعلن البرلمان القرغيزى عن موافقته على إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية فى مناس، ومن ثم تمركزت قوات ومعدات عسكرية أمريكية فى المنطقة.

وللإجابة على سؤال مفاده، لماذا وافقت الحكومة القرغيزية بهذه السرعة على إنشاء قاعدة عسكرية، ينبغى الإشارة إلى عدة نقاط، هى:

- كان قادة قرغيزيا، يأملون فى الحصول على مساعدات اقتصادية ضخمة من خلال تعاونهم العسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم القدرة على تخطى المشكلات الاقتصادية التى عصفت بالاستقرار السياسى والاجتماعى فى دولتهم.
- يصنف النظام السياسى فى قرغيزيا على أنه نظام غير ديمقراطى، ومن ثم يأمل قادتها فى خفض حدة الانتقادات الدولية الموجهة ضد حقوق الإنسان فى الداخل من خلال دعم الولايات المتحدة الأمريكية لهم.
- تطوير وتجهيز الجيش الوطنى القرغيزى، بدعم من الولايات المتحدة فى مجالات المعدات العسكرية والتدريب.
- تفعيل الضغط على الجماعات الإسلامية فى قرغيزيا، حيث يتوقع قادة قرغيزيا مساعدة أمريكية فى هذا الصدد.
- توافق المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أفغانستان، فبينما يمثل عدم الاستقرار على الساحة الأفغانية خطراً على المصالح القومية الأمريكية، يمثل أيضاً الخطر ذاته بالنسبة للقرغيزيين. وقد كتب أحد المحللين القرغيزيين: "إن تمركز الآلة العسكرية الأمريكية فى منطقة آسيا الوسطى ومنها قرغيزيا، بمثابة تحرك محسوب تم طرحه منذ خمس أو عشر سنوات وسيستمر على مدى المائة والخمسون عاماً القادمة".

فى حين أشار "عسكر آقاييف" رئيس قرغيزيا السابق، مراراً إلى أهمية الوجود العسكرى الأمريكى فى آسيا الوسطى من أجل إيجاد حالة من الاستقرار والأمن لدى جمهوريات المنطقة.

وفى هذا الإطار، اعتبر خلال زيارته لواشنطن فى ديسمبر ٢٠٠٢، أن الولايات المتحدة الأمريكية حليف رئيس ومهم وشريك استراتيجى بالنسبة لقرغيزيا، وأن الأمن أهم جوانب العلاقة بين الدولتين.

وطبقاً لتقارير الصحف القرغيزية، فقد وصف جورج بوش، الرئيس آقاييف بأنه أقرب صديق للولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة، وبالرغم من أن قادة قرغيزيا أقدموا على عقد تحالف عسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل النهوض بأمنهم، لكن ما

أعقب ذلك من أحداث، خاصة فيما بعد الحرب الأفغانية اضطرهم إلى إعادة النظر والتأنى فى التفكير، حيث لم تكن نتائج حرب أفغانستان كلها فى صالح قرغيزيا وذلك على النحو التالى:

أولا: كان دخول المخدرات من أفغانستان إلى قرغيزيا من أكبر المشكلات القرغيزية. وخلافاً لما كان متوقعاً، فإن خروج طالبان من ساحة السلطة السياسية الأفغانية لم يؤثر جدياً على خفض حدة هذه المشكلة، بل على العكس، تزايدت أعداد مدمنى الهروين فى قرغيزيا بدءاً من عام ٢٠٠١، لدرجة أن مواطنى هذه الدولة فقدوا الأمل تجاه قدرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على حل مشكلة إنتاج المواد المخدرة فى أفغانستان.

ثانياً: بالرغم من أنه كان من المتوقع أن قتل "جمعه نمقانى" على يد القوات الأمريكية فى أفغانستان، فى نوفمبر ٢٠٠١، سيضعف من قوة الحركة الإسلامية الأوزبكية التى لها نشاط فى قرغيزيا، بوصفه قائد هذه الحركة، إلا أن هذه الحركة استأنفت نشاطها فى العام ذاته تحت عنوان جديد هو "الحركة الإسلامية التركستانية"، حتى إن فروعاً منها انتشرت فى باكستان وكشمير، فكان ضمن الخطط المعلنة لهذه الحركة، القيام بسلسلة أعمال تخريبية فى منطقة آسيا الوسطى انطلاقاً من أفغانستان، وقد أعلنت هذه الحركة مسئوليتها عام ٢٠٠٣ عن انفجارين فى قيرغيزيا استهدفا قواعد عسكرية، وفى ٤ نوفمبر ٢٠٠٣، أعلنت السلطات الرسمية القيرغيزية، أنها اعتقلت ثلاثة أشخاص من الإسلاميين ممن تلقوا تدريبهم فى أفغانستان، لاتهامهم بمهاجمة قواعد عسكرية.

على صعيد آخر، كانت حرب العراق، بمثابة تحول فى العلاقات بين بيشك وواشنطن، حيث كانت قيرغيزيا الدولة الوحيدة فى آسيا الوسطى التى شهدت مظاهرات مناهضة للحرب ضد العراق، حتى إن موظفى وطلبة الجامعة الأمريكية فى بيشك شاركوا فى هذه التظاهرات، بالإضافة إلى أعضاء العديد من الهيئات غير الحكومية.

وبناء عليه، توقفت حكومة بيشك عن إظهار دعمها للولايات المتحدة الأمريكية، ولم تنضم إلى مجموعة الحكومات المطالبة بالحرب ضد العراق، حيث أعرب أقاييف عن أمله فى إنهاء العمليات العسكرية فى العراق على وجه السرعة.

كانت مخاوف بيشك تتلخص فى إمكانية تحول وانتقال الاهتمام والآلة العسكرية من أفغانستان إلى العراق، ومن ثم المخاطرة بالأنشطة الأمنية فى منطقة آسيا الوسطى. وفى مقدمة الأولويات الأمنية لقادة المنطقة فإن إقرار الأوضاع فى أفغانستان مسألة مهمة وضرورية. وطبقاً لهذه الرؤية، فإن ما تم من إجراءات حتى الآن ليس كافياً من أجل إعادة الاستقرار إلى أفغانستان. وبناء عليه، فإن هذه التحديات والأحداث أجبرت حكومة بيشك على إعادة النظر بشأن سياستها الأمنية ومن ثم دفعتها فى اتجاه التعاون العسكرى مرة أخرى مع روسيا.

الوجود العسكرى الروسى فى قيرغيزيا - **قاعدة "كانت" العسكرية:**

هيمنت روسيا على منطقة آسيا الوسطى على مدى قرنين من الزمان، وبانهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١، لم يكن لدى الروس الاستعداد للتخلى عن مفهوم "مناطق النفوذ" بالرغم من تصاعد وتيرة المشكلات الداخلية فى روسيا والتغيرات والتحولات الإقليمية، خاصة أن وجود قوى عظمى أخرى فى المنطقة، فاجأ الوجود الروسى بتحديات حادة وخطيرة.

وتزامنا مع إنشاء قواعد عسكرية أمريكية فى المنطقة، خاصة فى أوزبكستان وقيرغيزيا، بذلت موسكو مساع ضخمة من أجل إعادة نفوذها السابق إلى وضعه فى المنطقة، ومع الأخذ فى الاعتبار أن وجود قواعد عسكرية أمريكية فى آسيا الوسطى قد أتاح للقوات الأمريكية، التمركز على حدود روسيا الجنوبية. وللمرة الأولى فى التاريخ اعتقد معظم الروس أن على موسكو بذل كل ما لديها من قدرات وإمكانات من أجل الحفاظ على هذه المنطقة ضمن مناطق نفوذها. وفى هذا الإطار أقدمت موسكو على سلسلة من الإجراءات الأمنية منها:

- إنشاء قوات الرد السريع ونشرها بشكل مؤقت فى قرغيزيا.
- دعم قوات حرس الحدود الروسية على الحدود الطاجيكية والتباحث مع الحكومة القرغيزية بهدف الحصول على اتفاق طويل الأمد يتيح إمكانية تمركز قوات روسيا على أراضى هذه الدولة.
- تفعيل التبادل فى مجال الاستخبارات العسكرية.
- السعى فى اتجاه تعاون أوثق بين قوات حرس الحدود الروسية والقرغيزية، بالإضافة إلى التعاون فى مجال حراسة الحدود، والهيمنة على قاعدة (كانت) العسكرية فى قرغيزيا.

وفى إطار مساعى موسكو من أجل إعادة بناء قواتها فى منطقة آسيا الوسطى، وقع وزيرا دفاع كل من روسيا وقرغيزيا على اتفاقية بشأن تحويل إدارة قاعدة "كانت" العسكرية إلى روسيا وذلك بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٣ بالرغم من أن القوات الروسية لازال لها وجود قوى فى المنطقة خاصة فى طاجيكستان، إلا أن هذه

المرة الأولى التى تحصل فيها موسكو على قاعدة عسكرية خارج حدودها فى المنطقة منذ ثلاثة عشر عاماً، تلك القاعدة التى استأنفت نشاطها من أكتوبر ٢٠٠٣ لديها مهام مشتركة. فبالإضافة إلى وجود معدات وتجهيزات جوية، توجد بها أيضاً معدات وأجهزة أمنية.

وفى الواقع فإن هذه القاعدة، تتبع قوات الرد السريع التابعة لمنظمة الأمن الجماعى والتى تشمل كلا من روسيا وأرمنيا وبيلاروسيا وقرغيزيا وطاجيكستان.

وخلال مراسم افتتاح قاعدة "كانت" العسكرية فى ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٣، تحدث الرئيس الروسى بوتين عن أهمية هذه القاعدة، قائلاً: "لقد كان هدفنا من إنشاء قاعدة عسكرية فى قرغيزيا، تقوية الأمن الإقليمى فى منطقة يمثل استقرارها أهمية مؤثرة على الأمن الدولى، والقاعدة العسكرية الروسية فى "كانت" تهدف إلى إقرار الأمن القرغيزى، فضلاً عن تأمين مصالح الدول الأعضاء بمنظمة الأمن الجماعى ومنها روسيا".

وبالرغم من أن بوتين قال أن هذه القاعدة ليست منافسة للقاعدة العسكرية الأمريكية فى قرغيزيا، إلا أن بعض المحللين الغربيين والإقليميين، اعتبروا تحرك موسكو هذا، إشارة إلى اتخاذ موقف مباشر فى مواجهة تمركز القوات الأمريكية فى منطقة آسيا الوسطى، وفى هذا الإطار، فإن قاعدة "كانت" العسكرية التى بدأت عملها بعد عامين من تمركز القوات الأمريكية فى آسيا الوسطى، لا يفصلها عن القاعدة الأمريكية فى "مناس" سوى ٣٠ كيلو متراً.

القواعد العسكرية الأمريكية والروسية ومصالح قرغيزيا:

عند الحديث عن الأهداف التى سعت قيرغيزيا لتحقيقها من وراء الموافقة على إنشاء قواعد عسكرية للولايات المتحدة وروسيا يجب الأخذ فى الاعتبار البنية العسكرية الضعيفة لدى الحكومة القرغيزية، فقد كان الأمن دائماً أهم فاعل محرك لعملية التعاون بين بيشك والولايات المتحدة من ناحية، وبين بيشك وروسيا من ناحية أخرى، لذلك من الطبيعى القول بأن دولة قرغيزيا هى الأضعف من بين دول آسيا الوسطى سواء من حيث المساحة أو من حيث القدرات العسكرية.

وقد جدت قرغيزيا فجأة أنها يمكن أن تحظى بدعم واهتمام القوى العظمى فى ظل تحديات أمنية عدة وكما قيل فإن الخوف من اتساع نشاط الجماعات الإسلامية المتشددة والتهديدات المترتبة على عدم الاستقرار فى أفغانستان، وجه الحكومة القرغيزية ناحية التعاون العسكرى مع واشنطن، وقد انعكس ذلك من خلال حديث "كاباى كارايف" رئيس لجنة السياسة الاستخباراتية فى البرلمان القرغيزى لإذاعة الحرية الأوروبية، عندما قال: "إن الأوضاع فى آسيا الوسطى على وشك التغيير وإذا لم نتمكن من تطويعها وما يتفق مع السياسة الجديدة فإن قرغيزيا ستتعرض لمشكلات عدة، وأنا أعتقد أن التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة ومنحها قاعدة عسكرية، يتفق إلى حد كبير مع هدف تأمين الحدود القرغيزية، ولا يجب النظر إلى قاعدة "مناس" الممنوحة للحكومة الأمريكية على أنها فقط دليل على دعمنا المطلق لهذه الدولة، لأن هذا التعاون العسكرى يدعم أيضاً قرغيزيا فى مجال مكافحة الإرهاب". أما على صعيد التعاون القرغيزى الروسى فى المجال العسكرى، فلدى بيشك رؤية قريبة إلى حد كبير من رؤيتها بشأن تعاونها العسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقول وزير الدفاع القرغيزى "أسان توبويف" إن الوجود العسكرى الروسى فى بلاده يهدف إلى المحافظة على الأمن والسلام والاستقرار القرغيزى الذى يتعرض إلى أخطار الإسلام الأصولى، وإن أخطار الأصولية الإسلامية على قائمة التحديات التى دفعت قرغيزيا فى اتجاه التعاون العسكرى مع روسيا.

الهند وباكستان فى منظمة تعاون شنغهاى

■ محمد درايى ■ همشهري ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسى) العدد ٨٣، يناير ٢٠٠٦

تعتبر منظمة تعاون شنغهاى إحدى أهم المنظمات التى ظهرت فى السنوات الأخيرة، هذه المنظمة عرفت فى البداية بمجموعة شنغهاى، وقد أسست بهدف بناء الثقة بين الصين والدول الأربع المجاورة والمستقلة عن الاتحاد السوفيتى السابق وهى: روسيا، وقزاقستان، وطاجيكستان وقرغيزستان، وفى عام ١٩٩٦ انضمت أوزبكستان إليها. وفى عام ٢٠٠١ عرفت هذه المنظمة باسم منظمة تعاون شنغهاى.

ولأن الهدف من هذه المنظمة هو بناء الثقة بين الدول الأعضاء، فقد تعهد أعضاء هذه المنظمة بخفض القوات المسلحة والمعدات والآليات العسكرية على الحدود المشتركة وإيجاد فاصل حدودى يبلغ ١٠٠ كم٢ بين حدود الدول الأعضاء.

ومع مرور الوقت وتنامى دور المنظمة اتجهت إلى التعاون الاقتصادى والتنسيق فى موضوعات مكافحة الإرهاب والتطرف الدينى والانفصاليين القوميين. وأصبحت هذه القضايا بمثابة أهداف مشتركة لهذه المنظمة.

وخلال الاجتماع الذى عقد فى يونيو ٢٠٠٥، وافق أعضاء المنظمة على عضوية كل من الهند وباكستان وإيران بصفة مراقب. وفى اجتماع يوليو من العام نفسه حضر هذا الاجتماع شوكت عزيز رئيس وزراء باكستان وناتوارسينج وزير خارجية الهند بصفتهم أعضاء مراقبين.

ومن المعروف أن الهند وباكستان منذ استقلالهما تتسم علاقاتهما بالتوتر الدائم على خلفية الصراع حول إقليم كشمير، وفى الوقت الحاضر يوجد قطاع من منطقة كشمير خاضع للسيادة الباكستانية ويعرف باسم كشمير آزاد، والقطاع الآخر خاضع للسيادة الهندية وخلال هذه الفترة دخلت الدولتان فى مواجهات عسكرية عدة.

وفى كل الأحوال، فإن الخلاف بين البلدين لا يتوافق مع روح وماهية تشكيل منظمة تعاون شنغهاى، ومن هذا المنطلق وبالنظر إلى بعض الأهداف الإعلامية لمنظمة تعاون شنغهاى وعلى أساس لوائحها وبياناتها، سوف تسعى المنظمة إلى بحث الخلاف بين الدولتين فى محاولة لتسويته.

وطبقاً للبند الأول من ميثاق المنظمة، فإن الهدف من تشكيل المنظمة هو تدعيم الثقة المتبادلة والصداقة والتعايش السلمى بين الأعضاء، وكذلك السعى بهدف دعم التعاون المتعدد الجوانب بغرض حفظ السلام والأمن والاستقرار فى المنطقة، والتعاون من أجل إحباط الأنشطة الإرهابية والانفصالية بكل أشكالها، بجانب مكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى التعاون فى مجالات أخرى مثل القضايا السياسية والاقتصادية والبيئية والقانونية.

وبعيداً عن البند الأول فإنه بقراءة البنود الأخرى من الميثاق الخاص بالمنظمة سوف نجد عبارات من قبيل بناء الثقة والمعايشة السلمية ومكافحة الإرهاب والتشدد والانفصاليين وهى كلمات امتلأ بها قاموس العلاقات بين الدولتين خلال السنوات الطويلة الماضية.

إن باكستان تعتقد أنه طالما أن منطقة كشمير يقطنها المسلمون، فإنها يجب أن تتبع باكستان. ولكن حاكم كشمير فى ذلك الوقت رأى أن وجود عسكريين باكستانيين يشكل خطراً عليه فأعلن أن كشمير تابعة للهند، وطالب بإرسال الهند لقوات مسلحة إليه. وبالتالى حدث صدام عسكرى بين الطرفين، ومنذ ذلك التاريخ والصراع على أشده بشأن كشمير، بل امتد الصراع إلى شكل جديد وهو السلاح النووى ، فكلتا الدولتين اصبحتا من القوى النووية الموجودة على الساحة الدولية، وربما يمثل ذلك عائقاً أمام نشوب حرب مسلحة واسعة النطاق بين الدولتين مستقبلاً.

وبالنظر للدور الذى يمكن أن تلعبه منظمة تعاون شنغهاى فى هذه القضية، نجد أن الهدف الأول للمنظمة هو بناء الثقة على حدود الدول الأعضاء، وهو أمر تحتاجه الهند باكستان لوقف الصدامات العسكرية المتوالية على الحدود.

على جانب آخر، يؤكد ميثاق المنظمة على عدم تدخل الدول الأعضاء فى الشئون الداخلية، وعدم دعم الجماعات المعارضة للحكومات الأعضاء فى المنظمة، وهذا الأمر تختص به علاقات الهند وباكستان، فإسلام أباد تعتقد أن نيودلهى عن طريق قنصلياتها فى أفغانستان وإيران تقوم بتحريك المؤامرات فى مناطق البلوش الباكستانية، وقد شهدت المنطقة خلال سنوات طويلة، خاصة فى السنوات الأخيرة اضطرابات قبلية وشعبية مع القوات الحكومية.

وتتهم باكستان الهند وأجهزتها الأمنية بإثارة الفتن والاضطرابات داخلها. على الجانب الآخر نجد نيودلهى هى الأخرى تنسب اضطراباتها الداخلية إلى إسلام أباد.

القضية الأخرى التى تمثل هدفاً أصيلاً لمنظمة تعاون شنغهاى هى قضية الإرهاب والتطرف الدينى والانفصاليين القوميين ودائماً تتهم كل من الهند وباكستان بعضهما البعض بدعم الإرهاب.

وكما ذكر فى ميثاق المنظمة فإن من أهم أهدافها مكافحة الإرهاب والتطرف الدينى والحركات الانفصالية، ولا شك أن التزام البلدين بهذا البند يعنى التحرك تجاه السلام.

نظرة الهند وباكستان لآسيا الوسطى

مع استقلال جمهوريات آسيا الوسطى ظهرت فرص وتهديدات جديدة لكلتا الدولتين الهند وباكستان اللتين ترتبطا بهذه المنطقة، التى تستطيع أن تلعب دوراً مؤثراً فى سياستهما الخارجية.

وترى النخبة الهندية أن دول آسيا الوسطى لها دور استراتيجى فى تأمين المصالح الهندية، من ناحية أخرى، فإن باكستان تعتبر آسيا الوسطى العمق الاستراتيجى لها وعليه، سعت باكستان فى عقد التسعينيات من أجل إيجاد تكتل إسلامى أمام الهند فى آسيا الوسطى.

وفى الوقت نفسه تشعر الهند بالتهديد من جانب الصين فى هذه المنطقة، كما أنها قلقة من نفوذ الفكر الطالبانى فى هذه المنطقة أيضاً والذى يستطيع بشكل مباشر أو غير مباشر أن يساعد الحركات الإرهابية والمتشددة فى الهند.

كذلك تحظى قضية طاقة آسيا الوسطى باهتمام الدولتين معاً. وتؤكد بعض التقارير أنه فى الوقت الذى تسعى فيه الهند وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استيراد اليورانيوم المخصب من قرغيزيا، فإن باكستان تتسلم اليورانيوم المخصب موضع حاجتها من طاجيكستان وقزاقستان.

ومن هنا فإن نيهوولهى تعتبر وجودها الاقتصادى الفعال فى المنطقة هو أفضل رد على نفوذ إسلام أباد فى آسيا الوسطى.

لقد استطاعت الهند فى عقد التسعينيات توقيع اتفاقيات أمنية واقتصادية مع أوزبكستان، وحصلت كذلك على اتفاقيات فى مجال الارتقاء بالتعاون الفنى مع قزاقستان فى برامج الفضاء.

من ناحية أخرى، سعت باكستان فى عقد التسعينيات من أجل تكوين تكتل من دول المنطقة بهدف إيجاد عمق استراتيجى لها، وتدعيم نفوذها فى أفغانستان وكشمير، ولكنها فشلت تماماً فى هذا الصدد وكان دعم باكستان لطالبان جزءاً من سياستها فى هذا الصدد.

لكن مع تدخل باكستان فى الحرب الداخلية لطاجيكستان ودعم طالبان للحركة الأوزبكية الإسلامية حدث توتر فى العلاقات بين دول المنطقة وباكستان التى منعت من القيام بدور فعال فى آسيا الوسطى. وفى مقابل هذا، كانت دول المنطقة تعيد بناء علاقاتها مع روسيا باعتبارها شريك أمنى مهم.

وكانت منظمة تعاون شنغهاى قد وضعت عوائق متعددة أمام باكستان من أجل إيجاد عمق استراتيجى. والآن ومع انضمام إسلام أباد لهذه المنظمة فهى بصدد الحصول على أهدافها الماضية.

والهند أيضاً وبالنظر إلى وضعها فى القرن الجديد باعتبارها إحدى القوى المهمة فى المنطقة فهى بصدد تزايد نفوذها فى آسيا الوسطى والحصول على مصادر الطاقة فى هذه المنطقة. أضف إلى ذلك، أن الانضمام لمنظمة تعاون شنغهاى، يمكن من خلاله تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع دول المنطقة، وكذلك الصين، وفى المرتبة الأعلى روسيا، خاصة أن هناك خلافات حدودية بين الهند والصين، ويمكن من خلال آليات المنظمة أن تحل هذه الخلافات.

وما يقلق أعضاء ومنظمة تعاون شنغهاى من دخول باكستان المنظمة هو الدعم السرى للمؤسسات الأمنية الباكستانية لطالبان والقاعدة، كذلك تبعية باكستان لسياسات أمريكا فى المنطقة. هذا فى حين أن الصين تدعم دخول باكستان المنظمة.

على الجانب الآخر نجد أن روسيا تدعم انضمام الهند وذلك بهدف إيجاد توازن بين الدولتين.

وعلى هذا النحو ثمة إمكانية فى حدوث تغيير سريع فى نوع العضوية الفعلية للدولتين لتتحول من عضوية مراقبة إلى عضوية كاملة. وفى حالة حدوث هذا الأمر فإن منظمة تعاون شنغهاى سيكون لها دور رئيسى ومؤثر فى إزالة الخلافات بين الدولتين.

محاولات أمريكية فاشلة لقلب نظام الحكم فى إيران

■ إيران ٢٠٠٦/٢/١٧

تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهودا حثيثة منذ ٢٧ عاما لقلب نظام الحكم فى إيران، ولكن هذه الجهود باءت بالفشل حتى الآن بسبب معارضة الشعب الإيرانى للتدخل الأمريكى السافر فى شئون إيران الداخلية.

فى هذا السياق دعت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس الكونجرس الأمريكى إلى تخصيص ٧٥ مليون دولار فى العام ٢٠٠٦ لما سمته بدعم الديمقراطية فى إيران. وقد خصص الكونجرس قبل ذلك مبلغ ١٠ ملايين دولار لدعم ما يسمى بالديمقراطية فى إيران. وزعمت وزيرة الخارجية الأمريكية أن الحكومة الإيرانية بتعاملها الفظ قد عزلت نفسها عن المجتمع الدولي. كما أكدت أن مبلغ الـ٧٥ مليون دولار سيساعد الإدارة الأمريكية على رفع مستوى دعمها للديمقراطية فى إيران عن طريق بث البرامج التلفزيونية ومنح مساعدات للطلبة الإيرانيين من أجل الدراسة فى الولايات المتحدة ودعم جهودها الدبلوماسية. إن الوزيرة الأمريكية تريد أن تغير عقول الشباب الإيرانى عن طريق دعوتهم إلى الولايات المتحدة وتقديم دروس لهم فى الديمقراطية، كما أنها تريد أن تغير الأوضاع فى إيران متناسية فى نفس الوقت بأن الشعوب الإسلامية والعربية تعرف جيدا هذه الديمقراطية الأمريكية الهشة التى نراها فى العراق وتعامل الجنود الأمريكيين مع المعتقلين فى أبو غريب وجوانتانامو. هذه هى ديمقراطية الولايات المتحدة التى تريد بواسطة الأموال أن تصدرها لإيران. إن على المسئولين الأمريكيين أن يخصصوا هذه الأموال لتحسين سمعة الولايات المتحدة التى لطختها جرائم جنودها فى العراق وكوبا. إن الشعب الإيرانى ليس بحاجة إلى دروس فى الديمقراطية الأمريكية، بل إنه يرى كل يوم بأم عينيه جرائم الأمريكيين فى كل بقعة من بقاع العالم. على رايس وأسيادها أن يعملوا على تحسين صورة بلادهم المشوهة وأن لا يتدخلوا فى شئون الآخرين وأن يتركوا الشعب الايرانى وشأنه لأنه يدرك جيدا ما هو حاجته ولا يحتاج إلى دروس من رايس وأسيادها.

المحافظون والملف النووى: سعى وراء لؤلؤة متدحرجة

■عباس بازوكى ■ مردم سالارى (السيادة الشعبية) ٢٠٠٦/١/٢٢

خلال الحملة الدعائية لانتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى يونيو ٢٠٠٥، كان الملف النووى أحد الأوراق التى استخدمها الجناح الأصولى من التيار المحافظ أثناء المعركة الانتخابية ضد الإصلاحيين، حيث وجه بعض أنصار التيار المحافظ اتهامات لحكومة خاتمى السابقة بالتساهل وتقديم تنازلات كثيرة فى المفاوضات المتعلقة بالملف النووى.

ومنذ طرح الملف النووى الإيرانى على مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، انقسم الخبراء السياسيون فى إيران إلى فريقين: الفريق الأول يمثل التيار الإصلاحى ويرى أن الرئيس السابق محمد خاتمى كان على صواب حينما عين السيد حسن روحانى السكرتير العام السابق للمجلس الأعلى للأمن القومى مسئولا عن الملف النووى الإيرانى. فعندما وافق فريق المباحثات الذى يشرف عليه روحانى على تجميد

الأنشطة النووية مؤقتا لكسب ثقة دول العالم، سارت المباحثات فى مناخ أكثر هدوءا وأخذت القضية الإيرانية مسارا طبيعيا فى مجلس محافظى الوكالة بعد أن كان الشك والارتياب يحيط بالأنشطة النووية الإيرانية.

ورغم ذلك يرى بعض خبراء العلاقات الدولية أنه كان من الممكن تحقيق نتائج أفضل عن طريق دعم فريق المباحثات السابق ببعض المتخصصين والفنيين، كما يرى البعض أن هذه التجربة هى أولى التجارب المهمة للدبلوماسيين الإيرانيين فى أهم القضايا الإيرانية فى السنوات الأخيرة. ولهذا فقد دخلت الجمهورية الإسلامية بسرعة فى مغامرة، ربما لم يكن الكثير من السياسيين مستعدين لها. وعلى أية حال، ورغم أن الفريق السابق قد حقق نتائج إيجابية، إلا أننا يجب أن نعترف أنه كان يمكنه تحقيق نتائج أكثر إيجابية ووضوحا.

ويرى بعض النواب الإصلاحيين فى البرلمان السابق أن عدم انسجام عملية صنع القرار خصوصا إزاء الملف النووى كان دائما من أهم العقبات التى تواجه الدبلوماسيين الإيرانيين، وما لم يتم إصلاح هذا العيب فربما لا يمكن توقع الكثير من الجهاز الدبلوماسى الإيرانى.

الفريق الثانى يمثل المحافظين، فقد وجه هذا الفريق انتقادات عنيفة لأسلوب عمل فريق المباحثات السابق، وكان يرى أن تجميد الأنشطة النووية يعد بمثابة الاستسلام للسياسات الأمريكية التى تنفذها من خلال دول الترويكا الأوروبية الثلاث. ولذلك اقترح المحافظون تغيير فريق المباحثات وتغيير السياسة المتبعة. وكان على لاريجانى عضو المجلس الأعلى للأمن القومى هو الذى وجه أشهر الانتقادات، حيث كان يرى أن فريق حسن روحانى جعل الامتيازات من نصيب الغربيين، من خلال تقديم تنازلات من جانب إيران. وكانت الانتقادات الموجهة إلى الجهاز الدبلوماسى وفريق المباحثات، بل وخاتمى نفسه عنيفة وواسعة النطاق حتى أن بعض الطلبة المتشددين هاجموا سياسات حكومة خاتمى بعنف أثناء خطاب حسن روحانى فى الجامعة واكتفى روحانى بالقول: "إن هذه السياسات قد وضعت من جانب أعلى مستويات النظام".

ومع تولى أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية قام بتعيين على لاريجانى سكرتيرا للمجلس الأعلى للأمن القومى وأصبح المسئول الأول عن الملف النووى الإيرانى. وفى فترة وجيزة تم الاستغناء عن فريق المباحثات السابق وتعيين فريق جديد. حيث تم تعيين جواد وعيدى، الذى كان يعمل فى جريدة همشهرى وكان من المساندين لعلى لاريجانى فى الانتخابات، فى منصب وكيل الشئون الدولية، وتم إقصاء عدد من سفراء إيران فى الدول الأوروبية بتعليمات من رئيس الجمهورية. ومع حركة الإحلال والتجديد هذه، تم إقصاء فريق المباحثات السابق تماما وجاء أفراد جدد يرفعون شعارات ثورية.

ومع تولى الفريق الجديد لمهامه توقع الجميع تبنى إيران لنهج متشدد فى الملف النووى، وبالفعل استأنفت إيران عمليات تخصيب اليورانيوم فى مفاعل أصفهان، وتسبب ذلك فى زيادة الضغوط على إيران. فبينما كانت روسيا تعتبر من حلفاء إيران، قدمت اقتراحا بتخصيب اليورانيوم فى أراضيها وهو الاقتراح الذى يعتبره معظم المحللين السياسيين بأنه نتاج التشاور مع الولايات المتحدة. وبهذا الاقتراح صار واضحا أن إيران تنتظر أياما صعبة. فإذا وافق المسئولون عن الملف النووى على الاقتراح الروسى فيجب أن يجيبوا عن التساؤل المطروح حول الثمن، وهل قبول هذا الاقتراح مناف للدستور وتأكيده على استقلال إيران، وهل هذا الاقتراح الروسى بمثابة لعبة استعمارية جديدة، وهل هذه هى اللؤلؤة المتدحرجة، وهل من المنطقى تسليم عنان تخصيب اليورانيوم لدولة أخرى نختلف معها فى العديد من القضايا، وهل هذه هى الشجاعة وعدم الاستسلام الذى وعدوا به؟

وفى الوقت نفسه، يبدو أن قبول هذا الاقتراح الروسى يلقى معارضة شديدة وعلنية على الصعيد الداخلى. فهناك معارضة ملحوظة من جانب التيار المحافظ لهذا الاقتراح، كما أن هناك الكثير من الشخصيات الإصلاحية تعتبر أنه من الخطأ القبول بالاقتراح الروسى ومن المحتمل أن تبدى اعتراضها عليه علنيا. وقد أعلن جاك سترو وزير الخارجية البريطانى أن العقوبات الاقتصادية ضد إيران ليست هى الخيار الوحيد، وأنه من الممكن أن يتم الضغط على إيران بوسائل أخرى.وربما يكون نموذج الضغط على سوريا من النماذج التى يبحثها الدبلوماسيون الغربيون.

ويجب أن نضع فى الاعتبار أن جميع الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها ولن تخطو أية دولة خطوة واحدة إلا دفاعاً عن مصالحها، فروسيا لديها مصالح فى إيران، كما يقول كبار المسئولين الدبلوماسيين الروس، وهى تفكر فى هذه المصالح فقط، كما أن اعتقاد البعض بأن هناك دولة يمكن أن تقف أمام الغرب للدفاع عن الحق هو اعتقاد خاطئ. ومن الممكن أن تقوم هذه الدولة باتخاذ خطوات سلبية أخرى مثلما فعلت باقتراحها الذى لا يمكن حتى مناقشته. ومن جهة أخرى، يبدو أن حركة عدم الانحياز هى أهم العناصر التى يعول عليها المسئولون الإيرانيون.

ويرى بعض السياسيين الإيرانيين أن الولايات المتحدة

لن تقدم على الاعتداء على إيران قياسا على الموقف السيئ الذى وقعت فيه الولايات المتحدة فى العراق. كما أن الولايات المتحدة فى حالة الهجوم على إيران ستتعرض لمشكلات أكبر من التى تعرضت لها فى العراق. والسؤال هنا، هل هذا يكفي؟ يجب أن ننظر إلى مكانة الإيرانيين فى الحسابات الدبلوماسية. فالولايات المتحدة تعانى من مشكلات كثيرة فى العراق، ولكن هل أثر ذلك على المواطن الأمريكى، فالأمريكيون يعيشون فى هدوء على بعد آلاف الكيلومترات والشعب العراقى هو الذى يصل ليله بنهاره خوفا من الإرهاب ويعيش فى فقر وانعدام للأمن. وكل ما حدث فى العراق لا يمكن أن يوفر الحياة الكريمة للعراقيين. ولذلك لا يجب التعويل على أن الولايات المتحدة إذا جاءت فإنها ستعانى من الخسائر والمشكلات فى اتخاذ سياسات تؤدى إلى تكدير حياة الإيرانيين أكثر. وعلى أية حال، يجب التسليم بأن الشعب الإيرانى سوف يقف مدافعا عن مصالحه الوطنية وسوف يدافع عن كل شبر من أراضيه، ولكن لا يجب أن يكون هذا سببا فى تجاهل أمن هذا الشعب ورفاهيته وفى المضى نحو المزيد من الضغوط على الشعب.

مكانة الأسلحة النووية فى الأمن القومى للجمهورية الإسلامية

■ مهدى فيروزكوهى ■ يا لثارات ٢٠٠٦/١/٢٥

خلال فترة الحرب الباردة كان من الممكن رؤية المواجهات بين الدول والقوى الإقليمية والعالمية المختلفة من وراء الكتل العالمية المعروفة. وبسبب التقارب فى التهديدات بين الطرفين فإن مشروعاتهما الدفاعية كانت تقوم على رؤية متقاربة للتهديدات، وكانت تتخذ سمة التهديد وكان المصممون يعملون على تصميم مشروعات دفاعية على أساس القوة المحورية.

والآن وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة بالقوة فى العالم طرأت فى العالم تطورات غير متوقعة. فكل حكومة سئمت نظرة الولايات المتحدة المحتقرة لبلدها تحولت إلى عدو بالقوة للولايات المتحدة.

وأحداث الحادى عشر من سبتمبر - سواء كانت من صنع الأجهزة الأمنية الأمريكية بشكل مباشر أو كانت نتاجا لعنصر وسيط لها مثل القاعدة - تثبت إمكانية ضرب البناء الاجتماعى الأمريكى وتفتح بابا جديدا للنظر فى مقولة التهديدات الشاملة؛ بحيث تحول تركيز واضعى المشروعات الدفاعية الأمنية من التهديدات الكبرى إلى دوامة من التهديدات المتفرقة التى يمكن أن تصيب الولايات المتحدة نتيجة المعرفة الدقيقة بنقاط الضعف فى الولايات المتحدة والقادرة على القضاء على قدرتها على الرد القوى.

ومع ظهور الأساليب الجديدة للتهديدات ضعفت مكانة الأسلحة النووية بوصفها اليد العليا فى المساومات والمعاملات الدولية.

ويدل انهيار أكبر القوى النووية فى العالم "الاتحاد السوفيتى" فى عام ١٩٩٠ على عدم قدرة الترسانة النووية على حماية الأمن القومى، بل ووحدة أراضى الدول المالكة لها.

يزعم البعض أنه أثناء الحرب الكورية كان خوف الطرفين من الأسلحة النووية للطرف المقابل "الصين فى صف كوريا الشمالية والولايات المتحدة فى صف كوريا الجنوبية" هو الذى منع استخدام الأسلحة النووية فى هذه الحرب، ولكن حقيقة الأمر تكمن فى سبب آخر، وهو معارضة الرأى العام العالمى لاستخدام أسلحة الدمار الشامل لأن الولايات المتحدة رغم خسارتها الأدبية الثقيلة فى فيتنام لم تكن قادرة على استخدام الأسلحة النووية، وظل المناضلون الفيتناميون يواجهون الأمريكيين حتى أرهقوهم ولقنوهم درسا لا ينسى إلى الأبد.

وكذلك فى بيروت عام ١٩٨٢ كانت الخسائر البشرية الفادحة التى تحملها الجيش الأمريكى المعتدى على يد المجاهدين اللبنانيين سببا فى انسحاب فاضح للأمريكيين من لبنان، ولقى الأمريكيون المعتدون هزيمة مخيفة أخرى.

وكل هذا يدل على أن الأسلحة النووية لا تلعب دوراً محدداً فى ضمان الأمن القومى للدول المالكة لها. فبالنسبة للاتحاد السوفيتى لم يكن مجرد امتلاكه للأسلحة النووية ضماناً لوحدة أراضيه.

ولكن المؤكد أن امتلاك الأسلحة النووية يمكن أن يكون من عوامل الردع فى حالة ما إذا كان الطرف المقابل لديه مثل هذه الأسلحة، ولكنها ليست عامل الردع الوحيد، ولذلك يجب أن تتم دراسة عناصر أخرى داخلة فى صلب الأمن القومى، مثل تقوية إرادة

الجماهير للدفاع عن أعراضهم وممتلكاتهم.

فى الظروف الحالية، حيث تدين إيران صراحة وبشدة المضى فى سبيل الحصول على الأسلحة النووية، من البديهى أن يكون سعى النظام لامتلاك هذه الأسلحة سببا فى ضغط الرأى العام على إيران وتشويه وجه الجمهورية الإسلامية تشويها لا خلاص منه. وفى هذه الحالة فإن امتلاك الأسلحة النووية لن يقتصر على عدم ضمان الأمن القومى، بل سيساعد على خلق إجماع عالمى ضد إيران مما يؤدى إلى عزلتها وعدم استقرارها وفقدانها الأمن القومى، وهو بالطبع ما لا تريده الحكومة الإيرانية.

وبالنظر إلى النظرية الدفاعية المعلنة للجمهورية الإسلامية نجد أنها تتمثل فى رفض إنتاج وحيازة واستخدام الأسلحة النووية، وأنها محرمة وفقا للأمر الحكومى للقائد لكافة القوى.

ولكن فى الوقت نفسه، يجب على المفكرين الاستراتيجيين فى إيران العمل على تصميم آليات دفاعية، مثل القضاء على القدرات الصاروخية للأعداء، ومواجهة أخطار التلوث الإشعاعى الناجم عن إطلاق الصواريخ بهدف تأمين الاستقرار والأمن القومى للجمهورية الإسلامية.

والتقدم الملحوظ فى مجال صناعة الصواريخ فى إطار تقوية الدرع الدفاعى سوف يكون عاملا مؤثرا فى الحفاظ على الأمن القومى الإيرانى فى مواجهة أسلحة الدمار الشامل.

ويجب أن نذكر أنه، بالإضافة إلى انتصار الشعب الإيرانى المسلم الباسل فى المواجهة بين إرادته الوطنية والولايات المتحدة التى استمرت لمدة ٢٧ عاماً، لقن الفيتناميون الأمريكيين، كما لقن حزب الله اللبنانى النظام الصهيونى، دروسا خالدة، وتحطمت تماماً أسطورة الجيش الذى لا يقهر للمجرمين الباغين فى العالم المعاصر - الولايات المتحدة وإسرائيل - وإذا كان البوذيون قد أذاقوا القوة العظمى الجامحة مرارة الهزيمة دون أن يستفيدوا من التأثيرات المتزايدة للإسلام، خاصة "مدرسة التشيع الحمراء" والكلمات الحماسية الفريدة مثل "الانتظار والشهادة"، فمن الطبيعى أن يلحق الدفاع الشيعى الشرعى - القائم على استيحاء التعبيرات السماوية السابقة - بالأعداء هزائم أشد فداحة بمراحل.

وفى النهاية، يجب أن نقول إن الاستفادة من "العلم والقدرة على إنتاج الأسلحة النووية" تختلف عن إنتاج وحيازة واستخدام الأسلحة النووية يمكن فى حالة الضرورة وفى حالة استخدام الأعداء لها فى ميدان الحرب القادمة أن يهيئ المجال للدخول إلى المراحل التالية، بل ويجعلها ضرورة.

التكنولوجيا النووية نقطة انطلاق لتعامل متكافئ بين إيران والولايات المتحدة

■ د. على اصغر كاكو جويبارى ■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٦/٢/٢٢

إن استمرار التصميم الإيرانى على الحفاظ على مصالح إيران التاريخية والقومية فيما يخص الاستفادة السلمية من التكنولوجيا النووية، وإنجاز البحوث والدراسات والدائرة الوطنية والداخلية الخاصة بإنتاج الوقود النووى، والتشدد الأوروبى- الأمريكى بخصوص دفع إيران إلى التراجع والتخاذل فى الدفاع عن حقوقها، كل هذا خلق تحديا حقيقيا بين إيران من جهة، وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى وبالعكس، وصار هناك خوف من أن استمرار المواقف على ما كانت عليه طوال الشهور الستة الماضية - من جانب الطرفين - من شأنه أن يضع منطقة الشرق الأوسط على عتبة صراع جديد.

وفقاً لتجربة الشهور الستة الأخيرة للتعامل الأوروبى - الأمريكى مع إيران، يبدو لنا الآن أن اتخاذ استراتيجية فعالة هو الأقرب للصواب من خلال التعامل المتكافئ مع دول العالم الغربى المتمدن، أى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وذلك حتى يمكن تحقيق المدنية الحديثة والمنشودة.

إن تقييما للسلوك الأوروبى- الأمريكى مع إيران على مدار الثلاث سنوات الماضية يكشف لنا عن ضرورة أن نضع فى اعتبارنا الحقائق التالية من أجل الخروج من الأزمة الراهنة:

أولاً: أن ثلاث سنوات من التعامل المنفصل لأوروبا مع إيران، وابتعاد الولايات المتحدة عن أوروبا، والتراجع المفاجئ الأمريكى عن سياسة الصبر والانتظار، ثم اتخاذ مواقف متكافئة مع أوروبا ضد إيران، وبعد ذلك

حدوث تغيير فى نمط التعامل الإيرانى مع الخارج فيما يتعلق بالملف النووى فى أعقاب فوز محمود أحمدى نجاد بانتخابات الرئاسة، كل ذلك من شأنه التأكيد على حقيقة مفادها أن أوروبا لم تحصل بعد على الاستقلال التام عن السياسات الأمريكية، وأنها لا يمكن أن تكون اللاعب الحقيقى فى هذا الملف.

ثانياً: من جملة الدول الأوروبية المتفاوضة مع إيران تأتى بريطانيا لتصبح بمثابة سلاح ذى حدين. فعلى الرغم من أن عضوية هذه الدولة فى وفد الترويكا الأوروبية تعد فرصة بالنسبة للولايات المتحدة لفرض شروطها على إيران، إلا أنها لا تعد كذلك بالنسبة للدول الأوروبية، حيث لا تعتبر بريطانيا بديلا مناسباً من أجل تعامل الاتحاد الأوروبى مع إيران، مرجع ذلك أن كلمة بريطانيا تحمل معانى ومفاهيم سلبية وسيئة بالنسبة لتاريخ وشعب إيران إذ لا يوجد لكلمة بريطانيا بديل آخر فيما يخص الانطباع الذهنى والعقلى السيئ والسلبى عن الاستعمار والاعتداء على حقوق الشعوب والأمم الأخرى، وبالطبع فى مقدمتها الحقوق الإيرانية. وفقاً لهذا الأساس، فإن الترويكا الأوروبية الحالية لا يمكن أن تكون - فى ظل التركيبة الحالية لها - لاعباً مؤثراً من أجل إيجاد حل للأزمة الحالية.

ثالثاً: بالنسبة لدور روسيا والصين، فإنه على الرغم من أن هذا الدور لم يحظ بالقدر الكافى من التحليل من جانب المسئولين الإيرانيين فى هذه اللعبة، إلا أن ثمة رؤية خفية -غير معلنة- لازالت قائمة بدورها فى العقل الإيرانى الباطن وفى تاريخ إيران الحديث والمعاصر. هذه النقطة مفادها أنه من المتوقع جدا أن تتخلى روسيا والصين عن إيران فى لحظة ما من عمر هذه الأزمة.

الواقع هنا أن دور روسيا مشابه لدور بريطانيا فيما يخص تجارب التاريخ الإيرانى طوال القرنين الأخيرين، وهو دور سلبى وسيئ لازال راسخا هو الآخر فى العقل الإيرانى أساسه "عدم الثقة" فى مرافقة الروس فى طريق ما. إن تعامل الروس مع الإيرانيين فى العصر القاجارى(×) يثبت صحة وواقعية هذا الواقع المؤلم. من ناحية أخرى، لازالت الاختلافات الروسية مع أوكرانيا وكرجستان بشأن رفع سعر الغاز ثلاثة أضعاف، ونحن فى فصل البرودة القاسية، لازالت عالقة فى الأذهان من جهة، ولازالت تمثل فى ذاتها مؤشرا سلبيا جدا على ما يمكن أن يقوم به الروس بحق الشعب الإيرانى من جهة أخرى.

رابعاً: إن انتشار الأوضاع المقلقة والحساسة فى منطقة الشرق الأوسط من فلسطين إلى أفغانستان والوجود المكثف للقوى والقوات الأوروبية والأمريكية فى هذه المنطقة قد خلق قضية غاية فى التعقيد لكل منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وهو ما صار يعنى أن استمرار تعامل الولايات المتحدة مع إيران سواء عن طريق أوروبا أو عن طريق روسيا لا يمكن أن يسهم فى إيجاد حلول لهذه الأوضاع المعقدة.

إن أمل الديمقراطية فى الشرق الأوسط والضغط الأمريكى لإجراء انتخابات ديمقراطية فى دول الشرق الأوسط لم يسفرا حتى الآن سوى عن توصيل الشرق الأوسط الإسلامى الجديد إلى منصة الظهور. الواقع الذى لا شك فيه الآن أن جزءاً كبيراً من القوى والجماعات السياسية التى كانت جماعات "إرهابية" من وجهة النظر الأمريكية قد صارت الآن جزءا مهما جديرا بالاعتبار ومؤثرا فى تركيبة السلطة فى معظم دول الشرق الأوسط. فالواقع يقول إنه على ضفاف نهر النيل، وفى فلسطين المحتلة حيث فوز حماس بالانتخابات التشريعية، وحيث تصاعد دور جماعة حزب الله فى لبنان، كل ذلك يثبت الحقيقة التى لا جدال بشأنها، وهى أن الرؤى الصهيونية القائمة على نظرية من النيل الى الفرات صارت عرضة لتغيير جذرى مع ما صار يحدث - بل وقائما بالفعل - من أحداث وتطورات على ساحة السلطة السياسية. وإذا كان ممكنا لروسيا وأوروبا أن يصبحا لاعبين فى تشكيل الشرق الأوسط الجديد إلا أنه لا يمكن لهما أن يصبحا اللاعبين الأصليين أو الأساسيين.

اعتمادا على الحقائق المذكورة سابقا فإن الولايات المتحدة من أجل حماية قواتها ومصالحها فى الشرق الأوسط، وجنوب آسيا والخليج الفارسى والمحيط الهندى قد صارت مجبرة على الاعتراف ببديهيات خاصة أخرى أساسها التعامل المتكافئ مع إيران، وهى ملزمة فى الوقت نفسه بالتسليم باستحقاقات هذا الواقع الجديد.

إن تشديد ومضاعفة الصراع بين أوروبا والولايات المتحدة مع إيران بشأن موضوع التكنولوجيا النووية وفى الوقت نفسه التشديد على - ومضاعفة - التعقيدات الحادثة فى التطورات الخاصة فى منطقة الشرق الأوسط - من النيل إلى هراة فى الهند - يثبتان أن الانفراج فى الصراع الخاص بتعقيدات الشرق الأوسط يمضى جنباً إلى جنب مع الصراع الأوروبى- الأمريكى مع إيران. انطلاقاً من هذا الأساس، فإن الرؤية الخاصة بنا مفادها أن مثل هذا "الانفراج" صار بمثابة أحد الاختيارات التى صارت قائمة ونقصد بهذا حدوث تعامل متكافئ بين إيران والولايات المتحدة.

إن التعامل المتكافئ بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية يحتاج إلى عبور وتجاوز أى

طرف منهما لأسباب الخلاف وجذوره، كما يحتاج مثل هذا التعامل المتكافئ إلى خفض حدة الاختلاف على الملف النووي الإيراني، وإلى خلق طاقة أو نافذة جديدة من أجل حل أزمة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الحقائق السابق ذكرها تجعل من التعامل المتكافئ بين الدولتين اختياراً مؤثراً على طاولة البحث والدراسة. نعرف أن مثل هذا الأمر يعد صعباً جداً وربما غير ممكن بالنسبة للسياسيين الأمريكيين الذين سوف يرون أن إيران كانت حتى أمس القريب إحدى دول العالم الثالث، فكيف لهم بمثل هذا التعامل المتكافئ؟

من ناحية أخرى، يحتاج التعامل المتكافئ إلى أن تبادر أى من الدولتين بخطوة للأمام. ومن المؤكد أن هذه الدولة هى الولايات المتحدة فهى الدولة التى تمتلك فى يدها مفتاح العبور من الأزمة الراهنة. على سبيل المثال،تستطيع الولايات المتحدة أن تنسى أو تغض النظر عن ربع قرن من المقاطعة والعقوبات الاقتصادية ضد إيران، فنحن نعلم جيدا أن التجاوز والنسيان - أى الاعتذار- يكون أسهل بكثير للمعتدى عنه بالنسبة للأمة المعتدى عليها التى هى إيران فى هذه الحالة. ومن المؤكد أيضا أننا نعلم يقينا أن الاعتذار عن الاعتداء هو اعتذار مجازى وليس واقعيا.

ثمة أسئلة لابد من طرحها فى هذا الصدد مفادها: هل يمكن للسياسيين الإيرانيين أن ينسوا دور الولايات المتحدة فى انقلاب ١٩٥٣، والذى لم تعتذر للأمة الإيرانية عنه حتى الآن؟، لكن من المؤكد أن الحكومة الأمريكية بإمكانها أن تعتذر عن ربع قرن من حشد عناصر ومفردات العداء لحقوق إيران، وذلك من أجل خلق مناخ بناء لتحقيق التعامل المتكافئ.

أيضا هل تستطيع الحكومة الإيرانية أن تتغاضى عن إسقاط طائرة الركاب الإيرانية المدنية بواسطة الولايات المتحدة منذ ١٧ سنة ؟، لكن فى المقابل، تستطيع الولايات المتحدة أن تعتذر عن هذا العمل وهذه الجريمة وهذا العمل غير الإنسانى وعن مساعدتها لاعتداء نظام صدام حسين على إيران وعن تأييدها طوال ربع قرن لنظام الشاه.

المؤكد هنا أيضاً أن ثمة نقطة غاية فى الأهمية وهى أن الولايات المتحدة ظلت طوال النصف قرن الماضى موضع غضب دائم فى تاريخ إيران نتيجة لجرائمها بحق الشعب الإيرانى، وهى لهذا السبب صارت تحتل مكاناً مشابها بالنسبة لمكانة بريطانيا منذ قرنين على الأقل!!

انطلاقاً من هذا الأساس، فإن الاختيارات العملية لخلق المناخ اللازم للتعامل المتكافئ مع إيران هى فى يد الولايات المتحدة الأمريكية وليس فى يد الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فإذا ما تم تشكيل وخلق مثل هذا المناخ البناء مع استخدام وتوظيف للاختيارات السابق ذكرها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فمما لاشك فيه أنه سوف يتم خلق المناخ اللازم لتعامل متكافئ مع إيران. وفى حالة خلق مناخ للتعامل المتكافئ مع خلق وإيجاد المبادرة الأمريكية فمما لاشك فيه أن نمطا من أنماط وأساليب التعاون سوف يشق لنفسه طريقاً، وفى مقدمة هذا النمط يحتل "التفاوض الثنائى" المرتبة الأولى بكل تأكيد.

(×) يقصد بالعصر القاجارى تلك الفترة التى حكمت فيها الأسرة القاجارية إيران قبل أسرة رضا بهلوى وعلى مدى قرابة ١٣٥ عاما، أى ما قبل عام ١٩٢٤ بمائة وخمس وثلاثين عاما، وهى الفترة التى وقعت فيها الحروب الإيرانية الروسية والتى بسببها فقدت إيران تركمانستان وأذربيجان وتقوقعت إيران على إثرها فى موقعها الجغرافى المعاصر. (المترجم)

أية أياد خفية تخرب فى البرنامج النووى؟

■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٦/٢/٢٣

وسط الضغوط المتصاعدة التى تواجهها إيران على خلفية أزمة الملف النووى، يلاحظ أن بعض التيارات داخل الدولة تتعمد العمل على إحداث تخريب متعمد فى عملية تسوية هذا الملف.

لقد صرح خبير كبير فى المجال النووى قائلاً: "إن نشر بعض الوثائق السرية وكذلك تحليلات غير واقعية أو حقيقية وتوجيه الاتهامات - وما يترتب عليها من نتائج قانونية - بواسطة المتحدث باسم مركز بحوث ودراسات مجمع تشخيص مصلحة النظام، يعد خطوة وعملاً مشكوكاً فيه، ويهدد الأمن القومى فى ظل هذه الأوضاع الحالية". ويؤكد هذا الخبير على أن نشر المعلومات السرية الخاصة بعدد أجهزة الطرد المركزى

سـواء الموجـودة داخل الدولة أو التى تحت التـصنيع - وذلك فى الوقت نفسه الذى بدأت فيه عملية البحوث الخاصة بتخصيب اليورانيوم - قد كشف عن الاختلاف فيما بين كبار المسئولين فى الدولة بشأن الملف النووى وأن ذكر معلومات ما يضع الأنشطة النووية السلمية الإيرانية فى موضع التساؤل، الأمر الذى من شأنه أن يترك آثاراً سلبية على مسيرة المباحثات والمفاوضات الخاصة بهذا الملف.

وهنا يجدر السؤال: هل الموضوع الخاص بتحقيق نجـاح فى الملف النووى فى فـتـرة تولى شـخص مـا المسئولية يحظى بكل هذه الأهمية، حتى لو ظهر أن ذلك من شأنه أن يعرض أمننا القومى للخطر؟ بعبارة أخرى، هل بلغ بنا الأمر لدرجة أننا نعرض أمننا القومى للخطر من أجل إثبات عدم حدوث ذلك النجاح فى فترة تولى شخص ما المسئولية فى هذه الدولة؟

طوال العـامين الماضـيين، وفى إطار الظروف التى نعلمها جميعاً، تم التنازل عن عدد ضخم من الامتيازات بشكل أحادى فيما يخص الملف النووى، فلماذا نعلن الآن رسمياً أن إيران قد خدعت الغرب وأوروبا فى هذا الملف، وأن المباحثات ما هى إلا حجة من أجل متابعة برنامجنا والاستمرار فيه؟

من المؤكد أنه مع الوضع فى الاعتبار أن اللعبة الخاصة بالملف النووى الإيرانى تقترب من مراحلها النهائية وأنه بات يُرى عدد من اللاعبين فى الفريق الإيرانى الذين يسجلون أهدافاً فى مرماهم، فإنه من حسن الحظ أننا لا نعانى نقصاً فى هذا الأمر، لأن بعض الوجوه أو بعض اللاعبين أو بعض قطع الشطرنج والنرد تنجح فى إخراج فـريقـهـا قـبل بدء المسـابقـة عن طريق الأهداف التى تحرزها فى مرماها.

الجدير بالذكر أن الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للأمن القـومى حسن روحـانى صرح قـائلا: "فى ذلك الوقت لم تكن إيران مطلعة على المباحثات السرية التى كانت تجرى بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جانب وليبيا من جانب آخر، وكذلك لم تكن إيران تعلم أن الوسطاء الذين اشترت منهم إيران عدداً من الأجهزة والبرامج النووية هم ذات الوسطاء الذين كانوا يبيعون التجهيزات النووية إلى ليبيا".

وعلى الرغم من أن إيران - كما يقول حسن روحانى - كـانت قـد أعطت تقـريراً إلى الوكـالة الدوليـة عن مشترياتها من السماسرة والوسطاء، إلا أنه لم يرد أى ذكر فى التقرير الإيرانى عن شرائها أجهزة طرد مركزى. ووفقاً لتصريح روحانى، فإن هذه المسألة ذاتها صارت سبباً لعصبية أوروبا وأساس الشك لديهم، أى لدى الأوروبيين. مفاد هذا الشك كالتالى: هل يوجد لدى إيران برامج أخرى غير برنامج أجهزة الطرد المركزى مثل برنامج خاص بصناعة القنبلة النووية أم لا؟. مرجع ذلك أن الوسطاء المذكورين كانوا قد باعوا إلى ليبيا مثل هذه البرامج الخاصة بصناعة قنبلة نووية، ومن ثم يوجه الأوروبيون لإيران سؤالا مفاده: كيف يصبح بإمكانكم شراء البرامج الخاصة بأجهزة بالطرد المركزى وتشترونها بالفعل وفى الوقت نفسه لا تشترون - من نفس الوسطاء - البرامج والخطط الخاصة بصناعة القنبلة النووية؟

هذا فى الوقت الذى من الضرورى أن يكون السيد روحانى - بوصفه أعلى مسئول أمنى فى إيران آنذاك - قد علم أن البنتاجون قد نشر تقريراً علنياً فى أبريل ٢٠٠١، ذكر فيه أن الحكومة الليبية قد حققت نموا محدوداً فى برنامجها النووى، وأن هذا المشروع - أو الإنجاز - فى طريقه نحو التحقق من خلال برنامج موضوع مسبقاً، وبمساعدة خبراء دوليين وحماية مالية من مصدِّرين ووسطاء أجانب.

الضـروريات الدبلومـاسـيـة النووية لإيران اليـوم

■ على رضا داودى ■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٦/٢/٢٢

بعد عدة أشهر من المفاوضات والمباحثات المكثفة انتهى الأمر بمجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى رفع تقرير إلى مجلس الأمن الدولى عن الخروقات النووية الإيرانية فى ٤ فبراير الماضى، وذلك بموافقة ٢٧ دولة مقابل معارضة خمس دول وامتناع ثلاث عن التصويت، وربط إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن بالتقرير الذى أعده الدكتور محمد البرادعى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن فى ٦ مارس الحالى.

المهم هنا هو الإجابة على السؤال التالى: لماذا حدث توافق بين أغلبية الدول الأعضاء فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الرغم من أن تصريحات أعضاء

الوفد الإيرانى وغالبية المسئولين الإيرانيين كانت تؤكد عدم حدوث تحالف أو توافق فيما بين غالبية الدول الأعضاء فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك عندما يتم التصويت على إحالة الملف النووى لمجلس الأمن؟

للأسف الشديد على عكس تفاؤل جهاز الدبلوماسية الإيرانية، جاء موقف الكثير من الدول الكبرى مخيباً للآمال الإيرانية فى هذا الصدد، خصوصا دول الترويكا الأوروبية التى تغيرت مواقفها تماماً ثم روسيا والصين، حيث توافقت هذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التعامل مع الملف الإيرانى النووى. لقد كانت الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة تصر على إحالة الملف النووى الإيرانى لمجلس الأمن الدولى، إلا أن كلاً من الصين وروسيا كانت ترى أن هذا الضغط غير منطقى، وأن الوقت غير مناسب لمثل هذه الخطوة. الأكثر من ذلك، أنه خلال زيارة وزير الخارجية الإيرانى إلى الصين ومباحثاته مع نظيره الصين، وكذلك زيارة على لاريجانى الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومى إلى روسيا أعلنت كلتا الدولتين معارضتهما لإحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن.

لكن ما حدث كان عكس ذلك، فقبل الاجتماع الطارئ لمجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ٤ فبراير، حدث التوافق المنشود فى اجتماع لندن من خلال إيجاد حل وسط بين الدول الغربية - بقيادة الولايات المتحدة - والصين روسيا. كان من نتيجة هذا التحالف أنه تم الاتفاق على رفع تقرير عن الأنشطة النووية إلى مجلس الأمن الدولى وذلك بهدف الإطلاع فقط بدلاً من إحالة الملف الإيرانى لمجلس الأمن الدولى من أجل اتخاذ أو إصدار قرار فى هذا الصدد، وهذا الذى تم التوصل إليه فى اجتماع لندن أصبح مقبولاً بدوره فى الاجتماع الطارئ لمجلس المحافظين فى الوكالة الدولية، وهو ما تم التصويت عليه بموافقة أغلبية الدول كما سبق القول، الأمر الذى يبرهن لنا على أن الدول الغربية وحتى الصين وروسيا تقود أو توجه سياساتها سواء داخل المنظمات والمؤسسات الدولية أو خارجها، على أساس مصالحها الوطنية الخاصة وحسب، وأن ما يتم التصويت عليه داخل الاجتماعات الرسمية هو حاصل لتوافقات وتفاهمات مسبقة ولا يخضع أبداً لحسابات التخمين أو الظن.

إن الخطوة الأولى التى تركت آثارها السلبية على الملف الإيرانى تتمثل فى القرار الأخير لمجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ أنه صار يُعد بالفعل أداة ضغط ضد إيران من جانب، كما صار يمثل رسالة واضحة لها من جانب آخر. تقول هذه الرسالة: إن إحالة الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن ليس تهديداً أجوف، بل من الممكن جداً أن يأخذ صورة عملية فعلية مُحدثاً بذلك العديد من المشكلات للحكومة الإيرانية.

من ناحية أخرى، لازال المناخ العام يبدو مناسباً للمفاوضات والمباحثات، ولا يمكن إغفال التأكيدات التى ترددت ومفادها أن طريق الدبلوماسية لم يغلق بعد، بل لا يمكن إغفال ما يؤكده البعض من أن الدبلوماسية لازالت هى أفضل طريق واختيار للملف النووى الإيرانى لأن إغفال أو غلق مثل هذه الطرق من شأنه أن يفتح الطريق لتصريحات عدد من المسئولين فى البيت الأبيض الذين يتربصون بإيران فينطلقون إلى شن حملة إعلامية مخربة وسامة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

من هنا يجب على إيران الآن - كما كان شأنها من قبل - أن تُعلن تمسكها بالتحرك فى إطار المباحثات والمفاوضات السلمية وكذلك تمسكها بالالتزام بمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك لأن التفاوض حتى الآن لازال يمثل الأسلوب الوحيد، وأفضل طريق للتعامل مع الملف النووى الإيرانى.

بناءً على ما سبق، لابد من التأكيد على نقطة مهمة مفادها أن إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن الدولى ليس نهاية الدبلوماسية، وأن الاختيارات والبدائل الأخرى مثل "الهجوم العسكرى على إيران" لازالت متعلقة بـ "طاولة التفاوض".

هنا يجب التأكيد على أنه يجب علينا أن نسعى - عبر احتراف سياسة الصبر - إلى إيجاد طريق للخروج من هذا الخندق، وأن نرفع من العلاقات الثنائية مع الحد الأكثر من الأطراف الداخلة فى هذا الملف، مع المحافظة فى الوقت نفسه على حقوقنا المسلمة وذلك بهدف الوصول إلى توافق مع تلك الأطراف الأخرى.

فى الواقع إن التصريحات غير المدروسة فى مثل هذه الأوضاع يمكن أن تؤثر سلبياً على بعض الدول التى لازالت تتحدث عن الصداقة مع إيران، حيث من الممكن أن تغير مثل هذه الدول من مواقفها فى إطار تلك التصريحات أو الخطوات السلبية.

إن موسكو وبكين اللتين وافقت الآن على رفع تقرير عن الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن لازالتا تتحدثان عن امتيازات أكثر من جانبهما يمكن تقديمها لإيران. وبناءً على هذا فإن الموقف الراهن لهاتين الدولتين لا يمكن اعتباره تحولاً دائماً أو استراتيجياً بالنسبة لهما، كما لا يمكن أن نعتبر أن لهما نفس المنطلقات والرؤى الأمريكية والأوروبية.

إن كلتا الدولتين ما فتئت تسعى حتى الآن وراء الحصول على امتيازات من الولايات المتحدة وأوروبا وإيران أيضاً، وهو ما ظهر جلياً من خلال عملية تحويل

القرار من "إحالة الملف" لمجلس الأمن إلى "رفع تقرير" لمجلس الأمن عن الملف الإيراني.

من هنا فإن أي قرار متسرّع سوف يُعقّد الأوضاع أكثر وأكثر، وسوف يجعل القرارات التي يتم اتخاذها في ظل هذا المناخ أكثر "كلفة"، وسيظل المبدأ القائل: "إن كل امتياز يُعطى يؤدي بدوره إلى تنازلات أكثر دون مقابل من الطرف الآخر" مثل هذا المبدأ سوف يظل قائماً بالتأكيد ضد إيران.

لذا فإن تكثيف الأنشطة الدبلوماسية، وإعادة مسيرة الملف النووي الإيراني إلى الحقلين القانوني والفني (وليس السياسي) لابد من أن تظل ضمن الاختيارات التي يجب التأكيد عليها في ظل الظروف الراهنة. ومن المهم أيضاً أن تستمر المباحثات مع إيران بشكل يصوّر إيران على أنها لازالت متمسكة بالتفاوض مع أوروبا، ولكن في إطار من المحددات السياسية الجديدة، كما يجب على أوروبا أن تضع إطاراً جـــديداً من أجل استمرار مباحثاتها حول الملف النووي الإيراني.

المؤكد أنه يجب – في إطار الجهود التي ستبذل في هذا الصدد – أن تكون النقطة التالية محددة وواضحة لكل من أوروبا والعالم أجمع وهي أن زمن اختلاف وجهات النظر مع إيران حول البرنامج النووي الإيراني قد ولى، وأنه قد حان الوقت لتهيئة المناخ المناسب من أجل تخصيب اليورانيوم داخل إيران ومن أجل تيسير الطريق للإيرانيين لامتلاك التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ذات الصلة.

ويجب بذل الجهود الكافية حتى تُعطى لإيران القدرة الكافية واللازمة من أجل الانتهاء من المراحل اللازمة من أجل الحصول وامتلاك التكنولوجيا النووية المعاصرة حتى تتمكن من تحقيق التقدم عبر هذا الطريق، خاصة في مجال الحصول على كافة مجالات التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة الأخرى.

من البديهي أنه إذا ما قررنا أن نحصل على امتياز ما فلابد من أن نعطي في المقابل امتيازاً آخر والعكس صحيح. من هنا لابد من أن يكون في أيدينا عدد من الأوراق الرابحـــة. وبناءً على هذا، وفي ظل الأوضـــاع الحالية، وفي إطار المستقبل الذي نحن مقبلون عليه، لن يكون هناك أي مفر أو حيلة سوى امتلاك عدد من الأوراق الحاسمة والفاعلة لكي تكون عوناً لنا.

بناءً على هذا، فإن الفزع أو الخوف من إحالة الملف الإيراني النووي إلى مجلس الأمن هو في حد ذاته ما يسعى إلى تحقيقه واضعو القرار الأخير الصادر عن مجلس الحكام.

الواقع إن الغرب لا يريد الدخول في لعبة مُكلفة غير معلومة المستقبل. بناءً على هذا، فإن الرسالة التي يجب أن تصـــدر من إيران للغــرب يجب أن تكون واضـحـة ومتضمنة ما سبق، كما يجب أن تكون حاسمة بخصوص مسألة غاية في الأهمية وهي: أن استمرار السلوكيات الحادة من جانب الغرب ضد إيران على الرغم من أن لها ثمناً مكلفاً بالنسبة لإيران، إلا أن إيران لن تكون الدولة الوحيدة التي سوف تدفع هذه التكاليف، وأنه من أجل هذا، من الأفضل التحرك في طريق نحو الحل الوسط الذي يتطابق مع مبدأ "الفوز – الفوز" لأن ما حدث مؤخراً إما أنه سوف ينتهي إلى مبدأ "الخسارة – الخسارة" أو إلى حالة "الفوز – الفوز" وأنه لا وجود للبديل الثالث الذي يُمنّي الغرب به نفسه وهو "الخسارة" لإيران و"الفوز" للغرب!!.

وسائل الإعلام .. قدرات "متنكرة" في مواجهة التحديات النووية

■ علي رضا جباري ■ ايرنا ٢٠٠٦/١/٣٠

يعد الاستخدام الصحيح والمناسب للقدرات الإعلامية المتاحة أحد أهم الآليات والأساليب العلمية من أجل مواجهة التحديات النووية الخاصة بمسيرة الملف النووي الإيراني، وبتعبير أدق مسيرة البرامج النووية السلمية الإيرانية.

ومما لا شك فيه أن وسائل الإعلام في العالم اليوم لها دور بارز في تحقيق البرامج والأهداف الخاصة بمختلف الحكومات والدول، ومن هنا تصبح الاستفادة المثلى من تلك القدرات الإعلامية أحد الأدوات التي يمكن أن تزيد من كفاءة أداء رجال الحكومات لمهامهم المطلوبة في إطار الخطط المراد تنفيذها وتحقيقها.

إن تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام، بل وكذلك على توجيه وصنع الرأي العام نفسه في الكثير من المجتمعات والقضايا المرتبطة بها، يعد أمراً موضع تأكيد وإثبات من

جانب الأوساط الأكاديمية. ليس هذا فحسب، بل صارت "القدرة الإعلامية" فى تحقيق البرامج المختلفة للحكومات من الأولويات التى صارت تضعها الحكومات فى صدر اهتماماتها. وبعبارة أخرى، باتت وسائل الإعلام تحتل مكان الصدارة فى أولويات الحكومات المختلفة لما تتمتع به من تأثير مباشر فى توجيه وصناعة الرأى العام.

الدليل على ذلك أن واحدة من العوامل أو الأسباب التى باتت تهدد البرامج السلمية النووية الإيرانية صارت تتمثل فى الدعاية الغربية - خاصة الأمريكية والبريطانية - وذلك بخصوص إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن.

فعلى الرغم من أن شواهد مختلفة تقلل من عملية تنفيذ هذه التهديدات فى الوقت الراهن وتجعلها محاطة بعناصر غموض كثيرة، وعلى الرغم من عدم وجود أو عدم توافر أدلة على الإحالة الفورية أو السريعة لهذا الملف إلى مجلس الأمن إلا أن "تضخيم" هذه التهديدات - الناتجة عن البرنامج النووى الإيرانى - بواسطة وسائل الإعلام الغربية يمكن أن تخلق مخاوف عدة غير مطلوبة فى الرأى العام العالمى.

إن وسائل الإعلام الغربية تنشر بشكل دائم خبر إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن حتى تجهز الرأى العام العالمى لقبول هذا الواقع الجديد المنتظر حدوثه.

لقد أثبتت التجربة أن أساس الكثير من السياسات والقرارات التى تتخذ من جانب الحكومات يتمثل فى الضغوط التى تخلق من جانب الرأى العام. ولهذا السبب فإن "الرأى العام" يعد دائماً أحد العوامل المؤثرة فى تحقيق أو إيقاف برامج وخطط الحكومات.

بعبارة أكثر تحديداً يعد جزء كبير من سياسات الحكومات الغربية تابعاً للرأى العام أو نتيجة له الذى هو - أى الرأى العام - نتيجة مباشرة لإرادتهم حيث تكون عملية صناعة هذا الرأى العام قد تمت عبر وسائل الإعلام الخاضعة أو التابعة لتلك الحكومات. من هنا فإن الاهتمام بهذا القطاع "الصانع" للسياسات الخاصة بالحكومات الغربية - أى قطاع وسائل الإعلام - يجب أن يأتى فى أولوية وفى مقدمة برامج الدولة (إيران).

وفقاً لبعض الإحصاءات غير الرسمية فإن أكثر من ٢٥ قناة تلفزيونية ومثلها من محطات الراديو، وعشرات الصحف والنشرات والمجلات والدوريات وآلاف المواقع على الإنترنت صارت مشغولة تماماً بالمواجهة مع - والتصدى - للبرامج النووية السلمية الإيرانية.

وعلى الرغم من اتساع هذه الهجمات والتهديدات الحقيقية غير المحدودة التى تمارس من جانب وسائل الإعلام المختلفة ضد مصالح الجمهورية الإسلامية فإن حجم التصدى لهذه الهجمة المستمرة ولهذه التهديدات من جانب الطرف المقابل (الجمهورية الإسلامية) يعد ضئيلاً للغاية ومحدوداً جداً. ثمة عوامل كثيرة تلعب دوراً مباشراً فى هذا الخلل وسوف نشير فيما يلى إلى البعض منها:

أولاً .. فيما يبدو فإن موقع ومكانة وأهمية وسائل الإعلام وكذلك حجم وقدرات هذه الوسائل فى إفساد وإجهاض هجوم الأعداد وأيضاً قدرتها على صنع الرأى العام لازالت هذه المكانة والأهمية غير مفهومة - أو مُدركة - من جانب البعض من السياسيين وصناع القرار فى الدولة، بمعنى آخر، تقول لم يصل الإدراك بأهمية ومكانة وسائل الإعلام فى هذه المواجهة النووية الجديدة، لم يصل بعد إلى مرحلة اليقين لدى البعض من السياسيين وصنّاع القرار، وهو ما انعكس على معدل اهتمام الحكومة بهذا القطاع من القدرات المتاحة والموجودة بالفعل تحت أيديها، فلازال هذا الاهتمام يبدو قليلاً جداً لدرجة الانعدام.

مما لاشك فيه تعد قيمة وأهمية "المواجهة الإعلامية - الخبرية" التى يمكن أن تتحقق بواسطة وسائل الإعلام، ليست قليلة أو ليست أقل من عملية الهجوم المباشر للأعداء على الدولة، ولهذا السبب فإن الاهتمام بهذا الموضوع يمكن أن يزيد من الأمن القومى للنظام السياسى.

إن "المواجهة الإعلامية - الإخبارية" كانت دوماً موضع تأكيد من جانب مقام مرشد الثورة، فكثيراً ما أشار سيادته فى خطبه ولقاءاته وتوجيهاته إلى هذا الموضوع.

ثانياً .. فيما يخص الاهتمام بالقوة البشرية الفعّالة فى هذا المجال، من المؤكد أنه من دون الاهتمام بالقوة البشرية فإنه لن يمكن مطلقاً أن تدخل وسائل إعلامنا فى هذه "المواجهة الإعلامية الإخبارية". ولن نكون مفرطين إذا قلنا إنه يجب أن يكون أكثر من ٨٠٪ من الاستثمارات الخاصة فى قطاع وسائل الإعلام مخصصة من أجل تقوية والارتقاء بـ القدرات الحرفية للقوى البشرية العاملة فى قطاع الإعلام.

ثالثاً .. بخصوص نوع "اللغة" و "الأدبيات" المستخدمة من جانب وسائل الإعلام، كلنا يعلم أنه فى عالم اليوم، تسعى كل وسائل الإعلام من أجل تحقيق أكبر تأثير فى "الرأى العام" وهو الأمر الذى لا يمكن تحقيقه دون الاهتمام بوجود نوع من الأدبيات الخاصة.

على الرغم من أن - فى التقسيمات العلمية - وسائل الإعلام تعد عنصراً مهماً داخلاً فى صناعة جزء مهم من الرأى العام إلا أنه لا يجب إغفال الدور المؤثر لهذه الوسائل ذاتها على الرأى العام نفسه ولكن فى صورة معكوسة.

على سبيل المثال، منذ فترة مضت ليست بطويلة أقدمت وسائل الإعلام البريطانية - فى تحرك متناغم - على اتخاذ خطوة مهمة فى سبيل "تخريب" المواقف الأساسية الإيرانية فى القضايا النووية. وهنا يمكن تقييم ممارسات وسائل الإعلام البريطانية التى خرجت عقب تصريحات "تونى بلير" رئيس الوزراء البريطانى.

لقد أدعى بلير فى مقابلة صحيفة له أن إيران مستمرة فى أنشطتها النووية دون أن تهتم بمطالب الأوساط الدولية، وأن استمرارها فى هذا السلوك يمكن اعتباره سبباً لزيادة التهديد ضد السلم والأمن الدوليين.

عقب هذا التصريح اعتبر الكثير من الخبراء السياسيين أن كلام بلير يعد نوعاً من الجهود والسعى المضاعف من أجل تمهيد الرأى العام بشأن إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن، إلا أن وسائل الإعلام البريطانية لم تبحث هذا الموضوع من زاوية أخرى فحسب، وإنما سعت عبر استخدام أدبيات خاصة إلى تقديم وذكر "إيران" بوصفها "تهديداً" مباشر يستهدف عن عمد السلم والأمن الدولى.

بعد ذلك الحدث مباشرة والذى تزامن مع إعطاء جائزة نوبل للسلام إلى محمد البرادعى، خرجت وسائل الإعلام البريطانية لإضفاء أدبياتها الخاصة على الحدث فقالت: إن ممارسات وخطوات مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحاصل على جائزة نوبل للسلام، كانت سبباً مباشراً فى إجهاض التهديدات النووية الإيرانية.

فى هذا الصدد سعت وكالة رويترز، عبر تلميحها لعملية إعطاء جائزة نوبل للسلام إلى محمد البرادعى، سعت إلى إبراز الخبر وتلفيقه بشكل خادع مع الملف النووى الإيرانى لا لشئ سوى إثارة الرأى العام ضد إيران. لقد قالت هذه الوكالة الإخبارية "إن محمد البرادعى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلن أن الحصول على جائزة نوبل للسلام سوف يخلق له وللوكالة الدولية للطاقة الذرية - واللذين يعيشان حالة مواجهة مع الأزمتين الإيرانية والكورية الشمالية - سوف يخلق له مُتكأ قوياً!!".

ثم قالت رويترز فى تقرير آخر لها: إن إيران لم تعلن حتى الآن تصريحاً رسمياً حول إعطاء جائزة نوبل للسلام إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها "محمد البرادعى".

إن النقطة الجديرة بالاهتمام فى هذا التقرير هى أن رويترز لم تشر مطلقاً إلى أن إعطاء جائزة نوبل للسلام إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان موضوعاً فى جدول أعمال مؤسسة نوبل قبل ثلاث سنوات. بالتوازى مع ذلك تأتى فضيحة شبكة "سى.إن.إن" الإخبارية التى أجرت حواراً مع السيد "أحمدى نجاد" رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث عَمدت إلى ترجمة "التكنولوجيا النووية" إلى "السلاح الذرى" وهو ما لم يقل به قط.

إن شبكة "سى.إن.إن" قصدت بالفعل، بل وتعمدت حدوث هذا الخطأ بهدف استغلال "التأثير الأول للخبر" على الرأى العام، وكانت مطمئنة إلى أنه حتى فى حالة التكذيب أو الاعتذار عن الخطأ الذى حدث فإنها ستكون قد حققت تأثيرها المنشود على الرأى العام تجاه إيران ألا وهو إصابة الرأى العام بالقلق من البرنامج النووى الإيرانى.

على الرغم من أن المسئولين الإيرانيين قد أعلنوا مرات ومرات فى بياناتهم وتصريحاتهم الرسمية وكذلك فى المؤتمرات الصحفية أنهم لا يفكرون مطلقاً فى إنتاج الأسلحة الذرية إلا أنه يبدو للجميع أن وسائل الإعلام الغربية مهتمة أساساً بالاهتمام بهذا الموضوع من زاوية أنه يحقق لها وسيلة أو حيلة خادعة لتضليل الرأى العام ودفعه دفعاً نحو مصير لا يعرف حقيقته أو أهدافه سوى الغرب نفسه.

الشئ نفسه فعلته وكالة أنباء فرانس برس التى خرج رئيس الدولة التابعة لها الوكالة ليهدد العالم منذ فترة قصيرة باستخدام السلاح النووى!! وبالأسلحة الموجودة فى الترسانة النووية الفرنسية، فقد أصّرت هذه الوكالة على الزج بالقضايا النووية الإيرانية. نفس هذا السلوك كانت قد قامت به الوكالة الفرنسية فى فبراير ٢٠٠٥ . آنذاك وبينما كانت كوندوليز رايس وزير الخارجية الأمريكية - التى هى أكثر مسئولى البيت الأبيض تشدداً فى الصدام مع إيران - تؤكد على التوجه الدبلوماسى للدول الغربية فى التعامل مع إيران وليس الصدامات العنيفة، وجدنا وكالة الأنباء الفرنسية تعلن فى خبر لها: إن إسرائيل تدعى أن إيران تسعى نحو امتلاك أسلحة نووية وصواريخ بعيدة المدى والتى تكون قادرة على ضرب العمق الإسرائيلى، لكن طهران تصر على أن برامجها النووية سلمية بالأساس!!

ما حدث أيضاً أن هذه الوكالة لم تشر فى الخبر قط إلى القدرة النووية الموجودة بالفعل لدى النظام الصهيونى، كما أنها لم تشر أيضاً إلى قرار الحكومات الغربية باعتماد السلوك الدبلوماسى مع إيران لحل الأزمة.

إن مجموعة النقاط السابق ذكرها تتضمن فى داخلها مغزى ورسالة أساسيين ألا وهما أنه لا يمكن على الإطلاق إغفال الدور الفعّال لوسائل الإعلام على الرأى العام الذى يُخضع بدوره الحكومات المختلفة لاتخاذ سياسات وبرامج خاصة، وذلك إذا ما تم وضع خطط وبرامج إعلامية متكاملة عالية القيمة، وفى الوقت نفسه إذا ما تم استخدام أدبيات حرفيّة خاصة والتى تكون فى معظمها مصنوعة من جانب نفس الحكومات التى تظهر نفسها وكأنها خاضعة للرأى العام الذى صنعته بأيديها!!

إن المنطلق الأساسى الذى يحكم هذا السلوك يكمن فى أن عالم اليوم هو عالم "الخبر" وعالم "الإعلام"، وكلما ازدادت الحرفية والقدرات المتاحة - فى هذا الصدد - لدى دولة ما، كلما زادت قدرتها فى صناعة وتوجيه الرأى العام. فإذا ما أضفنا المبدأ الراسخ بتأثير الخبر على الرأى العام فسوف تتضح لنا إلى أى مدى تبلغ أهمية هذا الموضوع، ومن ثم يتطلب هذا الأمر وضع الإعلام ووسائل الإعلام فى مكان الصدارة المطلقة ضمن أولويات برامج وخطط المواجهة مع الأعداء.

علاقات منطقية أم علاقات مجحفة؟

■ شما (أنتم) ٢٠٠٦/١/٢٨

أصبحت العلاقات بين الدول فى العالم اليوم خاضعة تماماً لتأثير القوى العظمى، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، اعتماداً على إمكاناتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، لفرض ضغوط قوية على الدول الأخرى من أجل انتهاج سياسات تتوافق مع مصالحها.

ونتيجة لهذه السياسات الفجة أصبحت المنظمات الدولية أداة لتنفيذ رغبات القوى العظمى. وتستخدم هذه الدول كل السبل من أجل جذب الدول الضعيفة إليها وسحب ثرواتها إلى بنوكها. هذا هو شكل العلاقات القائمة على الساحة الدولية الآن، ولكن السؤال الأجدر هنا مفاده: كيف ستكون سياسة الدول التى لا ترغب فى أن تبقى للأبد غطاء للدول العظمى؟

يصدق سؤالنا هذا على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، هذه الدولة التى جاهدت كثيراً منذ قيام الثورة فى عام ١٩٧٩، هل يجب عليها أن تنهج سياسة الدول الضعيفة حتى يمكنها الحصول على حقوقها الطبيعية؟ وماذا تفعل هذه الدول بالتنسيق مع بعضها البعض لمواجهة الهيمنة الأمريكية؟

من أجل الاستمرار فى هذه المسيرة يجب فى البداية أن تستمر القوة الذاتية داخل نفوس الشعب والمسئولين التى أحيتها إيران لسنوات، واستطاعت هذه النهضة وهذه القوة الذاتية تدريجياً أن تترك تأثيراً قوياً على الدول الأخرى وحكوماتها وشعبها.

ولنفس السبب فإن حكومات بعض الدول التى كانت آلة منفذة لسياسات القوى العظمى داخل دولهم، قد أصبحت خاضعة لرأى وضغط الشعب وتحولت إلى حكومات معارضة لسياسات القوى العظمى. كذلك فإن زعماء الدول الأخرى الذين كانوا دائماً منفذين للسياسة الأمريكية لم يستطيعوا أن يستمروا فى أساليبهم السابقة.

الخطوة التالية فى هذا الطريق تتمثل فى عدم الخوف من التهديدات التى استطاعت من خلالها القوى العظمى تحقيق مطامعها.

إن الكثير من الحكومات والزعماء فى دول العالم الثالث يضعون أنفسهم تحت أقدام العدو قبل الدخول معهم فى أى حرب خوفاً من التهديد. والتجربة أثبتت أن هذه التهديدات خاوية وخادعة، وتستخدمها القوى العظمى باعتبارها أسهل وسيلة للحصول على أهدافهم.

والخطوة التالية فى هذا الأمر هى الاستفادة من كل الإمكانات المتاحة والتى يمكن من خلالها كف تسلط الدول المتسلطة.

وقبل المواجهة يجب أن نفكر جيداً، وكان الإمام الراحل دوما يأمرنا بأنه يجب أن نفهم أعداءنا ونعرف نقاط قوتنا ونقاط ضعفهم. والنفط إحدى الأوراق الهامة الواقعة تحت سيطرة دول العالم الثالث، وخصوصاً الدول الإسلامية، وهو الشريان الأساسى لحياة دول العالم، وعندما يريد الأعداء الاستفادة من هذا الشريان فإنهم يسعون لإزالة هذه الدول المصدرة للنفط من الوجود، فأى منطق هذا عندما تتحول دول العالم الثالث إلى أداة لتدمير نفسها بنفسها؟

وغير النفط فإن هذه الدول تمتلك خصائص أخرى مثل الإرادة التى تعارض دخول الثقافة الأجنبية. ومما سبق فإنه يجب على الدول العظمى أن تعى أن دول العالم الثالث تمتلك المقومات اللازمة للدفاع عن مصالحها، بل إنها يمكنها أن تضر مصالح هذه القوى. وهذه الدول تعرف جيداً أنها تجلس فى قاعة من زجاج وستخسر الكثير.

ويجب أن يدركوا تماماً أنه بالالتزام والاحترام المتبادل فإن إيران الإسلامية ستلتزم بكامل منطقيتها والتزاماتها فى تعاملاتها، ولو رغبوا فى أن يبقوا الملف النووى بعيداً عن الضوابط الدولية مستفيدين بكل الآليات من أجل كسب أفضلية سياسية واقتصادية لهم، فإن الجمهورية الإسلامية أيضاً ستسعى بمنطق قائم على القوانين العقلية والشرعية واستخدام الآليات المتاحة للخروج من الوضع المفروض عليها.

الثـــــورة الإســـــلامـــــيـــــة والنظام الدولى

سيد رسول الله موسى ■ همشهرى ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسى)، العدد٨٤، فبراير ٢٠٠٦

من أجل التعرف على سياسة أى فاعل دولى، حكومات أو منظمات دولية، ثمة ثلاثة أساليب أساسية فى هذا السياق هى:

١ - التركيز على نشاطات القادة وصناع القرار.

٢ - دراسة المعتقدات والأيديولوجيات والتوجهات.

٣ - تحليل سبل التعامل القائمة بين الفواعل الدولية والظروف التى تواجه هذه الفواعل.

وقد أجريت حتى الآن العديد من الأبحاث الخاصة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، واتسمت هذه الأبحاث بالتركيز على الأسلوب الأول والثانى، أى التعرف على نهج القادة ومتخذى القرار، ودراسة الأيديولوجيات والعقائد، وقد كتبت مقالات ودراسات كثيرة فى هذا الشأن، ويبدو أن حجم الكتابات التى تناولت القضية من منظور الأسلوب الثالث، أى تحليل سبل التعامل بين الثورة الإسلامية والنظام الدولى كانت ضئيلة للغاية. ولتوضيح هذه المسألة ينبغى الإجابة على ثلاثة تساؤلات هى: ما هو المقصود بالنظام الدولى؟، وكيف كان نهج الثورة الإسلامية إزاء النظام الدولى الراهن؟، وما هو النظام الدولى المطلوب من قبل الثورة الإسلامية؟

وفى محاولة الإجابة على السؤال الأول، انقسم منظرو العلاقات الدولية إلى فريقين: الأول، يعتبر أن النظام الدولى وحدة ميكانيكية تعمل وفقاً لخصوصيات معينة اعتماداً على قواعد ومنطق رياضى يمكن حسابه. والثانى، ينظر إلى النظام الدولى على أنه ليس آلة، وأنه يتكون من مجموعة دول وكيانات، أوجدت من خلال ارتباطها المنظم مع بعضها البعض، آلية للتعامل فيما بينها، ومن المسلم به أن للدول أهدافاً واحتياجات ليس لها حد، لكنها لا تستطيع الحصول عليها دفعة واحدة فى الساحة الدولية، لأن هذه الأهداف قد تتعارض مع مطالب الآخرين وربما تحتاج إلى تعديل، ولكن نسبة تحقيق هذه الأهداف مرتبط بمدى قوة هذه الدول أو بمدى قوة دول أخرى أو بمدى استقرار النظام الدولى.

بالإضافة إلى ذلك فإن ثمة ثلاثة نماذج محددة لأى نظام دولى: الأول، إما نظام دولى مكون من حدود جغرافية وثقافية وسياسية خاصة به، وهو نظام لا يتأثر بالكيانات الأخرى البعيدة عنه ولا يؤثر فيها مثلما كان نظام القوى المتوازنة بأوروبا فى القرن التاسع عشر. والثانى، نظام دولى محدد من حيث الكيانات التى تتقاسم مناطق النفوذ، مثلما كان الوضع فى النظام ثنائى القطبية وهو نظام يختلف فيه تقاسم النفوذ عن النظام أحادى القطبية أو متعدد الأقطاب. الثالث، نظام يحتوى على قواعد منظمة للكيانات السياسية، وأى طرف لا يراعى هذه القواعد يكون بذلك خارجاً عن النظام.

وبعيداً عن التعاريف والمفاهيم الخاصة بالنظم الدولية، فقد نشأت الثورة الإسلامية فى خضم نظام دولى ثنائى القطبية، ونجحت بالفعل ومنذ البداية فى حمل شعار استراتيجى هو: "لا شرقية ولا غربية". وقد نجح النظام ثنائى القطبية فى فرض هيمنته على العالم، ومن ثم انقسمت الدول إلى كتلتين على عكس نظام القوى المتوازنة بأوروبا فى القرن التاسع عشر. وبالرغم من ظهور حركة عدم الانحياز فى هذا الوقت، إلا أنها لم تتمكن من تكوين قطب ثالث أو تغيير النظام ثنائى القطبية أو على الأقل تحدى هذا النظام، ورغم أن النظام ثنائى القطبية قد نجح فى الحيلولة دون نشوب حرب عالمية ثالثة، إلا أن الصراع بين القوى العظمى تحول بشكل غير عادل إلى حروب بالإنابة، خاضتها دول صغيرة، وعندما تحدت الثورة الإسلامية النظام ثنائى القطبية، اعتبرت أن كسر قيود الاستعمار الأمريكى والسوفيتى هو السبيل الوحيد لإنقاذ هذه الأمم، ومن خلال شعار "لا شرقية ولا غربية" امتلكت الثورة الإسلامية السبيل لتحدى القوتين العظميين وكلفتهما نفقات ضخمة، وفى النهاية حافظت على شعارها الاستراتيجى ونجحت فى طرح هذه الرؤية الاستراتيجية بوصفها ثورة بشرية أصيلة فى عالم هيمنت فيه القوى العظمى على مصير البشرية.

وتغيرت الأوضاع العالمية بانهيار الاتحاد السوفيتى، حيث تلاشى النظام العالمى ثنائى القطبية وحافظت الولايات المتحدة على تفوقها كقوة عظمى فى عالم أحادى القطبية، هذا الوضع أثار حفيظة العديد من الأقطاب الدولية، بالرغم من القدرات العسكرية والاقتصادية الأمريكية التى أطاحت بأى منافس أو أى متحد، وفى هذا الإطار ينبغى الإشارة إلى أن دول عدة استسلمت للنظام أحادى القطبية بينما دول أخرى

سعت من أجل إقرار نظام عالمى متعدد الأقطاب.

أما الجمهورية الإسلامية فقد رفضت النظام الدولى أحادى القطبية، كما رفضت النظام متعدد الأقطاب، لأن دولا عدة مثل الدول صاحبة حق الفيتو فى مجلس الأمن ستتحكم فى مصائر الشعوب. إذن فما هو النظام الدولى المطلوب من وجهة نظر الجمهورية الإسلامية؟

تريد الثورة الإسلامية إقرار نظام عالمى محوره العدالة، نظام تتساوى فيه الشعوب من حيث أحقيتهم بالسيادة، وهو نظام تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها، حيث لعب دور المنافس والمتحدى لجميع الكيانات فى العالم.

لكن فى النهاية، فإن الجمهورية الإسلامية التى اعتبرت الاستقلال والحرية والتنمية القومية من الأهداف الاستراتيجية للدولة الإيرانية، لا يمكنها أن تتعارض مع ماهية النظام الدولى، فقد اعترف جميع خبراء السياسة وخبراء العلاقات الدولية، أن أى دولة لا يمكنها تحقيق أهدافها دون الأخذ فى الاعتبار ما يحيط بها من نظام دولى، له دور مصيرى فى إكساب الدول ما تطمح إليه من أهداف قومية.

أكذوبة الهولوكست من وجهة نظر المجددين

■جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١/٢٩

رغم مرور قرابة ستة عقود على الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥/٣٩)، وتداعياتها، إلا أن الجدل المثار حول ضحاياها، خاصة أولئك الذين يطلق عليهم ضحايا "الهولوكست"، لم يهدأ بعد، ويرجع السبب فى ذلك لعاملين: أولهما، ذلك التبلور الفكرى الجديد الذى قد تشكل فى الغرب على أيدى جماعة من المجددين، ورغم أنهم جماعة متعددة الانتماءات والجنسيات، إلا أنهم اتفقوا حول منهجية واحدة، تكمن فى إعادة النظر فى الوثائق المرتبطة بالوقائع التاريخية بغية التأكد من صحتها، وهم فى هذا السياق يتعرضون لموانع وعراقيل قد تثنيهم عن مسيرتهم، سواء من قبل حكومات بعينها، أو مؤسسات وأنظمة تسعى إلى تحقيق مصالح ما، خاصة لو تعلق الأمر بإثارة موضوع مثل "الهولوكست" الذى يبدو وكأنه من الموضوعات المحظور الاقتراب منها.

وثانيهما، ما قامت به منظمة الأمم المتحدة مؤخراً حيال إحياء ذكرى محرقة النازية، حينما خصصت يوم السابع والعشرين من يناير، أطلقت عليه "اليوم العالمى للهولوكست"، خاصة بعد التصريحات الأخيرة للرئيس محمود أحمدى نجاد التى نفى فيها أسطورة الهولوكست.

إن الهولوكست قضية من المسلمات التى لا يحق - مطلقاً- لأحد فى الغرب الاعتراض عليها، بل على الجميع تأييدها! وقد لوحظ أن أى مفكر فى الغرب قد يحاول التعبير عن فكره إزاء تلك القضية، وبكل حرية وديمقراطية، قد يدان ويحاكم من قبل حكومته بجريمة "إنكار الهولوكست"، فى هذا السياق، سبق وأن حوكم المفكر المسلم والكاتب الفرنسى الشهير روجيه جارودى، وأرنست زاندل وغيرهما .. ، وكذا فمن المنتظر أن يحاكم ديفيد أيرونيج فى النمسا أيضاً خلال الشهور القادمة. واليوم فإن أى مفكر قد يتشكك فى إفناء ٦ ملايين يهودى إبان الحرب العالمية الثانية، يكون مصيره القتل أو السجن بتهمة إنكار الهولوكست، وذلك من قبل المنظمات اليهودية المنتشرة عبر دول الغرب.

لكن بالرغم من مجمل تلك الممارسات، إلا أن هناك الكثير من العلماء والمفكرين فى الغرب يتشككون فى "الهولوكست" من الناحيتين العلمية، والتاريخية. هذه الدراسة تكتسب أهميتها من كونها تنطلق فى الأساس من رؤى جماعة فكرية غربية يطلق عليها جماعة المجددين، والتى نشرت معظم مقالاتها تحت عنوان "أكذوبة الهولوكست" The Holocaust never happend من خلال مؤسسة الدراسات والبحوث (التاريخية/العلمية/السياسية)، المتعلقة باليهود وفلسطين، وفيما يلى أبرز ما قدمته تلك الجماعة فى هذا السياق:

يمكن القول فى البداية إن كلمة ريفيدر "Revidere"، اللاتينية تعنى إعادة النظر (المراجعة)، ويذكر أن مسألة إعادة النظر فى الأمور العلمية كانت شيئاً عادياً فى النظريات البحثية القديمة، وتباعاً يتعلق الأمر ذاته بالعلوم الطبيعية والاجتماعية أيضاً، حيث

كانت المراجعة عبارة عن تجميع الأدلة كافة من خلال منهج علمي، ومن ثم تبدأ دراستها من جديد لحين التوصل إلى حقيقة علمية مؤكدة حول الموضوع مورد البحث والدراسة، وقد كانت معظم الحقائق العلمية، بل ودائماً، ما يتم التراجع عنها من خلال هذه النظرية، والواقع إنه من الحتمى تطبيق المنهج نفسه على التجارب القديمة، للتأكد من صدق نظرياتها ونتائجها المستخلصة، ومن الضرورى كذلك أن يتم ذلك فى ظل الحريات التى تكفلها أجواء الديمقراطية، مع الأخذ فى الاعتبار أن الحرية مكفولة لمجتمع الباحثين والعلماء فى أبحاثهم ودراساتهم العلمية.

لماذا تحظى إعادة النظر التاريخية بأهمية قصوى؟

مما لا شك فيه أن المفاهيم التاريخية شأنها شأن المفاهيم العلمية، من حيث قابليتها للبحث والدراسة؛ نظراً لأن تطبيق النظريات العلمية الحديثة عليها قد يكشف لنا حقائق كنا نجهلها، ومن ثم يجب إخضاع المتغيرات التالية لتطبيقات هذا المنهج:

١- الأحداث التى وقعت فى الماضى، مع الأخذ فى الاعتبار مشكلات ندرة الوثائق وضياع الأدلة.

٢- الأحداث قريبة الوقوع، وهنا يمكن أن يحول النفوذ السياسى لجهة ما دون مواصلة البحث، على سبيل المثال، هناك فى التاريخ المعاصر، ثمة دول لها مصالح سياسية ما لا ترغب فى إثبات حقائق حول قضية ما، نظراً لكونها تتعارض مع تلك المصالح، وكما يقول المثل: "صاحب الاختيار من له حق العزف على العود"، وهذا بدوره، ما يشير إلى أى مدى تكون منهجية إعادة النظر فى التاريخ هى مسألة غاية فى الأهمية، وكذلك يوضح لماذا يصر بعض حكام دول العالم على معارضة تلك النظرية، خاصة لو كانت تتعلق بمسألة الهولوكست التى هى فى أساسها مسألة تاريخية وليست دينية، ورغم كافة المغالطات والأخطاء التى تعلقت بالهولوكست، لكن حينما يتعلق الموضوع بدراسة الهولوكست وإمكانية التوصل إلى حقائق مغايرة، يتم الاصطدام بالقوى الكبرى الموجودة، خاصة القوى الموجودة عبر نصف الكرة الغربية التى تخالف أى وجهة نظر تحاول الاقتراب من الهولوكست.

والحقيقة أيضاً أن بعض الدول الأوروبية راحت تستغل بعض الثغرات القانونية لعرقلة أى دراسات تجرى فى السياق ذاته لكن لماذا تم اتخاذ مثل هذا الموقف؟!

المعروف أن ثمة دواعى وأسباب كثيرة تجعل بعض الدول تتبع هذا الموقف، لاسيما المصالح السياسية، والمطامع فى تحقيق مكاسب مالية كبرى، وقد أشار البروفيسور إن. جى فنكلشتاين أستاذ العلوم السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية فى كتابه "صناعة الهولوكست" إلى تفاصيل كثيرة حول هذا الموضوع، وكذا ذكر البروفيسور رائول هيلبرج المتخصص فى شئون الهولوكست، فى الموضوع نفسه، قائلاً: "إن النفوذ الكبير المتعلق بالبحث فى الهولوكست، هو الذى يحول دون دراسته، بالرغم من أنه يحتاج لمجهود ودراسة عظيمة من قبل العلماء والباحثين، غير أن بعض المصالح والمطامع تحول دون ذلك".

ومن ناحية أخرى، نجد أن كثيراً من العلماء الناطقين باللغة الألمانية يتشككون فى الهولوكست وغرف الغاز، لكن معظم هؤلاء دائماً ما يكون مصيرهم السجن لفترات طويلة، فالفقرة ١٣٠ من قانون العقوبات الألمانى، والجزء الثالث من الدستور النمساوى، والجزء الثانى من القانون السويدى، إلى غير ذلك، قد يجعل الخوض فى هذا المجال بمثابة المقامرة. ورغم ذلك مازال التساؤل عن ماهية الأسباب التى تجعل البعض يتصدى للاقتراب من الهولوكست، بالرغم من مرور الكثير من الوقت على تلك الواقعة - المشكوك فى صحتها - ورداً على التساؤل نفسه، يقول فيكتور آر كينزس: "إن البحث والحقيقة من حق الجميع، لكن فى الوقت ذاته، هناك فى بعض القوى الكبرى، من يقف للحيلولة دون التوصل للحقائق المرتبطة بالهولوكست".

وأضاف: "حتى وقت قريب، كانت قد تأسست فى العاصمة الألمانية مراكز للبحث حول الهولوكست (تحديداً فى العاصمة برلين)، وبدأت تنشر رؤى تحمل عنوان الهولوكست لم يحدث مطلقاً!، لكن للأسف سرعان ما اختفت تلك المراكز وذهبت أدراج الرياح، بالرغم من أنه بين الحين والآخر يخرج علينا من ينفى هذه الأكذوبة".

معانى الهولوكست:

يعتقد أن الهولوكست كلمة يونانية الأصل تعنى المحرقة، وسواء كانت يونانية أو عبرية، فالمعنى يشير إلى الاحتراق أو الفاجعة، والمصطلح بوجه عام يستخدم للتعبير عن فناء جماعة من البشر بطريق الحرق، وفى هذا السياق، ترى طائفة من اليهود "أن المناطق التى كانت تحت نفوذ الرايخ الثالث، تعرض اليهود فيها إلى التعذيب والنفى والفناء"، وننسى أننا رغم مرور الوقت مازلنا نرى مثل تلك الأعمال التى ربما تعرض لها اليهود، ولكن دون أدنى إدانة أو حتى تعقيب مثلما يفعل اليهود اليوم حيال الهولوكست،

فهناك السود فى الولايات المتحدة الذين تعرضوا فى الماضى لعنصرية شديدة، والآن يتعرض الفلسطينيون على أيدى قوات الاحتلال الإسرائيلى، فهم أيضاً جزء من منظمة الهولوكست وفقاً لتعريف المصطلح ذاته.

هذا ويبدو أن اليهود قد أسسوا البنى التاريخية للهولوكست وفقاً للاعتبارات التالية:

١- ميل الأنظمة الاشتراكية إلى فناء اليهود.

٢- طرح الحكومات الاشتراكية مسألة فناء اليهود.

٣- وجود وكالات تدعم هذا الطرح بالميزانيات المالية.

كانت تلك الأسس التى بنى عليها اليهود ادعاءاتهم المرتبطة بالهولوكست، والآن، وقبل الخوض فى المغالطات المرتبطة بالموضوع، والدعايا الإعلامية، لابد من توضيح النقاط التالية:

١- إن المجددين حول الهولوكست لم يرفضوا فى الأساس حقيقة وجود اليهود تحت نفوذ الرايخ الثالث الألمانى.

٢- لم يرفض المجددون كذلك حرمان الأقلية اليهودية من حقوقهم المدنية بألمانيا، ومسألة نفى اليهود.

٣- اعترف المجددون بوجود معسكرات العمل الإجبارى.

٤- لم ينكروا التعذيب الموجود بتلك المعسكرات.

غير أنهم أكدوا أيضاً على النقاط التالية:

١- لم يكن هناك أوامر من حكومات اشتراكية للقضاء على اليهود.

٢- كما أنه لم يوجد أى أطروحات للقضاء على اليهود.

٣- ولم يكن كذلك هناك جهات سرية تدعم تلك العمليات بالأموال.

وفى هذا السياق، ذكر البروفيسور رائول هيلبرج المحقق الألمانى المتخصص فى الهولوكست قائلا: "حينما بدأت الحرب (أى منذ عام ١٩٣٩)، لم يكن هناك ما يطلق عليه وكالة للتخلص من اليهود، كما لم يكن هناك أى طرح مطلقاً للتخلص منهم جماعياً - كما يقال، لكن كان ثمة قتل وتعذيب لليهود".

هذا وقد توصلت الدراسات المتعلقة بالموضوع ذاته، إلى أنه حقاً كان هناك معسكرات للعمل الإجبارى بألمانيا، لكن لم يثبت وجود غرف للغاز بها، فضلاً عن أنه لم يكن هناك وقود كاف آنذاك يكفى لحرق ملايين الأجساد من اليهود، والمعروف أنه كان هناك شبكات للجاسوسية، وأعمال مقاومة قريبة من تلك المعسكرات الألمانية، وجميعها لم تشر إلى وجود حالات قتل جماعى لليهود، أو شىء من هذا القبيل.

والأهم من ذلك، هو أن كافة الدراسات من اليهود قد أشارت إلى أن معدلات الضحايا التى تعرضوا لعنصرية النازية من اليهود إبان الحرب العالمية الثانية، لم تصل، بأى حال من الأحوال، إلى ٦ ملايين ضحية.

ومن ناحية أخرى، نجد أن أجهزة الإعلام المختلفة سواء تليفزيونات أو صحف قد تنشر بين الحين والآخر، صوراً لضحايا معسكرات النازية فى إشارة صريحة إلى أن هذه الصور هى لضحايا اليهود فى عملية الهولوكست، ولعل تلك الادعاءات تغفل أن أسباب الوفاة يمكن إثباتها من خلال النظرة الفاحصة الطبية المتخصصة، فلو كانت الوفاة نتيجة الاختناق بالغاز، لكان اتضح من خلال جلد هؤلاء الضحايا، لكن أى طبيب مبتدئ قد يكشف أن سبب الوفاة يرجع لمرض التيفود، ونقص الطعام والأدوية.

كما أن جميع تلك الصور المنشورة والتى تعود لضحايا أواخر الحرب العالمية الثانية كانت جميعها ملتقطة من معسكرات "داخاو، وبرجن بلسن، باخن والد"، وجميع الآراء تؤكد عدم حدوث عمليات قتل جماعية بتلك المعسكرات. وعلى افتراض أن هذه الصور مأخوذة من معسكرات "أشوتيز وتريلينكا"، فإن هذه المعسكرات لم تخرج صوراً للضحايا على الإطلاق، نظراً لكون تلك المعسكرات كانت واقعة تحت سيطرة الروس فى أواخر الحرب العالمية الثانية، والمعروف أن الاتحاد السوفيتى لم يكن يسمح بأخذ صور للضحايا فى تلك المعسكرات، وكذا لم يكن يسمحوا بدخول الأطباء أو الصحفيين إلى المعسكرات الخاضعة لسيطرتهم.

ولعل هذه مسألة غاية فى الأهمية لمواجهة الادعاءات المثارة حول عملية الهولوكست. ولعل مؤخراً قد ظهرت بعض المحاولات من قبل جماعة المجددين - الساعين إلى إعادة النظر فى الوقائع التاريخية - لإثبات أدلة تؤكد أو تشير إلى وقوع عمليات منظمة للإبادة الجماعية، بتلك المعسكرات، غير أنهم قد تصدوا بالعراقيل والموانع التى تحول دون التوصل لشئ فى هذا الصدد. وعلى ضوء عدم وجود صور حقيقية تثبت وقوع إبادة لليهود آنذاك، حاول البعض استخدام صور ضحايا الحرب التى وقعت بسبب أمراض التيفود ونقص الأطعمة والأدوية، على أنها دليل لعمليات إبادة لليهود.

لكن إذا ما نظرنا للظروف المحيطة بالمعسكرات الألمانية إبان نهاية الحرب العالمية الثانية، سنجد أن تلك الظروف قد تعفى الألمان من المسئولية الكاملة

تجاه الأوضاع الكائنة بمعسكراتهم، إذ إنه حدث مع تقدم الجيوش السوفيتية فى المعارك آنذاك، حدث إخلاء للمعسكرات الشرقية، ونقل من فيها إلى المعسكرات الغربية - أكثر من اللازم - وقد تواكب ذلك مع شدة قصف الحلفاء للمعسكرات الألمانية، مما أضعف إمكانية توافر الغذاء والأدوية ووسائل الرعاية الصحية بشكل عام بتلك المعسكرات، ومن ثم يمكن القول إن النتائج الخاطئة المروج لها بين الأمريكيين حول إبادة اليهود آنذاك لا تستند إلى وقائع صحيحة.

وفى هذا السياق، يرى نوربرت فراى المؤرخ اليسارى المعروف، "إن المعطيات الدالة على اكتشاف جبال شاهقة من أجساد القتلى، يبدو أنها أسفرت عن نتائج غير واقعية، وتفتقر لحدود المنطق، والقاعدة الشهيرة تقول إن الحكومة التى تسجن أفراداً لابد وأن تتحمل مسئوليتهم، فمن هذا المنطلق فحسب تحمل الرايخ الثالث المسئولية كاملة تجاه الأموات والضحايا، رغم أنهم راحوا ضحية المرض ونقص الطعام". على أية حال، يجب ألا ننسى أن واقع القتلى فى ألمانيا، كان بسبب القصف الوحشى من قبل دول الحلفاء، الذى خلف وراءه أكثر من ٦٠٠ ألف قتيل، ونود أن نشير أيضاً، أنه عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، تعرض ملايين الألمان إلى إبادة جماعية أيضاً على أيدى الصرب، والتشيك، والبولنديين والسوفيت، لكن بالرغم من ذلك، فما زالت أجهزة الإعلام تركز على كومة أجساد الضحايا فى سجون المعسكرات النازية، مما يجعلنا نتساءل عن دواعى هذا الوضع؟! فهل هذا الموقف انطلاق من شعور الإحساس بهؤلاء الضحايا، أم أن هناك فروقاً جوهرية بين موت هؤلاء وموت أولئك؟!.

على أية حال، لا نتطرق هنا إلى نوعية القتلى، فالضحايا هنا أمر غير قابل للإنكار، وإنما نحاول التأكد من صحة الادعاءات المستندة على واقعة تاريخية بعينها، ومسألة الذنب الفطرى للألمان. والتداعيات التى تمخضت عن تلك الادعاءات وحول هذا الموضوع، يقول البروفيسور فنكلشتاين فى كتابه "صناعة الهولوكست": "هل حقيقى من الضرورى إدراك تعداد اليهود الذين راحوا ضحايا خلال فترة نفوذ الرايخ الثالث؟ بلا شك أن الإجابة ستكون بالإيجاب، فإدراك عددهم من الأهمية بمكان، وبداية ينبغى ونحن نخطو الخطوة الأولى فى هذا السبيل، أن ندين كافة الإجراءات التى اتخذت من قبل الرايخ الثالث تجاه المعتقلين، لكن هناك ثمة عوامل ثلاثة لا يمكن التحقق من صحة وقوعها إزاء عمليات إبادة اليهود:

الأولى: هى أن كافة الدراسات الإحصائية التى تناولت عدد قتلى اليهود فى الحرب العالمية، لم تؤيد فرضية إبادتهم لدواعى مذهبية، ومع فرضية أن تحديد أرقام الضحايا أمر غير ضرورى، فلماذا كل تلك الهالة من القدسية (الدينية/ الاجتماعية/ القضائية)، حول هذا الموضوع، ومع فرضية أيضاً أن عددهم تجاوز ٦ ملايين قتيل، فلماذا إذاً الحيلولة دون بحث هذه المسألة؟

الثانية: أما إذا كان الأمر متعلقاً بقدسية دينية ما حول هؤلاء القتلى، أفلا يذكرنا هذا الموقف بجاهلية القرون الوسطى، أمن المفترض عدم خوض العلماء لقياس عينات تجاربهم؟!

الثالثة: وماذا عن علم الجريمة والتحقيقات المرتبطة بالجثث، أهى الأخرى مرفوضة بدواعى دينية وأخلاقية، ألم يمد هذا العلم البشرية بحقائق مفيدة؟!، لكن يبدو أن الموضوع يرتبط بأهداف أخرى، والمراد بها إلصاق التهمة بالألمان دون إعطائهم حتى فرصة الدفاع عن أنفسهم.

يبدو أن المسألة قد تصطدم أيضاً بالغرامات والتعويضات المالية الكبرى المستحقة عن الهولوكست والتى قد تتجاوز ٥٠ مليارا من الدولارات التى مازال الألمان يدفعونها حتى الآن، رغم مرور أكثر من ٥٥ عاماً على الحرب العالمية الثانية.

وهنا يتبادر التساؤل إلى الأذهان، لماذا يظل الألمان يدفعون مئات المليارات من الدولارات، ولماذا تظل تهمة العنصرية ملصقة بهم إلى الآن؟ لماذا يستمر هذا الموقف رغم أن دساتير العالم كافة تنص على أن كل شخص مسئول فقط عن أعماله، ولم تنص قط على إرث ذنوب الآخرين، لكن فيما يبدو أن الألمان لم يعملوا بتلك القاعدة، وسيظل يدفعون كفارة ذنوب الآباء، بالرغم من أنه قد ارتكب أيضاً أعمال إبادة عرقية من قبل الفرنسيين واليوغوسلافيين والدانماركيين والسوفيت ضدهم، فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية!.

من هؤلاء المجددون إذاً؟!

إن جماعات المجددين فى الهولوكست تشتمل على انتماءات عدة منهم يهود من نظير (جوزيف ج. برج، ديفيد كول، استفان هى وارد) ومسيحيون (جرمر رودولف، مايكل. أ. هافمن، روجرت كانتس)، ومسلمون من أمثال (إبراهيم اكوش، أحمد رامى)، وزنادقة (برادلى اسميث، روبرت فارسيون)، وبعض التوجهات من أصحاب الشخصيات التى قضت فترات فى السجون الألمانية من نظير (بل راسينير، جوزيف،

ج، برج) وبعض الجنود الألمان فى الحرب العالمية الثانية أمثال (رونى رادماخر، ويلهم استامليج) وعدد من السادة العلماء والمؤرخين (روبرت فورسيون، أرتور، ر، باتز) وعدد من المفكرين.

هذا ويبدو أيضاً أن هؤلاء المجددين ينتمون إلى توجهات سياسية مختلفة شيوعية اشتراكية (بول راسينير، روجيه جارودى)، ويسارية معتدلة (شرج نبون) وليبرالية (ديفيد كول، برادلى اسميث)، ومحافظة (جرمر رودولف، ورنر رادماخر)، ووطنية اشتراكية من أمثال (أرنست زاندل).

ومثلما تعددت انتماءاتهم وإيحاءاتهم، تعددت كذلك جنسياتهم، فمنهم الفرنسية (روجيه جارودى)، والأمريكية (برادلى سميث)، والألمانية (جرمر رودولف وغيره) والسويسرية (أرتوروجت)، والإيطالية (كارلو متوخينو)، الأسبانية، والأردنية (إبراهيم أكوش)، والمغربية (أحمد رامى)، ودانماركية، وإنجليزية، وبولندية، وروسية أيضاً.

إذن فلا يجوز أن تلك الجماعة مختلفة الانتماءات والجنسيات والعقائد والأهواء السياسية يمكن أن تهدف إلى مصلحة ما من وراء البحث فى (أسطورة) الهولوكست، إن الأمر الوحيد المشترك الذى يمكن أن يجتمعوا عليه هو إعادة النظر حول الهولوكست لإثبات الحقائق المؤكدة.

ربما يكون هذا هو هدفهم الوحيد الذى اجتمعوا عليه، لكن تسعى فى المقابل بعض الأنظمة والحكومات إلى إلصاق التشدد على جماعة المجددين بدعوى أنها تسعى لإحياء الأنظمة القومية الاشتراكية مجدداً، لكن الرد على مثل تلك الادعاءات قد يتضح من خلال هوية أصحاب تلك الدعوة، فمثلاً بول راسينير الفرنسى الوطنى الذى قضى سنوات فى السجون الألمانية ما علاقته بإحياء القومية الاشتراكية الألمانية؟ وفردريك لوجثير الأمريكى البعيد عن كافة الانتماءات السياسية، ما علاقته هو الآخر، وهكذا كل من روجيه جارودى، وكافة الانتماءات الليبرالية الأمريكية، ما علاقتهم بالقومية الألمانية؟!

علاقة البحث فى الهولوكست والقانون:

نجد فى بعض الدول، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، أن المناداة بالحرية والتعبير عن الرأى والرأى الآخر، وإعادة النظر فى الحقائق العلمية هناك تعد مسألة قانونية، غير أن المسألة ذاتها لا تعد كذلك فى دول أخرى، مثل كندا، الاقتراب من هذه المسألة يعد إساءة لا تغتفر من وجهة النظر اليهودية، فضلاً عن أنها تعرض للمساءلة القانونية، فلجان حقوق الإنسان بتلك الدول تعمل بشكل مواز مع السلطات القضائية هناك، وتباعاً يمكنها إصدار الأوامر التى قد تدعو إلى غلق صحف وتوقيع غرامات والإجبار على الاعتذار وإلى غير ذلك فى حالة الإساءة إلى اليهود، رغم أنها لا تعد سلطات قضائية، إلا أن أوامرها نافذة، المهم أن إعادة النظر حول الهولوكست تعد جريمة من العيار الثقيل التى تعاقب عليها قوانين أوروبا كافة بعقوبة السجن التى قد تصل من عام إلى عشرة أعوام، ورغم أن التعبير عن رأى يجب ألا يخضع لمحددات ونواه وفقاً لنصوص حقوق الإنسان، إلا أن هذه المسألة بالذات تأخذ مناح أخرى، ومنذ أواسط عقد الثمانينيات، خاصة منذ عام ١٩٨٥، بدأت أوروبا تضع مسألة البحث حول الهولوكست سواء بالكتابة أو بالتصريح عبر المقالات موضع المساءلة القانونية (انظر قانون العقوبات الألمانى الفقرة ١٣٠)، ومن ثم باتت القوانين أداة فى أيدى بعض الأنظمة لردع المفكرين، ومن يحاوز إثبات زيف بعض الوقائع التاريخية وذلك للحيلولة دون الكشف عن النازية الجديدة.

مستقبل الثورة البرتقالية

■ همبستكى (التضامن) ٢٠٠٦/١/٣٠

تصاعدت حدة المنافسة بين القوى السياسية فى أوكرانيا مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية التى سوف تجرى خلال شهر مارس. ويشارك فى هذه الانتخابات أكثر من مائة حزب يشكلون ٤٥ تكتلاً ترغب فى مجملها فى الفوز بمقاعد البرلمان البالغة ٤٥٠ مقعداً. وبالنظر إلى الدستور الأوكرانى الجديد فإن البرلمان يمتلك سلطات أقوى من سلطات رئيس الجمهورية، وهو الأمر الذى منح أهمية خاصة لهذه الانتخابات ودفع الأحزاب السياسية والتيارات لتوسيع دعاياتها، والعمل بجد من أجل الفوز بمقاعد البرلمان، وتحقيق الأغلبية التى من خلالها يمكن لهذا الحزب أن يؤثر فى الحياة السياسية الأوكرانية.

ويترأس الأحزاب المتنافسة فى هذه الانتخابات شخصيات قوية على الساحة السياسية للدولة، مثل الحزب الحاكم بزعامة فيكتور يوشينكو رئيس الجمهورية، وحزب بزعامة فيكتو ريانوكوفيتش منافس يوشينكو فى الانتخابات الرئاسية السابقة، وحزب بزعامة يوليا تيماشنكو رئيس الوزراء الأسبق. والأحزاب الثلاثة السابقة هى الأكثر شهرة والمعروفة فى الساحة السياسية الأوكرانية.

ويرى الخبراء أن الظروف الداخلية والخارجية التى تمر بها أوكرانيا، يمكن أن تعصف بخطوط يوشينكو فى الفوز بالانتخابات، كما أن ارتفاع معدل التضخم وارتفاع الأسعار خلال العام الأخير وما ترتب عليها من انخفاض مستوى المعيشة للمواطنين، وتزايد نسبة البطالة كلها من العوامل التى أضعفت وضع المسئولين الذين جاءوا إلى الحكم بشعار الحياة الفاضلة والرفاهية للشعب، علاوة على التوتر الذى لا ينتهى بين أوكرانيا وروسيا وكثرة المشكلات والخلافات الموجودة بينهما، والتى من أهمها الارتفاع الشديد فى أسعار الغاز الذى تستورده أوكرانيا من روسيا. وقد أنهت أوكرانيا مؤخراً تعاقدها مع روسيا بشأن الغاز، بالإضافة إلى امتناع أوكرانيا عن توريد منتجات اللحوم إلى موسكو. وبقدر عمق العلاقات السياسية والاقتصادية وتلاحم المصالح الروسية الأوكرانية بقدر ما تؤثر أى مشكلة على العلاقات بين الدولتين، مع الأخذ فى الاعتبار أن العنصر الروسى يمثل ثلث المجتمع الأوكرانى البالغ عدده ٤٧ مليون نسمة، وهذه النسبة لاشك أنها تؤثر على الحكومة خاصة فى ظل تزايد التوتر مع روسيا.

ويعتبر يانوكوفيتش هو السياسى الأكثر اعتدالاً فى أوكرانيا وقد تعهد بإقرار علاقات طيبة مع القوى الشرقية وإيجاد توازن فى العلاقات مع روسيا وأيضاً مع الغرب، ويدخل هذه الانتخابات أيضاً وبقوة يوليا تيماشنكو رئيس الوزراء الأسبق ويعد من أكثر الشخصيات شهرة فى المجتمع الأوكرانى ومن اللاعبين الأساسيين فى الساحة الأوكرانية.

ويسعى تيماشنكو إلى إحداث توازن فى توجهاته بالتقرب إلى روسيا والجماعات السياسية الوطنية.

وطبقاً لآخر الاستطلاعات العامة التى أجريت حول الانتخابات البرلمانية الأوكرانية القادمة فإن حزب المقاطعة بزعامة يانوكوفيتش سيحصل على ٢٣,٧٪ من نسبة الأصوات، ويحصل حزب يتماشنكو كذلك على ١٤,٨٪ من نسبة الأصوات، أما حزب يوشينكو رئيس الجمهورية فسوف يحصل على ١٣,٢٪ فقط.

ويؤكد ميخائيل باجرنيسكى الخبير فى الشئون السياسية الأوكرانية أن حزب المقاطعة الذى يتزعمه يانوكوفيتش سيحظى بدعم المناطق الشرقية والجنوبية والتى يقطنها الروس،

فى حين أن المناطق الغربية للدولة والتى تضم أغلب القوميين سيدعمون يوشينكو وتيماشنكو وفى سبيل تحقيق هذه النتائج فإن حزب يوشينكو أو تيماشنكو مضطر من أجل الحصول على الأغلبية فى المجلس إلى تشكيل ائتلاف مع حزب المقاطعة بزعامة يانوكوفيتش.

ويؤكد الخبراء أن تكتل المعارضة الشعبية بزعامة ناتاليا فيترنكو الذى يؤيد النفوذ الروسى فى أوكرانيا يستطيع تحقيق انتصار غير متوقع.

وقد اتخذت الحكومة الأوكرانية إجراءات عدة من أجل منع التدخل الروسى فى هذه الانتخابات، وسعت لمنع دخول أى خبير روسى للأراضى الأوكرانية. والواقع أنه يمكننا أن نتوقع فى خلال الأشهر القادمة تسريعاً لعملية الانفصال الأوكرانى عن روسيا، وتزايد الشعور بالاستقلال السياسى على الرغم من احتياج الاقتصاد الأوكرانى للاقتصاد الروسى، إضافة إلى عمق الروابط التاريخية وترابط الشعوب.

قـوى عـالميـة جـديدة تحـدث تحـولات عـمـيـقـة

■ معصومة طاهرى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٢/١٤

صرح الرئيس الكوبى فيدل كاسترو أنه على استعداد لتقديم مساعدات لفقراء الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً تعهد الرئيس الفنزويلى هوجو شافيز بتقديم وجبات ساخنة ومجانية لفقراء الولايات المتحدة.

هذه التصريحات تشير إلى حدوث تحولات عميقة لم تكن قابلة للتوقع من قبل بالنسبة لدول نامية، حيث إن مثل تلك التصريحات كانت تتردد على الساحة الدولية إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها من قبل الدول المنتصرة فقط، مثل تصريحات الرئيس الأمريكى الأسبق هارى ترومان فى ١٩٤٧/٣/١٢ قبيل انتهاء الحرب العالمية خلال جلسة مشتركة مع أعضاء الكونجرس الأمريكى حينما قال: "إن الولايات المتحدة يجب أن تسعى لمناصرة الشعوب الحرة فى مواجهة الأنظمة السلطوية"، وأقر الكونجرس الأمريكى بعدها اعتماداً مادياً قدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار، لتنفيذ استراتيجية ترومان آنذاك. ومنذ ذلك الحين والولايات المتحدة تعمد إلى تنفيذ استراتيجية تحجيم النفوذ (Containment)، خاصة فيما يتعلق بالقضايا العسكرية الاقتصادية فى المناطق الجيواستراتيجية فى العالم، لينتهى بذلك مبدأ مونرو (١٨٢٣)، وقد تم تدشين استراتيجية تحجيم النفوذ بالأساس لمواجهة المد الشيوعى فى مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط، وجنوب شرق آسيا، ومنطقة البحر الكاريبى، وجنوب أفريقيا وشرق أوروبا و......، وكذا بالمناطق التى لم تكن بريطانيا قادر على السيطرة عليها بعد تأثرها اقتصادياً عقب الحرب، فعلى ضوء استراتيجية ترومان، تحولت الولايات المتحدة من خلال سياستها الخارجية إلى بسط هيمنتها على النظام العالمى.

ومنذ عام ١٩٤٧، ومع بدء الحرب الباردة انقسم العالم إلى قسمين: شرقى وغربى، وتباعاً ظهرت ظاهرة توازنات القوى بين هذين القسمين، بحيث اتجهت بعض الدول العربية والإسلامية لاسيما إيران والسعودية إلى المعسكر الغربى، وسوريا والعراق إلى المعسكر الشرقى، وقد استمرت تلك الثنائية حتى أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضى.

غير أنه مع بداية عقد التسعينيات، وعلى خلفية آليات الاقتصاد المتطورة، والتطورات الطارئة على الساحة الدولية، خاصة عقب انهيار سور برلين الذى كان إيذاناً بانتهاء النظام ثنائى القطبية، سرعان ما تفككت الكتلة الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، واستقلال جمهورياته الواحدة تلو الأخرى، ومن ثم توقف المد الشيوعى وكافة الأيديولوجيات المرتبطة بها.

وفى هذا السياق، يرى المفكر شاءول بى كوهن فى كتابه "السياسا والجغرافية فى العالم"، أنه سرعان ما سوف تظهر قدرات وقوى جديدة من الدرجة الثانية والثالثة فى العالم، ومن ضمن هذه القوى: إيران، والهند، والبرازيل، ونيجيريا، ومصر، وربما معهم ٢٤ دولة أخرى يضمهم هذا القسم. ولعل نفس الدهشة التى صاحبت ظهور الولايات المتحدة وتحولها بعد انهيار الاتحاد السوفيتى إلى القوة العظمى الوحيدة على الساحة الدولية، ربما قد يتكرر مع تبلور قوى جديدة فى العالم، وها هى قدرات جديدة قيد الظهور فى آسيا، ومنطقة أوراسيا تحديداً، فالملاحظ خلال الفترة الماضية أن ثمة تحولات كبرى تجرى فى هذه المناطق من العالم، لاسيما وأن روسيا تسعى إلى توثيق علاقاتها مع اتحاد الدول المستقلة، ومحاولة إصلاح وترميم أى صدع قد يكون من شأنه الحيلولة دون التقارب.

وقد بدأ بالفعل تبلور قوى جديدة لاسيما فى منطقة شرق آسيا، وجنوب المحيط الهندى وجنوب شرق آسيا، بما تتمتع به تلك النواحى من خصائص جيواستراتيجية وجيوبوليتيكية على الساحة الدولية، خاصة فى ضوء محاولات تقارب كل من الصين والهند واليابان باعتبارهم قدرات إقليمية كبرى لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تتوقع ظهورها.

شخصية العدد

كمال الدين بهزاد

سلطان المصورين ومصور السلاطين

إعداد: أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

يعتبر بهزاد من أشهر مصورى العالم الإسلامى، وقد عرفه العالم أجمع نظراً لشهرته التى طبقت الآفاق، وتناوله بالبحث والدراسة المتخصصون فى الفنون في الشرق والغرب، وجعله تلامذته ومن جاءوا بعده مثالاً يحتذى به من حيث دقة تصاويره وجمالها، وروعة تكويناته الفنية وألوانها .

ولد بهزاد بين عامى ٨٤٤ و ٨٥٥ هـ (= ١٤٤٠ و ١٤٥١م)، وعاصر أواخر العصر التيمورى وأوائل العصر الصفوى، وقد احتفى به بلاط السلطان حسين بايقرا، وقام برعايته وتشجيعه وزيره المحب للعلوم والآداب والفنون الأمير عليشير نوائى، ثم انتقل بعد ذلك إلى بلاط الشاه إسماعيل الصفوى فى تبريز، وأدرك أوائل سلطنة الشاه طهماسب الصفوى (٩٣٠ - ٩٨٤هـ = ١٥٢٣ - ١٥٧٦م) وتعلم الأخير التصوير على يديه .

وصلت شهرة بهزاد إلى الدرجة التى جعلت الشعراء يذكرون إسمه فى أشعارهم كناية عن دقة الصنعة ومهارة الإبداع، وكلما أرادوا مدح مصور من المصورين شبهوه ببهزاد، وأطلق عليه المؤرخون كثيراً من الألقاب والصفات مثل "نادرة الزمان" و "مبدع البدائع" وغير ذلك، كما اعتبروه صنواً لمانى المصور صاحب الديانة المانوية، ومؤلف كتاب "ارژنگ" أو "ارتنگ" المشهور الذى شرح فيه تعاليم ديانته وزوده برسوم وتصاوير قام برسمها .

ومازالت أعمال بهزاد محفوظة فى كثير من متاحف العالم ومكتباته الشهيرة ضمن مخطوطات عليها توقيعاته المشهورة مثل "عمل العبد بهزاد" أو "صور العبد بهزاد" وغير ذلك. ومثل هذه التوقيعات تدل على التواضع الشديد الذى كان يتميز به الفنان فى الماضى، وهو تواضع العلماء والفنانين الذى يدل على عظمتهم وتمكنهم فى مجالاتهم المختلفة. وكان بهزاد من أوائل من وضعوا توقيعهم فوق لوحاتهم الفنية الجميلة، حيث لم يكن الفنانون يهتمون بهذا من قبل. وتوقيع الفنان

على لوحته يشبه إلى حد كبير لقب الشاعر أو ما يسمى فى الفارسية بـ "التخلص" الذى يضعه الشاعر فى أواخر قصيدته لتظل القصيدة بإسمه، ويظل إسمه خالداً على مر العصور والأيام. ومع ذلك فإن كثيراً من الباحثين قد شككوا فى نسبة بعض هذه اللوحات إليه، وذكروا أن تلامذته ربما وضعوا إسمه على لوحاتهم طلباً للشهرة، أو أنه هو نفسه قد وضع إسمه على لوحاتهم بوصفه أستاذاً ومعلماً لهم أحياناً، ومشاركاً معهم فى رسم هذه اللوحات أحياناً أخرى .

وقد قلد تصاوير بهزاد كثير من الفنانين فى عصره وبعد مماته، ومازال هناك من الفنانين الإيرانيين من ينهج نهجه ويقتفى أثره حتى يومنا هذا، ويكفى أن أعماله قلدت فى كثير من بلدان العالم سواء فى شبه القارة الهندية أو الدولة العثمانية. ولا يمكن بطبيعة الحال الحكم على أعمال بهزاد الفنية بمقاييس العصر الحاضر ومعاييره، بل لابد من الحكم عليها فى إطار عصره، وتقويمها بالمعايير الفنية السائدة آنذاك. ويكفيه فخراً أن رجلاً كالسلطان حسين بايقرا، الذى كان يتمتع بقدر كبير من الثقافة، قد أطلق عليه لقب "مانى الثانى"، كما اعتبره عليشير نوائى ذلك الوزير الأديب قريناً لأشهر الرسامين فى ذلك العصر وهو المصور "سلطان".

وكما حرص الحكام فى عصره والعصور التالية عليه على اقتناء أعماله وشرائها بأغلى الأسعار، حرص أيضاً الباحثون والمتخصصون فى الآداب والفنون على دراسة أعماله الفنية وتقويمها، ومن أشهر هؤلاء فى إيران كريم طاهر زاده والدكتور مهدى بيانى وعيسى بهنام وقمر آريان وسهيلى خوانسارى ومحمد قزوينى، ومن أفغانستان نذكر كتابات سرور كويا اعتمادى وعلى أحمد نعيمى، وغيرهم. ونذكر من الباحثين الأوروبيين إرنست كونل وكليمان هوار ومارتين وأرنولد وبلوشيه وبو؟! وديماند وإيتنجهوزن وغيرهم، وقد نفى الأخير فى بعض كتاباته أن تكون شهرة بهزاد نابعة من علاقته الحميمة بالشاعر الإيرانى المعروف عبد الرحمن الجامى أو ملازمته للأمير عليشير نوائى ذلك الوزير العالم الجليل، الذى كانت مكتبته تذخر بنفائس الكتب والأعمال الفنية.

والحقيقة أن مدينة هرات عاصمة التيموريين كانت فى ذلك الوقت مركزاً من مراكز العلم والأدب والفن، فقد جمع السلطان حسين بايقرا فى بلاطه العديد من الشعراء والخطاطين والمصورين والموسيقيين، مما يدل على اهتمامه بكل أنواع الفنون، كما كان يمتلك مكتبة ضخمة تضم بين جنباتها أفضل الكتب وأروع الإبداعات الفنية. وظلت هرات مركزاً ثقافياً هاماً حتى بعد سقوطها فى أيدى الأوزبك والقضاء على التيموريين، ثم حين أصبحت جزءاً بعد ذلك من الدولة الصفوية، إلى أن ظهر بعد ذلك وبالتدريج مركزان جديدان هما بخارى تحت حكم الأوزبك، وتبريز تحت حكم الصفويين.

عاش بهزاد فى هذا الجو الذى سادته رعاية الفن والفنانين والأدب والأدباء، وقد ولد فى هرات وذاق مرارة اليتم فى طفولته، حيث تولى تربيته "ميرك النقاش"، ويبدو أنه كانت هناك صلة قرابة بين بهزاد وميرك هذا، وقد شغل فى بداية حياته بحفظ القرآن الكريم وتلاوته، وتعلم الخط والكتابة والتذهيب، ثم بدأت موهبته تبرز فى التصوير وبرع فيه فأسند إليه السلطان حسين منصب أمين المكتبة الخاصة به، ولا شك أن بهزاد قد استفاد من كل الفنانين الذين كانوا يعملون فى هذه المكتبة والذين كانوا يترددون عليها.

ظل بهزاد فى مدينة هرات حتى بعد أن سقطت فى يد محمد خان الشيبانى، ثم انتقل بعد ذلك إلى تبريز والتحق بخدمة الشاه إسماعيل الصفوى، الذى أبدى اهتماماً بالغاً به، فعهد إليه بمنصب رئاسة العاملين بمكتبته الخاصة أيضاً، وقد تعامل إبنه الشاه طهماسب الأول من بعده مع بهزاد بكل الاحترام والتوقير، وكان هو نفسه من هواة التصوير، ويبدو أن بهزاد قد وصل إلى سن الشيخوخة فى عهد ذلك السلطان فتخلى عن أعماله تدريجياً لتلامذته، واكتفى بتوجيههم وإصلاح تصاويرهم، إلى أن توفى فى مدينة تبريز عام ٩٤٢ هـ (١٥٣٥م) وورى الثرى هناك بجوار مقبرة الشيخ كمال خجندى أحد شعراء الصوفية المشهورين فى القرن الثامن الهجرى.

ولا شك أن مدرسة كمال الدين بهزاد هى حلقة الوصل التى نقلت تقاليد وقواعد فن التصوير التى كانت سائدة فى منطقة خراسان إلى المدرسة الصفوية بعد ذلك، وقد حافظ بهزاد على تراث هرات الفنى ونقله إلى غيرها من المدن، خاصة تبريز، ولم تكن أعماله الفنية مجرد تقليد للأساليب القديمة السابقة عليه، بل إنه نجح فى التجديد والابتكار فى هذا المجال، وهذا لا يلغى بطبيعة الحال فضل السابقين على اللاحقين، وكونه قد تتلمذ على يد ميرك النقاش وغيره من أساتذة هرات، لهو دليل فى حد ذاته على تأثره بالسابقين عليه، ومع ذلك فقد تمتع بهزاد بجرأة كبيرة فى التجديد سواء فى تصميمات تصاويره أو ألوانها،

ومن هنا حاز على إعجاب المعاصرين له، خاصة السلطان حسين بايقرا والأمير عليشير نوائى اللذين منحاه لقب "مانى الثانى" عن جدارة وليس من قبيل المجاملة. وقد استمر تأثير بهزاد بعد وفاته، وظهر هذا التأثير واضحاً جلياً فى الأعمال الفنية الخاصة بمدرسة بخارى والمدرسة الهندية فى بلاط المغول.

ويُرى تأثير بهزاد أكثر ما يُرى فى أعمال تلامذته من أمثال قاسم على وآقا ميرك اللذان وصلا إلى درجة عالية من الإبداع، ومع أن فن التصوير قد تطور فى العصر الصفوى، إلا أنه يمكن القول بأن تأثير بهزاد ظل واضحاً جلياً فى أعمال الفنانين لمدة نصف قرن بعد وفاته. وقد نقل مصورو هرات أسلوب بهزاد إلى بخارى، وهناك منظومة تسمى "مهر ومشترى" لمحمد عصار التبريزى المتوفى فى القرن الثامن الهجرى نسخت فى بخارى عام ٩٢٩ هـ توضح أن أسلوب بهزاد ظل معمولاً به ومحافظاً عليه فى بخارى أفضل من تبريز، كما أن هجرة كثير من المصورين إلى الهند ساعد أيضاً على نشر أسلوب بهزاد هناك ورواجه .

ويبدو أن شهرة بهزاد وذيوع صيته قد ساعد على تقليد كثير من تصاويره وتزييف توقيعه عليها، حتى تنسب إليه وتباع بأغلى الأسعار، وربما ساعد ذلك على نفى نسبة بعض الأعمال غير الموقعة إليه رغم أنها تسير على أسلوبه ونهجه فى التصوير، ومازالت هذه القضية قائمة حتى يومنا هذا. غير أن بعض الباحثين يقسم أعماله إلى مجموعتين ؛ الأولى : وهى التى لا يشك فى صحة نسبتها إليه، والثانية : وهى التى لا يوجد بين أيدينا ما يدل على صحة نسبتها إليه، ونذكر من المجموعة الأولى المنمنمات الموجودة فى مخطوطة بوستان سعدى الشيرازى المكتوبة عام ٨٩٣ هـ (١٤٨٧م) والموجودة بدار الكتب المصرية بالقاهرة، والمنمنمات الموجودة فى مخطوطة لخمسة الأمير عليشير نوائى والمؤرخة فى عام ٨٩٠ هـ (١٤٨٥م) الموجودة فى مكتبة البودليان، وكذلك المنمنمات الأربع الموجودة فى مجموعة خمسة أمير خسرو الدهلوى والمكتوبة عام ٨٩٠ هـ (١٤٨٥م)، والمنمنمات الموجودة ضمن مخطوطة خمسة نظامى التى كتبت عام ٨٤٦ هـ (١٤٤٢م) والموجودة فى المتحف البريطانى ومنها ثلاث منمنمات عليها توقيع بهزاد، ومنمنمة "الدراويش فى حال السماع" الموجودة فى متحف المتروبوليتان، ومنمنمة صورة السلطان حسين بايقرا مع حريمه فى الحديقة، وهى مخطوطة فى متحف قصر كلستان بطهران وعليها توقيع بهزاد، ومنمنمة تتضمن تصويرة لمعركة بين جملين وعليها أيضاً توقيع بهزاد والموجودة فى المتحف السابق، وتصويرة الشيخ والشاب الموقعة بإسمه والموجودة فى "جاليرى فرير" .

أما المجموعة الثانية والتى تنسب إليه ولا يتفق المتخصصون بشأنها فهى عديدة ومنها على سبيل المثال : منمنمات موجودة فى مخطوطة لكلستان سعدى الشيرازى ضمن مجموعة روتشيلد بباريس، ومنمنمات فى مخطوطة كتاب "ظفر نامه" لشرف الدين اليزدى مكتوبة فى عام ٨٧٢هـ (١٤٦٧م) وموجودة فى جامعة جونز هوبكنز، وتصويرة للشاه طهماسب الصفوى موقع عليها بإسم بهزاد، وهى من مقتنيات متحف اللو?ر بباريس، وغير ذلك من المنمنمات التى تنسب إليه .

وعلى العموم، فإن هذه التصاوير التى تنسب إليه ويتضح لنا من خلالها أسلوب بهزاد وطريقته المعروفة فى التصوير، ربما تكون من أعمال تلامذته الذين ساروا على نهجه واقتفوا أثره فى هذا المجال، وقد يضع بعضهم اسم بهزاد وتوقيعه عليها فى محاولة منه لإضفاء قيمة فنية عليها، وجعلها تروج ويتم الإقبال عليها بين محبى هذا الفن والمعجبين به. ومن أهم خصائص تصاوير بهزاد براعته فى اختيار الألوان المناسبة والمعبرة، واستخدام ألوان جديدة ومبتكرة، وكذلك عنايته بتصوير الوجوه وتعبيراتها، وكان يفضل استخدام الألوان الباردة مثل الأخضر والأزرق، ولكنه كان يضفى عليها بهاء ورونقاً بالاستعانة ببعض الألوان الدافئة خاصة اللون البرتقالى. ولم يحجم بهزاد عن تصوير الحياة العادية للناس، بالإضافة إلى تصوير حياة القصور وما تتميز بها من أبهة وثراء. ويمكن القول بأن كثيراً من أعماله كان مرتبطاً بالأعمال الأدبية التى طلب منه أن يزينها بالصور، وعلى الرغم من صغر المساحة التى كان يرسم عليها بهزاد مثل هذه المخطوطات إلا أنها كانت مجالاً خصباً لإبداعاته.

أما موضوعات لوحاته فكانت تتضمن الموضوعات الحربية والبطولية ومجالس اللهو والطرب، ونحس فى أعماله نوعاً من الواقعية، ويعتبر تناسق الألوان وتوافقها سمة من سمات أعمال بهزاد بشكل عام. ويربط بعض النقاد بين التجديد عند بهزاد فى التصوير والتجديد عند صفى الدين الأرموى (٦١٣ - ٦٩٣ هـ = ١٢١٦ - ١٢٩٣ م) العالم والموسيقى الإيرانى المعروف فى مجال الموسيقى. ومن هنا يمكننا القول بأن بهزاد هو الذى أبدع أهم تصاوير مدرسة هرات .



وقد أشار كثير من الباحثين إلى تأثر الفنون الإيرانية بالآداب والرسوم العرفانية، وقد تجلى ذلك فى فن التصوير، خاصة فى أعمال فنانى العصر التيمورى وفى مقدمتهم بهزاد. ويبدو أن ملازمة الفن للأدب أعطاه قوة وجمالاً، خاصة الآداب العرفانية التى أثرت كثيراً فى الفنون وساعدت على رقيها. وتظهر فى أعمال بهزاد المقامات الصوفية المختلفة كالمكاشفة والمشاهدة والسماع، وذلك فى تصاويره عن مجنون ليلى وعن الدراويش فى حال السماع وغير ذلك.

إن اهتمام بهزاد بالإنسان وحياته والطبيعة المحيطة به فى تصاويره أمر لم يكن له نظير فى تاريخ التصوير الإيرانى، ولم يكن هذا الاهتمام قاصراً على الإنسان فى حد ذاته، بل ركزت تصاوير بهزاد أيضاً على كل ما يحيط بالإنسان من حيوانات ونباتات وجبال وسهول وغير ذلك، ويمكن مشاهدة نبوغ بهزاد وإبداعه فى تصوير العمال أثناء القيام بعملهم فى تصويرة "بناء المسجد الجامع بسمرقند" فى نسخة "ظفرنامه"، وتصويرة "بناء قصر الخورنق" فى نسخة خمسة نظامى الموجودة فى المكتبة البريطانية، وغير ذلك من الأعمال. ومن هنا يمكننا القول بأن بهزاد قد أظهر فى أعماله واقعية الحياة أو الحياة الواقعية كما يراها هو ومن خلال رؤية خاصة به.

وقد إهتم بهزاد ضمن إهتمامه بالطبيعة وما فيها بتصوير الجياد، ولا شك أنه كان يعرف الكثير من المعلومات عنها من تلك المؤلفات التى كتبها المتخصصون فى هذا المجال، ومنها كتاب "فرس نامه" الذى ألفه شاه قلى رئيس اصطبل السلطنة فى عهد السلطان حسين بايقرا، والذى تحدث فيه عن أصالة الخيول وأنواعها، وربط بين الشكل الخارجى للجواد وصفاته السلوكية، وخاصة اللون الذى يؤثر تأثيراً كبيراً على سلوكياته وقد استفاد بهزاد من كل هذه المعلومات فى تصوير الجياد بشكل دقيق، وكانت هذه الجياد إيرانية الأصل تتراوح ألوانها بين الأبيض والأحمر والأصفر والأسود، وتعتبر تصاوير بهزاد نماذج لأفضل أنواع الخيول الإيرانية التى كان يكثر الإقبال عليها فى العصر التيمورى. ويبدو ذلك فى تصويرة العجوز التى تشكو للسلطان سنجر وهو يمتطى صهوة الجواد، وكذلك تصويرة الصراع مع التنين والجواد الأبيض الذى يمتطيه بهرام كور، وتصويرة خسرو فى قصر شيرين وفيها يمتطى خسرو جواده الأسود المعروف بإسم شبديز، ومشهد قتال الفرسان فى كتاب "ظفرنامه تيمورى" وهم فوق خيولهم، وتصويرة "دارا والراعى" فى نسخة بوستان سعدى، وفيها يمتطى دارا جواداً قرمزى اللون ذا جبهة بيضاء، ويظهر فيها أيضاً المرعى وبه بعض الخيول، وهى تمثل أفضل أنواع الخيل فى ذلك العصر. ولا شك أن معرفة بهزاد لخصائص الجياد وتفاصيل أجسامها وألوانها وحركاتها وشياتها، قد ساعدته على تصوير هذه الجياد فى أعماله الفنية، وقد برهن من خلال تصويرة "دارا والراعى" على قدرته الفائقة فى رسم هذا الحيوان .

والغريب فى الأمر أن كلمة "بهزاد" فى اللغة الفارسية تعنى : النجيب والأصيل، كما تعنى أيضاً إسم خيول لبعض ملوك إيران القدامى مثل : كيكاوس وسياوش وكشتاسب.

وقد بلغت دقة بهزاد فى تصوير لوحاته إلى الحد الذى جعل المحيطين به يثنون على أعماله ويقدرون فنه، وهناك الكثير من القصص التى تروى فى كتب التاريخ حول هذا الموضوع، ومن ذلك ما يروى من أنه رسم ذات مرة تصويره بها أطباق مليئ بالذهب وبستان ملئ بالزهور والأشجار، فأعجب الأمير عليشير نوائى بها كثيراً، وطلب من الحاضرين إبداء رأيهم فى هذه اللوحة، فأعرب كل منهم عن إعجابه نظراً لتطابقها مع الطبيعة، وأبدى بعضهم رغبته فى أن يمد يده ليقطف بعض الزهور والفاكهة من على الأشجار المرسومة بسبب شدة شبهها بالطبيعة، وقال الأمير نفسه إننى أكاد أهدى الأطباق الذهبية إلى الحاضرين. وقام الأمير بإهداء بهزاد سرجاً ولجاماً وخلعة مناسبة، وأنعم على كل واحد فى مجلسه ببعض الملابس الفاخرة، وذلك تقديراً لفن بهزاد وإبداعه.

ويروى أيضاً أن بهزاد كان يدرك مزاج السلطان حسين بايقرا ويعمل دائماً على إسعاده والترفيه عنه عندما يضيق به الحال أو يعتل مزاجه، فكان يصور له بعض الوجوه التى يحبها، ومن هؤلاء شخص يدعى أمير بابا محمود، وكان بديناً جداً ولكنه كان خفيف الظل حلو الحركات، وكانت أقواله وحركاته بالإضافة إلى شكله تسلى السلطان حسين وتفرحه، فأخذ بهزاد يصوره للسلطان فى أوضاع وأشكال مختلفة كانت تسعد السلطان وتسره عندما ينظر إليها، وكانت هذه التصاوير تمتزج بشئ من السخرية مما يجعلها تشكل بدايات لفن الكاريكاتير فى العصر الحديث .

ويعتبر توقيع بهزاد على أعماله من أهم خصائصه، وهى خاصية لم يعرفها السابقون عليه، حيث كان يوقع إسمه فى مكان لا تسهل رؤيته، وغالباً ما يكون فى ثنايا

التصويرة، وعادة ما يكون وسط عنصر من العناصر المعمارية بها مثل الكتابة الموجودة على إفريز أحد الأبواب، وفى هذه الحالة يكتب التوقيع بنفس الخط الذى تكتب به النقوش والكتابات المعمارية وغالباً ما يكون بالخط الثلث، وفى مواضع أخرى يكون التوقيع بخط النستعليق، وفى الحالة الأخيرة يكتب اسم الفنان بشكل منفصل على حاشية اللوحة ؛ فنرى إسم بهزاد فى تصويرة "حكاية يوسف وزليخا" فى الناحية اليسرى من أعلى الغرفة (الطابق الثانى)، فى إطار رقيق بين نافذتين على النحو التالى: "عمل العبد بهزاد فى سنة أربع وتسعين وثمانمائة".

ويوجد توقيعه أيضاً على تصويرتين أخريين هما تصويرة "دارا والراعى" وتصويرة "المتسول الذى منع من دخول المسجد"، ففى الأول وقع بهزاد إسمه على كنانة دارا، وفى الثانية وقع على ورقة صغيرة فى يد رجل فى الناحية اليسرى أعلى التصويرة، كما جاء توقيعه أيضاً فى التصويرة المرسومة على صفحتين والتى تصور بلاط السلطان حسين ميرزا، وهو موجود أعلى الكتابات الموجودة على المدخل، وقد تم محوه عمداً، وهذه الكتابة هى الوحيدة التى يظهر فيها أثر المحو .

ولا يفوتنا أن نذكر أن مصر تحتفظ فى مكتبتها ببعض إنتاج هذا الفنان البارع، ونخص بالذكر مخطوطة منظومة بوستان سعدى الشيرازى (متوفى ٦٩٠ هـ) والتى يطلق عليها أحياناً نسخة كمال الدين بهزاد، والموجودة فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢ أدب فارسى، والتى لا تعد أهم وأقيم مخطوطات البوستان فى مصر والعالم فحسب، بل هى أفضل الأعمال الفنية التى ترجع إلى العصر التيمورى من ناحية خطها وتذهيبها وتصاويرها. ومن هنا لفتت هذه النسخة أنظار خبراء الفنون وعلمائها، وأصبحت موضع فخر لمن اقتناها من محبى الفنون فى مصر، ويعتبر هذا فى حد ذاته دليلاً على حب المصريين واهتمامهم بجمع واقتناء الأعمال الأدبية والفنية الإسلامية الإيرانية.

اختار السلطان حسين بايقرا ثلاثة من أعظم فنانى الخط والتصوير والتذهيب فى بلاطه لكتابة هذه المخطوطة وتصويرها وتذهيبها، هؤلاء الثلاثة هم : الخطاط "سلطان على الكاتب"، والمذهب "يارى" أعظم مذهبى عصره، و "كمال الدين بهزاد" أبرع وأشهر مصورى البلاط التيمورى وفن المنمنمات الإيرانية على وجه العموم. ولم يكن ينتظر من وراء هذا الاختيار سوى إبداعاً خالداً على مر الزمان. ويبدو أن سلطان على قد بدأ كتابة البوستان أولاً، فنسخها بخط الـ "تعليق" الرائع، وأتم ذلك فى شهر رجب من عام ٨٩٣ هـ، وقد صرح بذلك فى نهاية المخطوطة حيث كتب يقول : "تمت على يد العبد الفقير المذنب سلطان على الكاتب غفر ذنوبه وستر عيوبه فى أواخر رجب المرجب سنة ثلاث وتسعين وثمانماية" .

وبعد أن تم نسخها فى خمس وخمسين ورقة، وتتضمن كل ورقة ثلاثة وعشرين سطراً، دُفع بهذه المخطوطة إلى أستاذ التذهيب العظيم "يارى المذهب"، حتى يقوم بالتذهيب الضرورى فى متن هذه النسخة، فذهَّب يارى الصفحات الأربع الأولى بزخارف هندسية وبألوان لازوردية وخضراء وقرمزية، بحيث تدهش عيون المشاهد لها بسبب دقة خطوطها وجمال زخارفها وتناسقها. وقد سجل يارى إسمه بكل تواضع فى الزوايا الخارجية لحاشية صفحتين منها على النحو التالى : "من عمل العبد يارى المذهب". وبعد أن أتم عملية تذهيب الصفحات الأولى من الكتاب، قام الفنان الإيرانى بتذهيب كل صفحات البوستان التى تصل إلى مائة صفحة وعشر صفحات. ثم سُلمت النسخة بعد ذلك إلى كمال الدين بهزاد أستاذ أساتذة مصورى العصرين التيمورى والصفوى، فصور ست تصاوير جميلة زين بها هذه النسخة، وسجل بهزاد بخط يده تاريخ الانتهاء من التصويرة السادسة وهو عام ٨٩٤ هـ، وهذا لا يدل على أن بهزاد استغرق فى رسم هذه التصاوير عامين فحسب، بل يدل أيضاً على أنه لم يرسم هذه التصاوير الست تبعاً لترتيب صفحات الكتاب .

ومع أن بهزاد قد سجل إسمه ووقع على التصاوير الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة فقط بعبارة "عمل العبد بهزاد"، إلا أنه لا مجال للشك لدى المتخصصين فى فنون المدرسة التيمورية من أن التصويرتين الأولى والثانية الموجودتين فى هذه المخطوطة هما أيضاً من عمله، وذلك نظراً للأسلوب المتبع فيهما. والتصاوير الست التى رسمها بهزاد فى صفحات مقاسها ٢١,٥ × ٣٠ سم هى على النحو التالى :

١- التصويرة الأولى:

وهى تصويرة "مجلس ضيافة السلطان حسين بايقرا فى الحديقة"، وقد صور فيها المصور مكان الضيافة فى فناء مغطى بالقيشانى السداسى الشكل والذى يشبه خلية النحل، والمحدد بخطوط زرقاء وداخله أبيض اللون، ويحيط بالفناء سياج أبيض. ويجلس السلطان

حسين بايقرا في الناحية اليسرى من القسم العلوى من الفناء مرتدياً ملابس لازوردية وحزاماً فى وسطه وعمامة قرمزية اللون على سجادة مربعة ومزينة بدوائر زرقاء، وهو ينظر إلى الناحية اليمنى من التصويرة. وتوجد أمام السلطان قاورتان وقدح. وفى القسم الواقع على يمين السلطان جلس خمسة أشخاص يرتدون ملابس من طراز خراسان وما وراء النهر ذات ألوان خضراء وزرقاء وبيضاء.

وفى القسم الأسفل من الفناء المفروش نرى خادماً أمام خادمين، وهو يرتدى لبادة عنابية ويحمل على ظهره جرة فخارية. أما الثانى فهو أسود الوجه يرتدى لباساً أزرق ويضع على رأسه وعاء للطعام. وفى القسم الأيسر أسفل الفناء يوجد رجل ثمل فقد السيطرة على نفسه، وقد ارتدى ملابس زرقاء وحزاماً قرمزياً وهو فى حالة السير، وقد أمسك بيديه شخصان آخران يرتديان ملابس خراسانية من العصر التيمورى، حتى يساعداه على أن يجد طريقه إلى خارج مكان الضيافة .

وينتهى الفناء من ناحية القسم العلوى من التصويرة بحديقة غناء وأشجار كبيرة، وقد أضفت هذه الأشجار الخضراء وحولها الأرضية الذهبية على مجلس السلطان رونقاً وبهاء كبيرين، وفى القسم العلوى من الحديقة نلاحظ وجود حجرة صغيرة وأمامها أرضية مليئة بالخضرة، ويوجد داخل هذه الحجرة دَنّ خمر ضخم، وأمامها إمرأة ترتدى طرحة بيضاء اللون وقد جلست القرفصاء أمام قدر لتقطير الخمر، وبجانبها رجل يرتدى لبادة صفراء وعلى رأسه عمامة وقد وضع عصا على كتفه وعلق على طرفيها قارورتين للشراب، وأسفل القسم المذكور وعلى حدود الفناء ذى السياج منظر خارجى لباب المنزل وقد رسم فى غاية الروعة والجمال. وقد زُيّن المدخل الذهبى من أعلى بزخارف نباتية وكتابات بيضاء فوق أرضية لازوردية تضم أشكالاً وتصميمات، وفى القسم الأسفل زين ببلاطات القيشانى النجمية الشكل ذات الألوان الخضراء والزرقاء والبيضاء.

وفى مدخل الباب رُسم حارس له لحية بيضاء يضع سيفاً طويلاً فى وسطه ويرتدى قميصاً قرمزياً وسروالاً فضفاضاً، وقد رفع عصا طويلة بيده، وشغل بعقاب وإخراج رجل غريب يرتدى ملابس سوداء وهو عارى الرأس وقد سقط على الأرض رافعاً يديه إلى أعلى للدفاع عن نفسه واستند إلى عمود مزين بالقيشانى النجمى الشكل.

٢- التصويرة الثانية:

مجلس ضيافة السلطان حسين بايقرا فى القصر:

تأتى هذه التصويرة فى أول ورقة من الكتاب مقابل التصويرة الأولى، وفيها يصور بهزاد منظراً آخر لمجلس ضيافة السلطان حسين بايقرا فى قصره.

ونرى فى القسم الأيسر من التصويرة المنظر الخارجى لمنزل ذى طابقين على شكل برج أسطوانى مسدس الأضلاع. وفى القسم العلوى وحول البرج المذكور توجد كتابات قرآنية بالخط الثلث بلون ذهبى فوق أرضية لازوردية، ولهذا البرج باب مرتفع، كتبت فى القسم العلوى منه بلون أبيض فوق أرضية لازوردية داخل إطار ذهبى جملة "الحمد لله على نعمائه"، وينتهى هذا الباب مباشرة بنافذة خشبية بها فتحات، وعلى جانبى ضلعى النافذة المذكورة توجد نافذتان مستطيلتان مقسمتان بخطوط بنية اللون فوق أرضية بلون الأجر.

وفى القسم الأيمن من المنزل الشبيه بالبرج المذكور جلس السلطان حسين بايقرا فوق سجادة منقوشة وقد إتكأ بجوار شخص على وسادة صفراء اللون .

وقد ارتدى السلطان حسين رداء أخضر اللون وعلى رأسه عمامة بيضاء وقد أحاط وسطه بحزام قرمزى.

ووضعت أمام السلطان مائدة ذهبية ذات أرجل، ويوجد فوقها قوارير خمر بيضاء اللون، ويجلس أمامه أيضاً على الأرض المكسوة بحجارة مستطيلة مجموعة من المغنين والضيوف والخدم. ومن بين هذه المجموعة جلس رجل يرتدى ملابس سوداء ويضع على رأسه عمامة بيضاء، وقد أمسك بآلة العود وشغل بالعزف عليها. وجلس بجواره ثلاثة أشخاص يرتدون ملابس سوداء وزرقاء وخضراء، إثنان منهم وضعا عمامة على رأسيهما، وقد تأثرا بحالة الوجد والسكر واستندا على بعضهما بسبب غيابهما عن الوعى.

ويوجد أمامهم مطرب شاب يرتدى ملابس زرقاء ويمسك بكتاب فى يده وقد شغل بإنشاد الشعر، ونرى بجواره رجلاً يمزق جيب ثوبه من شدة انفعاله، وضيفاً آخر يصب الخمر فى القدح. ويقف خلفهم ضيفان آخران يرتدى أحدهما ثوباً وردياً والآخر ثوباً أخضر اللون، وهما يستمعان إلى صوت العود والغناء. وتظهر التصويرة بين هاتين المجموعتين من الضيوف شخصين آخرين، وقد حشر أحدهما منديلاً فى فمه بسبب شدة انفعاله ووجده من سماع الغناء وحالة السكر.

ويُرى الخدم وهم من الشباب فى طرف القصر البرجى الشكل وخلف عازف العود، وقد أمسك

أحدهما بقارورة خمر في يده، وحمل الثاني طبقاً ذهبياً، ووضع الثالث منشفة للتنظيف وهو في حالة خضوع وطاعة .

٣- التصويرة الثالثة : هي تصويرة "دارا والراعي":

لقد أبدع كمال الدين بهزاد تصويرة رائعة ومدهشة من قصة "دارا والراعي" التي وردت في منظومة البوستان لسعدي الشيرازي. ويظهر في هذه التصويرة الملك دارا وقد ارتدى ثوباً قرمزي اللون ووضع على رأسه عمامة بيضاء، وقد امتطى صهوة جواده، وأمسك بقوسه وسهمه بيده من أجل الدفاع عن نفسه. ونرى الراعي يقف أمام الملك وقد ارتدى ثوباً أخضر اللون ووضع على رأسه عمامة تتفق مع عادة الإيرانيين في العصر التيموري، وقد مد يديه أمامه ناحية الملك دار وهو يعرض عليه أمراً من الأمور. وجلس خلفه رجل أو إمرأة مرتدية ثوباً أزرق اللون، وهي تملأ قدحاً من قربة تتدلى من حامل خشبي. وفي القسم العلوي من التصويرة، رسم المصور أشجاراً وتلالاً جميلة يقف بينهما أربعة جياد وهي ترعى. وفي الناحية اليسرى، وفي القسم العلوي منها، يُرى رجل يمتطي صهوة جواد أبلق، وكأنه أحد ملازمي ركاب الملك دارا، وينظر هنا وهناك باحثاً عن الملك. وقد أبدع الفنان في هذا العمل نتيجة تنوع الألوان وحالات الجياد المختلفة، وتناغم المزرعة مع التلال والحيوانات، ويمكن القول بأنه يعتبر بحق أحد أبدع أعمال التراث الفني الشرقي. وقد وقع كمال الدين بهزاد إسمه فوق جعبة سهام الملك دارا على النحو التالي : "عمل العبد بهزاد".

٤- التصويرة الرابعة: منظر العبادة والتعليم في المسجد:

يمكننا تقسيم تصويرة المسجد إلى قسمين، أحدهما داخلي والآخر خارجي ؛ ففي القسم الخارجي وفي مدخل باب الدخول للمسجد نرى شيخاً يمسك بعصا ويضع على رأسه عمامة بيضاء ويرتدي عباءة خضراء يتصدق على فقير. وعلى مقربة منهما في الناحية اليسرى جلس رجل بجوار بركة وقد شغل بالوضوء، وأمامه رجل أسود الوجه يرتدي ثياباً صفراء وقد أمسك في يده منشفة ليناولها إياه .

أما الجدار الخارجي للمسجد فقد كسي بالقيشاني وزين بزخارف ذهبية وهندسية ورسوم نباتات باللونين اللازوردي والأخضر .

وينقسم القسم الداخلي للمسجد إلى قسمين ؛ مقصورة المسجد وقسم من رواقه. ونرى في المقصورة وبجوار المحراب والمنبر شيخين يتناقشان. وبجوار المنبر جلس رجل القرفصاء وقد ارتدى ثوباً أزرق وعمامة بيضاء وهو في حالة الاعتكاف. وفي الناحية الأخرى، نرى رجلاً مرتدياً ثوباً قرمزياً وشالاً أسود وعمامة بيضاء، وقد رفع يديه بالدعاء.

وفي القسم الثاني وهو رواق المسجد، نرى إمرأة جالسة بين عمودين، وهي تتلقى درساً على يد أحد الشيوخ، وقد أمسك الشيخ بكتاب مفتوح في يديه، وقد كتبت عليه عبارة "ضرب زيد"، وفي الصفحة الأخرى منه سجل بهزاد إسمه بعبارة : "عمل العبد بهزاد"، وفي نفس هذا القسم وقف رجل خلف المرآة وقد ولى وجهه قبل القبلة وهو يرتدي ثوباً قرمزياً، ويرفع يديه بالدعاء والتضرع. وقد أضفت صورة قبة المسجد ذات الطراز التيموري واللون الفيروزي جمالاً ورونقاً وبهاء خاصاً على المنظر.

٥- التصويرة الخامسة: مباحثة بين الطلاب والعالم في المسجد:

أكد بهزاد في هذه التصويرة على إظهار وعرض فن أعمال القيشاني في العصر التيموري، واستطاع أن يبدع في هذا السبيل صورة بديعة من الألوان المتناسقة. وتشتمل هذه التصويرة على فناء ومنظر خارجي للجدران المتصلة بمقصورة المسجد. وقد غطى بهزاد بفنه هذه الجدران بالقيشاني ذي الألوان اللازوردية والزرقاء والسوداء. ورسمت على أطراف المنظر الخارجي للمقصورة كتابات مختلفة بين ثلاث عشرة جامه، وقد سجل بهزاد إسمه وتاريخ الانتهاء من التصويرة في الجامة الثالثة عشرة على النحو التالي : "عمل العبد بهزاد في سنة أربع وتسعين وثمانمائة".

ونرى تحت المقصورة وبجوار المحراب عالمين من علماء الدين أحدهما يرتدي ثوباً أخضر والثاني يرتدي ثوباً أزرق، وأمامهما كتابان مغلقان، وهما يتباحثان بهدوء وأناة.

وفي الحد الفاصل بين أسفل المقصورة والفناء جلس عالم آخر، وكأنه في حالة ارتداء نعليه وترك المناقشة. ولصحن المسجد رونق خاص بسبب ما ركب فيه من حجارة مستطيلة ومنتظمة جداً وذات لون أبيض ورمادي.

وفي القسم الأيسر من الصحن نرى طالبين واقفين يتباحثان، وفي القسم الأيمن يوجد مجتهد يتباحث مع درويش، وفي وسط الصحن وفي القسم السفلي من التصويرة نرى طالباً يرتدي ملابس قرمزية اللون وشالاً لازوردياً وقد شغل بربط عمامته البيضاء أو حملها

لإعطائها للدرويش، وقد ملأ الفنان الفراغ الموجود بين الطلبة بشكل جميل جداً .

٦- التصويرة السادسة: يوسف وزليخا:

لقد أبدع بهزاد فى تصوير أحداث "حب زليخا" و "تقوى يوسف" بشكل متميز، ويمكن اعتبار هذا المنظر من أجمل ما أبدعه ذهن هذا الفنان فى فن التصوير. ويروى أن زليخا شيدت منزلاً لتنال غرضها من يوسف فيه، ويتكون من سبع حجرات متداخلة، وقد تزينت جدرانه بصور عن العشق والحب. ومع أن يوسف دخل مع زليخا حتى الحجرة السابعة إلا أنه لم يحقق لها رغبتها بسبب إيمانه بالله. وقد رسم بهزاد الحجرات والأبواب المغلقة بطريقة مدهشة ومحيرة. وفى الحجرة السابعة التى كانت تتميز بفرش وزينة أكثر من غيرها من الحجرات الأخرى، نرى يوسف وقد ارتدى رداء أخضر وحول رأسه هالة، وهو يفر من زليخا متجهاً ناحية الباب لينقذ نفسه من نيران العشق.

أما زليخا فتظهر وقد ارتدت ثياباً قرمزية اللون وهى تجذب ثياب يوسف، وقد صممت على عدم تركه والتخلى عنه. وقد دون بهزاد إسمه فوق الجدار الواقع بين الحجرة الأخيرة والحجرة المجاورة لها فى إطار لازوردى بين نافذتين إحداهما مستطيلة والأخرى مربعة على النحو التالى: "عمل العبد بهزاد"، وفى القسم السفلى من آخر حجرة، حيث نرى صورة يوسف وزليخا رُسمت خمس جامات حول مدخل الحجرة بلون أبيض فوق أرضية زرقاء. وقد دون تاريخ الانتهاء من هذه التصويرة وهو "سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة" .

وفى آخر ورقة من هذه النسخة المذكورة من بوستان سعدى، أضاف محمد الكاتب الكرمانى بخط التعليق أشعاراً من خمسة نظامى. ويعد الغلاف الجلدى المذهب لهذه النسخة فى حد ذاته من الأعمال المتميزة للتجليد فى العصر التيمورى.

وقد رسمت زخارف جميلة جداً مموهة بالذهب بخطوط بارزة فوق غلاف الكتاب، كما زين من الداخل بنقوش هندسية بارزة بألوان مختلفة كالبرتقالى والأزرق والأسود والقرمزى. وقد ختمت صفحات المخطوطة بخاتم السلطان الجميل بإسم "شاه عباس" مما يدل على ملكية الأسرة الصفوية للنسخة المذكورة.

وتولى إيران هذا الفنان العظيم اهتماماً بالغاً، وتعمل دائماً على إلقاء الضوء على أعماله الفنية الرائعة، وذلك عن طريق عرض بعض أعماله فى متاحفها ومعارضها داخل إيران أو خارجها، كما تقيم المؤتمرات التى تتناول هذه الشخصية وإنتاجها الفنى، ومن ذلك المؤتمر الدولى الذى أقامته مؤخراً فى طهران عام ٢٠٠٣ إحياء لذكراه وتخليداً لأعماله وشارك فيه العديد من المتخصصين فى الفنون بشكل عام وفن بهزاد ومدرسته بشكل خاص، وأصدرت إيران العديد من الكتب والبحوث التى تناولت هذا الموضوع. وكان من ضمن ذلك الكتاب القيم الذى ضم مجموعة من البحوث والمقالات التى ألقيت فى المؤتمر وطبع فى نفس العام، وكذلك كتاب "كمال الدين بهزاد" للدكتورة قمر آريان، وهو كتاب صغير ولكنه يضم معلومات مفيدة رجعت فيه المؤلفة إلى مصادر قديمة ومراجع حديثة حول بهزاد، كما ترجمت بعض البحوث والكتب عن اللغات الأجنبية إلى الفارسية، ونشرت بهذه المناسبة. ولا شك أن هذا الاهتمام إنما يرجع إلى حرص إيران على تراثها ومحاولة تعريف الأجيال المعاصرة به لكى يتعرفوا على فنانيهم القدامى ويسيروا على نهجهم فى مجال الإبداع والرقى. ويمكن القول بأن هذا الفنان المبدع كان نتاجاً من نتاج الحضارة الإسلامية التى بث الروح فى كل الشعوب التى اعتنقت الإسلام فظهر فيها الأدباء والعلماء والفنانون، وأخذ كل منهم يبدع فى مجاله، ويطبق تعاليم الإسلام التى تحث على العمل وتأمل ما خلقه الله من حولنا فى هذا الكون الواسع وتدبره، والاجتهاد فى حل ألغازه وفك رموزه وفهم أسراره، فبرز من بينهم فضلاء إجلاء أضاءوا العالم بعلمهم وفكرهم وفنهم، ودفعوا العالم إلى التقدم والرقى بعد أن كان يعيش فى ظلام الجهل وغيابه التخلف. ومن هنا وجب علينا نحن المسلمون أن نجلى مثل هذه الشخصيات الفنية والأدبية والعلمية ونضعها فى إطارها الصحيح حتى نؤكد للعالم من جديد أن حضارة الغرب إنما قامت على أكتاف حضارتنا الإسلامية التى اقتبسوا منها الكثير ثم طوروها وأسسوا عليها حضارتهم الحديثة .

×المراجع

١- كمال الدين بهزاد - مجموعه مقالات همايش بين المللى، إنتشارات فرهنكستان هنر - تهران ١٣٨٣ ش.

٢- كمال الدين بهزاد - دكتر قمر آريان - تهران ١٣٨٢ ش.

٣- آثار إيرانى در مصر - سيد محمد باقر نجفى - كلن - فوريه ١٩٨٩م.

٤- لغت نامه - على اكبر دهخدا.

إطلالة على الخط الفارسي ودور الفرس فى تطوير الخطوط الإسلامية

د. يحيى داود عباس
أستاذ اللغة الفارسية- جامعة الأزهر

الخط مظهر من مظاهر الحضارة، وأثر من آثار رقى الأمم وتقدمها، وللخط فضل كبير على الثقافة والفن، ولولا الخط لما حفظت لنا العلوم والمعارف على مر الزمن، ومن هنا يجب أن يعد ظهور الخط حدثاً هاماً فى تاريخ الفكر وواحداً من أهم مخترعات الحضارة الإنسانية وإفرازاتها.

وكان الخط ولا يزال وسيلة لعرض وضبط وتبادل الأفكار والعلوم والتجارب، وهو الوسيلة الوحيدة لخلود الأفكار والمعارف الإنسانية لدى جميع الشعوب، وهو - إلى جانب هذا كله- فرع من فروع الفنون الجميلة.

وقد أضاف الله -عز وجل- تعليم الخط إلى نفسه، وامتن به على عباده حين قال: "اقرأ وربك الأكرم، الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم". وأقسم بالقلم وما يسطرونه فى قوله تعالى: "ن والقلم وما يسطرون"، ولهذا كانت العناية بجودة الخط أمر طبيعى فى الإسلام.

وعرف الإسلام قيمة الكتابة، فحث المسلمين على تعلمها.

ومع التوسع فى الفتح الإسلامى ازدادت الحاجة إلى الخطاطين لكتابة المصاحف فى هذه الأقطار، وأصبحت المنافسة شديدة على إتقان خط المصاحف وزخرفة صفحاتها، مما أدى إلى ابتكار أشكال عديدة من أنواع الخط العربى وإلى مواصلة التجريد فى هذه الأنواع. وقد وجد الخطاطون أن للحرف العربى طواعية لا حدود لها وجمالية لا تقف عند حد، فعملوا على تحسين قواعده وتنسيق حروفه وإتمام زخرفته على مدى السنين.

وقد امتازت حروف الهجاء العربية على سواها فى أنها تتكيف تبعاً للعوامل الزخرفية، فأصبحت موضوعاً فنياً شائقاً فى الفنون الإسلامية، وأتقن طلى الزجاج بالميناء وتغشيته بالذهب.

وقد نشأ الخط فى القرن الثانى للهجرة، وهو فن إسلامى خالص كان له أثر كبير فى التصوير. وبه وجد المسلم منفذاً للتعبير عما فى طبيعته من تذوق للجمال حين كان يملى عليه أن يعبر عن هذه الناحية الفنية فى نفسه فى ميدان التصوير أو تمثيل الكائنات الحية.

وهناك فنون وثيقة الصلة بفن الخط وهى: الزخرفة بالألوان وتزيين الكتب والتذهيب وصناعة التجليد. ويجئ بعد الخطاط رتبة المذهب. ولم ينحصر التذهيب فى المصاحف. بل صار يستخدم فى تزيين الكتب على أنواعها.

وعدد المؤلفات العربية والفارسية والتركية التى اهتمت بالخط وتجويده، والخطاطين وأحوالهم يزيد كثيراً عن المؤلفات التى أنشأها الغربيون فى هذا المجال. وقد اشتهر من الخطاطين جماعة كبيرة ألفوا الكتب والرسائل فى الخط العربى وأدوات الكتابة وإعدادها، وصنع المداد، وتهيئة الدواة، والأقلام وخاماتها، وكيفية بريها وقطها، وأدوات البرى والقط، وأنواع الخطوط التى تلائم أنواع الكتب والسجلات.

وقد افتتن الفنان المسلم بالزخرفة الكتابية، فاتخذها أداة لإحداث التأثير الجمالى، وأصبحت هذه الزخرفة تتضمن- سواء على الجدران أو على التحف - كل معانى الجمال، ولم تلبث أن تطورت وتنوعت ثم تداخلت معها الأزهار والفروع النباتية، فتشعبت وتعقدت وتعانقت.

بل كان هناك ما يسمى بالرسم بالكلمات، حيث كان الخطاط يستخدم الكلمات فى رسم صورة أسد أو جمل أو إبريق أو طائر، فيعطينا ثلاثة أبعاد ومستويات متداخلة، ظاهرها صورة ومحتواها جملة ومؤداها خطوط.

دور الفرس فى تطور الخط العربى:

بعد سقوط الإمبراطورية الساسانية سنة (٢١هـ) واعتناق الفرس للإسلام، تعلم الفرس الخط العربى واللغة العربية لأسباب دينية وسياسية وهى الرغبة فى فهم القرآن الكريم والدين الجديد والاندماج فى المجتمع

الإسلامى.

وحل الخط العربى محل الخط البهلوى (الفهلوى) فى كتابة اللغة الفارسية، مع زيادة أربعة أحرف اضطروا على استنباطها لتمثل أصواتاً فارسية، وهذه الأحرف هى:

الباء الفارسية: پ والجيم الفارسية: چ

والزاى الفارسية: ژ والكاف الفارسية: گ

وكان القرآن يكتب بالخط الكوفى فى ذلك الوقت، فتعلم الفرس فهذا الخط الذى ظل شائعاً فى إيران.

وكتب الأدب عامرة بكثير من أسماء حذاق الكتابة من العرب والأعاجم، وفضل هؤلاء، كبير فى ذيوع أمر الكتابة الإنشائية والخطبة، وكان أول الافتتان والابتكار فى الكتابة العربية فى الكوفة فى خلافة على ابن أبى طالب وبعدها، وأول اختراع للأقلام التى تبعد عن صورة الكوفى كان فى خلافة بنى أمية فى الشام.

وأول من شارك من الفرس فى تجويد الخط الكوفى هو : (خشنام) أو (خوشنام البصرى) الذى كان فى خدمة الخليفة العباسى هارون الرشيدى (١٧٠-١٩٣هـ). وخشنام- كما هو واضح من اسمه- فارسى الأصل.

وثانى من شارك من الفرس فى تجويد وتطوير الخط العربى (إبراهيم السجزى) الذى أخذ قبل أن ينقضى القرن الثالث الهجرى عن اسحق بن حماد الذى عاش فى خلافة (المنصور) وأدرك (المهدى) قلمه "الجليل"، وولد منه خطين جديدين هما: خط الثلث وخط الثلثين.

ويعد ظهور ابن مقلة (٢٧٢- ٣٢٨هـ /٨٨٦ -٩٤٠م) أهم وأبرز إسهامات الفرس فى مسيرة تطور الخط العربى، وكان ابن مقلة وأخوه حسن ابن مقلة المعروف بفصيح من المدرسة العراقية العباسية التى تعد من مدارس تجويد الخط الأول التى أبلغت الكتابة العربية أولى المنازل التى اتصفت فيها بالجمال، والتى وضعت معايير الكتابة، وأفاضت فى أحكام هذه المعايير. وقد نبغ فى هذه المدرسة كثير من مجودى الخط والمبدعين فيه، وعلى رأسهم ابن مقلة. وابن مقلة هو: أبو على محمد بن على بن الحسين بن مقلة، وابن مقلة: لقب غلب عليه واشتهر به. وتذكر المراجع الفارسية أن أجداده كانوا يقيمون فى "البيضا" وهى من أعمال فارس. وأنه ولد فى بغداد، وأنه كان واحد عصره فى الفقه والتفسير والأدب والشعر والترسل.

استوزره ثلاثة من الخلفاء العباسيين: المقتدر بالله، القاهر بالله والراضى بالله. وقطعت يده اليمنى فى عصر الخليفة الراضى بالله. وقيل إنه كان يشد القلم على ساعده المقطوع ويكتب، وإنه كان يكتب بيسراه. كما قيل إنه مات أو قتل فى السجن عام ٣٧٨هـ.

وابن مقلة هو الذى هندس الحروف، وأجاد تحريرها، وعنه انتشر الخط فى مشارق الأرض ومغاربها، وإليه وإلى أخيه عبد الله انتهت جودة الخط وتحريره على رأس الثلاثمائة (٣٠٠ هـ). وهو الذى وضع مقاييس الخط ومعاييره، وهو الذى أطلقوا على خطه اسمه: الخط المنسوب: لتناسب حروفه وجمال أشكالها، وظهورها بشكل هندى متقن مجرد. وهو الذى جعل الخط النسخى على قاعدة جميلة، حتى يصلح لكتابة المصاحف. ومن هنا استحق أن يطلق عليه لقب: إمام الخطاطين.

ثم أتى من بعده (ابن البواب) المتوفى عام (٤٢٣ هـ) وأكمل قواعد الخط وتممها، و (ياقوت المستعصمى) المتوفى عام (٦٩٨ هـ) الذى واصل ضبط قواعد الخط وأصوله وحسن تنسيقه.

الخطوط الفارسية:

بعد انتشار الإسلام فى إيران استخدم الفرس الأقلام الستة المعروفة المشتقة من الخطين: الكوفى والنسخ القديم، وهى الخطوط الإسلامية الأصلية، وهى: المحقق- الثلث- النسخ الجديد- الريحانى- التوقيع- الرقاع، وكان للفرس دور فى تجويد وتطوير هذه الخطوط- كما رأينا- لكنهم لم يكتفوا بهذا الدور، فابتكروا خطوطاً جديدة، استخدموها إلى جانب الخطوط الإسلامية سالفة الذكر، وهذه الخطوط هى:

١ - خط الفيراموز:

يرى الفرس أن خط الفيراموز هو المنبع الأول للخطوط الفارسية، ويرون أيضاً أن هذا الخط من مخترعاتهم، وأنهم كتبوا به وقرأوا، ويقولون إن الخطاط الفارسى "خواجه أبو العال" اخترع هذا الخط من الخط المسند والخط الأوستانى والخط السريانى. لكنهم يقولون إن هذا الخط انقرض فى أوائل القرن الثانى الهجرى.

٢ - الخط المعقلى:

وهذا الخط استنبطه إبراهيم السجزى- وهى من أصل إيرانى- من خط المسند والحروف الأوستانية والبهلوية.

٣ - خط التعليق:

روى أن الحسن بن الحسين بن على الفارسى- كاتب عضد الدولة الديلمى (٣٢٢-٣٧٢ هـ) هو الذى استنبط قواعد خط التعليق الأولى من أقلام النسخ والرقاع والثلث.

وكانت الكتب الدينية وكتب الحديث وغيرها تكتب بخط النسخ المعروف، وكانت الشروح والتفاسير التى تتخلل سطور القرآن وهوامشه تكتب بخط التعليق الذى كان يعتبر خطاً عامياً.

والتعليق أول الخطوط الفارسية المستديرة التى كانت تكتب بها المخطوطات، ما عدا المصاحف، ولقد امتاز هذا الخط ببعده عن جمود الخط الكوفى وتضليعه، كما امتاز بما فيه من إرسال واستلقاء واستدارة.

٤ - خط النستعليق:

قلم النستعليق الذى يعد أحد الخطوط الإسلامية المعروفة هو آخر مرحلة من مراحل تطور قلم التعليق ونضجه، بمعنى أنه أثناء تطور خط التعليق زاد اعتدال حروفه، وقويت استدارته. ووصل إلى درجة من الليونة والأناقة عرف عندها باسم: خط النستعليق، وأصبح الأسلوب القومى للكتابة الإيرانية. وهذا الخط معروف ومنتشر فى أفغانستان وشبه القارة الهندية. وخط النستعليق من أدق وأجمل وأشهر الخطوط الإيرانية.

ومما يذكر أن العرب والأتراك والأوروبيين يسمون النستعليق الفارسى تعليقاً. وهذا خطأ ينبغى تصحيحه والإشارة إليه، ولا أدرى من أين جاء هذا الخطأ الشائع الذى نراه متكرراً فى معظم الكتب العربية التى تهتم بالخط والخطاطين، فهذه الكتب تصف كل ما هو نستعليق بأنه تعليق، فى حين أن التعليق اندثر، وحل محله النستعليق كما ذكرنا. ومن هنا يجب أن ينصرف كل ما ذكرته الكتب العربية عن خط التعليق إلى خط النستعليق.

٥ - الشكسته أو الشكسته تعليق:

الشكسته- ومعناها: المكسور- أحد الخطوط الفارسية التى تتصل فيها معظم الحروف. وقد استخدم لسرعة الكتابة، وخاصة فى كتابة الخطابات.

ومما قيل عن خط الشكسته: إنه يعد طلسما ولغزاً من الألغاز المعقدة، حيث لا يعرفه كل شخص.

دور الفرس فى الفنون وثيقة الصلة بفن الخط:

كان للدين الإسلامى موقف من النحت والتصوير، فلجأ الإيرانيون إلى تزيين الكتب الدينية الإسلامية بصفة عامة، والمصاحف بصفة خاصة، وإلى تزيين المساجد والمقابر الإسلامية.

وقد استخدم الفنان الإيرانى - شأنه شأن سائر الفنانين فى الأقطار الإسلامية- الكتابة لذاتها عنصرا زخرفيا فى بعض شواهد القبور وفى الخزف والقاشانى والتحف المعدنية، كما استخدمها على العمائر والتحف لتسجيل اسم صاحب التحفة، أو مشيد البناء، أو لبيان التاريخ أو للتبرك ببعض الآيات القرآنية والعبارات الدعائية.

وقد اهتم المعماريون فى إيران بالخط وأنواعه، فاستخدموها فى تزيين المبانى والمنارات والإيوانات والقباب والمآذن والبوابات والمخادع، مع مراعاة تغيير الخط باختلاف الموضوع والمكان. كما استفاد الفنانون من الرسامين والمصورين من الخط، فزينوا أعمالهم بأشعار وعبارات كتبوها بخط جميل على السجاجيد والأقمشة والسيوف والشطرنج وعروض السلاطين.

وقد برع الفرس فى كتابة المخطوطات بالخط الجميل وفى تزيينها بالصور وتحليتها بالرسوم الملونة. وكان الخطاطون الإيرانيون يكتبون الأدعية وأبيات الشعر وعبارات الحكمة فى أوراق كان الهواة يبذلون الأموال الطائلة فى سبيل الحصول عليها.

ومعروف أن فن الكتابة وبخاصة كتابة المخطوطات وثيق الصلة بفنون أخرى، مثل: التذهيب وصناعة الأحبار ومزج الألوان وصناعة الورق وإعداده والتجليد والتصحيف والتعريق والتشعير والتلوين وتزيين الجلود والتحشية. ومعظم الخطاطين كانوا على علم بمعظم هذه الفنون، وقد ألف الخطاطون الفرس رسائل عديدة عن الخط وأقسامه والورق وأنواعه، والأقلام وطرق شقها وقطها وبريها، والألوان وطرق تركيبها ومزجها.

وقد عنى المسلمون بالمخطوطات عناية فائقة جعلتها تحفاً فنية ثمينة، ومن يتاح له النظر إلى مخطوط إيرانى أو عربى أو تركى أو هندى إسلامى، سوف يجد نفسه أمام تحف فنية سواء من ناحية الزخرفة أو الصور أو الألوان أو الخط وجماله أو التذهيب أو فن التجليد.

لا شك فى أن آلات الطباعة كان لها تأثيرها فى الخطاطين وفى فن الخط، وكانت سببا فى قلة الاعتناء بالخط، لكن المختصين طوروا أشكال الحروف لكى تتناسب مع الطباعة، وتكون سهلة الاستخدام. واستوعب الخط العربى تقنيات العصر وجارها، سواء فيما يتعلق بالآت الطباعة أو الآلات الكاتبة أو الكمبيوتر (الحاسوب).

وفى النهاية نقول أن الخط العربى اختلفت إليه بعض المؤثرات الخارجية نتيجة لانتشار هذا الخط فى دول اعتنقت الدين الإسلامى، فمسته هذه المؤثرات بشئ منها، فأغنت أشكاله وطورت أنماطه وعززت من مناهج أدائه، كما أن اختلاف المكان والزمان والخطاطين بل والمواد المستخدمة ترك بصماته على الخط العربى وأساليبه.

وإذا كان انتشار الإسلام فى مشرق الأرض ومغربها جعل كل قطر إسلامى يميز نفسه بخط معين وزخرفة معينة، فإن إيران لم تتخلف عن ركب التميز فأبدعت خطوطها الثلاثة: التعليم - النستعليق - الشكسته. كما أنها لم تكف عن استخدام أنواع الخطوط الإسلامية الأخرى: فأغنت أساليب هذه الخطوط، وأضافت الكثير إلى نماذجها. وكان الفنان الإيرانى قد أدرك جمال الخط العربى فى وقت مبكر، مما جعله يعتنى بهذا الخط ويطوره ويجعله أحد أعلى الفنون الإيرانية مرتبة.

مصطلحات سياسية

مصطلح الإمامة

إعداد: حسن أبو بكر الطنطاوى
باحث فى الشئون الإيرانية

الإمامة هى الصفة التى يتصف بها الزعيم، وهو الذى يستحق قيادة الحكومة الإسلامية ليرشد الأمة ويحكم الأمور ويمسك زمام الدولة، وإذا كان هذا المفهوم من الناحية اللغوية يعنى الشخص الذى يقف فى الأمام "أمام المصلين" مثل إمام صلاة الجمعة، وهو الذى يقيم الصلاة ويلقى الخطب فى المساجد أو حين يتعلق الأمر بالخطابة ببعض الأمور الدينية الهامة، وتتجلى الصورة باستخدامها الآن بشكل أكثر رواجا عند المصلين وهو إمام المصلين، فإننا نجد أنها مستخدمة فى نصوص مختلفة إسلامية سواء شيعية أو سنية بمعنى أوسع أو بمعنى سياسى، وقد عرفها كلا الجانبين أهل السنة والشيعة وتداولوها على مر العصور، بمعنى الشخص الذى يتولى رئاسة وزعامة كافة الأمور سياسية كانت أو مذهبية دينية (شرين جرجانى، كتاب التعريفات، بيروت ١٩٨٣ ص ٣٥) .

ويؤكد الشيعة أن الإمامة جاءت فى أحاديث متعددة عن رسول الله "صلى الله عليه وسلم" بمعنى أن الإمام هو الذى يتزعم الأمة الإسلامية ويدير شئونها.

وفى الوقت نفسه توضع فى عين الاعتبار وتؤخذ كمفهوم يقينى بأنها الزعامة الدينية للأمة الإسلامية، وهى رمز وجدانى أصيل ينبع من الإيمان، إلى أن تعالت تدريجيا وأخذت أهمية خاصة، نظرا لما يعتقد به الشيعة بأن الأئمة الإثنى عشر هم ولاة الرسول "صلى الله عليه وسلم" ليس بأن لهم الحق فى إدارة شئون الحكومة فقط، بل وعلى أساس اعتقادى بأنها أعمق دلالة وأشمل مضمونا يصل إلى الاعتقاد فى العصمة.

ومن خلال تلك المرجعية تبقى كافة المسائل من فقه وتفسير قرآنى لهم أمرا طبيعيا، وأيضاً من مبادئ وأسس تلك المرجعية، القول بأن الإمام الثانى عشر وهو حضرة محمد بن حسن العسكرى "عليه السلام" فى المعتقد الشيعى هو الإمام الغائب الذى سوف يظهر من جديد يوما ما، وبالتالى يؤدى ذلك التوقع بظهور حضرة الإمام والاعتماد عليه فى تولى الأمور إلى فكرة إقامة الحكومة العالمية للإسلام، وبعبارة أكثر شمولا، إن نداءاتهم بالدعاء والمناجاة عن طريق أئمتهم، وأيضا زيارات حرم الأئمة وأضرحتهم فى مدن شيعية منها النجف وكربلاء وكاظمين بالعراق ومشهد فى إيران وزيارات أكثر منها لمزارات أبناء الإمام حقيقة، أو بناءً على ما هو رائج فى ايران هو إحياء القلوب بالاعتقاد فى الأئمة العارفة، وبشكل عام فإنه لم يتغير إدراك وفهم الشيعة بصدد مفهوم الإمام فى العصر الحاضر.

أما بعد انتصار الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩/١٣٥٧م فقد لقب آية الله روح الخمينى كزعيم للثورة بوصفة الإمام، أما المداهنة والغلو الذى يعترى هذا الوصف للإمام الخمينى، فقد أبدت وجهات نظر كثيرة تبريرات متعددة لهذا الأمر. على كل حال، فإن استخدام وصف الإمام للخمينى "جاء أول مرة فى عام

١٣٦٣ /١٩٨٥م فى شعر نظمه نعمت ميرزا زاده".

ولم يكن هذا المنح يعنى التنسب للأئمة أو إيجاد الصلة إليهم بالعصمة أو المعصومية، بل إن حاصل الأمر إن الإمام آية الله الخمينى قد مارس الدور الزعامى بكافة صورة وأشكاله.

وقد طرح على شريعتى نظرية حول الإمامة أدانت صناعة الأسطورة بلا أى سبب ومبرر على حسب اعتقاده بأن مثل هذا الأمر من وحى اعتقاداتنا بتصورنا أن الأئمة هى طبقة أو درجة أرقى وأفضل من الإنسان وأدنى وأقل من الله عز وجل، أى هى مرتبة ما بين الإنسان والله جل شأنه، وإن هذا النوع من المعتقد مأخوذ عن حقيقة تاريخية.

وللحق قد أثارت هذه النظرية اهتماماً كبيراً، حيث إن كليهما أى الإمام والأمة يرتبط أحدهما بالأخر بنفس اتصاله بالفكر الإنسانى الذى يعمل فيه الإنسان بهدف الترقى والتقدم بصوب مصالح واحدة مشتركة مصاحبة بإيمان عقائدى مشترك، إلى درجة أن الإيمان بوجود ملائكة أو بشر ذى منزلة أسمى قد قلت. كما أنه طرح تفسير وشرح أكثر إيضاحاً لدور الإمام فى عمل إصلاحات وآلية الإصلاح وأطلق عليها مصطلح الزعامة الثورية، ووصف الزعيم بأنه المسئول والمنظم لحركة التمية من جانب المجتمع لنموه وتطويره وفقا للرؤية الكونية "الأفق" وأيديولوجية الفكرة والمنطق، حيث هو تجسيد لحقيقة المصير "القدر" اللاهوتى للبشر لنشأة الخلق.

والملاحظ أن صفة الإمام يوصف بها زعماء الحركات الإسلامية اليوم، ومنها كنموذج ما تمثله حركة أمل فى لبنان من صورة دينية سياسية مذهبية بشأن الإمام موسى الصدر" الذى اختفى عام ١٣٥٦/١٩٧٨م"، وترى من خلال حسين الموسوى مؤسس هذه الحركة بمساعدة حراس الثورة الإسلامية فى إيران، أن آية الله موسى الصدر يستحق لقب الإمام.

وأخيراً يطالب أتباع الحركة المحافظة وأصحاب الفكر النقلى كالحجتية فى إيران بتجميد هذه الصفة.

شيعة العراق ما بين النفوذ الإيرانى والتأثير الخليجى

■ أشرف محمد كشك
باحث متخصص فى القضايا الخليجية

يمتلك الشيعة مجموعة من الآليات التى تمكنهم من التأثير فى المعادلة العراقية، وتنبع هذه الآليات من نسبتهم العددية بين السكان العراقيين، حيث تتراوح نسبتهم ما بين ٥٢ إلى ٦٠٪ من مجموع سكان العراق ويتركزون بالأساس فى الجنوب، كما يوجدون أيضًا فى الوسط، وعقب الغزو الأمريكى للعراق استطاع الشيعة التغلغل فى مؤسسات الدولة العراقية مما أثار الدول المجاورة، خاصة الدول الخليجية الست لعدة اعتبارات، أولها: تحتوى تلك الدول على نسب متفاوتة من الشيعة تتراوح فى أدناها بين ٥٪ وأقصاها ٧٠٪، وبالتالى أثيرت المخاوف لدى تلك الدول، انطلاقًا من معاناتها من المد الشيعى فى أعقاب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وهو الأمر الذى عبر عنه بوضوح وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل، حيث حذر من تزايد "النفوذ الشيعى الإيرانى فى العراق"، وثانيها: تعد الدول الخليجية الست أكثر تأثرًا بما يحدث فى العراق، حيث ظل العراق لعقود أحد مصادر التهديد الرئيسية، وثالثها: ما يحدث فى العراق سيكون له تأثير بالغ على المنطقة ككل التى تعانى من خلل أمنى واضح.. وتستهدف تلك الرؤية بحث الصعود الشيعى فى العراق من حيث النفوذ الإيرانى والأثر الخليجى.

أولاً- الواقع الراهن للشيعة فى العراق وآليات تأثيرهم:

١- الواقع الراهن للشيعة فى العراق:

تعد الشيعة أكبر الطوائف العراقية، حيث تبلغ نسبتهم حوالى ٦٠٪ من سكان العراق ويتركزون بالأساس فى جنوب ووسط العراق، وقد كانت تلك القوة العددية سببًا رئيسيًا فى اعتماد الولايات المتحدة عليهم بعد غزو العراق، وهو ما تلاقى مع الرغبة الشيعية ذاتها، حيث رأى الشيعة أنه ينبغى أن تكون لهم الأولوية فى إدارة العراق بعد حرمان وتهميش لعقود طويلة، ومن ثم فقد بدا تأثيرهم ووجودهم واضحًا سواء فى مجلس الحكم الانتقالي، حيث حصلوا على ١٣ مقعدًا بنسبة ٥٦٪ كما نالوا ١٣ حقيبة فى تركيبة الحكومة العراقية المؤقتة فى مقابل ١٠ حقائب مناصفة بين السنة والأكراد، واثنين مناصفة بين التركمان والمسيحيين، وقد لوحظ تأثير الشيعة الواضح فى العراق من خلال اعتراضهم على كيفية اختيار الحكومة واللجنة الدستورية والمجلس التشريعى الانتقالي، فضلاً عن فوز قائمة الائتلاف العراقى الموحد (الشيعية) بأغلبية مقاعد الجمعية الوطنية المؤقتة خلال الانتخابات التى أجريت فى يناير ٢٠٠٥، إضافة إلى ارتفاع نسبة مشاركة الشيعة فى الاستفتاء على الدستور، سواء فى محافظات الجنوب التى تقطن بها أغلبية شيعية أو فى الوسط، حيث تعدت نسبة الموافقة فى الكثير من الأحايين نسبة الـ٩٠٪، بالإضافة إلى ترشيح الكتلة الشيعية إبراهيم الجعفرى رئيسًا للوزراء فى تشكيل الحكومة الجديدة خلال شهر فبراير الماضي.

وتتمثل القوى الشيعية الرئيسية فى العراق فيما يلي:

١- الحوزة العلمية: وقد تأسست فى النجف الأشرف وكربلاء وسامراء فى القرن الخامس الهجرى ويقودها حاليًا آية الله على السيستانى ويستمد مكانته من أمور ثلاثة، أولها: مكانة مدينة النجف الأشرف، وثانيها: أن شيعة العراق يمثلون الأغلبية السكانية، وثالثها: أموال

الخمس التى تعطى للمراجع الدينية استقلالاً اقتصاديًا عن الدولة.

٢- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية: وقد تأسس فى إيران فى عام ١٩٨٠ وترأسه محمد باقر الحكيم قبل اغتياله فى ٢٩ أغسطس ٢٠٠٣، وهو ليس حركة سياسية بقدر ما هو تجمع نخبوى دون برنامج سياسى واضح.

٣- الأحزاب والحركات المنظمة: ويأتى فى مقدمتها حزب الدعوة الإسلامية ومنظمة العمل الإسلامية وهى جماعات ليس لها جماهيرية وبها انشقاقات داخلية عدة.

٤- تيار الصدر: ويقوده مقتدى الصدر بعد مقتل الصدر الأب عام ١٩٩٩، وقد نجح هذا التيار فى إنشاء ميليشيات خاصة به، وله خلافات عدة مع تيار السيستانى وتيار الحكيم، ويلاحظ أن تلك التيارات ليست جبهة واحدة.

٢- آليات تأثير شيعة العراق:

تعد دول مجلس التعاون الخليجى أكثر الدول تأثرًا بالعامل الشيعى فى العراق، خاصة أن تلك الدول تضم مجموعات شيعية مختلفة، وقد بدأ التشيع فى الظهور فى تلك الدول فى ظل سياسة شاه إيران رضا بهلوى المركزية التى تسببت فى تهجير عرب إيران إلى مناطق واسعة بالبصرة والكويت والسعودية والبحرين.

ولعل مصدر تأثير شيعة العراق فى نظرائهم بدول الخليج هو أن الأخيرة خالية من أى مرجع شيعى. ورجال الدين الكبار من الشيعة هم فى الأصل "وكلاء" للمراجع المقيمين فى النجف أو قم أو بيروت، وبالتالى فإن وجود دولة يهيمن عليها الشيعة أو دولة شيعية فى جنوب العراق قد يجعل الشيعة فى الدول الخليجية الست منجذبين إليها، ومن ثم فإن أى فتوى تصدرها الحوزة العلمية المقبلة ستكون دستورًا وقانونًا على سائر شيعة المنطقة، وسوف تستطيع تحريك الملايين من الشيعة بكل سهولة، لاسيما وأن الحوزة فى هذه الحالة سوف تعتبر مرجعًا دينيًا وربما سياسيًا لشيعة الخليج.

ويتطلب هذا الأمر التعرف على التنافس التقليدى بين مدينتى "النجف العراقية" و"قم الإيرانية"، حيث ظل هذا التنافس لعقود طويلة فى دائرة التنافس على المرجعية الشيعية، فقبل عام ١٩٧٩ كانت مدينة النجف التى تبعد عن بغداد نحو مائة وستين كيلو مترًا تمثل المرجعية الشيعية، إلا أنه بعد انتصار الثورة الإسلامية فى طهران عام ١٩٧٩ تزامنت معها إجراءات تعسفية مارستها الحكومة العراقية فى بغداد ضد النجف وعلمائها بلغت ذروتها باغتيال محمد باقر الصدر، وبالتالى بدأت مدينة قم الإيرانية تأخذ الدور الريادى للمرجعية، وذلك حتى سقوط النظام فى العراق عقب الغزو الأمريكى فى مارس ٢٠٠٣، مما أدى إلى إثارة قضية إمكانية انتقال المرجعية لمدينة النجف الأشرف مرة أخرى.. ويرتبط شيعة الخليج بالمراجع الشيعية من خلال تقديم أموال الخمس وهى "واجبات مالية دينية" وتقدر بمئات الملايين من الجنيهات.

وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الإيرانى المهم فى صعود الشيعة فى العراق، حيث تشير أحد استطلاعات الرأى التى أجريت فى العراق فى شهر مايو عام ٢٠٠٥ حول دور إيران فى نشوب حرب أهلية فى العراق، فقد رأى ٥٠,٩٪ من المستطلعة آراؤهم أن إيران هى الدولة المجاورة التى يمكن أن تؤجج حرباً أهلية فى العراق. تليها سوريا بنسبة ١٧٪ وتركيا بنسبة ١٣,٢٪، بالإضافة إلى ما كشفته تقارير استخباراتية بريطانية من تدفق أطنان الأسلحة إلى سكان المنطقة الشيعية الأوسع فى جنوب العراق فى سعيها لقيام إقليم شيعى شبه مستقل يمتد من الحدود الجنوبية الأقصى مع الكويت حتى مناطق الكثافة الشيعية داخل العاصمة بغداد، ويدعم ما سبق تأكيد الشيخ ضياء الشكرجى العضو القيادى البارز فى حزب الدعوة الإسلامية بالعراق بالقول أن "إيران هى الخطر الأول علينا".

ثانياً- واقع الشيعة فى دول مجلس التعاون الخليجى:

لا توجد إحصاءات رسمية خليجية حول عدد الشيعة فى دول مجلس التعاون الخليجى، وتشير التقديرات عمومًا إلى أن الشيعة يمثلون أغلبية السكان فى مملكة البحرين، حيث تتراوح نسبتهم ما بين ٦٥-٧٠٪، وفى المملكة العربية السعودية يمثلون ما بين ١٥-٢٥٪، ويمثل الشيعة ما بين ١٥-٢٠٪ من السكان فى الكويت، وفى الإمارات يمثلون ما بين ٥-١٠٪، بينما يأتى أقل الشيعة عددًا فى سلطنة عمان فيتراوحون بين ٣-٧٪، وفى دولة قطر لا توجد أرقام محددة لعدد الشيعة.

ومما لاشك فيه أن التركيبة السياسية الجديدة فى حكومة العراق عكست صعود التيار الشيعى، فى مقابل تهميش وإقصاء السنة، وقد تعزز دور الشيعة مع تزايد النفوذ الإيرانى داخل العراق، وما تردد بشأن انفصال الشيعة فى جنوب العراق وتكوين دولة سيكون ولاؤها الأول لإيران، الأمر الذى أدى إلى تزايد المطالب الشيعية فى دول الخليج، خاصة فى دولتى الكويت والسعودية.

١- مطالب الشيعة فى الكويت:

على الرغم من أن الكويت تشهد حالة من الانفتاح السياسى، إلا أن أحداث غزو العراق كان لها تأثير على تزايد المطالب الشيعية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- تأكيد بعض الناشطين على أن تغيير الظروف

الإقليمية ينبغي أن يصاحبه التفات أكثر لحقوق الشيعة، ومن ذلك ما صرح به الناشط السياسي الشيعي علي المتروك بالقول: "لقد حصلت تغييرات إقليمية ودولية يجب أخذها في الحسبان والأمر أصبح مستحقاً (...) أرجو أن يكون هناك التفات أكثر للحقوق السياسية للشيعة في الكويت"، وأضاف: "هذه ليست مطالب طائفية، بل وطنية ومن خلال الدستور"، وتعكس تلك التصريحات مدى شعور هذه الطائفة بالتمييز وتتنوع مطالب هؤلاء ويمكن حصرها فيما يلي:

أ- المطالب السياسية: يطالب الشيعة في الكويت بزيادة عدد الوزراء الشيعة في مجلس الوزراء، وفي هذا الصدد قال السيد محمد باقر المهري أمين عام تجمع علماء الشيعة في الكويت "الحكومة لا تفرق بين السنة والشيعة لكننا نريد أن يزيد عدد الشيعة في المناصب السياسية بما فيها الوزراء، وأن يكون ذلك مبنيًا على الكفاءة لا الطائفية"، وبلغ الأمر إلى إصدار مكتب السيد المهري بياناً "يحذر فيه الحكومة من تجاهل وإبعاد الشيعة عن المناصب السياسية والمؤسسات الدستورية، وتضمن البيان الحديث عن شرخ في الوحدة الوطنية إذا لم تعين الحكومة وزيرًا شيعيًا أو تستخدم صلاحيتها في تعيين نائب بالمجلس البلدي من الشيعة".

ب- المطالب الدينية: لم تقتصر المطالب الشيعية في الكويت على المطالب السياسية، بل ظهرت مطالبات أخرى مثل إقامة أمانة جعفرية وتوظيف الشيعة في بعض المؤسسات مثل بيت الزكاة والأمانة العامة للأوقاف وبعض المؤسسات المالية، وهو ما أشار إليه النواب الشيعة الخمسة في مجلس الأمة، كما طالبوا بإعطائهم حق ترميم مساجدهم، وإنشاء حوزة عملية تدرس الفقه الجعفري، وبناء المساجد والجامعات والمدارس، وتعيين قضاه شرعيين شيعة، فضلاً عن تعيين الشيعة في النيابة.

وعلى الرغم من أن المطالب السابقة هي مطالب مشروعة وتأتي في إطار تزايد المطالب بالإصلاح عقب الغزو الأمريكي للعراق، فإن هناك مأخذين على تلك المطالب:

أولهما: تجاوز المطالب الشيعية إلى حد الهجوم على الطائفة السنية، وهو ما يكرس "للطائفية" في الدول الخليجية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، في الكويت تم توزيع منشورات وشرائط كاسيت معادية للسنة، حيث قامت مكتبة شيعية خلال الثلث الأخير من عام ٢٠٠٣ بتوزيع شرائط كاسيت تحتوي على ترويج لأفكار شيعية متطرفة تتضمن الإساءة إلى بعض الصحف، وهو ما أثار احتجاج السنة في الكويت، فضلاً عن تهديد عدد من علماء الشيعة بتحريك دعاوى قضائية ضد خطباء ودعاة السنة لقيامهم بالتعرض لآل البيت والسيدة فاطمة الزهراء، واعتبر بعض هؤلاء أن هناك من يكفر الشيعة، وأن هناك بعض الأشرطة التي تكفر عقائدهم وأفكارهم.

وثانيهما: أنه بالرغم من تأكيد الشيعة على أن مطالبهم ليس لها بعد طائفي وأنها تندرج ضمن الإطار الدستوري والقانوني، إلا أن الواقع عكس ذلك، حيث قام عدد من الشيعة الذين ينتمون إلى التحالف الإسلامي الوطني (الشيعي) بالاجتماع مع ممثل عن خامنئي المرشد الأعلى لإيران في مقر السفارة الإيرانية بالكويت ثلاث مرات، وذلك لتجاوز الخسارة التي مُني بها التحالف في الانتخابات البرلمانية الكويتية والتي أسفرت عن سقوط جميع مرشحي التحالف، فضلاً عن تنسيق المواقف من أحداث العراق. وقد اعتبرت الحكومة هذا اللقاء تدخلاً في شئونها الداخلية، ومن ثم استدعت القائم بالأعمال الإيراني وأبلغته احتجاجها الرسمي على ذلك، حيث اعتبرت الخارجية الكويتية أن هذا الأمر يعد "تجاوزًا للخطوط الحمراء".

حدود استجابة الحكومة الكويتية للمطالب الشيعية:

في ظل تجربة الكويت الديمقراطية استطاع الشيعة أن يكون لهم دور في الحياة السياسية، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١- الشيعة ممثلون في مجلس الأمة بخمسة نواب، فضلاً عن إعلان الائتلاف الشيعي أنه سوف يخوض انتخابات عام ٢٠٠٧ بسبعة مرشحين بينهم سيدة.

٢- استجابة الحكومة لطلبات الشيعة، حيث أشار وزير العدل السابق أحمد باقر في ٢٠٠٣/١٠/٢٥ إلى موافقة الحكومة على طلب النواب الشيعة "بتشكيل محكمة تمييز لقضايا الأحوال الشخصية الجعفرية".

٣- يستفيد الشيعة من حرية إقامة التجمعات السياسية، ومن ذلك ما حدث خلال شهر ديسمبر عام ٢٠٠٤، حيث تم تشكيل جبهة شيعية (سياسة اجتماعية دينية) في مواجهة التحالف الإسلامي الوطني (شيعي)، وقد ضمت الجبهة في صفوفها تجمعًا جديدًا هو "تجمع العدل والسلام" يضم في غالبيته أتباع الشيرازي، إضافة إلى تجمع علماء المسلمين/الشيعة الذي يتزعمه السيد محمد باقر المهري وجماعة الحساوية والجماعة المنتمية إلى العلامة اللبناني محمد حسين فضل الله، وبعض التجمعات والجماعات الصغيرة مثل حركة الوفاق الوطني، إضافة إلى شخصيات شيعية مستقلة، ويلاحظ مما سبق أن الحكومة الكويتية حاولت إدماج الشيعة في نسيج المجتمع الكويتي وتحرص دائمًا على الالتقاء بقادتهم بغرض ترسيخ مبادئ الوحدة الوطنية، وهنا

ينبغى التأكيد على أمر مهم، وهو أن الحكومة الكويتية فى ظل تميز تجربتها السياسية لا تواجه الظواهر الطائفية بإجراءات قد تكرس لتلك الطائفية، وإنما تؤكد دائمًا على أهمية المجتمع المدنى ودولة القانون، بحيث تتاح الفرص للجميع وفق مبدأ تكافؤ الفرص، وليس أدل على هذا من عدم استجابة الشيخ صباح الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتى للمطالب التى نادت بتعيين وزير شيعى بدلاً من د محمد أبو الحسن وزير الإعلام الكويتى (شيعي) الذى قدم استقالته عقب تقديم استجواب له فى مجلس الأمة الكويتى فى عام ٢٠٠٤، ورأى الوزير أن التجاذب اتخذ منحنى طائفيًا، وهنا يلاحظ أن العديد من الاستجوابات التى قدمت فى الكويت قد اتخذت شكلاً طائفيًا، ومن ذلك استقالة وزير الصحة الكويتى على خلفية طلب بطرح الثقة فيه تقدم به نواب شيعة من قبيلة العوازم.

وقد كان للحكومة الكويتية موقف واضح من ظاهرة الطائفية يمكن تباينه من خلال تصريح الشيخ صباح الأحمد رئيس مجلس الوزراء -آنذاك- بالقول "الفتنة إذا ظهرت واشتعلت سوف تحرقنا كلنا وتحرق البلد"، وأضاف "لا تهاون تجاه أى محاولة للمساس بالوحدة الوطنية وزرع بذور الفتنة بين أبناء المجتمع الكويتي"، مشيرًا إلى أن الحكومة "سوف تطبق القانون بشدة على كل مسيء للوحدة الوطنية".

٢- مطالب الشيعة فى المملكة العربية السعودية:

بعد الغزو الأمريكى للعراق أضحت تلك القضية أحد أهم القضايا التى تستحوذ على اهتمامات الكتاب السعوديين، ومن ذلك ما كتبه كاتب سعودى بالقول "الشيعة فى معظم الأوطان يعيشون كمواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة"، وأضاف "أن هذا فضلاً عن كونه يتناقض مع فكر الدول فإنه يهيئ الأرضيات لوجود الثغرات التى يلج منها أعداء الأمة".

وواقع الأمر أن تلك الآراء وغيرها لم تكن سوى جزءً من مطالبات للشيعة فى المملكة العربية السعودية كنتيجة طبيعية لتداعيات احتلال العراق، ومن ذلك:

- عقب الإطاحة بالنظام العراقى السابق وفى ١٨ إبريل عام ٢٠٠٣ أصدرت ١٣ شخصية سعودية شيعية بيانًا رحبوا فيه بسقوط "الدكتاتور العراقي" وقد أعرب الشيخ حسن الصفار أحد كبار علماء الشيعة فى المملكة عن أمله فى أن تؤدى التغييرات فى العراق إلى تحسن أوضاع الشيعة السعوديين.

- وفى خطوة أخرى ذات دلالة قام وفد مكون من ١٨ شيخاً يمثلون الشيعة فى المملكة فى ٣٠ إبريل ٢٠٠٣ بتقديم مذكرة موقعة من نحو ٤٥٠ شيعيًا إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز (ولى العهد آنذاك) بعنوان "شركاء فى الوطن" يطالبون فيها بتحسين أوضاعهم وأن تتاح لهم الفرص لتقلد مناصب عليا فى مجلس الوزراء والسلك الدبلوماسى والأجهزة العسكرية والأمنية ورفع نسبتهم فى مجلس الشورى، وتعد هذه الوثيقة تحولاً نوعيًا فى مطالب الشيعة بالمملكة لعدة اعتبارات، أولها: لم تقتصر على المطالب بحقوق معينة وإنما عكست التمييز ضد الشيعة، حيث طالب موقعو هذه الوثيقة "بالتوقف عن وصف مذهبهم بالكفر والشرك والضلال والسماح بإدخال الكتب والمطبوعات الشيعية إلى البلاد. وثانيها: عبرت هذه الوثيقة عن مختلف الأطياف الشيعية، إذ إنها لم تقتصر على رجال الدين، فقد وقع عليها علمانيون وشيعيون وشخصيات عادية، وشهدت للمرة الأولى مشاركة شيعة المدينة المنورة فى العرائض، وثالثها: عكست وجود مساندة خارجية لتلك المطالب، وفى هذا الصدد قال عدنان الشخص أحد أعضاء الوفد الذى التقى مع ولى العهد السعودى "إن الإخفاق فى تلبية المطالب الشيعية سوف يعرض المملكة لضغوط خارجية بحجة الدفاع عن حقوق الأقليات".

- ومن ناحية ثالثة: وفى تعبير عن التمييز ضد الشيعة قدم أحد الأشخاص ورقة بحثية خلال اللقاء الوطنى الثانى (الحوار الوطني) فى المملكة الذى ناقش قضية الغلو وأسبابه بعنوان "مناهج التعليم الدينى فى السعودية: المسألة الشيعية"، وقد تضمنت هذه الورقة توصيفًا لعناصر العملية التعليمية فى المناهج والسياسات التعليمية والمعلمين وموقفهم من الطائفة الشيعية، حيث تشير الورقة إلى أن أحد أبعاد مشكلة الشيعة فى المملكة هى أنهم موصومون بالكفر وأن عليهم أن يقبلوا مناهج تعليم دينية أحادية النظرة.

وهنا يلاحظ أن المطالب الشيعية فى المملكة وإن كانت أكثر حدة من مثيلتها فى الكويت بيد أنها لم تتعد حدود الوطن - على الرغم من تصريحات البعض إمكانية المساندة الخارجية- فيؤكد المطالبون أن مطالبهم هى جزء من مطلب عام يهم الوطن ككل، وتندرج ضمن المطالبة بالإصلاح وليست ذات طابع فئوى أو مذهبى وهو ما عبر عنه الشيخ حسن الصفار قائلاً "كل المواطنين فى المملكة وفى البلاد العربية يشعرون بالحاجة إلى الإصلاحات السياسية"، مؤكدًا أن المسألة لا ترتبط بالشيعة فقط.

انتهجت المملكة العربية السعودية آلية الإصلاح للاستجابة لمطالب الشيعة. ومن بين جوانب هذا الإصلاح تفعّيل المشاركة الشيعية فى الحياة العامة، وتدعيم مبادئ حقوق الإنسان وما يرتبط بها من حريات



عامة وممارسات دينية مذهبية، وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- فى شهر يونيو عام ٢٠٠٣ عقدت الدورة الأولى للحوار الوطنى بعنوان "الطائفية فى المملكة" وشارك فيها ممثلون عن الشيعة والسنة، وقد أكد الملك عبد الله - ولى العهد آنذاك - فى كلمته آنذاك على أن "اختلاف الآراء وتنوع الاتجاهات وتعدد المذاهب أمر واقعى وطبيعي من طبائع البشر"، وتعكس كلمة الملك عبد الله إدراكا لطبيعة التنوع والاختلاف وضرورة احترام هذا الاختلاف، وعلى الرغم من أن انعقاد مثل هذا اللقاء يأتى فى سياق الإصلاحات السياسية التى تزايدت وتيرتها فى المملكة بعد احتلال العراق، والتى من المفترض أن تكون حوارات بين الحكومة والمجتمع السعودي، إلا أنه لوحظ أنه حوار سنى - شيعي، مما يعكس حالة الاحتقان التى سادت عقب صعود الشيعة فى العراق ورغبة الحكومة فى تجاوز تلك الحالة.

- ومن ناحية ثانية، شارك الشيعة فى الانتخابات البلدية التى أجريت فى المملكة خلال عام ٢٠٠٥، فمن بين ١٢ مقعدًا كانت متاحة فى الإحساء والقطيف حصلوا على ١١ مقعدًا، وهنا يشار إلى أن السلطات السعودية كانت قد وافقت على مطالب الشيعة بإقامة مجلس بلدى منفصل لبلدية القطيف والقرى المجاورة وهو ما يعد تحولاً مهمًا بالنسبة للشيعة.

- ومن ناحية ثالثة، تؤكد التصريحات الرسمية على المساواة بين المواطنين دون تفرقة مذهبية أو طائفية، ومن ذلك تصريحات الأمير بندر بن سلمان آل سعود مستشار العاهل السعودى الذى أكد على أن "مطالبات الشيعة هى كباقى مطالبات المواطنين السعوديين مشددًا على أنهم لن يصلوا إلى ما سماه بـ"التفرقة" أو حتى القول بأن هناك مطالبات شيعية ببقاء الشيعى مواطنًا سعوديًا وهذا وطنه"، وأضاف "لكل مطالبه لكن فى النهاية نبقى جميعًا فى دائرة الإسلام وهى الدائرة الكبيرة التى تضمنا دينيًا وتحت سيادة دولة واحدة هى المملكة العربية السعودية".

ثالثًا- أثر الصعود الشيعى فى العراق على الدول الخليجية:

على الرغم من تباين مطالب الشيعة فى دول الخليج ابتداءً بالمطالب السياسة ومرورًا بالمطالب الدينية وانتهاءً بالمطالب الاجتماعية، فإن هناك عاملاً مشتركاً يجمع بين تلك المطالب وهو التحرك للاستفادة من الأوضاع الجديدة التى رتبها الاحتلال الأمريكى للعراق فى عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من مرور ثلاثة أعوام على هذا الاحتلال لا يزال هناك جدل حول الآثار التى يمكن أن تترتب على الصعود الشيعى فى العراق على دول الخليج الست، وفى هذا الصدد يبرز اتجاهان، الأول: يرى أن تحركات الشيعة لن تقف عند حد المطالب، إذ أنها سوف تستمر لتهدد الوحدة الوطنية لتلك الدول حتى لو استجابت حكوماتها لمطالبهم، أما الاتجاه الثاني: فيرى أن تواصل شيعة الخليج مع مناطق الوجود الشيعى لن يتعدى رابطة دينية تجمعهم مع نظرائهم فى تلك المناطق بما لا يهدد الوحدة الوطنية لتلك الدول، وفيما يلى عرض للاتجاهين وتقييم كل منهما:

الاتجاه الأول- المطالب الشيعية تهدد الوحدة الوطنية للدول الخليجية:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المطالب الشيعية تهدد الوحدة الوطنية للدول الخليجية، وذلك من خلال عدة مؤشرات هي:

١- سعى الشيعة للاستقلال:

على الرغم من سعى شيعة الخليج لتقديم كافة أشكال الولاء والطاعة لحكام الدول التى يقطنونها، إلا أن هذا لا ينفى تطلعهم لإقامة حكم ذاتى شيعى فى مناطق وجودهم كأغلبية أو قيام حكومة منفصلة شيعية على أبعد تقدير، وذلك انطلاقا من ارتكاز توجهاتهم الدينية على مبدأ (التقية) ويعنى أن اتقاء القوى ومجاراته يعد مطلبًا دينيًا ومبدأ أساسيًا لهم، وهذا ما يؤكده رئيس تحرير إحدى الصحف الخليجية بالقول "إنه مهما تواضعت مطالب الشيعة اليوم واندمجت فى إطار المطالب الوطنية العامة فلابد من الإقرار بأن شيئًا ما قد تغير بالفعل بعد كل الهزات السياسية والأمنية والثقافية التى عاشتها منطقة الخليج، وليس أقل التغييرات أن يأخذ الشيعة ثقلاً سياسيًا جديدًا بعد أن كانت إيران تحتضنهم عن بعد".

ومن ناحية أخرى، تزداد مخاوف الدول الخليجية بشأن ما يتردد عن تقسيم العراق فى ظل وجود العديد من المؤشرات الدالة على ذلك، حيث إن الدويلات التى سوف تنشأ على أنقاض الدولة العراقية هى دولة كردية فى الشمال، وسنية فى الوسط، وثالثة شيعية فى الجنوب، ستكون جميعها ضعيفة للغاية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجنوب الشيعى يمثل مركز ثقل استراتيجياً بالنسبة لإنتاج النفط العراقي، حيث ينتج الجنوب وحقول الرميلة نصف إنتاج العراق من النفط، كما أن نمط العلاقات فيما تلك الدويلات سيكون سمته الصراع وليس التعاون، وقد تتجه إحدى هذه الدويلات إلى الاستعانة بطرف خارجي، الأمر الذى من شأنه أن يكون مقدمة لأتون حرب أهلية من شأنها أن تؤثر سلبًا على مجمل النظام الإقليمى فى الخليج، وفى هذا الإطار

جاءت تصريحات وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى ٢٠٠٤/١/٦، حيث قال "إن تقسيم العراق هو تهديد مباشر لأمننا وأمن دول الجوار" معتبرًا أن أى نظام عراقى مبنى على أسس عرقية أو مذهبية لا يساعد على استقرار البلاد ووحدتها".

كما أن قيام دولة شيعية فى الجنوب سوف يؤدى لتمدد النفوذ الإيرانى فى منطقة الخليج العربى بما يعنيه ذلك من تداعيات خاصة فى ضوء استمرار بعض المشكلات بين إيران ودول المجلس والسعى الإيرانى للهيمنة على المنطقة باعتبارها قوة إقليمية مستندة إلى برنامجها التسليحى الكبير، وسوف تتجذب الأقليات الشيعية فى الخليج لهذه الدولة الجديدة التى سوف تضم مقدسات شيعية مهمة.

وبعيدًا عن هذا وذاك، يلاحظ أن ورقة الشيعة كأداة ضغط من جانب الولايات المتحدة تأتى دائمًا من جانب جماعات الضغط الصهيونية التى تقدم أنصارها بمشروع قانون للكونجرس أطلق عليه "قانون محاسبة السعودية"، فضلا عما رددته تلك الجماعات من أن المملكة تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل، بالإضافة إلى دأب تقارير حقوق الإنسان السنوية التى تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية على انتقاد المملكة لممارساتها التمييز، واتهامها "بالاتجار بالبشر" فى إطار تعاملها مع العمالة الوافدة على أراضيها، فضلا عما أورده تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان فى العالم لعام ٢٠٠٣، حيث قال "تقوم المملكة باعتقال وسجن وتعذيب علماء شيعة وعلماء دين بسبب آرائهم الدينية التى تخالف آراء الحكومة".

٢- مطالب الشيعة تتيح التدخل فى الشئون الداخلية لدول الخليج:

وهنا يمكن التفرقة بين الشيعة المعتدلين والشيعة المتشددين، حيث إن وصول شيعة العراق المعتدلين الذين يؤمنون بالديمقراطية والتعددية إلى الحكم سوف يؤدى إلى تعزيز العلاقات بين الشيعة والسنة فى الكويت والسعودية، أما فى حالة سيطرة شيعة العراق المتشددين على السلطة فإن ذلك سوف يؤدى إلى خلق حالة من التوتر وعدم الثقة الناتجة عن التدخل فى الشئون الداخلية، ومما يؤكد صحة هذا الطرح التصريحات التى أطلقها مقتدى الصدر ضد الكويت وطالب فيها برحيل القوات الأمريكية عن أراضيها، مشيرًا إلى أن "الخطر الذى يخشاه قد زال بعد سقوط صدام حسين"، وقد كان لهذه التصريحات ردود فعل كويتية رسمية حادة، والتى اعتبرت أن تصريحات الصدر تعد تدخلاً فى الشئون الداخلية لدولة حرة مستقلة، وذلك من خلال تصريح وزير الخارجية الكويتى د.محمد الصباح السالم بالقول "إن بقاء أو رحيل القوات الحليفة الموجودة على أرض البلاد هو من صميم السيادة الكويتية التى لا يسمح لأحد بالتدخل فيها أو المساس بها"، وأضاف "أن الكويت دولة حرة وذات سيادة ونحن الذين نحدد من نستضيف ومن نطرد ولا أحد يعلمنا من نستضيف ومن لا نستضيف".

٣- ظهور الطائفية فى الدول الخليجية:

كان للصعود الشيعى فى العراق آثار واضحة على بداية ظهور مؤشرات للطائفية فى بعض الدول الخليجية ومنها دولة الكويت .. حيث ظهرت بعض الكتابات التى تناولت الوضع العراقى بالتركيز على ما يتعرض له السنة هناك على يد الشيعة، وفى هذا الصدد أشارت إحدى الصحف الإلكترونية التى تنطق بلسان إحدى الحركات الإسلامية السنية قائلة "يذبح إخواننا أهل السنة فى العراق بخنجر الأحزاب الشيعة المتطرفة ويتعرضون فى الجنوب لأبشع المجازر بغية إجلائهم عن أراضيهم ليتسنى للدولة الساسانية فى إيران مد نفوذها، فضلا عن قيام أحد المواطنين بطباعة مطوية والاتفاق مع بعض الصحف على توزيعها كإعلان مدفوع الأجر خلال شهر فبراير ٢٠٠٥، وقد تضمنت هذه المطوية مواعظ دينية تحذر من لطم الخدود وشق الجيوب فى إشارة إلى ما يقوم به الشيعة فى يوم عاشوراء، ولاشك أن ظهور الطائفية فى دولة الكويت يعد تهديداً لأمنها القومى بالنظر لصغر حجم الدولة ووجود خلل فى تركيبتها السكانية، نتيجة ارتفاع حجم العمالة الآسيوية وانقسام البلاد بين تيارين (إسلامى وليبرالى)، ووجود طائفتين إحداهما سنية والأخرى شيعية، ومما يؤكد هذا الأثر المباشر للطائفية أمران، أولهما: استقالة وزير الإعلام د.محمد أبو الحسن (شيعي) بسبب شعوره أن الاستجواب الذى كان مقدمًا ضده سوف ينحرف إلى مستوى طائفي. وثانيهما: تحذير رئيس مجلس الوزراء الكويتى الشيخ صباح الأحمد من "مؤشرات سلبية تمس الوحدة الوطنية".

وفى المملكة العربية السعودية، على الرغم من محاولات الشيعة تحقيق مكاسب فى ظل التغيرات الجديدة، إلا أن الطائفية لم تتضح حتى الآن .. فقد ناقش الحوار الوطنى الأول الذى انعقد فى الرياض خلال شهر يونيو ٢٠٠٣ "قضية الغلو والتشدد"، وتم اللقاء بين رجال دين سنة وشيعة.

وتعكس التجارب التاريخية مدى تأثر شيعة الخليج بالخارج، ومن ذلك شيعة المملكة العربية السعودية فى المنطقة الشرقية الذين تبرعوا بالملايين للجمهورية الإسلامية فى إيران بعد انتصار الثورة عام ١٩٧٩ من خلال الأخماس، وتوجد مواقف لا تحصى حتى أن

النساء قمن ببيع حليهن للتبرع للثورة وقام البعض بالاقتطاع من مصروف أطفاله اليومي لهذا الغرض.

الاتجاه الثاني- تواصل شيعة الخليج من الخارج لن يتعدى الرابطة الدينية:

ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أن تواصل شيعة دول مجلس التعاون الخليجي مع مناطق الوجود الشيعي، لاسيما تلك التي توجد بها العتبات المقدسة لا يعني تبعيتهم السياسية لمركز أو دولة معينة، حيث إن الأمر لا يتعدى رابطة دينية عامة تجمع الشيعة الذين قد يرغبون في زيارة عتباتهم المقدسة في العراق على سبيل المثال، وهذه مسألة شبيهة تمامًا بما يحدث لدى السنة من زيارتهم للأماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية، ويؤكدون على ذلك بعدة حجج وهي:

أولا: التزام شيعة الخليج بانتماءاتهم الوطنية مؤكدين أنهم جزء من النسيج الوطني الخليجي، كما أنهم لا يشكلون تحديًا سياسيًا، وهذا ما أشار إليه الدكتور منصور الجمري رئيس تحرير صحيفة الوسط البحرينية الذي أشار إلى أن "المستقبل الشيعي في المنطقة مستقبل اندماج وليس انفصال"، مؤكدًا على أن "الشيعة في الخليج يحملون انتماءً قويًا لوطنهم وليست لديهم أي انتماءات سياسية خارجية أو حتى طموحات داخلية من شأنها أن تؤثر على وحدة واستقرار النظم الخليجية".

وهو المعنى ذاته الذي أكده الشيخ حسن الصفار بالمملكة بالقول "المواطنون السعوديون الشيعة يصرون على أنهم جزء لا يتجزأ من هذا الوطن ويدافعون عن وحدته"، مؤكدًا على أن "الشيعة لا يسعون إلى إقامة دولة خاصة بهم"، وقد ترجم الشيعة السعوديون هذا التوجه ضمن وثيقة قدموها للملك عبد الله بن عبد العزيز، حيث أكدت على أن "المواطنين الشيعة في المملكة هم جزء أصيل لا يتجزأ من كيان هذا الوطن الغالي، هو وطنهم النهائي ولا بديل لهم عنه ولا ولاء لهم لغيره"، وهو الأمر ذاته الذي أكد عليه شيعة الكويت، حيث شدد النواب الشيعة في مجلس الأمة وعدد من الشخصيات الشيعية في لقاء مع رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح في شهر أبريل ٢٠٠٤ على أنهم مواطنون كويتيون قبل أن يكونوا من الطائفة الشيعية، وفي هذا الصدد استهجن النائب الشيعي حسين القلاف مقولات مفادها "أن الشيعة سيأخذون حقوقهم من خلال ضغوط داخلية أو خارجية" مؤكدًا "أن الشيعة مواطنون بالأصالة ولهم من الحقوق ما لهم وعليهم من الواجبات ما عليهم"، وهذا ما أكده أيضًا على المتروك وهو سياسي ورجل أعمال شيعي كويتي، حيث قال "إن شيعة الخليج هم جزء أصيل من أي مجتمع خليجي وأنهم لا يستمدون العون من أي طرف خارجي سواء إيران أو غيرها للمطالبة بحقوقهم"، وأوضح "نحن ننطلق في الحصول على حقوقنا من الدستور الذي لا يميز بين المواطنين".

ثانيًا: تؤكد السوابق التاريخية أن الشيعة في الخليج لم يكونوا يومًا ما ضد الوحدة الوطنية .. فمن ناحية الأصول التاريخية ينحدر شيعة الخليج عمومًا من قبائل عربية أصيلة مثل قبائل ربيعة وقبائل حرب وجهينة وبني يام، بالإضافة إلى قبائل عامر وتميم، وبالتالي فإن جذورهم تضرب في الأعماق العربية وظلوا باقين في الخليج دون محاولة التوجه للخارج، فضلا عن الدور الذي لعبه شيعة المملكة العربية السعودية في فتح منطقة الإحساء عام ١٩١٣، حيث أيد الشيعة الملك عبد العزيز آل سعود ومكنوه من دخول المنطقة دون حرب، وقام الملك المؤسس بترك الشيعة أهل المنطقة لإدارة شئونهم عبر مؤسساتهم الدينية ومحاكمهم الشرعية، بالإضافة إلى أن شيعة المملكة لم يتأثروا بدعوات الثورة الإيرانية، وبالتالي فقد أخفقت كل محاولات اختراق دول الخليج العربية الست وزعزعة وحدتها الوطنية. ومن ناحية أخرى عندما غزا العراق دولة الكويت كانت بدايات المقاومة الكويتية من جانب الشيعة، وهذا ما أوضحه السيد محمد باقر المهري في بيان أصدره في شهر ديسمبر عام ٢٠٠٣، حيث قال "العدو البعثي حينما هاجم بلدنا لم نسمع بأن هناك فرقاً بين السنة والشيعة، بل كان المقياس هو الروح الوطنية، فمن كان مدافعًا عن الكويت ومقاومًا للاحتلال العراقي البغيض كان مصيره القتل أو الأسر شيعياً كان أم سنياً".

ثالثا: لا يعدو الشيعة سوى تعبير كمي حيث إنهم - شأنهم شأن الطوائف الموجودة في العالم العربي غير موحدين سياسيًا وفكريًا فهم منتمون لمدارس فقهية وسياسية وانتماءات متباينة، وبالتالي يصعب التقاؤهم على برنامج أو هدف سياسي معين، وقد أشار أحد المؤلفات إلى أن فرق الشيعة ثلاثون والبعض الآخر يرى أنهم يزيدون عن هذا العدد قليلا، أبرزهم الكيسانية والناووسية والإسماعيلية والقطيمية والواقفية والزيدية والإثنا عشرية.

رابعًا: الفتاوى التي صدرت وتؤكد على الوحدة الوطنية وما لها من تأثير على الشيعة في الخليج، ومن ذلك فتوى المرجع الشيعي العلامة السيد محمد حسين فضل الله "بتحريم إثارة أي حديث مذهبي لاسيما بين السنة والشيعة في الكويت"، قائلاً "إننا نقول لكل إخواننا في الكويت لا تطالبوا بحقوق الشيعة"، ولابد "من أن تكون هناك أسرة كويتية واحدة".

فوز حركة حماس فى الانتخابات التشريعية ودور إيرانى جديد

■ سامح همام
باحث فى العلوم السياسية

أما وقد كلف الرئيس محمود عباس (أبو مازن) حركة حماس بتأليف الوزارة الجديدة للفلسطينيين، فقد انتهى الجدل حول إمكانية تشكيل حماس للحكومة، وأصبح الآن من المنطق الحديث حول مستقبل هذه الحكومة وتداعيات تشكيلها وطبيعة علاقاتها الإقليمية والدولية، وحدود خياراتها وأوراقها فى ظل معارضة غربية شديدة لاستمرار العمل بثوابت الحركة التى حكمت سياستها فى الفترة السابقة على تشكيل الحكومة. وقد توافق فوز حماس بالانتخابات مع تصاعد أزمة الملف النووى الإيرانى عقب قيام مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية برفع تقرير عن "الاختراقات النووية الإيرانية" إلى مجلس الأمن فى ٤ فبراير الفائت، وربط إحالة الملف إلى مجلس الأمن بالتقرير الذى سوف يقدمه الدكتور محمد البرادعى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن فى ٦ مارس الحالى.

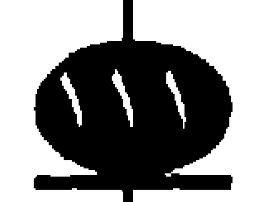
ونحن هنا بصدد تحليل طبيعة العلاقات بين حماس وإيران، وتأثير فوز حماس على حدود الدور الإقليمى الإيرانى فى ظل سياسة إيرانية تعتمد على توسيع جبهات المقاومة ضد الوجود والمصالح الأمريكية فى المنطقة.

أولا- حماس وسياسة إيرانية جديدة:

تبدو العلاقة بين إيران وحركة حماس قديمة نسبيا وليست وليدة الواقع الإقليمى الحالى، فهى تعود إلى نوفمبر ١٩٩٢، وبعد مرور سنة على فتح حماس لمكتبها فى طهران، حيث أعلن فى وقتها أن وفدا من الحركة برئاسة إبراهيم غوشة قد وصل إلى طهران والتقى مع مرشد الثورة الإيرانية على خامنئى، ومع قائد الحرس الثورى حين ذاك محسن رضائى، ووقع كلا الجانبين على مسودة اتفاق لإنشاء حلف سياسى وعسكرى، وحسب الاتفاق فقد أخذت إيران على عاتقها تزويد حماس بالمساعدات المالية والعسكرية وقد صدّق على الاتفاق عدد من زعماء حماس، أما على الأرض فقد أتى هذا الاتفاق بثماره ومنه يفهم سبب توسيع قدرة وفعالية العمل العسكرى للحركة منذ ذلك الحين، كما أنه أصَّل لمفهوم إسلامية الحركة فى مقابل فلسطينيتها، بمعنى أن إسلامية النزاع بين الفلسطينيين وإسرائيل تستوجب إقامة علاقات وثيقة وتعاون بين حركة حماس وجميع القوى الإسلامية التى تحتضن المقاومة وأهمها الدولة الإيرانية.

وقد استمر تطور العلاقات المتميزة بين الحركة وإيران طوال الفترة الماضية، وهو ما أكد عليه خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحركة حماس، حيث صرح أن "حماس سوف تقف فى صف إيران إذا شنت الدولة اليهودية هجوما على مفاعلاتها النووية، انطلاقا من أن إيران هى الحليف القوى لحركة حماس فى المنطقة وأن الطرفين فى جبهة ممتدة لمواجهة العدو المحتل وضد التهديدات الخارجية ضد أى دولة عربية وإسلامية".

لكن الجديد فى السياسة الإيرانية تجاه حماس هو أن إيران تعتبر أن حماس جزء من منظومة جديدة سوف تخدم القضايا الإيرانية. وقد مثلت زيارة أحمدى نجاد لسوريا تدشينا لهذه السياسة الجديدة. فالمحادثات التى أجراها الرئيس الإيرانى مع قيادات



فلسطينية وسورية ولبنانية نقلت إيران من سياسة تقتصر فى تفاعلاتها على علاقة إيران مع المجتمع الدولى عبر الملف النووى الإيرانى، وتحويل هذا الملف الواحد إلى عدد من الملفات المتشابكة الساخنة فى نطاق ممتد يجعل هناك تعدد للجبهات والتى لكل منها أصداؤه الداخلية والإقليمية.

الهدف الرئيسى للسياسة الإيرانية هو الدفع نحو فتح مفاوضات دولية فى ظل امتداد هذه الجبهة بدءا من سوريا مرورا بحماس وحزب الله فى لبنان للتوافق حول هذه الملفات معا، وفى مستقبل التعامل معها من قبل المجتمع الدولى، وهو أمر لابد أن يترتب عليه مساومات وحلول وسط قد تخدم القضايا الإيرانية، ويكون الهدف الرئيسى منها هو التغطية على الملف النووى الذى لا تريد طهران تقديم تنازلات بصدده.

الرسالة التى تريد إيران توجيهها إلى الغرب عموما والولايات المتحدة، على سبيل الخصوص، مفادها عدم جلوس الولايات المتحدة على مائدة المفاوضات الإيرانية والتساهل فى الملف النووى يستتبع لجوء إيران إلى إحداث فوضى فى الملفات كافة ومنها ملف حماس وهو مالا تستطيع الولايات المتحدة وحلفاؤها تحمل تبعاته فى منطقة بهذه الأهمية والخصوصية. بمعنى آخر، إن المعادلة التى تريد إيران إيصال بنودها للمجتمع الدولى هى إما التفاوض مع إيران وحلفائها أو مواجهة الفوضى فى المنطقة، وهى فوضى لن تخدم الطرح الأمريكى الجديد الخاص بالديمقراطية أو حتى الخاص بـ"الفوضى البناءة" التى لن تكون بناءة للولايات المتحدة بهذه الطريقة التى رسمتها إيران.

ثانيا- إيران ومعادلة معضلة العلاقات الخارجية لحماس:

ثمة مخاوف عدة أبدتها الأوساط الغربية من إمكانية تدشين تحالف إيرانى مع حكومة حماس الجديدة قرنتها هذه الأوساط وبنفس درجة الأهمية مع خطورة امتلاك إيران لسلاح نووى، وهى مخاوف تتمثل فى تهديدات متوقعة عند مشارف دولة إسرائيل ناتجة عن الصعود السياسى للحركة الإسلامية فى الأراضى المحتلة ومساعدة إيران الأكيدة لهذه الحركة، خصوصا فى ضوء وجود قاسم مشترك يجمع حركة حماس وإيران هو الالتفاف حول مقاومة الاحتلال الإسرائيلى، وعدم الاعتراف بصراع الحدود، والتأكيد على أن الصراع هو صراع وجود فى إشارة إلى إعادة التعامل مع القضية على أنها معادلة صفرية يحصل فيها الفائز على كل شىء والعكس صحيح.

ثمة تخوف أساسى آخر لا يقل أهمية عن سابقيه، وهو قدرة إيران على التقليل من آثار الضغوط التى تمارسها الولايات المتحدة والدول الأوروبية وبعض الدول العربية المتمثلة فى رفع شعار "التجويع هو الحل" فى تسييس فاضح للمعونة الأجنبية وخلط واضح يعاقب فيه الشعب الفلسطينى قبل أى حكومة على ممارسته لحقوقه الديمقراطية، فيما تواجه حركة حماس تبعا لذلك معضلة توفير مرتبات واحتياجات العاملين فى الحكومة، وتقديم الدعم للأسر الفلسطينية، فضلا عن الإنفاق على مشروعات البنية التحتية والتى تتعرض يوميا للتدمير من قبل الآلة العسكرية الإسرائيلية، وهو ما يدفع بالملف الاقتصادى إلى مقدمة أولويات السلطة الجديدة، وأيضا يضفى على المساعدات الإيرانية أهمية جديدة قد تدفع الولايات المتحدة لمراجعة بنود سياستها تجاه الحكومة الجديدة خوفا من تزايد النفوذ الإيرانى فى المنطقة.

لقد طالبت الولايات المتحدة حماس بنبذ العنف ونزع سلاحها وتغيير ميثاقها الذى يدعو إلى تدمير الدولة اليهودية، لكن حماس أكدت أنها لن تعترف مطلقا بإسرائيل، ورغم أنها قد تكون مستعدة للتفاوض على شروط هدنة مؤقتة، إلا أن قادتها أعلنوا رفضهم الإذعان للضغوط الدولية وأكدوا أن الحركة قد تلتزم بهدنة مع إسرائيل كإجراء مؤقت يشمل إقامة دولة فلسطينية فى قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة لكنها لن تتخلى عن هدفها على المدى الطويل بتدمير إسرائيل.

ولكل من الموقفين الغربى والفلسطينى هامش للمناورة لابد أن يستخدمه لمعادلة الضغوط وتحقيق المصالح، ومن الأوراق التى تحاول الولايات المتحدة استخدامها ما هو اقتصادى أو سياسى أو إعلامى، سواء تم ذلك من خلالها مباشرة أو من خلال حلفائها الإقليميين وغير الإقليميين، وتبقى إيران هى الورقة الأقوى بالنسبة للسلطة الفلسطينية الجديدة فهى الوحيدة القادرة على إعطاء الحكومة الجديدة هامش جدى من المناورة عن طريق تكوين وخلق شبكة إقليمية من التحالفات قادرة على سد الفجوة الناتجة عن سياسة التجويع التى اعتمدتها الولايات المتحدة لإسقاط حكومة حماس دون تدخل مباشر، ودون وضع سابقة يصعب إنكارها فى المستقبل عند الحديث عن إجهاض التغييرات الديمقراطية فى الشرق الأوسط.

ثالثا- حماس ودورها فى إحياء خط طهران- دمشق- حزب الله:

يرى بعض المحللين إن فوز حركة حماس فى الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية قد يدفع نحو جمود العلاقات بين إيران

والحركة بسبب اضطرار الحركة إلى تقديم بعض التنازلات بحكم المسئولية الجديدة وحتمية تسيير الدفة، وأن حركة المقاومة حماس قد تتحول إلى حركة براجماتية مستنسخة من حركة فتح، ولكن المواقف التى خرجت بها حماس ورئيس مكتبها السياسى لا توحى بذلك، فقد أكد خالد مشعل أنه لا تعارض بالنسبة لحركته بين العملية السياسية والمقاومة، وأن ما حققته الحركة من نجاحات ما كان ليحصل لولا دعم الناخب الفلسطينى لبرنامج حماس وأجندتها التى تؤكد أن خيار المقاومة ضد إسرائيل هو الخيار الأول، كما أكد غير مرة على أن الانتصار الساحق للحركة فى الانتخابات التشريعية هو بمثابة انتصار لحليفيه التقليديين سوريا وإيران، وهذه مواقف ثابتة تؤكد الاستمرار فى خيار التحالف مع سوريا وإيران، وهما اللذان دعما خيار المقاومة ودعما الفصائل الفلسطينية فى وقت كانا يتعرضان فيه لضغوط شتى على خلفية هذا الدعم.

وتوحى التأكيدات السابقة لقادة حماس على أهمية المقاومة وبأن الحركة ستحاول أن تخلق توازنا قد يكون صعبا للغاية بين متطلبات العملية السياسية التفاوضية مع إسرائيل وبين خط المقاومة الذى أوصلها إلى الحكم، وبمقتضاه أعطيت للحركة الشرعية القانونية والشعبية. أما الحفاظ على الخيارين معا هو معادلة سبق الفلسطينيون فيها حكومات أخرى كانت تتفاوض حكوماتها فى نفس الوقت الذى تدور فيه عمليات المقاومة على الأرض، كما حدث فى أيرلندا فى مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية، وكما حدث فى فيتنام أثناء الحرب الأمريكية - الفيتنامية.

وبالنسبة لإيران فإن فوز حماس قد أتى فى وقت بالغ الحساسية، حيث تتعرض إيران لضغوط كبيرة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى على خلفية الملف النووى، ومن ثم فإن وجود حليف إقليمى جديد قد يضاعف من أهمية الجبهة العريضة التى يريد الإيرانيون تكوينها، ويدعم خط ومحور طهران - دمشق - حزب الله ويضع شوكة جديدة فى ظهر إسرائيل والولايات المتحدة، ولعل أهمية هذا الحليف لإيران تنبع من أنه قد تحول من دعم جماعة مقسمة بين الخارج والداخل ومطاردة من القوى الأساسية للمجتمع الدولى وموضوعة على لائحة الإرهاب إلى دعم حكومة شرعية جاءت إلى الحكم بعد واحدة من أنزه الانتخابات التى أجريت فى إقليم الشرق الأوسط، كما أن حماس ووجودها داخل الأراضى المحتلة قد قوض بندا مهما من بنود الأجندة الأمريكية فى المنطقة، وهو الحفاظ على أمن إسرائيل وتجنيبها عواقب تفاعلات القوى الإقليمية. أما وقد فازت حماس بهذه الانتخابات فلا يمكن القول إن إسرائيل ما زالت بعيدة عن الآثار المترتبة على هذا النجاح وما يعنيه إقليميا. فقد أصبحت إسرائيل فى قلب الصراع، وبدلا من أن تحمى حدودها، عليها الآن أن تحمى مدنها من الداخل لو اختارت المواجهة مع حماس. بمعنى آخر لقد أضيف إلى محور طهران - دمشق - حزب الله حليف إقليمى قادر على تغيير معادلة الأمن المهتزة فى المنطقة.

لقد اكتسبت الولايات المتحدة قوتها فى الماضى من كونها قارة منعزلة صعبة المنال تستطيع بذراعها الطويلة أن تضرب أى دولة دون أن تملك هذه الدولة القدرة على الرد، لكن تدريجيا فقدت الولايات المتحدة هذه الميزة، فقواتها العسكرية فى العراق محصورة ما بين سوريا وإيران وهما حليفان، كما أن حليفتها إسرائيل وضعت بين كماشة حزب الله وحركة حماس. وأصبح فض الاشتباك الآن لا تظهر فيه محددات القوة بقدر ما تظهر فيه عوامل التنسيق بين الحلفاء.

لقد اعتقد الكثيرون أن الوجود العسكرى الأمريكى بالقرب من الحدود الإيرانية زاد من حدة الخناق المفروضة على إيران وزاد من عزلتها. ورغم وجاهة هذا الرأي، إلا أن اقتراب القوات الأمريكية من الحدود الإيرانية قد وضعها فى مرمى النيران الإيرانية وشكل ورقة ضغط تستطيع إيران استخدامها فى حالة حدوث مواجهة عسكرية، أضف إلى ذلك، أن مخرجات دعوة الإصلاح السياسى والتغيير الديمقراطى التى ترعاها الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط قد أفرزت فى النهاية قوى سياسية معادية للولايات المتحدة وقريبة من إيران، وكان آخرها فوز حماس بالانتخابات التشريعية، مما وفر ورقة ضغط إضافية لإيران فى مواجهة الولايات المتحدة.

وقد كان خالد مشعل واضحا وصريحا فى موقفه من قضايا مازالت تؤرق إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة، خاصة عندما أكد وكرر أن اتفاق أوسلو مات زمنيا ودفن وقد أبَّنه الجميع، وهذا الموقف لا يعنى حماس وحدها، بل إنه يشير إلى دول وقوى وشعوب فى المنطقة مازالت متمسكة بخيارات المقاومة والصمود، وقد أحدث هذا الأمر إرباكا لحسابات الولايات المتحدة وحلفائها، وأضاف نقطة فى حساب المحور المقابل: طهران - دمشق - حزب الله - حماس.

أين يقف الإصلاحيون فى إيران؟

■ محمد عباس ناجى
باحث متخصص فى الشئون الإيرانية

خلال اجتماع جمع المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئى والرئيس الإيرانى السابق الدكتور محمد خاتمى فى أغسطس الماضى، رفض خاتمى طلب خامنئى بالانضمام إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام، أو أى مؤسسة أخرى من مؤسسات نظام الجمهورية الإسلامية، معتبرا أن التركيبة الخاصة لمجمع تشخيص مصلحة النظام، تفقده القدرة على القيام بعمل جدى يخدم النظام، ومؤكدا أنه سيعمل في إطار مؤسسات للنخبة خارج الإطار الرسمى للنظام. واكتفى خاتمى بالموافقة على طلب خامنئى بالاستمرار فى عقد لقاءات بينهما خلال الفترة القادمة.

موقف خاتمى ربما يكون مؤشرا مهما إلى طبيعة وحيثيات موقف الإصلاحيين إزاء التطورات السياسية التى تشهدها إيران منذ انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى يونيو ٢٠٠٥، وأسفرت عن فوز كاسح لمرشح الجناح الأصولى من التيار المحافظ الدكتور محمود أحمدى نجاد على أحد رموز النظام وهو أكبر هاشمى رفسنجانى. هذا الفوز طرح مضامين عدة أهمها تكريس سيطرة الجناح الأصولى من التيار المحافظ على مفاتيح صنع القرار فى إيران، فى مقابل انحسار شبه كامل للإصلاحيين فى السلطة، وهو انحسار بدأ بهزيمتهم فى انتخابات مجالس الشورى المحلية التى أجريت فى فبراير ٢٠٠٣، ثم فى انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامى (البرلمان) التى أجريت فى فبراير ٢٠٠٤، واستكمل فى انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية. ولم يعد هناك وجود للإصلاحيين فى السلطة سوى أقلية إصلاحية موجودة فى مجلس الشورى الإسلامى لا تتجاوز ٥٠ عضوا من إجمالى ٢٨٩ عضوا أى حوالى ١٧٪.

ورغم أن ما فات من ولاية الرئيس أحمدى نجاد لا يتجاوز ٩ أشهر، إلا أن إيران شهدت تطورات داخلية وخارجية كانت لها انعكاسات مهمة، ربما أكثر مما شهدته إيران فى سنوات كاملة. فعلى الصعيد الداخلى، تتجه إيران لحالة من الانغلاق، على خلفية السياسة المتشددة التى تنتهجها حكومة الرئيس الجديد، التى يعتبر معظم أعضائها من رجال الحرس الثورى والأمن الذين كانوا متهمين خلال فترتى رئاسة محمد خاتمى بقيادة الجبهة المناهضة للإصلاحات. ومن بين هؤلاء وزير الداخلية مصطفى بور محمدى، ووزير الاستخبارات محسن أجدئى الذى اتهم من قبل العديد من الكتاب الإيرانيين بالمساهمة فى إصدار فتاوى إهدار الدم فى حق بعض الكتاب والمثقفين، إلى جانب وزير الثقافة والإرشاد حسن صفار هرندى الذى قاد حملات دعائية ضد الإصلاحيين فى عهد الرئيس خاتمى الذى لم يستثن من هذه الحملات.

وفور بدء عملها بدأت الحكومة فى تنفيذ توجهات الرئيس أحمدى نجاد، حيث شنت الشرطة الإيرانية حملة صارمة على تناول المشروبات الكحولية غير المشروعة، واسطوانات الموسيقى المدمجة، والحفلات التى يختلط فيها الشباب من الجنسين، كما حظر المجلس الأعلى للثورة الثقافية الذى يرأسه الرئيس أحمدى نجاد جميع الأفلام الأجنبية "العلمانية المروجة

لحقوق المرأة والليبرالية الأمريكية"، أضف إلى ذلك تدشين حملة تطهير داخل وزارة الخارجية باستبعاد العناصر الإصلاحية المعتدلة التى تفضل تطوير العلاقات مع الغرب خصوصا السفراء المعينين لدى دول الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا).

وعلى الصعيد الخارجي، تواجه إيران، بسبب السياسة المتشددة التى تنتهجها حكومة أحمدى نجاد، تحديات جمة يمكن أن تكون لها انعكاسات مؤثرة ليس فقط على الملف النووى، بل على مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية. إن نظرة طائر لطبيعة تفاعلات إيران مع الخارج، وخصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية، توحى بأن الملف النووى الإيرانى هو محور هذه التفاعلات، وأنه العقبة الكئود أمام تحسين علاقات إيران مع الخارج عموما والولايات المتحدة الأمريكية على سبيل الخصوص، لكن التمعن فى طبيعة التفاعلات الإيرانية الأمريكية يكشف أن نظام الجمهورية الإسلامية هو العقبة، فى الرؤية الأمريكية، وما الملف النووى إلا آلية لممارسة ضغوط قوية على هذا النظام قد تمهد لتوجيه ضربة عسكرية ضده، ودعم المعارضة الإيرانية فى الخارج وإقامة شبكة تجسسية داخل إيران. ومنذ وصول المحافظين الجدد إلى الحكم فى الولايات المتحدة والإدارة الأمريكية تحاول إعادة صياغة الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط بما يتوافق فى المقام الأول مع المصالح الأمريكية ويجعل من إسرائيل القوة الإقليمية الوحيدة المهيمنة على تفاعلات تلك المنطقة. وإذا كانت الولايات المتحدة تحاول تنفيذ مشروعها الإمبريالى فى الشرق الأوسط من خلال دعوة الإصلاح السياسى والتغيير الديمقراطى، إلا إنها لا تستبعد اللجوء إلى الآلة العسكرية إذا وجدت أن ذلك البديل هو الأمثل لتنفيذ هذا المشروع، مثلما حدث فى حالة العراق، ويمكن أن يتكرر مع إيران وسوريا اللتين تعتبرهما الإدارة الأمريكية دولا مارقة يجب القضاء عليها قبل أن يستفحل خطرها على المصالح الأمريكية.

وفى هذا السياق، يبدو الملف النووى آلية مناسبة لفرض عزلة وعقوبات دولية على إيران وربما يكون مبررا لتوجيه ضربة عسكرية لإيران لن تطول فقط منشآتها النووية بل مراكز صنع القرار والقيادات الإيرانية. هذا البديل بدا جليا فى ضوء التأكيدات المتكررة للمسئولين الأمريكيين على عدم استبعاد أية خيارات، بما فيها الخيار العسكرى، فى التعامل مع إيران، وفى ضوء المعلومات التى كشف عنها الصحفى الأمريكى سيمور هيرش فى مجلة نيويوركر الأمريكية عن وجود وحدات أمريكية خاصة موجودة داخل الأراضى الإيرانية منذ صيف ٢٠٠٤، تقوم بتحديد أهم الأهداف النووية والسياسية تمهيدا لضربها فى حالة شن أى ضربة عسكرية ضد إيران، إلى جانب تقديم مساعدات مالية لجماعات المعارضة الإيرانية تقدر بـ١٤ مليون دولار، ترغب الإدارة الأمريكية فى زيادتها إلى ٧٥ مليون دولار من أجل "تمويل عملية نشر الديمقراطية في إيران" على حد قول وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس خلال جلسة استماع للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى فى ١٦ فبراير الفائت، والتى قالت فيها أن إيران تمثل "المصرف المركزى" الذى يمول الإرهاب فى العالم، مشيرة إلى أن التهديد الذى تشكله إيران يتجاوز المخاوف التى يثيرها البرنامج النووى، ومؤكدة أن "سياسة إيران الإقليمية تثير القلق فعلا حين نراها مع شريكتها سوريا تزعزع استقرار لبنان والأراضى الفلسطينية وحتى جنوب العراق".

وقد استغلت الولايات المتحدة السياسة المتشددة التى ينتهجها الرئيس أحمدى نجاد مثل حديثه عن محو إسرائيل من الوجود وإنكاره للهولوكوست، من أجل إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن تمهيدا لفرض عزلة وعقوبات دولية على إيران، وهو ما نجحت فيه بالفعل، حيث قرر مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى اجتماعه غير العادى فى ٤ فبراير ٢٠٠٦ رفع تقرير عن المخالفات الإيرانية بشأن الملف النووى إلى مجلس الأمن، وربط ذلك بالتقرير الذى سوف يقدمه الدكتور محمد البرادعى المدير العام للوكالة فى ٦ مارس الحالى. وقد صدر هذا القرار بموافقة ٢٧ دولة، ورفض ثلاث دول هى كوبا، وسوريا، وفنزويلا، واكتفت كل من جنوب أفريقيا، وإندونيسيا، والجزائر، وليبيا، وروسيا بالامتناع عن التصويت.

حالة الاحتقان فى علاقات إيران مع الخارج التى سببتها السياسة المتشددة لحكومة أحمدى نجاد، أثارت استياءا داخليا واسعا، والمفارقة هنا أن هذا الاستياء كان مصدره المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئى، وجماعة التعميريين الجدد "آباد كران"، وهو أحد أهم أطياف الجناح الأصولى من التيار المحافظ المسيطر على مجلس الشورى، والذى لعب دورا مهما فى فوز أحمدى نجاد بانتخابات الرئاسة.

استياء خامنئى من سياسة أحمدى نجاد بدا جليا فى تكليفه هاشمى رفسنجانى رئيس الجمهورية الأسبق رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، بالإشراف على عمل السلطات الثلاث للنظام: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

قرار خامنئى يهدف فى المقام الأول إلى موازنة الخلل الذى نتج عن سيطرة الأصوليين على كل المؤسسات المنتخبة والمعينة فى الدولة، أضف إلى ذلك رغبة خامنئى فى إضفاء نوع من المرونة على التعاطى الإيرانى مع الخارج خصوصا إزاء أزمة الملف النووى، والحيلولة دون فرض عزلة دولية على إيران، خصوصا أن رفسنجانى معروف بسياسته البراجماتية المرنة فى التعاطى مع الخارج بصفة عامة.

حالة الاستياء العام من سياسة الرئيس الجديد امتدت إلى داخل التيار المحافظ وخصوصا ائتلاف آباد كران (ائتلاف تعمير إيران الإسلامية). استياء التعميريين من سياسات الرئيس أحمدى نجاد الجديد بدأت منذ قدم الأخير تشكيلته الحكومية إلى مجلس الشورى، الذى يسيطر التعميريون على أغلبيته، فى ١٤ أغسطس ٢٠٠٥ , فرغم سيطرة الأصوليين على أغلبيته، إلا أن ذلك لم يمنع اعتراض نواب المجلس على بعض العناصر التى تضمنتها التشكيلة الحكومية، بسبب افتقارها للخبرة اللازمة. وقد كان على سعيد لو أول مرشح لوزارة النفط تحفظ عليه مجلس الشورى، حيث اعتبره النواب قليل الخبرة لتولى هذا المنصب فى رابع أكبر دولة مصدرة للنفط على مستوى العالم، كما رفض مجلس الشورى المصادقة على تعيين وزراء التعاونيات، والرعاية الاجتماعية، والتعليم. وبذلك صدق مجلس الشورى على تعيين ١٧ وزيرا من التشكيلة الحكومية للرئيس أحمدى نجاد فى ٢٤ أغسطس ٢٠٠٥، ثم صدق فى ٩ نوفمبر على مرشحيه الثلاثة لحقائب: التعاونيات، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، وبقى المرشح لوزارة النفط محور الخلاف بين الرئيس ومجلس الشورى الذى رفض مرشحين آخرين، بالإضافة إلى سعيد لو، هما: صادق محصولى، وهو ضابط سابق فى الحرس الثورى، وقد اضطر الرئيس أحمدى نجاد إلى سحب ترشيحه فى ٩ نوفمبر بعدما وجه النواب تساؤلات عدة حول مصادر ثروته الطائلة. أما المرشح الثانى فهو محسن تسلطى الذى فشل فى الحصول على ثقة البرلمان فى ١٥ نوفمبر، على خلفية الشائعات الدائرة حول حصوله هو وزوجته وابنتاهما على الجنسية البريطانية.

الخلاف داخل التيار المحافظ وصل إلى ذروته مع تصاعد الدعوة إلى طرح الثقة فى الرئيس وهى الدعوة التى يقودها بعض أقطاب الأصوليين داخل مجلس الشورى، ومنهم الياس نادران زعيم تكتل الأصوليين فى المجلس، وعماد الدين أفروغ رئيس لجنة الأمن القومى بالمجلس الذى كان أحد المرشحين لمنصب وزير الخارجية الذى آل إلى أحد المقربين من الرئيس وهو منوتشهر متقى.

وسط مجمل هذه الخلافات والأزمات يجدر السؤال: أين يقف الإصلاحيون فى إيران الآن، وما هو موقفهم إزاء الأزمات الداخلية والخارجية التى تواجهها إيران؟

الإجابة على هذه التساؤلات تفرض بداية ضرورة التعرف على تداعيات هيمنة الأصوليين على السلطة على جبهة الثانى من خرداد التى كانت تعتبر الإطار الأهم الذى جمع معظم القوى الإصلاحية فى إيران، باعتبار أن ذلك يمثل خلفية مهمة يمكن من خلالها فهم حيثيات موقف الإصلاحيين إزاء التطورات المتسارعة التى تشهدها إيران الآن.

جبهة الثانى من خرداد

تمثل جبهة الثانى من خرداد (وهو تاريخ فوز الرئيس محمد خاتمى بانتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية فى ٢٢ مايو ١٩٩٧) نموذجا لحالة السيولة فى أنماط التحالفات والائتلافات التى تحكم التفاعلات بين القوى السياسية الموجودة على الساحة السياسية الإيرانية، فوحدة تحليل الحياة الحزبية فى إيران لا تتمثل فى الأحزاب الموجودة على الساحة، وإنما فى التيارات السياسية التى تنتمى إليها هذه الأحزاب، وقد كشفت الاستحقاقات الانتخابية الماضية وآخرها انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية، أن هذه الأحزاب تمثل اتجاهات تتنافس فى إطار بناء سياسى واحد ولا تمتلك هيكلا تنظيميا مستقرا، وقد ساهم وجود عباءة دينية تعمل فى إطارها هذه الأحزاب فى إضفاء مزيد من الصعوبة فى إيجاد حدود فاصلة فيما بينها.

وقد تكونت جبهة الثانى من خرداد من ١٨ حزبا إصلاحيا، والتى رغم ما بينها من تباينات نسبية بشأن أسلوب التعاطى مع بعض القضايا الداخلية والخارجية، إلا أنها أجمعت على ترشيح الدكتور محمد خاتمى لانتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية فى ٢٢ مايو ١٩٩٧، والتى فاز فيها خاتمى على أحد رموز التيار المحافظ على اكبر ناطق نورى، ثم جاءت انتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى فى عام ٢٠٠٠، لتكرس سيطرة الإصلاحيين على مفاتيح صنع القرار فى إيران، والتى استكملت بفوز الرئيس محمد خاتمى بفترة رئاسة ثانية فى انتخابات الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى مايو عام ٢٠٠١ ,

فى هذه اللحظة بدا أن ثمة تحولات داخل القوى السياسية الإيرانية، بدأت داخل التيار المحافظ، حيث بدأ صعود الجناح الأصولى من التيار المحافظ على حساب الجناح التقليدى الذى تعرض للانتكاسات

السابقة على يد الإصلاحيين، هذا الجناح سرعان ما بدأ فى تكتيل صفوفه أمام الإصلاحيين سواء فى الحكومة أو فى مجلس الشورى، ثم سرعان ما بدأ فى الصعود إلى السلطة مع انتخابات الدورة الثانية لانتخابات مجالس الشورى المحلية (البلديات) التى أجريت فى فبراير ٢٠٠٣، وفاز فيها الأصوليون باكتساح لدرجة سيطرتهم على كل مقاعد مجلس بلدية طهران الذى ترأسه فى هذه الفترة محمود أحمدى نجاد رئيس الجمهورية الحالى.

وقد توافق مع ذلك هبوط فى شعبية الإصلاحيين فى ضوء حالة التململ الشعبى من عجز الإصلاحيين عن تنفيذ وعودهم خصوصا فيما يتعلق بتوسيع هامش الحريات ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة.

وكانت انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى التى أجريت فى فبراير ٢٠٠٤، بمثابة بداية النهاية لجبهة الثانى من خرداد، خصوصا فى ظل الأزمة السياسية التى سببها قرارات المكاتب الرقابية التابعة لمجلس صيانة الدستور برفض صلاحية أكثر من ٢٦٠٠ مرشحا معظمهم من الإصلاحيين، وقد بدا أن ثمة توترا مكتوما شاب العلاقات بين الرئيس محمد خاتمى وبعض كوادر جبهة الثانى من خرداد، على خلفية اتهام هذه الكوادر للرئيس بانحرافه عن مبادئ التيار الإصلاحى، وعدم ثباته على مبادئ الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية، وفوق ذلك كله انتقادهم للمرونة التى أبداها إزاء الأزمة التى سببها مجلس صيانة الدستور وعدم اتخاذه موقف حاسم فيها. هذه الاتهامات دفعت الرئيس خاتمى للرد بعنف عليهم فى خطاب له أمام نواب الدورة السادسة لمجلس الشورى المنتمين لجبهة المشاركة والذين قاموا بالاعتصام داخل المجلس احتجاجا على قرارات مجلس صيانة الدستور، حيث أكد أنه إذا كانت لدى مجلس صيانة الدستور حساسية تجاه بعض الإصلاحيين فالأمر يعود إليهم فى الأساس بسبب سياساتهم وتوجهاتهم.

التوتر المكتوم فى العلاقات بين الرئيس خاتمى وبعض كوادر جبهة الثانى من خرداد دفع أحد منظرى التيار الإصلاحى سعيد حجاريان لكى يصف العلاقة بين الرئيس والإصلاحيين بأنها علاقة "انتقاد واتحاد" وليس "اتحاد وانتقاد" ما يعنى أن التباين أضحى سمة غالبة على العلاقات بين الطرفين، على عكس ما كان قائما عندما تكونت جبهة الثانى من خرداد قبل الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧.

ما سبق يكشف أن ثمة فرزا جديدا حدث داخل التيار الإصلاحى بدأ على خلفية التباين فى التعاطى مع الأزمة التى سببتها قرارات مجلس صيانة الدستور، حيث انقسمت القوى المكونة لجبهة الثانى من خرداد إلى قسمين: الأول رفض المشاركة فى الانتخابات احتجاجا على هذه القرارات وتأكيدا على أن النية كانت مبيتة لإقصاء الإصلاحيين من الساحة، ويأتى على رأس هذه القوى جبهة المشاركة- أكبر حزب داخل جبهة الثانى من خرداد ويترأسه محمد رضا خاتمى شقيق الرئيس- ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية. أما القسم الثانى فقد أكد على ضرورة المشاركة فى الانتخابات حتى فى ظل القرارات التى اتخذها مجلس صيانة الدستور على أساس أن مقاطعة الانتخابات تعنى فى المقام الأول إعطاء الفرصة كاملة للمحافظين للفوز بأغلبية كاسحة فيها وهو أمر لا يصب فى مصلحة التيار الإصلاحى، ويأتى على رأس هذا الفريق مجمع روحانيون مبارز- الذى ينتمى إليه الرئيس خاتمى- وكوادر البناء وبيت العامل.

هذا الفرز انسحب أيضا على رؤية الإصلاحيين للواقع الجديد الذى فرضه فوز المحافظين بانتخابات مجلس الشورى، فقد شكك الفريق الأول فى إمكانية تحقيق تفاهم بين مجلس الشورى الذى خضع لسيطرة المحافظين والحكومة الإصلاحية، بينما رأى الفريق الثانى أن ثمة إمكانية فى تحقيق تعاون بين الطرفين خاصة فى ظل الظروف العاصفة التى تمر بها إيران خاصة على الصعيد الدولى على خلفية الضغوط الحالية المفروضة عليها بسبب الملف النووى.



فقدان التيار الإصلاحى للأغلبية التى كان يتمتع بها فى الدورة السادسة لمجلس الشورى الإسلامى كان يعنى فى المقام الأول أنه ليس أمامهم سوى انتخابات رئاسة الجمهورية للحفاظ على بقائهم المحدود فى السلطة، ومن ثم تركز الهم الأول للإصلاحيين خلال الفترة التى أعقبت انتهاء انتخابات مجلس الشورى الإسلامى حول اختيار المرشح المناسب للانتخابات الرئاسية القادمة، والذى وضعوا محددات عدة يجب توافرها فيه حتى يحظى بإجماع داخل التيار الإصلاحى، أولها أن يكون متمتعا بتقدير على المستويين الشعبى والرسمى حتى يمكن تلافى إمكانية رفض مجلس صيانة الدستور لملفه مثلما حدث مع مرشحى التيار الإصلاحى خلال انتخابات مجلس الشورى الأخيرة، فالثمن الذى يمكن أن يدفعه المحافظون فى حالة قيام مجلس صيانة الدستور برفض ملف هذا المرشح سوف يكون باهظا لدرجة يمكن أن تكون مانعا أمام تنفيذ مثل هذا السيناريو، وثانيها أن يكون متوافقا من حيث الرؤى والتوجهات مع جبهة الثانى من خرداد.

وقد وجد الإصلاحيون ضالتهم فى المهندس مير حسين موسوى رئيس الوزراء منذ أكتوبر عام ١٩٨١وحتى يوليو عام ١٩٨٩، حيث يتمتع فى رؤيتهم بمزايا لا تتوافر فى غيره من المرشحين، فهو من ناحية نموذج للشخصية التى تستطيع التمتع بإجماع داخل تيار الثانى من خرداد، أضف إلى ذلك أن فوزه فى الانتخابات سوف يشكل ضمانة للحفاظ على مكتسبات المرحلة الخاتمية(مايو ١٩٩٧- مايو٢٠٠٥)، والأهم من ذلك أن السمعة الطيبة التى يتمتع بها موسوى على المستوى الشعبى منذ نجاحه فى شغل منصب رئيس حكومة الحرب، سوف تجعل مسألة ترشيحه عنصرا دافعا لارتفاع معدل المشاركة الشعبية فى الانتخابات القادمة وهو أمر يعتمد عليه الإصلاحيون كأساس لنجاحهم فى الانتخابات القادمة. ولذا قام أعضاء مجمع رجال الدين المناضلين (روحانيون مبارز) أبرز أعضاء جبهة الثانى من خرداد بدعوة موسوى للترشيح فى الانتخابات خلال المؤتمر الذى عقدوه فى أبريل الماضى بعد أن كان المجمع عازما على ترشيح زعيمه مهدى كروبى للانتخابات، فيما أعلنت جبهة المشاركة (جبهت مشاركت) تأييدها لترشيح موسوى.

لكن رغم ذلك رفض موسوى الترشيح فى الانتخابات، الأمر الذى أحدث انقساما قويا داخل جبهة الثانى من خرداد، حيث لم تستطع القوى المنتمية للجبهة الاتفاق على مرشح واحد، ومن ثم اتجهت هذه القوى إلى تسمية أكثر من مرشح، حيث رشحت جبهة المشاركة الإسلامية الدكتور مصطفى معين وزير العلوم السابق، فيما رشح مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين) أمينه العام ورئيس مجلس الشورى فى دورته السادسة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) مهدى كروبى. وبدون شك فإن هذا الانقسام لعب دورا مهما فى عجز المرشحين الإصلاحيين عن الفوز بالانتخابات أو حتى الاستمرار إلى جولة الإعادة، التى حقق فيها مرشح الجناح الأصولى من التيار المحافظ محمود أحمدى نجاد فوزا كاسحا على هاشمى رفسنجانى.

أين يقف الإصلاحيون الآن؟

انتهاء انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية فى يونيو ٢٠٠٥، بالفوز الكاسح الذى حققه مرشح الجناح الأصولى الدكتور محمود أحمدى نجاد، كان له دور كبير فى حدوث فرز داخل القوى الإصلاحية، حيث نجحت بعض هذه القوى فى الانسلاخ عن جبهة الثانى من خرداد التى انهارت بسبب الخلافات حول خوض الانتخابات التشريعية أو مقاطعتها وكذلك فشلها فى الانتخابات الرئاسية، ورغم أن العمل الجبهوى بين هذه القوى يبدو متعثراً، لكن يمكن الحديث الآن عن قوى إصلاحية مميزة مستعدة لتجديد أدائها السياسى وهى:

١- مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين) الذى يرأس لجنته المركزية الرئيس السابق محمد خاتمى، ويتولى موسوى خوئينى ها إدارة الأنشطة التنفيذية ويقوم بدور بارز فى إعادة تفعيل أنشطة المجمع وتطوير أدائه من أجل الاستعداد للاستحقاقات القادمة.

٢- حزب اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى) الذى يتزعمه مهدى كروبى رئيس مجلس الشورى السادس، ومرشح انتخابات الرئاسة الأخيرة، والذى استقال عقب انتهاء الانتخابات الرئاسية من منصب الأمين العام لمجمع روحانيون مبارز.

٣- جبهة الديمقراطية وحقوق الإنسان التى يتزعمها الدكتور مصطفى معين وزير العلوم فى حكومة خاتمى السابقة ومرشح انتخابات الرئاسة الأخيرة.

٤- جبهة المشاركة بزعامة محمد رضا خاتمى شقيق الرئيس السابق محمد خاتمى، وهذه الجبهة تأتى فى مقدمة الخاسرين فى الانتخابات الرئاسية، حيث قامت بترشيح الدكتور مصطفى معين وزير العلوم فى حكومة خاتمى السابقة.

لكن جبهة الاعتدال والتنمية التى شكلها حلفاء هاشمى رفسنجانى فى تنظيم كوادر البناء استطاعت، أكثر من غيرها، أن تفرض نفسها كقوة سياسية مميزة قادرة على منافسة الأصوليين الذين يحكمون إيران الآن، وربما يأتى تصعيد رفسنجانى الآن لأسباب منها ذلك الوزن السياسى المتصاعد لجبهة الاعتدال والتنمية باعتبارها قوة قادرة على منافسة وموازنة قوة الأصوليين الجدد.

استعداد مبكر لانتخابات مجلس الخبراء

خلال استقباله جمعاً من أعضاء المجالس المركزية لمنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية فى أول يناير الفائت أعرب رئيس الجمهورية السابق رئيس المجلس المركزى لمجمع روحانيون مبارز محمد خاتمى عن قلقه من احتمال دخول أشخاص لا ينسجمون مع الثورة إلى مجلس الخبراء، وهو الهيئة المنوط بها تعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية وتتكون من ٨٠ عضوا ينتخبون من خلال الشعب، ويتوقع إجراء انتخابات مجلس الخبراء فى أبريل القادم. وأضاف خاتمى: "إننى واثق من أن هذه العناصر لا تقبل لا

بالقائد ولا بالثورة والدستور، وأشعر بالخطر الآن من تركيبة القوى بالنسبة لمستقبل الثورة الإسلامية لأنه قد تأخذ عناصر لا تنسجم مع الثورة بزمام المبادرة في مجلس الخبراء".

شعور خاتمى بالخطر نابع فى الأساس من الاستعداد المبكر لبعض أطياف الجناح الأصولى من التيار المحافظ، خصوصا جماعة آية الله مصباح يزدى رجل الدين البارز فى حوزة قم وأحد رموز جمعية الحجتية، التى تتبنى مواقف متشددة فى التعاطى مع القضايا الداخلية مثل الديمقراطية والحريات العامة، والقضايا الخارجية مثل الملف النووى، إلى جانب موقفها السلبى من ولاية الفقيه، حيث تعتقد أن ولاية عصر الغيبة على الشيعة ولاية ظاهرية وليست ولاية مطلقة، كما هو حادث الآن بالنسبة لولاية المرشد على خامنئى المطلقة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتقد هذه الجمعية فى إمكانية إقامة الحكومة الإسلامية الخالصة فى عهد إمام الزمان، وهو ما يفسر أسباب الحديث المتكرر للرئيس أحمدى نجاد، وهو أحد تلامذة مصباح يزدى، عن قرب عودة المهدى المنتظر. الأهم من ذلك أن استعداد جماعة مصباح يزدى لانتخابات الرئاسة يكشف أن منصب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية أصبح الهدف القادم بعد أن سيطر الأصوليون على مجمل مراكز صنع القرار فى إيران، بل وربما يفكر مصباح يزدى فى أن يطرح نفسه بديلا لخامنئى.

هذه الاحتمالات فى مجملها كانت محط اهتمام الإصلاحيين، خصوصا مجمع روحانيون مبارز، الذى كلف أمينه العام محمد خاتمى بوضع برنامجه لانتخابات مجلس الخبراء، وبدأ فى البحث عن تحالف جديد، بعيدا عن القوى الإصلاحية التى كانت منضوية تحت لواء جبهة الثانى من خرداد، يستطيع من خلاله تحقيق فوز مهم فى انتخابات مجلس الخبراء القادمة. وفى هذا الإطار ثمة احتمالين: الأول، أن يتحالف مجمع روحانيون مبارز مع مجمع المدرسين بحوزة قم. والثانى، أن يتحالف مع جمعية روحانيت مبارز (جمعية علماء الدين المناضلين) التى تمثل الجناح التقليدى من التيار المحافظ، والتى سبق أن انسلخ عنها المجمع بعد موافقة مؤسس الثورة الإمام الخمينى. لكن يبدو أن الاحتمال الأول هو الأقرب إلى التحقق خصوصا فى ضوء التباين فى التوجهات التى تحكم سياسة كل من مجمع روحانيون وجمعية روحانيت، ورغم أن الأخيرة أبدت استياءها من سياسات الرئيس أحمدى نجاد، إلا أنها فى النهاية تتبنى مواقف وتوجهات مناقضة لما يؤمن به مجمع روحانيون مبارز.

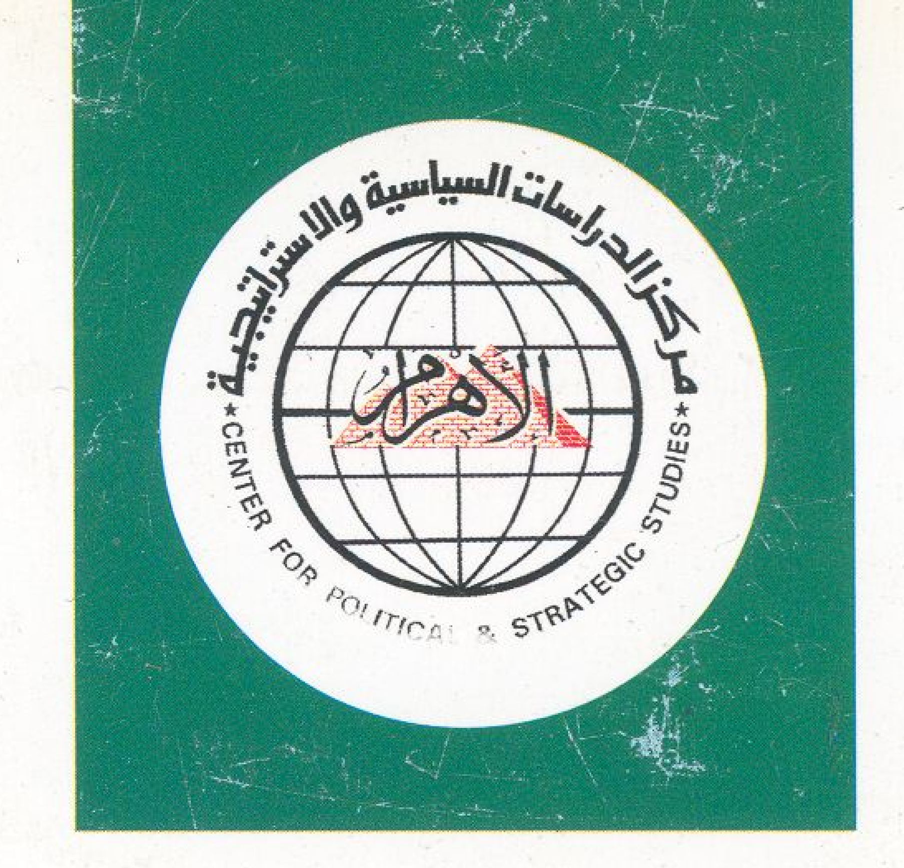
وقد أثارت التصريحات التى أدلى بها المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور عباس على كدخدائي والتى أكد فيها أن عضوية مجلس الخبراء تشترط وجوب صفة الاجتهاد في المرشحين، ما يعني عملياً حرمان مرشحين محتملين مثل الرئيس السابق محمد خاتمي ورئيس البرلمان السابق مهدي كروبي واصلاحيين وبراجماتيين مثل الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني، ومحتشمي بور، ردود فعل عنيفة خصوصا من جانب الإصلاحيين، الذين اعتبروا هذه الخطوة فى حالة تطبيقها تمهد لإقصائهم من الانتخابات مثلما حدث فى انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى التى أجريت فى فبراير ٢٠٠٤، وكانت سببا رئيسا فى فقدانهم الأغلبية بالمجلس. ومع تصاعد حدة الجدل الساخن حول تفسير المواد الدستورية الخاصة بصلاحية المرشحين لمجلس الخبراء، تراجع كدخدائي عن تصريحاته مؤكدا أن القضية بحاجة إلى بحث ودرس.

ماذا يعنى ذلك؟

ما سبق فى مجمله يكشف عن مضمون مهم مفاده أن فشل الإصلاحيين فى الحفاظ على رئاسة الجمهورية فى انتخابات الدورة التاسعة التى أجريت فى يونيو الماضى، يعنى انتهاء الصراع داخل السلطة بين التيارين الإصلاحى والمحافظ، لكنه لا يعنى أن الصراع على السلطة انتهى بين الإصلاحيين والمحافظين، فإذا كان المحافظون، وعلى الأخص، الجناح الأصوى منهم، قد نجح فى تكريس سيطرته على مفاتيح صنع القرار بدء من انتخابات مجالس الشورى المحلية، مرورا بمجلس الشورى الإسلامى، وانتهاء برئاسة الجمهورية، فإن ذلك لا يعنى أن الإصلاحيين يقفون مكتوفى الأيدى، صحيح أنهم لا يقفون حجر عثرة أمام سياسات الأصوليين سواء الداخلية أو الخارجية، مثلما كان يفعل المحافظون وقت أن كان الإصلاحيون يحكمون، لكنهم الآن فى مرحلة إعادة بناء الذات من أجل التعاطى بمرونة مع معطيات الساحتين الداخلية والخارجية، اقتناعا منهم أن الائتلاف الموسع للأصوليين الذى نجحوا من خلاله فى تريس سيطرتهم على السلطة ائتلاف مهترأ به من الخلاف أكثر ما به من اتفاق وسرعان ما سيحدث الانقسام داخله على خلفية التباين فى التعاطى مع القضايا الداخلية والخارجية. ومن ثم فهم مستعدون لالتقاط ثمار خلافات الأصوليين.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧
الترقيم الدولى : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3

مطابع التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. طه عبد العليم

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. محمد عبد السلام.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها د. محمد السيد سعيد.

(ز) الديموقراطية

دورية ربع سنوية تصدر منذ يناير ٢٠٠١ وتهتم بدراسة قضايا الديموقراطية المعاصرة علي المستوي المصري والعربي والدولي وترأس تحريرها د. هالة مصطفي.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. حسن أبو طالب.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: .http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.
تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٣٧ ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣
Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر